بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الإجتماعية
والإنسانية

مشروع سوريا الكبرى

من

1921-1951

اعداد الطالب

احمد خليف عيسى عفيف

إشراف

الدكتورة سهيلة الريماوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

١٤١٢هـ-١٩٩١م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩١/٩/٢ وأجيزت .

الدكتوره سهيلة الريماوي المشرفة

الاستاذ عبدالكريم غرايبه

الاستاذ علي محافظة



الإهــــداء

إلى روح المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين مؤسس المملكة الاردنية الهاشمية في ذكرى الأربعين لاستشهاده. وإلى حفيده الاول وارث راية النهضة العربية الكبرى جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم وإلى جميع المخلصين والمؤمنين بمبادئ الثورة العربية الكبرى.

شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان إلى استاذتي الفاضلة الدكتوره سهيله الريماوي استاذة التاريخ الحديث في كلية الاداب بالجامعة الأردنية، التي تفضلت مشكوره بالأشراف على هذا البحث، على ما شملتني به من رعاية وإرشاد طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، فانارت بإرشاداتها وآرائها السديده، ونصائحها ألقيمه أمامي سبيل البحث العلمي، وجنبتني اخطاء ما كنت لأتخلص منها بغير عنايتها وتوجيهاتها فجزاها الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع اساتذتي في قسم التاريخ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تنمية قدراتي على البحث والدراسة.

واعترافاً بالفضل اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأخوة موظفي دور الكتب والوثائق داخل الاردن وفي سوريا والعراق، وكل من قدم لي يد العون والمساعده في اخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

والله ولي التوفيق

الباحث

طباعة واخراج: مركز بيضون للكمبيوتر، اربد، ت ٢٤٦٤٢٤

المحتــوى



المختصرات والرموز

لقد اشير إلى المصادر والمراجع في الهوامش على النحو التالي:

١- الوثائق العربية:

- د.ك.و - الاردنية :- دائرة الكتب والوثائق الوطنية الاردنية.
- م.م.ت - الاردني :- مذكرات المجلس التشريعي الاردني.
- د.و.ت - دمشق :- مركز الوثائق التاريخيه - دمشق.
- د.ك.و - بغداد :- دائرة الكتب الوثائق الوطنية -بغداد.

٢- الوثائق البريطانية:

F.O., :- Great Britain Foreign Office

٣- عندما يرد المصدر أو المرجع لأول مرة أذكر المعلومات كاملة عن المؤلف وعن الكتاب ثم يحال بعد ذلك. مثال:-

عبد الله بن الحسين: الاثار الكاملة، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، سنة ١٩٨٥ وسارمز له: عبد الله بن الحسين:- الاثار الكاملة.

٤- تدل الرموز التالية الواردة في الرسالة على ما يلي:

م.ر : ملف رقم
و.ر : وثيقة رقم
ج : جزء
م : مجلد
ص : صفحة
ط : طبعه
ب.ت : بدون تاريخ
د.م : دون مكان نشر
د.ن : دون ناشر

مشروع سوريا الكبرى

عن

1921-1951

اعداد الطالب

احمد خليف عيسى عفيف

إشراف

الدكتورة سهيلة الريماوي

ملخص

تتناول هذه الدراسة مشروع سوريا الكبرى الهادف إلى توحيد الأردن وسوريا الشمالية وفلسطين ولبنان في اطار دولة واحدة. هذا المشروع الذي حمل لوائه وسعى إلى تحقيقه بكل جدية الملك عبد الله بن الحسين منذ وصوله الى شرّق الأردن عام ١٩٢١ حتى استشهاده عام ١٩٥١.

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة ففي التمهيد عالجت مفهوم سوريا من عام ١٩٠٨-١٩٢١ وجاءت هذه المعالجة من خلال ثلاثة مراحل أساسية بناء على التغيرات التي طرأت على مفهوم سوريا في كل مرحلة بشكل جعلته متميزاً عن المرحلة الأخرى.

فقد عالجت في المرحلة الأولى مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العثمانية من عام ١٩٠٨-١٩١٤. أما المرحلة الثانية فقد عالجت فيها مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العربية المشرقية التي قامت لأجلها الثورة العربية الكبرى وتناولت في المرحلة الثالثة المفهوم في العهد العربي الفيصلي الذي تراجع الى بلاد الشام بحدودها الطبيعية كدولة مستقلة استقلالاً تاماً عن الاقطار العربية الأخرى، وما انتهى اليه الأمر من تراجع المفهوم ليشمل سوريا الشمالية فقط بعد أن طبقت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس بيكو.

أما الفصل الأول: فقد تحدث فيه عن الملك عبد الله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى وجاءت معالجتي لهذا الفصل من حيث ايضاح مفهوم سوريا في فكر الملك عبدالله الوحدوي، ودوافعه وأهدافه لتحقيق الوحدة السورية، والأسس التي قام عليها المشروع من حيث نظام الحكم، وسيادة الدولة السورية الموحدة ووضع الأقليات المسيحية واليهودية في هذه الوحدة اضافة الى المساعي التي بذلها جلالته على المستويين العربي والدولي لتحقيق المشروع، كما تطرقت أيضاً الى بحث قضية فلسطين في فكر الملك عبدالله الوحدوي.

أما الفصل الثاني: فقد تناولت في القسم الأول منه المساعي التي بذلها عبدالله بن الحسين على الساحة الداخلية الأردنية، والتي تمثلت منذ البداية بإعطاء الأردن وجهاً عربياً شاملاً، لجعله نواة لدولة عربية كبرى، تحقق أهداف الثورة العربية الكبرى، أما القسم الثاني فقد أوضحت فيه ردة فعل الشعب الأردني ازاء هذه الدعوة، من خلال ثلاثة زوايا أساسية تمثلت بالساحة البرلمانية، والحزبية، والشعبية العامة.

أما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه المشروع والجامعة العربية. حيث أوضحت فيه الاتجاهات السياسية العربية المتضاربة في مشاورات الوحدة العربية التي عقدت في الاسكندرية عام ١٩٤٣-١٩٤٤، حول قضية الوحدة العربية بشكل عام، ومشروع سوريا الكبرى بشكل خاص، وما انتهى إليه الأمر من قيام جامعة إقليمية كانت عقبة في طريق الوحدة العربية الحقيقية، وضربه قاصمه للمشاريع الوحدوية المطروحة في ذلك الوقت، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى.

وانفردت في الفصل الرابع لبيان الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى. وقد عالجت هذا الموقف من خلال أربعة زوايا تمثلت بالساحة الرسمية، والبرلمانية والحزبية، والشعبية العامة.

ففيما يتعلق بالساحة الأولى والثانية، والتي اتصف موقفها بالعداء الشديد للمشروع فقد بينت دوافع هذا الموقف العدائي، والمساعي المكثفة التي بذلتها الحكومة السورية في محاولة منها لعرقلة المشروع وإفشاله. أما الساحة الثالثة والرابعة، واللتان اتصف موقفهما بالتأييد التام للمشروع، فقد جاءت معالجتي لهما من خلال موقفهما من فكرة الوحدة السورية بشكل عام ومشروع سوريا الكبرى بشكل خاص.

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه موقف بقية الدول العربية من المشروع، هذه الدول التي تمثلت في كل من مصر والسعودية والعراق ولبنان، إضافة الى الموقف الفلسطيني.

ففيما يتعلق بالموقف اللبناني، فقد عالجته بالشكل الذي عالجت فيه الموقف السوري، مع ابراز أثر العامل الطائفي على الموقف اللبناني تجاه المشروع، أما مواقف بقية الدول العربية فقد اقتصرت معالجتي لها على الموقف الرسمي فقط، وذلك لعدم وجود موقف حزبي وشعبي واضح في هذه الدول تجاه قضية سوريا الكبرى.

وتناولت في الفصل السادس والأخير الموقف الدولي من المشروع، والذي تمثل بشكل أساسي في موقف كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكيا، والصهيونية.

حيث بينت في هذا الفصل مدى التوافق بين المشروع ومصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية، ومساعي هذه الدول لعرقلة المشروع وإفشاله عن طريق تنسيق الجمهور مع الدول العربية المعارضة للمشروع.

وحاولنا في خاتمة الرسالة عرض أهم استنتاجاتنا التي توصلنا اليها من خلال تقيمنا للحقائق والوقائع التي تضمنتها فصول الرسالة الستة.

المقـــدمة

ان ما كتب عن مشروع سوريا الكبرى، الذي خيم على أفق السياسة العربية بشكل بارز مع بداية العقد الرابع من هذا القرن، كان متأثراً إلى حد كبير بالخلافات السياسية التي دارت حوله بين مؤيد ومعارض ومحايد.

فمعظم الدراسات التي تطرقت إلى المشروع، كانت غير موضوعيه، اضافة إلى انها جزئية وغير شاملة.

ولأهمية هذا الموضوع بالنسبة لتاريخ المنطقة السورية باقاليمها الاربعة بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، وقع اختياري عليه وشعرت أن من واجبي دراسة المشروع دراسة موضوعية شاملة في محاولة وضعه في إطاره التاريخي الصحيح.

لقد واجهت هذه الدراسة عدة عقبات تمثلت بشكل اساسي في قلة المصادر وتشتتها، اضافة إلى سعة الموضوع وتشابك عناصره بسبب ما كان يتعرض له من مواقف علنية تطرح على الرأي العام بصورة مختلفة عن المواقف الحقيقية التي تمت بين الدوائر الرسمية بصورة سرية، وقد استطعت التغلب على هذه المشكلة بالاطلاع على المادة الوثائقية الاولية المتعلقة بالموضوع، والموجودة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، ومركز الوثائق التاريخية في دمشق، ومكتبة الوثائق البريطانية في لندن.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مصادر ومراجع شتى، وتحتل الوثائق العربية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة مكانة متميزة بينها، ويمكن اجمال هذه المصادر على النحو التالي.

١- **الوثائق العربية المنشورة**: ومن اهمها الكتاب الاردني الابيض (الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية)، ومجموعة الوثائق التي الحقت به تحت اسم الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية، وهذا الكتاب يحتوي على عشرات الوثائق التي نشرتها الحكومة الاردنية عام ١٩٤٨، لبيان حقيقة الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية بهدف مجابهة التيارات السياسية المعادية للمشروع، ويأتي هذا الكتاب على رأس قائمة المصادر التي قامت عليها الدراسة.

٢- الوثائق العربية غير المنشورة وتقسم إلى أربعة اقسام

أ. الوثائق المودعة في دائرة الكتب والوثائق الاردنية، والواقع ان هذه الوثائق لم أفد منها إلا في بعض القضايا الثانوية حيث كانت محدودة من ناحية العدد والنوعية.

ب. محاضر جلسات مجلس النواب الاردني، وقد افدت من هذا المصدر في معرفة الموقف النيابي الاردني ووجهة نظره بشكل واضح تجاه المشروع.

جـ. وثائق البلاط الملكي العراقي المودعه في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، وهذه الوثائق تتكون من مجموعة كبيرة من التقارير المتبادلة بين السفارات والمفوضيات العراقية في العواصم العربية من ناحية، ووزارة الخارجية العراقية في بغداد من ناحية ثانية، وتأتي اهمية هذه الوثائق بالنسبة للدراسة بشكل رئيسي في بيان المواقف الرسمية والشعبية العربية والدولية تجاه المشروع من ناحية، وكشف النقاب عن كثير من الخفايا التي تقف وراء الاتجاهات السياسية المتضاربة حول المشروع من ناحية ثانية.

د. الوثائق المودعه في مركز الوثائق التاريخية بدمشق وتتألف هذه الوثائق من عدة وحدات اهمها مجموعة وثائق الدولة، الوحدة الوثائقية المتعلقة بالاحزاب والمنظمات، الوحدة الوثائقية الخاصة بالأعلام، الوحدة الوثائقية المتعلقة بالحركة العربية، إضافة إلى محاضر مجلس النواب السوري، وقد أفدت من هذه الوثائق في بيان الموقف السوري الرسمي، والنيابي والشعبي والحزبي تجاه مشروع سوريا الكبرى، كما أفدت منها في التعرف على تطور مفهوم سوريا من عام ١٩٠٨-١٩٢١ ولم يُسمح لي بتصوير هذه الوثائق، فقمت بنسخ اهم محتوياتها وأستندت اليها أثناء الدراسة.

٣- الوثائق الاجنبية: وتقسم الى قسمين:

أ. وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة والمحفوظة في مركز التوثيق (P.R.O) ويرمز لها بـ (F.O) اختصار لـ (Great Britan Foreign Offic)، وهذه الوثائق تتكون من مجموعة تقارير اسبوعية وشهرية متبادلة بين السفارات والقنصليات البريطانية في كل من بغداد،

ودمشق، وبيروت، وعمان، والقدس، وجده، والقاهرة من ناحية، ووزارة الخارجية البريطانية من ناحية ثانية. وقد افدت من هذه الوثائق في الوقوف على حقيقة الموقف العربي والدولي تجاه المشروع، وتكمن قيمة هذه الوثائق في أنها صادرة عن الحكومة البريطانية صاحبة الحضور القوي في منطقة الشرق الأوسط، والمدركة لحقيقة الاتجاهات السياسية في المنطقة العربية لما تمتلكه من وسائل استخبارية متقدمة في ذلك الوقت، وقد حصلت عليها عن طريق مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية.

ب. وثائق اكسفورد، المودعة في مؤسسة آل البيت- عمان، وهي عبارة عن مجموعة من الاوراق السياسية والتقارير الصادرة عن بعض السفراء والقناصل وضباط الجيش البريطانيين الذين عملو في المنطقة العربية، وقد أفدت منها في التعرف على مساعي الاردن في دعم حركة النضال الوطني في سوريا ضد الفرنسيين.

بالاضافة إلى هذه الوثائق، فقد أعتمدت على مجموعة من الصحف العربية المؤيدة منها والمعارضة مثل الجزيرة، الهدى، الاصلاح، البشير، الزمان، فلسطين، الدفاع، الوحدة البلاد السعودية. وقد أفدت منها في معرفة تطور الاتجاهات السياسية المتضاربة حول المشروع عن طريق متابعة الاحداث اليومية.

كما اعتمدت ايضاً على مجموعة من كتب المذكرات، لاشخاص عاصروا الاحداث وشاركوا فيها، اضافة الى عدد كبير من المراجع العربية والاجنبية التي تناولت فترة الدراسة، وأستعنت كذلك بالعديد من المقالات العربية والاجنبية المنشورة في المجلات وخاصة مجلة شؤون عربية، ومجلة الباحث العربي، ومجلة كلية الاداب الجامعة الاردنية، والمستقبل العربي Middle Eastern Studies.

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وستة فصول وخاتمة ففي التمهيد عالجت مفهوم سوريا منذ عام ١٩٠٨-١٩٢١ وجاءت هذه المعالجة من خلال ثلاثة مراحل بناء على التغيرات التي طرأت على مفهوم سوريا في كل مرحلة بشكل جعلته متميزاً عن المرحلة الاخرى.

فقد عالجت في المرحلة الاولى مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العثمانية من عام ١٩٠٨-١٩١٤

أما المرحلة الثانية فقد عالجت فيها مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العربية المشرقية التي قامت لاجلها الثورة العربية الكبرى. وتناولت في المرحلة الثالثة المفهوم في العهد العربي الفيصلي الذي تراجع إلى بلاد الشام بحدودها الطبيعية كدولة مستقلة استقلالا تاماً عن الاقطار العربية الاخرى. وما انتهى اليه الامر من تراجع المفهوم ليشمل سوريا الشمالية فقط بعد ان طبقت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس بيكو.

اما الفصل الاول: فقد تحدثت فيه عن الملك عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى وجاءت معالجتي لهذا الفصل من حيث ايضاح مفهوم سوريا في فكرة الملك عبدالله بن الحسين الوحدوي، ودوافعه واهدافه لتحقيق الوحدة السورية، والاسس التي قام عليها المشروع. والمساعي التي بذلها جلالته على المستويين العربي والدولي لتحقيق المشروع. كما تطرقت ايضاً إلى بحث قضية فلسطين في فكر الملك عبدالله الوحدوي.

اما الفصل الثاني: فقد بينت فيه المساعي التي بذلها الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية على الساحة الاردنية. وردة فعل الشعب الاردني ازاء ذلك.

اما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه المشروع والجامعة العربية حيث بينت موقف الدول العربية من المشروع في مشاورات الوحدة العربية التي عقدت في الاسكندرية عام ١٩٤٣-١٩٤٤ كما عالجت في هذا الفصل اثر قيام الجامعة العربية على المشروع وموقف الملك عبدالله من الجامعة بالشكل الذي قامت عليه.

وأنفردت في الفصل الرابع لبيان الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى. وقد عالجت هذا الموقف خلال اربعة زوايا تمثلت بالساحة الرسمية، والبرلمانية، والحزبية، والشعبية.

اما الفصل الخامس: فقد تناولت فيه موقف بقية الدول العربية من المشروع، هذه الدول التي تمثلت في كل من مصر والسعودية والعراق ولبنان اضافة الى الموقف الفلسطيني.

ففيما يتعلق بالموقف اللبناني فقد عالجته بالشكل الذي عالجت فيه الموقف السوري مع ابراز اثر العامل الطائفي على الموقف اللبناني تجاه المشروع. اما مواقف بقية الدول العربية فقد اقتصرت معالجتي لها على الموقف الرسمي فقط وذلك لعدم وجود موقف حزبي وشعبي واضح في هذه الدول تجاه قضية سوريا الكبرى.

وتناولت في الفصل السادس والاخير: الموقف الدولي من المشروع والذي تمثل بشكل اساسي في موقف كل من بريطانيا وفرنسا وامريكا والصهيونية.

وحاولنا في خاتمة الرسالة عرض اهم استنتاجاتنا التي توصلنا إليها من خلال تقويمنا للحقائق والوقائع التي تضمنتها فصول الرسالة الستة.

وغاية ما نتمناه ان نكون قد وفقنا في اداء مهمتنا بصورة مفيدة فتكون هذه الدراسة مكسباً متواضعاً في اطار الاتجاه العلمي الجديد لدراستنا التاريخية .

ومن الله التوفيق.

تمهيد

مفهوم سوريا ما بين عام ١٩٠٨-١٩٢١

أ - مفهوم سوريا ما بين عام ١٩٠٨-١٩١٤.

إن تحديد تاريخ معين لبداية الوعي القومي العربي من الصعوبة بمكان، لأن هذا الوعي وليد حركات تاريخية طويلة المدى، ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الاتجاه القومي العربي، اخذ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ينمو بشكل واضح في بلاد الشام، ويتمحور حول مفهوم الامة ليصل إلى النتيجة التالية:- أن العرب أمه لها دورها ومميزاتها وحقـوقها القومية عبر التاريخ[1]، وقد تبلور هذا الاتجاه القومي بشكل واضح إثر قيام جمعية الاتحاد والترقي بالانقلاب على السلطان عبدالحميد في شـهر تموز عام ١٩٠٨ ثم سـيطرة هذه الجمعية على زمام الأمور في الدولة، وإعلان الدسـتور وخلع السـلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩، لذلك يعـتبر كثـير مـن المفكرين العرب، أن عام ١٩٠٨ هو البداية لحقيقة للحركة العربية الحديثة[2].

ان ما يهمنا في هذا الصدد هو مفهوم سوريا الذي طرحته الحركة العربية في هذه الفتره في بلاد الشام، وماهية العلاقة التي رغب العرب أن تكون بينهم وبين الدولة العثمانية الحاكمة[3].

---

(١) عبدالعزيز الدوري: التكوين التاريخ للامة العربية (دراسة في الهوية القومية) ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٤، ص١٩٨، وسارمز له، الدوري: التكوين التاريخي.

(٢) محمد عزت دروزة: (حول الحركة العربية الحديثة، المكتبة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٦٠، ص١٦ وسارمز له عزت دروز الحركة العربية الحديثة: انظر ايضاً، د. سهيلة الريماوي: جمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية، ط١، دار مجدلاوية، عمان سنة ١٩٨٨، ص٣٠-٣١ وسارمز له سهيلة الريماوي: جمعية العربية الفتاة السرية.

(٣) كان نتيجة لأستبداد حكومة الباب العالي الذي شمل جميع العناصر العثمانية، أن اندفع شباب الترك الذين تلقوا روح الثقافة الغربية، وتشبعوا بروح الاخاء والمساواة، إلى توطيد العزم على قلب نظام الحكم القائم، بالتعاون مع العناصر العثمانية من غير الترك ولا سيما العرب.
انظر حول ذلك مركز الوثائق التاريخية- دمشق ملف رقم ٢٣، (ملف القضية العربية): اوراق الكتلة الوطنية، وثيقة رقم ٤٨٣/٤، وسارمز له ، م.و.ت- دمشق، م.ر ٢٣، انظر ايضاً، مجيد خدوري: المسألة السورية، مطبعة الربيعين، الموصل، سنة ١٩٣٤، ص ٤٥-٤٦ وسارمز له مجيد خدوري: المسألة السورية.

أما فيما يتعلق بمفهوم سوريا خلال هذه الفتره، فقد كان يعني بلاد الشام بحدودها الطبيعية ضمن اطار الدولة العثمانية ولم يطرأ عليه اي تغير. اما عن شكل العلاقة بين العرب والترك فقد رغب العرب بان تكون على غرار علاقة النمسا بالمجر، بحيث يحمل السلطان العثماني التاج العربي اضافة إلى تاجه التركي، واصر الجميع على تطبيق الحكم اللامركزي بشكل خاص، وتطبيق الاصلاح في جميع انحاء الامبراطورية بشكل عام، وبلاد الشام بشكل خاص، ولم يطالب العرب بالاستقلال عن الدولة، وذلك حرصاً منهم على الرابطة الاسلامية -من ناحيه- وخوفاً من الاطماع الغربية من ناحية ثانية[1].

ولكن النتائج جاءت خلافاً لما طمح العرب به، فبعد ان تمكن الاتحاديون من السيطرة على مقاليد الحكم، اخذوا يعملون على تطبيق سياسة عنصرية تركية (طورانية) متطرفة، تهدف إلى تحقيق الحكم المركزي، وتتريك العناصر العثمانية الاخرى، وتكريس السلطه بيد الترك دون غيرهم من العناصر العثمانية[2].

وقد خشي العرب من هذه السياسة الاتحادية العنصرية، لذلك نشطوا في مواجهة حركة التتريك وبشكل خاص في الاقاليم الشامية بعد عام ١٩٠٩، ولم يلبث أن اتضح لرجال الحركة العربية ان استمرار التعاون مع الاتحاديين اصبح امراً مستحيلاً، وأنه يتوجب عليهم اتباع الخطوات اللازمة للدفاع عن حقوقهم، والحفاظ على هويتهم، ومن هنا لجأوا إلى تاسيس الجمعيات السرية والعلنية لتحقيق

---

(١) م. و. ت. دمشق: ملف رقم ٢٨ (ملف الاعلام)، اوراق محب الدين الخطيب، وثيقة رقم ٢٤٤/١، وسارمز له. م.و.ت. دمشق .م.ر٢٨. انظر ايضاً نفس المصدر، م. ر ٢٣، و.ر ٤٨٣، وساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية. وانظر ايضاً خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق من ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٧١، ص١٧، وسارمز له خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق.

(٢) م.و.ت - دمشق: م.ر ٢٣، و.ر ٢٨٣/٤. وانظر ايضاً امين سعيد: الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية)، ج١، دار احياء الكتب العربية القاهرة، (ب.ت)، ص٥ وسارمز له، امين سعيد: الثورة العربية الكبرى.

اهدافهم، وكان قيام هذه الجمعيات ظاهرة بارزة تنم أكثر مما سبقها عن الإدراك والشعور بمصلحة العرب[١].

ومن أهم الجمعيات السريه التي تأسست بعد عام ١٩٠٨:- الجمعيه القحطانيه في الأستانه في اواخر عام ١٩٠٩[٢]، والجمعية العربية الفتاة السرية التي بدأت فكرتها في الاستانه عام ١٩٠٩ ونمت وتطورت عام ١٩١١ في باريس[٣]، وجمعية العهد في الاستانه عام ١٩١٣[٤].

اما الاحزاب العلنية فتتمثل في حزب اللامركزية الذي اسس في القاهرة عام ١٩١٢،[٥] والمنتدى الادبي وهو منتدى ثقافي اسس في الاستانه عام ١٩٠٩[٦].

ان ما يهمنا في هذا الصدد، هو مفهوم سوريا في نظر هذه الاحزاب والجمعيات في تلك الفتره، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال برامجها ومواثيقها التي أجمعت على تحقيق هدف واحد هو حماية العرب من سياسة التتريك الاتحادية، إضافة الى رفض المركزية والتسلط الاستبدادي الاتحادي، والمطالبه بالاصلاح على اساس اللامركزية، ضمن اطار الدولة العثمانية، والتأكيد على ان العرب شركاء في المملكة، وضمان حقوقهم ومصالحهم، ولم تراود العاملين في الحركة العربية في هذه الفترة فكرة الانفصال عن الخلافة، بل كان همهم الاساسي هو طلب الاصلاح الذي يضمن للعرب كيانهم القومي في الدولة مع المحافظة على الإطار العثماني، ونيل قسط من

---

(١) وثائق المؤتمر العربي الاول: تقديم وجيه كوثراني، القسم الثالث، ط١، دار الحداثة، بيروت سنة ١٩١٨، ص٤، وسارمز له وثائق المؤتمر العربي الاول، وانظر ايضاً سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص٥٨-٦١.

(٢) امين سعيد: مصدر سابق، ج١، ص١١، والدوري: مرجع سابق، ص١١٢.

(٣) سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص٦٥-٦٩.

(٤) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢، ملف الجمعيات السرية، اوراق حزب العهد في الاستانة والعراق وسوريا، وثيقة بدون رقم وسارمز له، م.ر٢٢ وانظر ايضاً نفس المصدر، م.ر ٢٨، و.ر، ٢٤٤.

(٥) المفيد: ع ١١٦/٢٢/ك٢/١٩١٩.

(٦) احمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦، ص١١ وسارمز له، احمد قدري: مذكراتي.

الحياة السياسية التي يستأثر بها الاتحاديون دون الالتفات إلى العناصر العثمانية الاخرى[1].

ب – مفهوم سوريا في فكر الثورة العربية الكبرى:–

عندما قامت الثورة العربية الكبرى نتيجة لسياسة الاتحاديين الاستبدادية تجاه العرب جميعاً، طرحت مفهوماً آخر لسوريا، ويمكننا تحديده من خلال الهدف الاول للثوره، وهو: إقامة دولة عربية مشرقية كبرى، تضم بلاد الشام، سوريا الطبيعية، والجزيرة العربية والعراق، على ان تكون دولة عربية موحدة ومستقلة استقلالاً تاماً وناجزاً،[2] وقد حددت الجمعيات العربيه في سوريا حدود هذه الدوله في الميثاق الذي سلموه للامير فيصل بن الحسين اثناء زيارته إلى دمشق في شهر اذار عام ١٩١٥، ليكون الاساس الذي يقوم عليه العمل المشترك بين العرب والانجليز ضد الدولة العثمانية، وأرفقوا بهذا الميثاق مصوراً يعين حدود البلاد العربية الاسيوية التي يجب ان يدور السعي على اساسها لنيل الاستقلال، وقد قبل الشريف حسين بن علي اعلان الثورة وقيادتها وفق ما جاء في هذا الميثاق الذي يعرف بميثاق دمشق[3].

ان ما يهمنا في هذا الصدد هو مفهوم سوريا في الفكر الوحدوي للثورة العربية الكبرى، ويمكن تحديد ذلك من خلال متابعة المراسلات المتبادلة، بين الشريف حسين (وهنري مكماهون) المندوب السامي البريطاني في القاهره خلال الفتره الواقعه بين ١٤تموز ١٩١٥ و ١١ أذار ١٩١٦.[4].

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن برامج الاحزاب ومواثيقها. م.و.ت– دمشق: م.ر ٢٢، ملف الجمعيات السرية، وانظر ايضاً نفس المصدر: م.ر ٢٣.

(٢) اسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة،عام –١٩، ص٥٨، وسارمز له، اسعد داغر: مذكراتي.

(٣) خيريه قاسمية: مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) م.و.ت. دمشق: م.ر٢٦، اضبارة الوثائق المتعلقة بالعهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي. و.ر.٧٠/٤٠ وسارمز له م.و.ت–دمشق: م.ر٢٦. انظر ايضاً حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، من سنة ١٩١٥–١٩٤٦، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٧٤، ص ٧–١٠. وسارمز له حسن الحكيم: الوثائق التاريخية.

ان القراءة الدقيقة والموضوعية لهذه الرسائل، تؤكد على التصميم الكامل للحسين على الاستقلال السياسي التام ، بحدود الجناح الشرقي للوطن العربي وأن التحالف مع بريطانيا، كان مشروطاً منذ البداية لتحقيق هذه الغاية، ففي الرساله التي بعث بها الشريف إلى (مكماهون) في ١٤/ تموز/ ١٩١٥، تحديد واضح لحدود الدولة التي اراد الشريف من بريطانيا مساعدة العرب على تحقيقها، وعلاقتها المستقبلية مع بريطانيا.

ففيما يتعلق بالحدود فقد طالب أن تعترف بريطانيا باستقلال المنطقة العربية الممتدة من مرسين واضنه الى الخليج العربي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، وغرباً على امتداد البحر الاحمر، ثم المتوسط الى مرسين. ومن المحيط الهندي حتى الجزيرة العربيه جنوباً يستثني من ذلك عدن.

اما عن شكل العلاقه بين هذه الدولة العربية وبريطانيا، فقد تعهد الشريف بان تعترف حكومته بافضلية بريطانيا في كل مشروع أقتصادي في البلاد العربية، إذا كانت الشروط متساوية، إضافة إلى التعاون بين الطرفين في مجابهة أي قوة تهاجم احد الفريقين.

وفي الرسالة الثانية التي بعث بها الشريف حسين في ٩/ ايلول/ ١٩١٥، أكد فيها على حدود الدولة العربية بشكل واضح ومحدد حيث قال "فان الحدود المطلوبه ليست، لرجل واحد نتمكن من ارضائه ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب، يعتقد ان حياته في هذه الحدود، وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد، وهذا ما جعل الشعب يعتقد إن من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة، ويعلقون عليها كل الآمال...، وهم يرون ان من الضروري جداً أن تنظم الأراضي المجزأة ليعرفوا على أي أساس يؤسسون حياتهم كي لا تعارضهم إنكلترا أو إحدى حليفاتها في هذا الموضوع، مما يؤدي إلى نتائج معاكسه، وفوق هذا فإن العرب لم يطلبوا في تلك الحدود مناطق يقطنها شعب أجنبي، بل هي عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها"[1].

---

(١) م.و.ت – دمشق: م.ر٢٦. و.ر ٦/٧٢. انظر ايضاً حسن الحكيم: مصدر سابق ص ١٢.

لقد ظهر خلاف بين الشريف حسين (ومكماهون) حول حدود المنطقة العربية المستقلة، (فمكماهون) لم يحدد برسائله المنطقة العربية المستقلة، ولكن كل ما فعله هو القبول بصورة عامة الحدود التي إقترحها الشريف باستثناء بعض التحفضات.

فقد جاء في رسالة (مكماهون) المؤرخة في ٢٤/ت١/١٩١٥ الى الشريف حسين ما يلي: "إن مرسين وأسكندرونه وبعض الاقسام السورية الواقعة في غرب دمشق وحمص وحماه وحلب، لا يمكن أن يقال عنها عربيه محضة، ويجب ان تُستثنى من الحدود التي ذكرتموها، ونحن على إستعداد للموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات...، أما فيما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد، فان العرب يعرفون ان مركز انجلترا ومصالحها فيها تتطلب شكلاً ادارياً خاصاً ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجيه وتأمين راحة واطمئنان السكان، وتوطيد مصالحنا المشتركه فيها"[١].

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فان الاتفاق بين الحسين وبريطانيا تضمن بنوداً واضحة لا لبس فيها، فقد تناولت الرسائل المتبادلة بينهما محورين رئيسين.

١- العسكري: ويتضمن الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا في الاعمال الحربيه.

٢- السياسي: حيث تعهد الشريف حسين باعلان الثورة على الاتراك، وتعهدت بريطانيا صراحه بتعهدين هما:-

  ١- الاعتراف بالخلافة العربية حال قيامها.

  ٢- الاعتراف باستقلال العرب ضمن المنطقة المتفق عليها في المراسلات، وحماية هذا الاستقلال[٢].

وقد اكد الشريف حسين على ذلك في المنشورات التي اصدرتها الثوره، والتي كانت بمثابة تحديد لدوافعها ووسائلها، واهدافها وأسانيدها الفكرية[٣].

---

(١) م.و.ت- دمشق: م.ر ٢٣. وثائق الحركة العربية، و.ر ٥٥.
وانظر ايضاً حسن الحكيم: مصدر سابق، ص١٤-١٥.

(٢) م.و.ت - دمشق: م.ر٢٣. و.ر٥٥، م.ر٢٦، و.ر ٣/٧٣. حسن الحكيم: مصدر سابق، ص١٤-١٥.

(٣) الدوري: مرجع سابق، ص٢٧٠-٢٧١.

اما فيما يتعلق بوضع فلسطين، فقد كان الشريف على قناعة تامة بانها غير مستثناة من منطقة الاستقلال العربي، وهذا الاقتناع طبيعيٌ ومنطقيٌ، على أساس ان فلسطين كانت ضمن الدولة العربية المستقلة والموحدة، التي طلب الشريف من بريطانيا ان تتعترف بها بموجب مذكرته الاولى التي بعث بها الى (مكماهون) في ١٤ تموز ١٩١٥.[1]

وهكذا، نستطيع القول من خلال ما تقدم، ان الثورة العربية الكبرى، كانت تهدف الى تكوين دولة عربية مشرقية مستقلة استقلالاً تاما، يكون من ضمنها بلاد الشام بحدودها الطبيعية، وهذا ما اكده الشيخ فؤاد الخطيب في حديثه (لهو غارت) يوم ١١/ نيسان /١٩١٧، حيث قال: "إن الحسين لم يبدو له أبداً عندما أعلن الثوره أن نشاطه سيقتصر على الحجاز، وانه يعتقد، انه لا بُد من ضم العراق وسوريا الى الوحدة، وان فلسطين جزء ثابت من المملكة العربية"[2].

ج - مفهوم سوريا في العهد العربي الفيصلي

لقد كان النضال العربي في البلاد الشامية خلال فترة الحرب العالمية الاولى كما بينا سابقا، يستهدف إقامة دولة عربية مشرقية كبرى، تضم الجزيزة العربية والعراق وسوريا بحدودها الطبيعية ولم يكن يستهدف باي حال من الاحوال إقامة دولة سوريا حتى بمعناها الطبيعي، الا انه وجد نفسه فجأة أمام محاولات تجزءة سوريا الطبيعية، ثم محاولات تمزيق سورية الشمالية نفسها[3].

فلم تكد الحرب العالميه الاولى ان تضع اوزارها حتى وجد الامير فيصل ورجال حكومته أنفسهم امام مسؤولية كبرى، هي مسؤولية خوض معركة تحقيق الهدف في وجه قوى دولية متصارعة لها مطامعها العسكرية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي بشكل عام، وسوريا بشكل خاص.

---

(١) م.و.ت- دمشق: م.ر٢٣، و.ر ٥٥.

(٢) سليمان الموسى: الحركة العربية، ١٩١٨-١٩٢٤، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص٦٣٧-٦٣٨ وسارمز له: الموسى: الحركة العربية.

(٣) د. سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية في بلاد الشام، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨، ص٢٨-٢٩ وسارمز له سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية.

وقد بدأت هذه القوى الدوليه المنتصرة، بعد ان تمكنت من قهر اعدائها في الحرب، تدخل مرحلة إقتسام الأراضي العربية حسبما تقرر في إتفاقية (سايكس بيكو) في نيسان عام ١٩١٦، ووعد بلفور في ت٢/ ١٩١٧، متنكرة لجميع الوعود التي قطعتها للعرب اثناء الحرب.

وقد أدى هذا التناقض بين المفهوم العربي لقضية الوحدة العربية، ومفهوم القوى العظمى إلى قيام صراع مرير بين الحكومة العربية الفيصلة من جهه، والدول الاستعمارية. وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا- من جهة ثانية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨-١٩٢٠، وأخذ العهد العربي الفيصلي في سوريا يواجه مجموعة من القضايا الاساسية، تمثلت في النعرات الطائفية التي اخذت تبرز بشكل اساسي في جبل لبنان، وقضية الوحدة العربية التي تم الاتفاق عليها بين الشريف حسين و(هنري مكماهون)، إضافة إلى قضية الوحدة السورية وإستقلالها، والصراع الذي دار حول مدلولها[1].

لقد كانت الطائفيه هي اخطر ما يهدد الوحدة السورية في العهد العربي الفيصلي حيث خشي الامير فيصل بن الحسين ان تستغل فرنسا المسيحيين في لبنان لبث الدعاية بينهم وإقناعهم بان الحكم العربي الجديد هو حكم اسلامي سينحاز إلى جانب العرب المسلمين في مواجهة المسيحين وإنه لا بد من حماية الدول الكبرى لنصارى المنطقة، ولأفشال هذه المخططات والمحافظة على وحدة الاقاليم السورية لجأ الامير فيصل إلى سياسة تقوم على اساس المساواة بين جميع المواطنين رغم اختلاف اديانهم ومذاهبهم[2].

وقد تجسدت هذه السياسة الوحدوية للامير فيصل في حكومته الاولى التي تشكلت في ٨/أذار/١٩٢٠، حيث ضمت شخصيات من سوريا الشمالية وفلسطين ولبنان والعراق، وكان هدف الامير فيصل من وراء ذلك، تشكيل حكومة قومية تتخطى الاقليمية، وتحقق اهداف الثورة العربية الكبرى هذا من ناحية، كما جاء في الميثاق الذي وضعه المؤتمر العربي الذي عقد في دمشق يوم ٨/أذار/١٩٢٠، والذي

---

(١) سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية، ص٥٨-٥٩.

(٢) سهيلة الريماوي: نفس المرجع، ص٦.

اعتبر ان سوريا بحدودها الطبيعيه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة بأي شكل من الاشكال اضافة إلى تخطي معاهده (سايكس بيكو) ووعد بلفور من ناحية ثانية[1].

ولتحقيق ذلك فقد رأى الامير فيصل، ان يمنح جبل لبنان دستوراً يفي بما يطلبه أهله من استقلال داخلي، شريطة ان يبقى ضمن الدولة السورية الأم، حفاظاً على الاحتياجات المشتركه، ورعاية لمصالح الطرفين المتبادلة ضمن نطاق الوحدة السورية، وقد اكد سموه على هذا الاتجاه في حديثه لجريدة (الانفورماسيون) الفرنسيه في شهر ايار ١٩١٩ حيث قال: "لبنان عربي، وهو مستقل ادارياً منذ ستين عاماً، إستقلالاً يحترمه العرب وليس معقولاً ان يهدد لبنان وقد كُفل لكل الشعوب حق التصرف بمقدراتهم، والبت في امور بلادهم، ولكن لبنان ليس إلا جبلاً، والجبل يريد ان ينبسط على السهل"[2].

اما عن وضع فلسطين، فقد كان الامير فيصل يرى بانها يجب أن تظل جزءاً من سوريا، وإنه ليس بين البلدين اى حد او فاصل طبيعي، وما يؤثر في الواحده منها يؤثر في الأخرى، وهذا ما اكد عليه في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ حيث بين ان العرب يريدون فلسطين ولاية سورية وليست بلاداً قائمة بذاتها، ويجب ان تبقى ضمن منطقة الاستقلال العربي. اما وجود اليهود فيها، فيجب أن يخضع للحدود التي يفرضها احترام صالح السكان اصحاب البلاد، وحقوقهم الاقتصادية والسياسية[3] بالاضافة الى هذا الايمان لدى الامير فيصل، بضرورة تحقيق الوحده السوريه بحدودها الطبيعية، فإنه كان يؤمن في الوقت نفسه بانها يجب ان تكون جزءاً من الدولة العربية المشرقية التي قامت من أجلها الثورة العربية الكبرى، ومما يؤكد ذلك ما ذكره (الميجرمور) احد ضباط الاستخبارات البرطيانين في العراق يومذاك، في تقرير له على اثر اجتماعه بالامير فيصل في ٣٠ /ك٢/ ١٩١٩ جاء فيه: "إن هدفه الحالي هو إنشاء دول عربية تحكم كل منها حكومة فعليه وليست بالاسم، وان تكون

---

(١) يوسف الحكيم: سوريا في العهد الفيصلي، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص٧٥، وسارمز له يوسف الحكيم: سوريا والعهد الفيصلي.

(٢) ساطع الحصري: يوم ميسلون. صفحة من تاريخ العرب الحديث طبعة جديدة، منشورات دار الاتحاد، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٩-١٠، وسارمز له ساطع الحصري: يوم ميسلون.

(٣) المفيد: ع٢٠٣، ت١، ١٩١٩.

هذه الدول متحدة لها علم واحد، وعملة واحدة، وخدمات جمركية واحده الخ، وتقوم هذه الدول بادارة شؤونها الداخلية، ولكنها تتعاهد بان تهب كل منها لمساعدة أي دولة من بينها قد يقع عليها العدوان من أي دولة غير عربية.... اما الهدف الثاني الذي يضعه فيصل نصب عينيه، فهو دون شك إندماج هذه الدول تدريجياً لكي تصبح دولة عربية واحدة تحكمها حكومة مركزية"[1].

وقد بذل الامير فيصل جهوداً مكثفة مع الدول الاوروبية -بعد إنتهاء الحرب بهدف اقناعها بضرورة تحقيق الوحدة العربية، ففي ٢٩/ ك٢ /١٩١٩، قدم سموه مذكرة الى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، حدد فيها بايجاز حق العرب بالاستقلال والوحدة، وتضمنت المذكرة المطالبة باستقلال وسيادة البلاد العربية، التي دار البحث حولها في مراسلات الحسين (مكماهون)، وذلك إستنادا إلى المبادىء التي صرح بها الرئيس (ويلسون)، وأقترح تشكيل لجنة وإرسالها الى سوريا وفلسطين، لتقف على رغبات سكانها، وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من امريكيا وبريطانيا، وعارضته فرنسا[2].

وفي ٦ شباط ١٩١٩، قدم الامير فيصل مذكرة اخرى الى مؤتمر الصلح، أوضح فيها هدف الحركة العربية القومية، وهو ضم العرب كلهم في دولة واحدة، وجاء في هذه المذكرة:- "نحن نعتقد ان مطمحنا هو وحدة العرب في أسيا واضح لا يحتاج الى برهان أو جدل" وبيّن ان هذا الهدف يقوم على الأسس التالية:-

١- المبادىء العامة التي قبل بها الحلفاء حينما إنضمت اليهم الولايات المتحدة الامريكية.
٢- الجهود التي بذلها العرب إلى جانب الحلفاء.
٣- شبكة المواصلات التي تربط الاقطار العربية، والتي تجعل تحقيق الوحدة امراً سهلاً.

---

(١) القبله: ع٢٧٤، ١٦ رجب، ١٣٣٧.

(٢) المفيد: ع ٢٥٨، ١٤ك، ١٩١٩. وانظر ايضاً خيريه قاسمية: عوني عبدالهادي (اوراق خاصة) مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٧٤، ص٢٨، وسارمز له: خيرية قاسمية: عوني عبدالهادي، اوراق خاصة.

٤- كما ان الاقطار العربية على الرغم من التفاوت السياسي بينها، الا ان فيها شعباً متهيئاً للنهوض، ويغارُ على لغته وحريته، ولا يوجد تناقض في الرغائب والمصالح المادية، والعقائد والأخلاق، مما يحول دون إتحادها.

ولكن حدث انعطاف في موقف الامير فيصل تجاه قضية الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص، بعد ان وقف على حقيقة الموقف الدولي تجاه ذلك في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ويتضح هذا التحول، من خلال الخطاب الذي القاه في دمشق يوم ١٥ ايار بعد عودته من المؤتمر، حيث بين سموه، ان مرافعاته عن بلاد العرب، كانت على قسمين:-

القسم الاول:- البلاد العربية لا يمكن تجزئتها

القسم الثاني:- بما أنه يوجد إختلاف بين سكان البلاد العربية في طبقات العلم والتعليم، فالظروف ليست كافية لتجعلهم دولة واحدة، لذلك أجمل دفاعه على النحو التالي: "ان سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال، وقلت ان نجد والبلاد المساوية للحجاز من الاقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا، وهذه يرأسها والدي، اما سوريا فيجب ان تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة او حماية ... دافعت عن سوريا بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون إستقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون ان يشاركهم فيها شريك ... والعراق بلاد مستقلة بلا علاقة بسوريا، كما ان سوريا لا علاقه لها بسائر البلاد العربية -مع ان العرب امة واحدة -وكلنا يعلم إن المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية هي بلاد واحدة، وان هذه المقاطعات يجب ان تكون جماركها، ومصالحها الاقتصادية موحدة لا حاجز يحجز المناسبات الوديه والاقتصادية بينها".

اما عن رأيه في إدارة سوريا، فقد كان يرى ان البلاد ستقسم إلى مناطق بموجب الحاله الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم، فالقسم الجنوبي من البلاد، لا يدار كما يدار الساحل، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سوريا وحوران وجبل الدروز[1].

---

(١) م.و.ت- دمشق: م.ر ٢٦، و.ر ٥/٩١. انظر ايضاً حسن الحكيم: مصدر سابق، ص٥٢-٥٣ امين سعيد: مصدر سابق، ص٢٨-٣٢.

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم، ان الامير فيصل، يركز اهتمامه في مؤتمر الصلح على قضية وحدة سوريا الطبيعية اكثر من غيرها من الاقطار العربية الاسيوية، إضافة الى ذلك إعطاء الاقليات حقوق الادارة في المناطق المخصصه لها.

ان السبب الرئيسي الذي دفع الامير فيصل والوفد المرافق له -في المؤتمر- إلى اتباع هذه النهج، هو ادراكه ان لا خطر في مؤتمر الصلح، يهدد وحدة الاراضي العراقية والحجازية، إنما الصراع قائم حول مدلول سوريا الشامل لاقطارها الاربعة[1]، حيث تعرض الموقف العربي، المطالب بوحدة البلاد السورية، لهجوم عنيف من قبل فرنسا وبريطانيا وزعماء الحركة الصهيونية.

ولما فشلت كل الجهود في مؤتمر الصلح لأقامة دولة عربية مشرقية تحقق اهداف الثورة العربية الكبرى، بدأ الحوار حول وحدة سوريا الطبيعية فقط، وهذا ما اكده عوني عبد الهادي أحد اعضاء الوفد حيث قال:- "اننا حاولنا إنقاذ ما يمكن انقاذه من المطامع الفرنسية والانكليزية، ولم يعد هناك أي مجال للتركيز على الوحدة العربية، بل ركزنا المطالبة والنضال العربي على وحدة سوريا الطبيعية وإستقلالها، على أساس ان لا خطر على الحجاز والعراق، وان الخطر يهدد سوريا الطبيعية في وحدتها وإستقلالها وضياع القسم الجنوبي للصهاينة"[2].

ولكن حتى هذا التراجع في مفهوم العهد الفيصلي لقضية الوحدة السورية، لم يحقق الهدف، حيث قامت بريطانيا وفرنسا بتطبيق اتفاقية (سايكس بيكو)، وتقسم بلاد الشام الى اربعة وحدات إقليمية، وتراجع مفهوم سوريا الموحدة ليقتصر على سوريا الشمالية فقط، بل اكثر من ذلك فقد قام الجنرال (غورو) بتقسيمها الى خمس حكومات محلية بعد دخول القوات الفرنسية اليها على اثر معركة ميسلون وخروج الملك فيصل منها.

---

(١) د. سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية، ص٥٨-٥٩.

(٢) د. سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص٦٠-٦٣.

الفصل الأول

عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى

١- مفهوم سوريا في فكر عبدالله الوحدوي

٢- دوافع عبدالله واهدافه من تحقيق الوحدة السورية

٣- الاسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى

٤- مساعي عبدالله لتحقيق الوحدة السورية

أ - اسباب تحول عبدالله بن الحسين عن سياسة المواجهة العسكرية في تحرير سوريا وأتباع طريق العمل الدبلوماسي.

ب - فعاليات عبدالله بن الحسين لتحقيق المشروع على المستويين العربي والدولي

١ - الساحة العربية

٢ - الساحة الدولية

ج - فلسطين في فكر عبدالله بن الحسين الوحدوي.

١ - مفهوم سوريا في فكر عبدالله بن الحسين الوحدوي:

لقد كان مفهوم عبدالله بن الحسين لقضية الوحدة السورية مستمد من المفهوم الوحدوي للثورة العربية الكبرى، حيث كان يرى جلالته أن هناك سوريا واحدة تبدأ حدودها من جبال طوروس شمالاً، إلى الحدود المصرية جنوبياً، وتلتقي بحدود العراق شرقاً، والبحر الابيض المتوسط غرباً، وأن التقسيمات الموجودة هي نتيجة لاتفاقية (سايكس بيكو) الاستعمارية، وقد عبر عن ذلك بقوله: "سوريا في أعتقادي هي سوريا الصحيحة -سوريا الكبرى- ديار الشام المعروفة بالتاريخ، وليست سوريا التي يتعارف عليها اليوم، بمثل ما خطط المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا الشمالية فقط"[1].

وهذا يعني، أنه أنكر جميع الاتفاقات ومشاريع التسوية، التي نصت على تقسيم المنطقة الشامية الى وحدات سياسية متعددة، والتي فرضتها تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى، لذلك فقد صدم جلالته بالواقع، عندما قامت فرنسا وبريطانيا بتطبيق اتفاقية (سايكس بيكو) الاستعمارية، وأخرجت الملك فيصل بن الحسين من سوريا، وقيام الجنرال (غورو) باسم فرنسا بتفتيت سوريا الشمالية الى خمس حكومات محلية كما مر معنا في التمهيد، ودفعه أيمانه بضرورة قيام وحدة سوريا الى بذل كل ما في وسعه في مواجهة وتحدي هذه المخططات الاستعمارية منذ خروجه من الحجاز في اواخر عام ١٩٢٠، وبقي يناضل في سبيل تحقيق هذا الهدف على الرغم من تأسيس إمارة شرق الأردن حتى استشهاده عام ١٩٥١.

٢- دوافع عبدالله بن الحسين وأهدافه من تحقيق الوحدة السورية:

لقد كانت الدوافع الاساسية التي تقف وراء مساعي عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية مستمدة من المفهوم الوحدوي للثورة العربية الكبرى، ونابعة من تمسكه الشديد بالمواثيق الوطنية، وإيمانه الكامل بالارادة القومية العامة، والمثل العربية العليا، وان دعوته كانت منذ البداية استمرار في حركة النضال العربي التي بدأتها الثورة العربية الكبرى.

---

(١) عبدالله بن الحسين: الاثار الكاملة (حقبة من تاريخ الاردن) ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت سنة ١٩٨٥، ص٢١٥، وسارمز له عبدالله بن الحسين: الاثار الكاملة. انظر ايضاً الجزيرة: ع ١٠٨٥، ٢/ت١/١٩٤٥، ومجلة الرائد، ع٢٩، ايلول، ١٩٤٦، ص٦.

ويمكن أجمال هذه الدوافع على النحو التالي:-

١- اهداف الثورة العربية الكبرى:- فمن المعروف ان الوحدة والحرية والاستقلال، هي الاهداف الاساسية التي قامت لأجلها ثورة العرب الكبرى عام ١٩١٦، والتي قام بقيادتها ونهض باعبائها الشريف حسين وأبناؤه، وقد كان عبدالله بن الحسين كاحد قادتها متشرباً بفكرها ومبادئها، ومقتنعاً بها إلى ابعد الحدود، حيث كان يرى ان لا قوة ولا مستقبل للعرب الا بتوحيد اقطارهم، وأن الخطر داهم على الجميع، إن بقوا على ما هم عليه من تجزئة وتفرقة صفوف، وأن الواجب يحتم عليه باعتباره احد القادة الهاشمين الذين ثاروا مع العرب، مواصلة ما بدأته الثورة العربية، لتحقيق وحدة العرب واستقلالهم، وأول خطوات تلك الوحدة -كما كان يراها سموه يومئذ- هي وحدة اجزاء بلاد الشام.[١]

٢- رغبة اهالي سوريا بحدودها الطبيعية في تحقيق وحدة بلادهم أو إتحادها وقد عبروا عن ذلك في عدة مناسبات يمكن اجمالها على النحو التالي:-

أ - القرارات التي قدمها المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق يوم ١٩١٩/٧/٢

- من قبل عدد كبير من الاعضاء الذين يمثلون المناطق السورية الساحلية والداخلية والجنوبية والحائزين على تفويضات جميع السكان من مسلمين ومسيحيين وموسويين - الى لجنة تقصي الحقائق الامريكية (كنج كراين) وقد ركز المؤتمر في قراراته على الامور التالية:-

* الاستقلال التام والناجز للبلاد السورية بحدودها الطبيعية، شمالاً جبال طوروس وجنوباً رفح فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات والخابور والخط الممتد شرقي البوكمال إلى شرق الجوف، وغرباً البحر الابيض المتوسط بدون حماية ولا وصاية.

* ان تكون حكومة هذه البلاد ملكية مدنية نيابية، تدار مقاطعتها عن طريق اللامركزية الواسعة، وتحفظ فيها حقوق الاقليات، على ان يكون ملك البلاد الأمير فيصل بن الحسين، الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الامة جهاداً استحق وضع الثقة بشخصه.

---

(١) يوسف هيكل: جلسات في رغدان، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان ١٩٨٨، ص١٤٧ وسارمز له: يوسف هيكل: جلسات في رغدان.

* أن الشعب الساكن في البلاد السورية، لا يقل رقياً -من حيث الفطرة- عن سائر الشعوب الراقية، وليس في حالة احط من شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلاله، لذلك يقدم المؤتمر احتجاجاً على المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم، القاضية بادخال البلاد السورية في عداد الامم المتوسطة التي تحتاج الى دولة منتدبة.
* المطالبة بعدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، والمعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري، وان تكون وحدة البلاد مصونه لا تقبل التجزئة، بأي حال من الاحوال[1].

من خلال هذه القرارت نستطيع ان ندرك مدى تمسك جميع اهالي سوريا على اختلاف اديانهم باهداف الثورة العربية الرامية إلى الاستقلال التام والناجز، ورفض جميع الاتفاقات ومشاريع التسوية التي نصت على تقسيم المنطقة الشامية الى وحدات سياسية متعددة.

ب - قرارات المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في دمشق يوم ٢٧/شباط/١٩٢٠، وقد أكد هذا المؤتمر على قرارات المؤتمر السوري السالفة الذكر، وخاصة المتعلقة بوحدة سوريا واعتبار فلسطين جزء لا يتجزأ من بلاد الشام، ويعد هذا المؤتمر من اهم المؤتمرات إذ شارك فيه مندوبون من اللجنة العليا للدفاع الوطني بدمشق، ومفوضو الاحزاب السياسية وهي:- الوطني السوري، والاستقلال العربي، والاتحاد السوري، والعهد السوري، والديمقراطي، والعهد العراقي، والنادي العربي، وجمعية

(١) م.و.ت-دمشق: م.ر٢٦، و.ر١٠١/٣. وانظر ايضاً الكتاب الاردني الابيض: الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، سنة ١٩٤٨، ص٥، وسارمز له الكتاب الاردني الابيض. وأنظر ايضاً، اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٨-١٩٣٩، اعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٨٤، و.ر ١٣، ص٣٢-٣٣ وسارمز له، اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية.

النهـــضة، وزعماء الدنادشة، وحوران والكرك وشـــيوخ بني صـــخر وغيرهم[1].

ج - قرار ٨ اذار عام ١٩٢٠، الصادر عن الجمعية التأسيسية للمؤتمر العربي العام المنعقد في دمشق، والممثل لجميع الاقطار الشامية، وقد نص هذا القرار على أن الديار الشامية باجزائها الداخلية والساحلية والجنوبية تعتبر دولة مســتقلة بحدودها الطبيعية، والمناداة بالأمير فيصل ملكا عليها[2].

د - المادة الثانية من القانون الأساسي للمملكة العربية الفيصلية:- فقد نصت هذه المادة -والتي حذفها الفرنسيون فيما بعد- على ان "البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة[3]، وقد اكد ذلك، بيان الوزارة السورية الاولى (وزارة رضا باشا الركابي)، الذي قدمته الى المؤتمر السوري العام في ٢٧/اذار/١٩٢٠[4] وبيان الوزارة السورية الثانية (وزارة هاشم الاتاسي) الذي قدمته للمؤتمر ايضاً في ٨/ايار/ من نفس العام.[5]

هـ- النداء الذي رفع الى المجمع العام لجمعية الامم، من قبل المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد (بجنيف) في ١٥/آب/١٩٢٠، والممثل لجميع الاحزاب والفرق السياسية في سوريا ولبنان وفلسطين، والمعتمدين

---

(١) اكرم زعيتر: مصدر سابق، و.ر ٢٨، ص ٣٥. والكتاب الاردني الابيض: و.ر ٦، ص١١-١٢.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر٢٦، و.ر ٢٩/١٠٥. انظر ايضاً، حسن الحكيم: مصدر سابق، ص١٤٣. وجريدة المفيد: ع ٢٢٥، ١٩/اذار/١٩٢٠ وانظر ايضاً

AQiluy Abidi: Jordan apolitical study , Indian school of internationl studies, New Delhi, 1965, pp21.

في نفس الوقت الذي نادى به المؤتمر السوري العام بوحدة سوريا الطبيعية، وأستقلالها. نادى باستقلال العراق وأتحادها بسوريا، سياسياً واقتصادياً، ونادى بالامير عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً عليها. انظر جريدة المفيد: ع٢٧٣، ٨/١٠/١٩٢٠.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٤، ص١٨. وانظر ايضاً، حسن الحكيم: مصدر سابق، ص١٧٤.

(٤) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٤، ص١٨. ويوسف الحكيم: مصدر سابق، ص١٤٤.

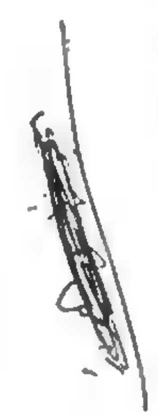
(٥) الكتاب الاردني الابيض: و.ر١٤، ص١٨. ويوسف الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٤.

من قبل اهالي البلاد مسلمين ومسيحيين، وقد طالبوا في هذا النداء بما يلي:-

١- الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين.

٢- الاعتراف بحق هذه البلاد في ان تتحد معاً في حكومة مدنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وان تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة[١].

من خلال ما تقدم، نستطيع القول أن الوحدة السورية (أي وحدة بلاد الشام بحدودها الطبيعية)، كانت مطلباً جماهيريا عاما، يتطلع إليه كل فرد من سكان بلاد الشام، من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوبا، وبالتالي، فان الملك عبدالله بن الحسين باعتباره أحد قادة الثورة العربية، المؤمن بمبادئها وبالمواثيق الوطنية التي عبرت عنها إرادة الشعب السوري، في اكثر من مناسبة كما ذكرنا سابقاً، رأى ان الواجب يحتم عليه، السعي بكل جدية من اجل قيام دولة عربية موحدة ومستقلة في بلاد الشام، تكون الخطوة الاولى لقيام الدولة العربية الكبرى في المشرق العربي، تحقيقاً لاهداف الثورة العربية الكبرى[٢].



٣- الحقوق الشرعية للملك عبدالله واسرته في حكم الديار الشامية استناداً الى بنود الدستور السوري:- فقد نصت المادة الخامسة من هذا الدستور على ان: "ينحصر ملك المملكة العربية السورية، في الأكبر فالأكبر من ابناء الملك فيصل الاول، متسلسلاً على هذه القاعدة، وأن لم يكن لاحدهم ابن، يكون الملك للاكبر من اقرب عصباته الذكور، وإن لم يكن من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر، ينتخب المؤتمر مجتمعاً، وبموافقة ثلثي اعضائه ملكاً لسوريا من سلالة الملك حسين الاول

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٩، ص١٤. انظر ايضاً، ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا من ١٩٢٠-١٩٣٠، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٧٥، ص٤٩، وسارمز له ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا.

(٢) F.O. 141/1084, Lord Killearn to Cairo, 26/Dec/1945.

انظر ايضاً: جريدة الاردن: ع ١٤٨٤، ٩/ت٢/١٩٤٩.

ملك الحجاز[١]. إن هذه المادة من الدستور السوري، تبين مدى تمسك الشعب السوري، بنظام الحكم الملكي الهاشمي.

ومما اعطى دعوة عبدالله بن الحسين -لتوحيد سوريا الطبيعية- الصفة الشرعية حركته نحو سوريا عام ١٩٢٠ على اثر نكبة ميسلون، وما أستهدفته هذه الحركة من المرابطة عبر الأردن، ومواصلة النضال السياسي والقومي لاستعادة الحقوق العربية في سوريا، ومساعدة الشعب السوري في نضاله طبقاً للمواثيق المقررة، والعهود المقطوعة، والفرص السانحة، فقد توجه الأمير عبدالله نحو سوريا استجابة لرسائل السوريين ألتي توالت على الحجاز - بعد معركة ميسلون- مناشدة الشريف حسين بن علي أرسال من ينوب عن الملك فيصل من الشخصيات الملكية في البيت الهاشمي، لأنقاذهم من الاحتلال الفرنسي. كما صدرت في هذه الفترة انابة رسمية من الملك فيصل إلى الأمير عبدالله، ليقوم مقامه في اداء هذه الرسالة، بالإضافة إلى ما فوضه به جلالة والده الشريف حسين بوصفه زعيم الثورة وملك العرب[٢].

كل ذلك يؤكد أن دعوة عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، لم تكن بدافع شخصي، ولا بتوجيه خارجي، وإنما كانت دعوة حق، قوامها إيمان الشعب السوري بضرورة تحقيق الوحدة والاستقلال للبلاد العربية عامة، والبلاد الشامية خاصة، وكان هذا الشعور الوحدوي ينمو بشكل مستمر داخل الأردن وفي جميع انحاء سوريا، كما سنرى عند الحديث عن الموقف الشعبي الأردني والسوري من فكرة الوحدة السورية.

وقد يتساءل البعض عن الاهداف التي سعى عبدالله بن الحسين اليها من وراء تحقيق وحدة سوريا الطبيعية، والجواب على ذلك بكل بساطة يكمن في الوضع الطبيعي للمنطقة وحتمية التاريخ، والوعي لمصلحة الديار الشامية بشكل خاص، ثم

---

(١) حسن الحكيم: مصدر سابق، ص١٩٤. وانظر ايضاً يوسف الخوري: مشاريع الوحدة العربية من سنة ١٩١٣-١٩٨٧، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٨، ص٣٦، وسارمز له يوسف الخوري: مشاريع الوحدة العربية.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ١٥٦، انظر ايضاً الكتاب الاردني الابيض: و.ر٥، ص١١.

مصلحة البلاد العربية بشكل عام، هذه الامور كانت تؤلف الأيمان عند الملك عبدالله بضرورة تحقيق الوحدة السورية[١].

فقد قامت هذه الدعوة على الحاجة إلى تأمين وحدة سوريا الجنوبية والشمالية كحق طبيعي، وكخطوة اولى للوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب، اضافة الى ذلك فقد كان يرى جلالته أنه لا يمكن مقاومة الأطماع الصهيونية والبلاد العربية مجزأة، لهذا أراد وحدة سوريا الطبيعية لتصبح دولة كبيرة نسبياً ، تستطيع عندها رد اطماع اليهود وإيقاف الخطر الصهيوني على فلسطين والاراضي العربية المجاورة لها[٢]

وقد عبر جلالته عن هدفه من قيام الوحدة السورية بشكل واضح، في الخطاب الذي القاه في المجلس التشريعي الأردني يوم ١١/ت١/١٩٤٦ حيث قال:-

"إنا...لا نسعى إلى ملك نبتغيه، او عرش نعتليه، ولكن غايتنا هي الاستقرار في هذا الجزء العربي من بلاد العرب المطل على بحر الروم والمنفذ على الغرب، والباب الذي يُدخل الى بلاد العرب منه، فسلامته هي في وحدته والخطر عليه من فرقته، والمشيئة لله، والرغبة للأمة التي وطدنا النفس على خدمتها، ولا نحد عنها ولا نطوح بحياتها، ولا ينظر إلا لعزها ومجدها وصون كرامتها، وإعلاء شأنها وسلامتها، في أمور دينها ودنياها، معاهدين الله على خدمة الايمان ورفع لوائه، وجمع كلمة العرب مسلمهم ومسيحيهم، تحت ظل رايتهم في وطنهم ولا فرق بين هذا وذاك، ويد الله مع الجماعة، هذه هي غايتنا وتلك هي حدودنا"[٣].

وقد أكد جلالته ذلك، في تصريحاته للصحفيين عام ١٩٤٦اثناء مروره بالقدس، في طريقه الى لندن من أجل مباحثات الاستقلال، حيث قال: "لقد بلغت أيها السادة

---

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص٢١٤. انظر ايضاً جريدة الهدى: ع١٠٣٧، ١٥/ايلول/١٩٤٧.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص٢٠٣. وانظر ايضاً يوسف هيكل: مصدر سابق ص٢٢٠. وانظر ايضاً
Middle eastern studis: Abdallah'sa his Greater syria pargramme. Y. porath, 1944, pp 177.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الاردني: جلسة ١١/ت٢/١٩٤٦، مجلد سنة ١٩٤٣-١٩٤٧، ص٢٣١، وسارمز له م.م.ت-الاردني.

من الكبر عنياً ولم أعد في السن الذي يطمح فيه الانسان إلى المناصب والعروش، فكل ما ينسب إليَّ من هذه الناحية محض أختلاق، لقد جاهدت مع ابنائي وأخوتي في سبيل القضية العربية، وأقصى أماني، أن ينتهي هذا الجهاد إلى النتيجة التي ينشدها العرب، فالقضية ليست قضية عروش وملوك، بل قضية استقلال ومجد، هذا هو هدف الجهود التي نبذلها منذ زمن، والجهود التي سنبذلها في لندن"[1].

وهذا ما اكده ايضاً فوزي الملقي قنصل الأردن بالقاهرة، في حديثه لمجلة نداء الوطن المصرية في ٨/ اب/ ١٩٤٦ حيث قال: ان سياسة الملك عبدالله مستمدة من الوحدة العربية، التي دعا اليها الشريف حسين بن علي، وتتلخص هذه السياسة في جمع كلمة العرب، ورفع شأنهم، وتحقيق أمالهم الوطنية، والوصول بهم الى ما يرجونه لأنفسهم من العزة والكرامة[2]

وهكذا، نستطيع القول، بأن الوحدة التي طالب بها عبدالله بن الحسين، لم تكن وحدة إجتماعية تتسع فيها المعارف والثقافات فقط ولا وحدة سياسية، تكتسب فيها الأمة والبلاد مكانة ممتازة بين دول العالم، ولا وحدة إقتصادية تتبدل فيها الاحوال، فيعم الثراء بدل الفقر، بل طالب بوحدة عامة شاملة للديار الشامية، تكون سبباً في وحدة مرافق الحياه جميعا[3].

اما فيما يتعلق بنظام الحكم في الدولة السورية الموحدة، فقد بين جلالته في البيان الذي أعلنه في ١٤/ اب/ ١٩٤٧، إنه حق من حقوق الامة لا يستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو حزب أو إقليم، فإرادة الشعب السوري اجمعت على الحكم الملكي في المؤتمر السوري العام يوم ٨ /أذار/ ١٩٢٠، وأن النظام الجمهوري الذي أوجدته التجزئه الاستعمارية، وقام تحت انتداب -فرض بالقوة- لن ينسخ ميثاقاً قومياً مشتركاً، قد انبثق عن إرادة الشعب بأكمله، ومع هذا فقد ترك الملك عبدالله

---

(١) البشير: ع ٧٥٠٦، ٥/شباط ١٩٤٦.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، دار الكويت للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٠، ص ٤١، وسارمز له، ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله. انظرايضاً الجزيرة: ع١١١٤، ٢٢ رمضان ١٣٦٥هـ/ ٩ اب ١٩٤٧، والبشير، ع ٧١٤٢، ١٥/ اب/ ١٩٤٦.

(٣) عرفات حجازي: سوريا الكبرى، مطبعة ديرمارمرقس، [(د.م)-(ب.ت)]، ص٦ وسارمز له عرفات حجازي: سوريا الكبرى.

هذا الامر اولاً وأخيراً للشعب السوري، حيث قال "فإما رجوع للأصل، أو إجراء استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الاقاليم السورية جميعاً، فيضع دستور الدولة الموحدة، او الدولة الاقليمية المتحدة بمحض اختياره، وعلى مقتضى حق تقرير المصير، وفي ضوء الحرية المضمونه والمأمونه"، كما اكد على انه، لن يقيم أي عقبة شكلية في سبيل الوحدة والاتحاد، محتكماً في كل هذا إلى ارادة الامة مجتمعة، حيث كان يرى جلالته ان الملكية والجمهورية مسالة لا تستدعي المناقشة، ولا تستوجب الخلاف ما دامت الاسس والمبادىء الديمقراطية تقتضي أن يكون هذا الامر من حق الشعب الذي له وحدة ان يقرر شكل الحكم الذي يرتضيه لنفسه[1].

٣- الأسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى

لقد تبلورت الخطوط الاساسية لمشروع سوريا الكبرى، في الإجتماع الكبير الذي عقد في عمان، خلال الفترة الممتدة من ٥-٦ اذار ١٩٤٣، من قبل عدد كبير من الرجال العاملين في الحركة العربية في البلاد الشامية، وقد جاء هذا المؤتمر نتيجة لسياسة فرنسا في سوريا ولبنان ونكولها عن تنفيذ الوعد المعلن باستقلال البلدين، وبعد مزيد من المشاورات بين المجتمعين، اجمع الرأي على الاحتفال بذكرى ٨ أذار ١٩٢٠، إحتفالاً شعبياً -مع المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك- في الوحدة والاستقلال، الذي اقره المؤتمر السوري العام، في ٨ اذار ١٩٢٠، كما عُهد إلى لجنة منهم بوضع مشروعين عمليين يحققان الميثاق القومي وقيام الأتحاد السوري أو (الدولة السورية الكبرى) في نطاق الاتحاد العربي العام.

(١) دائرة الكتب والوثائق الوطنية-بغداد: ملف رقم ٣١١/٢٦٤٩، مشروع سوريا الكبرى، وثيقة رقم ٥٢، ص٨٨-٩٠. وسارمز له د.ك.و -بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، انظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار احياء الكتب العربية، [(د.م)-(ب.ت)]، ص ٢٢-٢٤. وسارمز له وثائق سوريا الكبرى. وانظر ايضاً سوريا الكبرى او الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: منشورات المكتب الدائم للمؤتمر القومي الاردني، عمان، ١٩٤٨، و.ر ٥، ص١٢-١٧، وسارمز له: الوحدة السورية، حقيقة قومية ازلية.

وقد أحتفل فعلاً يوم ٨ أذار سنة ١٩٤٣ بهذه الذكري القومية في عمان إحتفالاً كبيراً، ثم وضع تصميم مشروعين، الاول وحدوي، والثاني إتحادي[1] ورُفعا في مذكرة إلى الملك عبدالله (سمو الأمير يومئذ) املاً في توحيد الجبهة الوطنية، وبذل الجهود الرسمية لانقاذ البلاد من السيطرة الفرنسية، وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاستقلال.

اما المشروع الاول فهو مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي: حيث طالب المؤتمر في المادة الاولى والثانية من ميثاق المشروع بضرورة تأييد الحلفاء لاستقلال سوريا بحدودها الطبيعية في كيان سياسي واحد، إستناداً إلى وحدتها القومية والجغرافية، وتحقيقاً لرغبة الشعب السوري في الوحدة والاتحاد، والتي عبر عنها في اكثر من مناسبة سواء كان ذلك أمام لجنة الاستفتاء الامريكية عام ١٩١٩، او في قرار ٨ اذار ١٩٢٠.

وفي المادة الثانية من الميثاق، أشار المؤتمر إلى تفصيلات هذه الوحدة من حيث نظام الحكم، ووضع الاقليات والطوائف داخل هذه الوحدة.

أما فيما يتعلق بشكل نظام الحكم: فقد نص على أن تتكون في كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن وفلسطين ولبنان، دولة واحدة على أساس النظام الملكي الدستوري، مع إعطاء الاقليات الحق في إقامة حكم ذاتي في المناطق المخصصة لهم، والتي يشكلون فيها اكثرية، على ان يكون ذلك تحت مظلة الدولة السورية الموحدة مع ان الملك عبدالله بين في اكثر من مناسبة كما سيتضح معنا فيما بعد بأنه لا يهمه شكل الحكم ملكياً كان ام جمهورياً، وكان يرى ان يترك هذا الامر للشعب يقرره حسب رغبته ومصالحه.

أما بالنسبة لليهود: فقد نص الميثاق على اعطائهم حكم شبه ذاتي، بمقتضى الدستور في المناطق التي يشكلون فيها أكثريه، مع إلغاء وعد (بلفور) لعدم موافقة العرب عليه، او تفسيره تفسيراً نهائياً، يزيل مخاوف العالمين العربي والاسلامي، ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين منعاً باتاً[2].

---

(١) انظر نص المشروع الاول والثاني ملحق رقم (١) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص٦٤، وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ص١٠٧.

نلاحظ من خلال ذلك، ان المؤتمر عالج القضية الفلسطينية معالجة دقيقة لصالح العرب حيث أنه إعتبر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوحدة السورية الطبيعية، ورفض فكرة الوطن القومي اليهودي، ووعد بلفور رفضاً باتا، ولم يعترف الا بحقوق الاقليات اليهودية التي تعيش في فلسطين منذ فترات طويلة، على ان يعيشوا فيها كمواطنين ضمن المناطق المخصصة لهم، تحت مظلة الدولة السورية الموحدة، مع الالتزام بالقيود المفروضة عليهم، والتي تتمثل في منع الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ومنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود، بالاضافة الى منع انتقال اليهود الى الاراضي العربية.

أما بالنسبة لمسيحي لبنان: فقد نص الميثاق على مراعاة مصالح اللبنانيين الوطنية، وكان يرمي الميثاق من وراء ذلك، الى أنه في حالة رفض اهالي لبنان الانضمام الى الدولة السورية الموحدة، فإنهم سيتمتعون بالامتيازات الخاصة بهم، ضمن جبل لبنان فقط، وبالشكل الذي كانوا عليه زمن الدولة العثمانية [١].

اما فيما يتعلق برئاسة الدولة السورية الموحدة: فقد أكد المؤتمر في المادة الرابعة من الميثاق، على التمسك بالأمير عبدالله بن الحسين رئيساً لدولة سوريا الموحدة، نظراً للأعتبارات التالية:-

١- حقوق الأمير الشرعية الثابتة في الامارة الأردنية، وهي جزء مهم من اجزاء سوريا الكبرى.
٢- مساهمته سابقاً ولا حقاً بمعونة الحلفاء معونة فعليه، وقد اشتملت هذه المعونة على الساحة السورية في الحرب العالمية الثانية.
٣- كونه الوريث الأول لوالده المغفور له جلالة الملك حسين في رعاية الحقوق السورية بوجه خاص، والحقوق العربية بوجه عام.
٤- وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدولة السورية، على لسان رئيس وزرائها (ونستون تشرشل) منذ عام ١٩٢٠، وزوال موانع تنفيذ ذلك الوعد بعد انهيار الدولة الفرنسية، وسقوط وكالتها القانونية في جمعية الامم، وبعد ان أصبحت بريطانيا تملك حرية العمل في الاراضي السورية، على اختلاف أقاليمها.

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٢، ص٦٥، وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ص١٠٨.

٥- رغبة السوريين في الحكم الملكي الدستوري، في حالة تحقيق وحدة البلاد العامة، او إتحادها المركزي.

نلاحظ من خلال هذه المادة، أن رئاسة عبدالله بن الحسين للدولة السورية الموحدة، قامت على اساس رغبة وإرادة الزعامات الوطنية في المنطقة، مع أن الملك عبدالله لم يكن هذا الامر يشكل هدفاً أساسياً له، بقدر ما كان يأمل بأن يرى الوحدة السورية قد خرجت الى حيز الوجود، وكما رأينا سابقاً فقد اكد سموه بأنه لا يرغب في عرش او ملك، إنما هدفه الاول والاخير هو الوحدة الوطنية، والسيادة القومية كما ابدى استعداده في اكثر من مناسبة للتنازل عن العرش في سبيل تحقيق ذلك[١].

وقد عبر المؤتمر في المادة الخامسة من الميثاق، عن نظرته الوحدوية الشمولية، حيث رأي انه بعد تأسيس الدولة السورية الموحدة، يصار الى اتحاد عربي تعاهدي، مؤلف من سوريا بحدودها الطبيعية والعراق، لتشكيل وحدة الهلال الخصيب، وترك الباب مفتوحاً للدول العربية الاخرى الراغبة في الانضمام الى الوحدة.

وهكذا نلاحظ، أن المشروع كان مشروعاً وحدوياً متكاملاً وشاملاً، ويؤمن بتحقيق هذه الوحدة، على فترات ومراحل، نظراً لما كان يواجه الاقطار العربية في ذلك الوقت، من تفاوت في النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية[٢].

ب- **أما المشروع الثاني**: فهو مشروع عملي يسعى الى تأسيس دولة سورية إتحادية، وقيام اتحاد عربي تعاهدي في حالة عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة. ضمن القواعد التالية الموضوعة في ضوء المصلحة الحقيقية للبلاد السورية.

فقد نصت المادة الاولى والثانية والثالثة من الميثاق في المشروع الثاني، على أن تقوم في الاراضي السورية بحدودها الطبيعية دولة اتحادية مركزية، تشمل كلاً من الأردن وسوريا الشمالية وفلسطين ولبنان وتكون هذه الحكومة الاتحادية، مسؤولة عن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والثقافة العامة، والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الاربعة، باستثناء ما يصبح من إختصاص حكومة الاتحاد السورية العامة[٣].

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك ص ٧-٨ من هذا الفصل.

(٢) الكتاب الاردني الابيض. و.ر ٢٢ ص ٦٦-٦٧.

(٣) نفس المصدر، و.ر ٢٢، ص٦٧.

اما عن نظام الحكم، فقد بينت المادة الثالثة من الميثاق، بأن يُدار الاتحاد بواسطة مجلس اشتراعي عام منتخب، وممثلاً للأقاليم المتحدة الاربعة، ومن هذا المجلس، يتم انتخاب رئيس وزراء الاتحاد، واعضاء السلطة الاتحادية وفق احكام الدستور[١].

وقد بينت المادة الرابعة والخامسة من الميثاق، خطوات هذا الاتحاد حيث نصت على ان يتم هذا الاتحاد نتيجة لمفاوضات، وإتفاق بين الحكومات الاقليمية الاربعة، وتكون الخطوة الاولى في تحقيقه عن طريق إجراء مفاوضات، وإتفاق بين حكومتي شرق الأردن وسوريا الشمالية، وأن تتم بعد ذلك صياغة قواعد اسس الاتحاد، في مشروع دستور إتحادي تضعه هيئة مختصة تمثل الاقاليم المشاركة فيه، يتفق على عددها وصلاحياتها.

من خلال ذلك، نستطيع ان ندرك ان مشروع سوريا الكبرى، كان بعيداً كل البعد عما وجه اليه من إتهامات مختلفة قالت في بعض الاحيان، إن هدف الملك عبدالله بن الحسين من وراء تحقيقه، هو السيطرة على عرش سوريا، وفي احيان اخرى قالت، بأن المشروع يحمل بين طياته بذوراً صهيونية، ومحرك بدوافع استعمارية تهدف إلى ترسيخ اقدامها في المنطقة.

فالميثاق واضح كل الوضوح في اسناد امر تحقيق الوحدة السورية إلى ارادة الحكومات الاقليمية الاربعة بعد إجراء مزيد من المباحثات والمفاوضات لوضع قواعد واسس هذا الاتحاد. وبالتالي فإن تحقيق هذه الوحدة لن يكون مرهوناً برغبة شخص معين او حكومة إقليمية منفردة، انما يكون باتفاق وموافقة الجميع. مما يجعله بعيداً عن كل المطامع الشخصية او توجيه القوى الاستعمارية[٢].

اما عن رئاسة الدولة السورية، فقد اكدت المادة السادسة من ميثاق المشروع الثاني على ما جاء في المشروع الاول، من إسناد زعامة الدولة السورية إلى الأمير عبدالله بن الحسين، على ان يتولى حكم شرق الأردن شخص ينوب عنه[٣].

---

(١) نفس المصدر، و.ر٢٣، ص٦٧.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص٦٨. وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ص١٠٨.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص٦٨ وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ١٠٨.

ولضمان نزاهة الاتحاد، وجعله بشكل يتلاءم مع رغبة أهالي الاقاليم السورية الاربعة، فقد نصت المادة السابعة من الميثاق على أن "يتم مناقشة وتصديق مشروع الاتحاد السوري، من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية، في هيئة مؤتمر أو من قبل جميعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد، ومنتخبه لهذه الغاية"(١). كما عالج المشروع الثاني وضع لبنان وفلسطين في هذا الاتحاد.

ففيما يتعلق بلبنان فقد نصت المادة العاشرة من الميثاق، على أنه اذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام الى الاتحاد السوري المركزي، لاسباب خاصة بها، فيجب ان تعاد الاراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة من السكان بالاستفتاء الحر الى سوريا".

وهذا الامر في الواقع، يتفق مع الواقع التاريخي والارادة الشعبية العامة، فمن المعروف ان لبنان بصورته التي كان عليها في ذلك الوقت، هو من صنع الفرنسيين الذين اقتطعوا اجزاءاً كبيرة من سوريا- وهي ما يعرف بالاقضية الاربعة- وقاموا بضمها الى لبنان، لتشكيل لبنان الكبير، كما ان سكان هذه الاقضية، كانوا يصرون باستمرار، على الالتحاق بالوطن الام سوريا(٢).

وبناءاً على ذلك، فقد رأى اعضاء المؤتمر، أنه في حالة رفض لبنان الانضمام إلى الاتحاد فلا بد ان يعود لبنان الى الوضع الذي كان عليه زمن الدولة العثمانية، أي جبل لبنان فقط(٣).

وقد عالجت المادة الحادية عشرة من الميثاق وضع فلسطين في الوحدة السورية، وقد رأى أعضاء المؤتمر ان إنضمام فلسطين الى الأتحاد السوري يجب ان يكون مشروطاً بتحقيق الامور التالية.

١- قيام حكومة وطنية في فلسطين بحدودها الحاضرة.

٢- يبقى العمل بالكتاب الابيض مؤقتاً على ان يحل محله تفسير رسمي نهائي لوعد بلفور من الجانب البريطاني، خلال مدة معينة، وهذا التفسير يشترط

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص ٦٨، وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ١٠٨.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك، الفصل الخامس، من هذه الدراسة، ص ٢٠٣-٢٠٥ .

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص٦٨، يوسف الخوري: مصدر سابق ص ١٠٨.

فيه ازالة مخاوف العالمين العربي والاسلامي، بتأكيد حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاص، والموروث عن الاباء والاجداد، بحيث يظل مركزهم القومي مضموناً في فلسطين ولا يجوز إنتقاصه عن طريق أي هجرة يهودية، أو أية اجراءات أخرى، مع وقف الهجرة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الراهنة، اي بما إنتهت إليه نسبة السكان الحاضرة وهي نسبة ثلث من اليهود إلى ثلثين من العرب، تلك النسبة التي أوجدتها -منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن -هجرة أجنبية متواصلة لم يعترف بمشروعيتها العرب قط.

كما طالب المؤتمر من الحكومة البريطانية، بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، وإعتبار ما جاء من اليهود الى فلسطين دون موافقة العرب كافياً في نظر الحكومة البريطانية، لتبرير انجاز وعودها لليهود، لا سيما وأنها مرتبطة في الوقت نفسه بالتزامات مقطوعة للعرب، متعارضه مع وعد بلفور، اما اذا لم تحل القضية الفلسطينية على هذا الاساس، فقد نص الميثاق على بقاء فلسطين خارج الاتحاد، ويظل العرب كافة غير معترفين بمشروعية وعد بلفور، ويعملون بشكل متواصل على الغائه.(١)

من خلال ذلك، نستطيع ان ندرك أن الهدف من إبقاء فلسطين خارج الاتحاد حتى تعالج القضية الفلسطينية على الاسس السابقة الذكر هو عدم فتح المجال أمام اليهود للأنتشار، ومد نشاطهم إلى الاقاليم السورية الاخرى، وهذا يؤكد بكل وضوح بعد المشروع عن المطامع والاهداف الصهيونية.

كما ان الميثاق في معالجته لقضية فلسطين، كان واضحاً وصريحاً في خدمة مصالح العرب القومية، حيث رفض وعد بلفور رفضاً باتاً، وأكد على حقوق العرب القومية والتاريخية في فلسطين، وفيما يتعلق بوضع اليهود داخل فلسطين، فقد رأى المؤتمر ان لا تزيد نسبتهم عن الثلث بالنسبة لسكان فلسطين العرب، وبالتالي فانه بعد اندماج فلسطين في الوحدة السورية الكبرى، فانّ اليهود سوف يصبحون أقلية مع خضوعهم للقيود والالتزامات المفروضة عليهم-كما وردت في المادة الثالثة

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٣، ص ٦٩-٧٠.

في المشروع الاول- والتي تتمثل في ان يعيشوا كمواطنين في المناطق الخاصة بهم، مع اعطائهم حكم شبه ذاتي، تحت مظلة الدولة السورية الاتحادية، إضافة الى منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع اليهود من شراء اراضي العرب[1].

٤- مساعي عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية:

أ- اسباب تحول عبدالله بن الحسين عن سياسة المواجهة العسكرية في تحرير سوريا وأتباع طريق العمل السياسي:

كان نتيجة لسقوط سوريا تحت الانتداب الفرنسي، واخراج الملك فيصل منها على أثر معركة ميسلون عام ١٩٢٠، ان توجه الأمير عبدالله من الحجاز على رأس حملة مسلحة الى سوريا لانقاذها وأخراج الفرنسيين منها، وبعد وصول سموه إلى معان في ٢١/ت٢/١٩٢٠ وجه بتاريخ ٥/ك١/١٩٢٠ نداءاً إلى السوريين، طلب منهم فيه ان يعلنوا الثورة على الفرنسيين، ويهرعوا إلى حمل السلاح لتحرير وطنهم، كما دعا في ندائه أعضاء المؤتمر السوري والجنود والضباط في الجيش العربي، إلى الالتحاق به في معان بصفته نائباً عن اخيه الملك فيصل من أجل تحرير البلاد من المحتل[2].

ولكن لم تمض فترة طويلة على وصول الأمير الى شرق الأردن، حتى عدل عن سياسة المواجهة العسكرية مع الفرنسيين لاستعادة سوريا، ولجأ إلى سياسة المفاوضات الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف.

والواقع ان هذا التحول في سياسة الأمير تجاه القضية السورية، يرجع إلى مجموعة عوامل جعلته يقتنع بعدم جدوى المقاومة المسلحة، وأفضلية العمل السياسي ومن اهم هذه العوامل:

---

(١) الكتاب الاردني الابيض، و.ر ٢٣، ص ٦٩-٧٠، يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١٠٩.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص١٥٦. انظر ايضاً تيسير ظبيان: الملك عبدالله كما عرفته المطبعة الوطنية، عمان سنة ١٩٦٧، ص٢٨، وسارمز له تيسير ظبيان: الملك عبدالله كما عرفته. وانظر ايضاً خير الدين الزركلي: عامان في عمان، من سنة ١٩٢٣-١٩٢٥، المطبعة العربية، مصر سنة ١٩٢٥، ص٩-١٠، وسارمز له: الزركلي: عامان في عمان، خيريه قاسمية: عوني عبدالهادي اوراق خاصة، ص ١١٦. وانظر ايضا

Middle eistern studeis: op. cit, pp 172

البرقية التي بعث بها الملك فيصل بن الحسين من لندن إلى الأمير عبدالله من أجل التوقف موقتاً عن الاعمال العسكرية، وأنتظار ما ستأتي به الايام المقبلة[١]. بالاضافة إلى احتجاج الحكومة البريطانية على خروج الأمير من الحجاز لمحاربة حليفتها فرنسا، وبذل كل ما في وسعها لاقناعه بالعودة إلى الحجاز، وكان نتيجة لذلك ان تاكد الأمير عبدالله ان بريطانيا لن ترضى او تسكت عن مثل هذا التصرف وأنه سيصطدم بها سلفاً لانها لن تقبل بحدوث ما قد يسيء لعلاقاتها بحليفتها، وأن تتكبد نفقات عسكرية جديدة هذا بالإضافة إلى قلة الاسلحة والعتاد التي يمتلكها السوريون بالمقارنة مع اسلحة وقوات فرنسا المتطورة[٢]

يضاف الى ذلك ان الأمير وصل إلى المنطقة بعد معركة ميسلون التي تركت اثراً سلبياً كبيراً في النفوس، وما تبع ذلك من قيام القوات الفرنسية من أخماد ثورة حوران، مما جعل تلبية دعوة الأمير أقل مما يؤمل[٣].

وفي الوقت الذي وجه الثوار السوريون المقيمون على الحدود الأردنية السورية، الدعوة للامير للقدوم إلى عمان أرسل مظهر ارسلان متصرف السلط، كتاباً الى الأمير عبدالله بين فيه وجهة نظر الانكليز تجاهه، والخطورة عليه من المخططات الانكليزية والفرنسية ونصحه قائلاً: "ان كانت هذه الزيارة لمجرد السياحة، فإن البلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لاغراض سياسية، فالحكومة ستتخذ كل الاسباب المانعة لزيارتكم" فرد عليه الأمير "انني سازور شرق الأردن زيارة احتلالية، وأنا أنوب الآن عن جلالة الملك فيصل، فاعلم أن من واجبك تلقي الاوامر من معان، وإلا فسأعين غيرك محلك[٤]. وعندما وصل الأمير إلى زيزيا -وهي محطة بين معان وعمان- قابله الشيخ يوسف ياسين وقال له "ارجوكم ان تعودو إلى معان، فان المعتمدين الأنجليز في شرق الأردن، قد أنسحبوا إلى فلسطين وخلوا السبيل

---

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ١٥٦. وانظر ايضاً ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص٦٤.

(٢) Mohammad Faddah: The Middle east intranstion (a study of Jordan,s Foroign policy, asia puplishing house, 1974, pp14.

(٣) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص١٥٨-١٥٩.

(٤) عبدالله بن الحسين: نفس المصدر، ص ١٦٠.

أمام الفرنسيين كي يخرجوكم إذا دخلتم" فرد عليه الأمير "لا بأس عليكم ولا خوف علينا"[١] وكان هذا الموقف من الزعماء الوطنيين ناجم عن ضغط بريطانيا عليهم بسبب عدم رضاها عن قدوم الأمير إلى شرق الأردن.

كما أشترط بعض الضباط العرب، كما يذكر الأمير عبدالله في مذكراته، ان تنقل تقاعداتهم إلى حكومة الحجاز، كشرط لاشتراكهم في حركة الأمير، بل ان بعضهم أشتط في طلباته وخاصة المالية، فقد طلب (كامل البديري) من الأمير ثمانين ألف جنيه استرليني ليؤسس دائرة للاستخبارات والدعاية، وطلب (نبيه العظمة) مائة وعشرون الف للغرض نفسه، في الوقت الذي كان فيه الأمير يستدين المال للإنفاق على من جاء معه من الحجاز تلبية لنداء الواجب[٢].

وفي هذه الظروف، وجهت بريطانيا الدعوة الى الأمير عبدالله. من أجل التفاوض معه، ولم يكن الأمير عبدالله مقتنعاً في البداية بهذه الدعوة، إلا أنه نتيجة لاصرار الزعامات الوطنية السورية عليه، وافق على مقابلة (ونستون تشرشل) والتفاوض معه، ويذكر عوني عبدالهادي، انه بعد ان وجه تشرشل دعوته للأمير عبدالله، بذل هو وأصدقاؤه كل ما في وسعهم، لاقناع الأمير بأن بريطانيا، ما تزال تعتبر نفسها حليفة للملك حسين، وإن غاية بريطانيا، هي أن لا تنشب حرب على حدودها ضد الفرنسيين في سوريا، كما ان العرب لا يستطيعون شن مثل هذه الحرب في تلك الظروف، كما بين له ان بريطانيا لا تنوي حكم منطقة شرق الأردن حكماً مباشراً كما هو الحال في فلسطين بل إنها تحاول مساعدة أهلها على حكم انفسهم، ومد يد المساعدة لهم، ثم يقول (عوني عبدالهادي) وأختتمت حديثي لسموه:

---

(١) عبدالله بن الحسين: نفس المصدر، ص١١٦. انظر ايضاً، سليمان الموسى: تأسيس الامارة الاردنية من ١٩٢١-١٩٢٥ (دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تاسيس دولة الاردن)، ط١، المطبعة الاردنية، عمان، ١٩٧٧، ص ٥٦-٥٧، وسارمز له الموسى: تأسيس الامارة الاردنية.

(٢) يذكر الامير عبدالله أنه في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الزعماء يقومون بذلك، كان الشعب في حماسة عظيمة، ولكن أتضح له أن الحركة اذا لم تكن مؤيده بالمال والسلاح، فانها لا تقوم لها قائمة. انظر عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ١٥٨-١٥٩.

"هذه يا سيدي، قد تكون فرصة ذهبية لك وللعرب، لأنك تستطيع أن تحكم هذه المنطقة نيابة عن أخيك الملك فيصل، وأن الامر الذي جئت من أجله إلى هذه البلاد، اذا لم يدرك كله فلا يترك جله، ولا سيما بعد أن فهمت من (السير هيربرت صموئيل) بان الحكومة البريطانية اعترفت باستقلال هذه البلاد"[١].

وقد قضى سموه على هذا التردد عندما وصلته رسالة من والده تنصحه بالتوجه نحو القدس وهكذا قبل الأمير عبدالله التفاوض مع الأنجليز، ومقابلة (ونستون تشرشل)، ولم يوافق الأمير على القضايا التي جرى البحث فيها مع (تشرشل) إلا بعد أن تشاور ســموه مع الزعامات الوطنية التي كانت ترافقه[٢].

وهكذا، فان كل الدلائل تؤكد نية الأمير عبدالله في إنقاذ سوريا، ومساعدتها على طرد المحتل، ولكن نتيجة لهذه العوامل التي اعترضته بعد وصوله إلى شرق الأردن، تحولت حركته من حركة عسكرية الى حركة نضال سياسي.

لقد كان قبول الأمير عبدالله بشرق الأردن مرحلة على طريق النضال الطويل من أجل الاستقلال الشامل للبلاد السورية، ولم يأت إلى شرق الأردن ليرضى بحدوده كأمارة مستقلة، إنما اراد ان تكون نقطة انطلاق الى سوريا، حيث قال سموه "كنت احتاج إلى قطعة من الارض، أرتب عليها اموري، وأدرس عندها إمكانياتي، وأعيد فيها حساباتي، ثم أستعيد ضمن وحدة واحدة. شاملة، ما هو جزء من حق الامة العربية في الاستقلال. الناجز، ان الأردن هذا الأردن لم يكن يوماً ملكاً لاهله فقط بقدر ما كان وسيبقى حقاً عربياً مشاعاً عاماً يشترك فيه السوري والحجازي واللبناني والفلسطيني"[٣].

ويتضح ذلك ايضاً في رسالته الى والده حيث قال فيها: "ولما كنت أعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية، ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سوريا ... دون معاونة دولية، ولوقوفي هـنا على حقيقة

---

(١) خيرية قاسميه: عوني عبدالهادي: اوراق خاصة، ص ٤١.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٦.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٤١-٤٤. انظر أيضا

Peter Cubser: Jordan Crosseads of Middle Eastern events, pp 79

عدم إقتدار الشعب السوري على ذلك، وتأكدي أيضاً من عدم إمكان رجوع الاخ فيصل الى سوريا برضى فرنسا، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا وتعهدت أن أدير شرق الأردن بصفتي ممثلاً لجلالة ولي النعم، أملاً بالحصول على الفرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة"[1] كل هذه الامور، دعت الأمير عبدالله الى التوقف مرحليا عن الاعمال العسكرية، وإنتهاج طريق العمل الدبلوماسي، وإنتظار نتائج جهود فيصل في اوروبا لعل ذلك يوصل العرب الى كل او بعض اهدافهم، في إقامة دولة عربية مستقلة.

ولم تغب الوحدة السورية قط عن ذهن الأمير عبدالله بن الحسين، منذ ان وصل الى شرق الأردن في خريف عام ١٩٢٠، وأعلن نفسه نائباً عن ملك سوريا فيصل الاول، وظل الأمير متمسكاً بميثاق الشعب السوري الذي أعلنه في ٨ أذار ١٩٢٠، حتى استشهد عام ١٩٥١، وهذا الميثاق يمثل عهداً للوحدة، التزم به الشعب السوري منذ ذلك الحين.

ولم يكتف الأمير بالدعوة في مجال ضيق، او في وقت محدد، بل كرس حياته من اولها لاجل تحقيق اهدافه بوحدة سوريا الطبيعية، سواء كان ذلك عن طريق التصريحات ،الاجتماعات والكتابة والتاليف، أو عن طريق إستغلال امكانيات حكومته ورجاله من جهة اخرى.

ولم يترك سموه فرصة للعمل تضيع من أجل تحقيق امل الامه، سواء أكان ذلك داخل الأردن او مع الزعامات العربية، او مع بريطانيا، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد حطم من حوله هالة التعظيم المصطنع، وألقى بالتقاليد والالتزامات الملكية بعيداً في ذلك العصر، وذلك من أجل التقرب من مختلف طبقات الشعب والاحزاب، والأديان، ليعمل بنفسه وبإشرافه لبث الدعوة الوحدوية، والاسراع في تحقيقها، مهتدياً في ذلك بتعاليم والده الشريف حسين بن علي.

---

(١) علي محافظة: تاريخ الاردني المعاصر (عهد الامارة) من ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، الجامعة الاردنية، عمان، سنة ١٩٧٧ وانظر ايضاً

W.M. Rager: The British Empire in the Middle east oloren DCN press, Oxford, 1980, pp 350.

ب – فعاليات عبدالله بن الحسين لتحقيق المشروع على المستويين العربي والدولي:–

١ – على المستوى العربي:–

أ – اما على المستوى العربي، فقد بذل سموه كل ما في وسعه، لدعم حركة النضال الوطني في سوريا ضد الفرنسيين، حيث قدمت الأردن الرجال والمال والسلاح للثورة السورية الكبرى بين عام ١٩٢٥–١٩٢٧، التي تزعمها سلطان باشا الاطرش على الرغم من ان بريطانيا كانت صاحبة السلطة الفعلية في شرق الأردن(١).

ويذكر الجنرال (اندر يا) احد القادة الفرنسيين في سوريا، ان الجميع يؤكد الحقيقة التالية وهي:– انه لولا المسانده التي وجدها سلطان الاطرش من شرق الأردن –سواء كان ذلك بالتموين او السلاح او الذخيرة– لما نجحت الثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥(٢).

فقد كان الثوار الدروز يتجولون دوماً في شرق الأردن بحرية تامة، ويأخذون السلاح ويعودون به الى الجبل لتغذية الثورة، كما ان ثوار الأردن كانوا يقومون

---

(١) م. و. ت–دمشق: م.ر ٢٨. مجموعة القضية العربية. ملف الاعلام، اوراق عبدالرحمن الشهبندر، و.ر٢ وسارمز له م.و.ت– دمشق: م.ر٢٨، انظر ايضاً ظافر القاسمي: وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ط١ دار الكتب الجديدة، بيروت، سنة ١٩٦٥، ص ٣٢٠ وسارمز له، ظافر القاسمي: وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى.

في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ قام الفرنسيون بتدمير منزل سلطات باشا الاطرش بسبب مقاومته لهم ولكن سلطان تمكن قبل تدمير المنزل الخروج بعائلته الى شرق الاردن، والعيش في منطقة البادية، وقام بجمع الثوار وأخذ من وقت لآخر يشتبك مع القوات الفرنسية في القرى السورية الجنوبية، وبقى سلطان ورجاله عشرة أشهر في شرق الاردن يقوموا بمهاجمة الفرنسيين الا أن السلطات الفرنسيين خشيت إستفحال امر الثورة في الاردن مما جعلها تصدر امر بالعفو عن سلطان ورجاله فرجعو الى السويدا.

انظر: عباس ابو مصلح: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والانماء، (ب.ت)، ص ٢٠٩، وسارمز له عباس ابو مصلح: تاريخ الموحدين الدروز السياسي. انظر ايضاً حنا ابو راشد: جبل الدروز، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، سنة ١٩٢٥، ص١٥٢ وسارمز له حنا ابو راشد: جبل الدروز.

(٢) الجنرال اندريا، ثورة الدروز وتمرد دمشق، ط٢، ترجمة حافظ ابو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت سنة ١٩٨٥، ص ٢٦ وسارمز له الجنرال اندريا: ثورة الدروز.

بتهريب الاسلحة، الى سوريا عن طريق حوران والازرق، لتنقل الى الثوار في الجبل، وكان الازرق هو المنطلق الاول لتمويل الثوار بالاسلحة، وإعطاء الاوامر لهم، يضاف الى ذلك أن الثوار وجدوا في الأردن خير مكان لعقد اجتماعتهم والتباحث في أمر الثورة، كما ان الأمير عبدالله فتح بلاطه لزعماء الثورة حيث كان (رشـيد طليع) (وسـلطان الأطرش) يستقبلان في بلاطه وتقدم لهم الاموال لدعم الثورة[١]. وقد أكد (حمزه درويش) أحد قادة الثوار الذي وقع اسيراً في أيدي القوات الفرنسية في ١٩/حزيران/١٩٢٦، ان (لسلطان الاطرش) ممثلين دائمين في بلاط الأمير عبدالله، كما ان أموالاً كثيرة كانت تصل الى الجبل من الأردن وفلسطين والقاهرة والمدن السورية الكبرى، وكانت هذه الاموال تدفع كمرتبات للثوار المنظمين الى العصابات ولأعانة عائلاتهم[٢].

وفي عام ١٩٢٦ ونتيجة لزيادة الضغط الفرنسي العسكري على الثوار، أخذت الثورة السورية بالتراجع، واضطر الثوار الى الخروج من معاقلهم، واتجه معظمهم ومن بينهم (سـلطان الأطرش) الى الأزرق. وخلال هذه الفترة قام (فوزي القاوقجي)- وهو احد زعماء الثورة- بإعادة تنظيم صفوف الثوار، حيث حشد كل الثوار في شرق الأردن وفلسطين الى الصفا، وثوار الدروز في الأزرق الى الجاه لتكون نقطة

(١) مؤسسة ال البيت، مجموعة وثائق اكسفورد: م.ر٢، مرفق رقم ٤٢. انظر ايضاً نفس الملف: مرفق رقم ٤٤. وانظر ايضاً لمزيد من التفصيلات عن موقف الاردن من الثورة، الجنرال اندريا: مصدر سابق، ص ٢٧٨-٢٨١، ٣٠٨ وظافر القاسمي: مصدر سابق، ص ٩٠-٩٣.

(٢) الجنرال اندريا، مصدر سابق، ص ٢٣١.

انطلاق[1] وبالفعل استطاعوا الحاق الهزيمة بالفرنسيين في منطقة المزرعة، وخلال هذه الفترة تلقى (سطان) رسالة من الأمير عبدالله، يشجع فيها الدروز على المقاومة، واعداً إياهم بالمال والسلاح والذخيرة والرجال[2].

ب - الاتصال بالقيادات والزعامات السورية:-

على الرغم من هيمنة الانتداب البريطاني على شرق الأردن وفلسطين، والفرنسي على سوريا ولبنان، وإنشغال العرب في المشرق العربي بين الحربين في شؤونهم الاقليمية- دون السعي الى تحقيق الوحدة بين هذه الاقطار- فإن مشروع سوريا الكبرى لم يغب قط عن بال الأمير عبدالله.

فقد عمل سموه في هذه الظروف الصعبه، على الاتصال بالهيئات الوطنية، والمجاهدين القدماء، والزعماء السياسين في سوريا ولبنان لتوحيد الجبهة القومية، ففي ٨/نيسان/١٩٤٣ بعث برسالة الى دولة فارس الخوري رئيس مجلس النواب

(١) بحوث ودراسات مهداه الى الدكتور عبدالكريم غرايبه بمناسبة بلوغه الخامسة والستين، بحث للدكتور خيرية قاسمية بعنوان قراءات في مذكرات وأوراق القاوقجي، (د.ت)، عمان ١٩٨٨، ص ٤٢١-٤٢٣، انظر ايضاً عباس ابو مصلح: مصدر سابق، ص ٣٥٣.
كان الدروز عام ١٩٢٥ قد مالوا الى الهدوء والسلم ووقف الثورة، وكان الذي ردهم عن خطتهم هذه الدكتور عبدالرحمن الشهبندر، اذ أفصح لهم عن وعود (رضا باشا الركابي) رئيس وزراء الاردن، بان يمد الثورة بالعون، وقد وصف تيسير ضبيان الحالة بالجبل حيث قال: «لقد جاء نزيه المؤيد العظم الى الجبل في الساعة التي اجتمعت فيها الاخبار، على ان الدسائس أخذت تنشر في الجبل بصورة مروعه مما يهدد وحدة الثورة وكيانها، وفوق ذلك كله، فقد تظافرت الاخبار من العيون والارصاد، على ان الجنرال اندريا يعد العدة لمهاجمة السويداء، فسافر اليها الدكتورعبدالرحمن الشهبندر، وهناك عقد الاجتماعات، وأتخذت القرارات بوجوب المقاومة، حتى النفس الأخير، واجتمعت الكلمة، وكان السبب الذي أعاد الثقة إلى النفوس وأشعل نيران الثورة مرة ثانية، هي خطبته الرائعة في حلقات المجاهدين، وكان عبدالرحمن الشهبندر قبل ذهابه الى الجبل، وإعادة الثقة في نفوس المجاهدين، قد ذهب في ٢١ ايلول ١٩٢٥ الى الاردن وعاد ومعه الرجال والذخائر، كما انه ابلغ المجاهدين عن وعد رئيس وزراء الاردن له بالمعونة والامداد، مما كان له الاثر الاكبر في إثارة المجاهدين، والعمل على مواصلة الثورة بعد ان جنحوا الى السلم.
انظر ظافر القاسمي: مصدر سابق، ص ٩٠، ٢٢٤-٢٢٧.

(٢) الجنرال اندريا: مصدر سابق، ص٢٧١.

السوري، اكد فيها على ضرورة الوحدة السورية من منطلق قومي، بغض النظر عن من يتولى زعامة هذه الدولة الموحدة، وما هو شكل الحكم الذي يجب ان تقوم عليه، وقد طلب سموه من فارس الخوري ضرورة الاسراع الى تأسيس مجلس تأسيسي، يعمل على إتمام الغرض، فإذا كانت الامه تعتقد ان البرلمان الحاضر سيقوم بالغاء الدستور السابق، الذي جعل الدولة خاضعة للانتداب الفرنسي، ويستطيع ايجاد دستور جديد لدولة مستقلة ذات سيادة لا تخضع للإنتداب وأن يجعل شكل الدولة وفق مرامي الامة، وتقاليدها السابقة، فلا مانع من اجتماعه في مكان ما بسوريا، وتبليغ أمانيه للمفوض السامي، وفتح المجال أمامه ليعمل بحرية المجلس المستقل للدولة المستقلة ذات السيادة[1].

وقد أعرب فارس الخوري في رده عن تأييده لجهود الأمير في هذا الصدد، ولكنه كان يرى ان هناك خطوات في سوريا، يجب إنجازها اولاً، فقد بين انه بعد ان أعلن الأنجليز والفرنسيون إستقلال سوريا، فيجب إعادة الدستور السوري الى النفوذ، بقرار واحد يبطل فيه قرار التعطيل، ويعود رئيس الجمهورية الى مقامه، ويؤلف وزارة قومية، تمارس الاستقلال وتعمل ضمن إطار الدستور، وتدعوا الشعب الى انتخاب نوابه بالحرية التامة، فيقوم مجلس النواب بتعديل الدستور، ويساير الامور الداخلية في إختصاصه، وتعرض عليه المعاهدة التي قد تتفق عليها الوزارة مع الدولة الحليفة لأجل تصديقها، وهذه الوزارة الحاصلة على الثقة من البرلمان، تسعى بالطرق السياسية مع الاقطار الاخرى التي تؤلف المجموعة السورية لاجل توحيدها او إتحادها، فتكون حكومة شعبية دستورية مشتقة من الشعب، ومعتمده على تأييده، وهكذا تتألف دولة سوريا بكيان سياسي دستوري ديمقراطي، وعندها تستطيع ان تعدل الدستور الحالي، او تضع دستوراً جديداً، بعد إتفاقها مع المناطق الاخرى من المجموعة السورية، وتبدل شكل الحكم اذا وجدت ذلك افضل لمصلحة البلاد، وبين الخوري موقفه من الملكية والجمهورية حيث قال: "ويجدر بي ان اشير هنا الى ان وجود الانتداب، كان من اهم العوامل لإختيار الشكل الجمهوري، يوم وضع الدستور عام ١٩٢٨ لأن الواضعين ارادوا ان يربأوا بعرش سوريا، وينزهونه عن

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٨، ص٤٨-٤٩. عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص٢٢٢، يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١١٠، انظر ايضاً.

Aqiliy Abidi: op. Cit, pp22.

الوجود تحت سلطة الانتداب، اما الآن وقد وضحت عزيمة أولي الامر على الغاء الانتداب، ومنح الاستقلال، فلم يعد مانع من إعادة النظر في الموضوع وأختيار الحكم الملكي، الذي ارجو له النجاح بما له من المزايا العالية في هذا القطر وله بيننا كثير من المناصرين والأوفياء، وقد أكبر الخوري في هذه الرسالة، الجهود التي ينفرد فيها الأمير عبدالله بين الزعماء العرب من اجل تحقيق الوحدة[١].

وكان لهذه الرسالة الاثر الكبير في نفس الأمير، حيث دفعته الى زيادة عزمه بشكل أكبر على تحقيق الوحدة السورية، وشعر أن رأس العقدة أصبح باليد، فبعث بكتاب اخر الى فارس الخوري دعا فيه كخطوة اولى، الى ان تتفق الاحزاب في هذا الخصوص، وان يجتمعوا على ما سيتقدمون به الى الجهات المعلومه في البلدين، ثم يعرض ذلك على من تبقى من المجموعة السورية كي يجري الأمر، ويصدر عنه رغبة فعلية غير متجزئة[٢].

وعلى الرغم من جميع المثبطات العربية والدولية، فإن الأمير عبدالله عقد العزم على أن يأخذ المسؤولية على عاتقه الشخصي، فبعد أن منحت الحكومة الفرنسية سوريا ولبنان الاستقلال عام ١٩٤٣، اصدر سموه بياناً في ٨ آذار ١٩٤٣، إلى أهل الشام كافة يذكرهم بضرورة الوحدة السورية، والأسس التي تقوم عليها، ودعا اهل الحل والعقد منهم، الى عقد مؤتمر في عمان للتباحث في أمر وحدة وإتحاد سوري شامل ووطن كامل[٣].

وأكد ايضاً على المبادئ والمثل العليا التي قامت عليها الثورة العربية الكبرى، بهدف تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال، وعلى الدور الذي لعبه العرب الى جانب الحلفاء في الحرب الاولى، لتحقيق هذا الهدف، وبين سموه في هذا البيان، إن ما بليت به الديار الشامية من تجزئة بعد الحرب الاولى كان نتيجة للمصالح الأجنبية المتباينة في المنطقة، وقد آن الأوان لازالة هذه التجزئة وتحقيق الوحدة الوطنية، خاصة بعد أن أعلنت الدول المنتدبة على المنطقة الوعود والتصريحات التي تحقق

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٩، ص٥١-٥٢.

(٢) نفس المصدر، و.ر ٢٠: ص ٥٢-٥٣.

(٣) انظر نص البيان ملحق رقم (٢).

أمل الأمة، استناداً إلى المبادىء الديمقراطية والعدل الدولي وحق الشعوب في الحياة الطبيعية، وجاء هذا البيان مؤكداً على المبادىء التي تقوم عليها الوحدة السورية، والاهداف التي يسعى الأمير لتحقيقها بالشكل الذي بيناه سابقا[١].

وبعد ان فازت الكتلة الوطنية في سوريا بالانتخابات العامة، وتسلمت السلطات الدستورية، أرسل الأمير عبدالله في ١٤/آب ١٩٤٣، الى شكري القوتلي- رئيس الجمهورية السورية، رسالة أكد فيها على ضرورة التعاون بين الطرفين من اجل تحقيق وحدة الديار الشامية.

كما أرسل رسالة اخرى الى فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري، حملها عبدالمنعم الرفاعي رئيس الديوان الأميري، اكد فيها على ضرورة عقد مؤتمر بخصوص الوحدة أو الاتحاد السوري[٢].

ولكن الاستجابة من قبل الزعامات السورية كانت بعيدة عما توقع الأمير، فقد عمد هؤلاء في شهر ايار من نفس العام، الى فرض قيود شديدة على سفر الأردنيين الى سوريا، وتم إتخاذ هذه الإجراءات فجأة دون إبلاغ الحكومة الأردنية بها مسبقا[٣].

وعلى الرغم من هذه المعارضة التي وجدها الأمير عبدالله من الزعامات الحاكمة في سوريا، فقد واصل مساعيه على الساحة السورية بجديه أكبر، خاصة بعد ان حصل الأردن على الاستقلال، ففي الكلمة التي وجهها سموه الى الامة في ٢٥/آذار/١٩٤٧، ذكرى مرور سنة على إستقلال الأردن، اكد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، فبعد أن حصلت الديار الشامية على إستقلالها، فقد أصبح واجباً عليها إزالة الحدود التي رسمها الاجنبي، وإعتبارها لاغية، والعمل على تنجيز وحدتها بشكل يصون الحقوق الكاملة ويحقق أمل الامة بمحض اختيارها، ويصون مستقبلها[٤].

---

(١) انظر نص الرسالة ملحق رقم (٨) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٢) نفس المصدر: و.ر ٣٤، ص٩٠.

(٣) الموسى: امارة شرق الاردن، ص٢٧٤.

(٤) الوحدة السورية الطبيعة، حقيقة قومية أزلية، و.ر١، ص ٤-٦. انظر ايضاً، جريدة فلسطين: ع ٢٨٤-٦٥٣٩، ٢٨، ٩/شعبان/ ١٩٤٧.

وفي ٤/آب/ من نفس العام اذاع جلالته بياناً على الشعب السوري، دعا فيه زعماءه الى عقد مؤتمر قومي تمهيدي في عمان يقرر الامور التالية:-

١- وضع تصميم الوحدة أو الإتحاد موضوعياً ، وفي حدود المواثيق الدولية والاماني القومية والمصالح الاقليمية المشتركة.

٢- اعتبار الوحدة، او الإتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الاقليمية، وإرادة الشعب السوري وحده، في حدود وطنه الكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً.

٣- وضع التحفظات الضامنه لبراءة الوحدة او الاتحاد من كل ما ينقص الحقوق القومية والاستقلالية المكتسبة دولياً، في حدود ميثاق الامم المتحدة.

٤- تحديد مركز فلسطين من الوحدة، أو الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف الخطر الصهيوني.

٥- دعوة الحكومات السورية الاقليمية الى إتفاق مشترك، ينتهي الى عقد جمعية عمومية ومجلس تأسيسي يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً، لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة او الإتحاد في ضوء التصميم المقرر.

٦- التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى الى الإتحاد العربي العهدي في الهلال الخصيب (الشـــام والعراق)، تحقيقاً لما رسمته مبادىء الثورة العربية التحريرية، وأوجبه ميثاق ٨/آذار/١٩٢٠ والذي أفسح له السبيل ميثاق الجامعة[١].

ولتوضيح الغرض المقصود من البيان الملكي، وتقريباً لوجهات النظر في جو من الثقة والمودة، وحرصاً على المصالح العربية العليا، والتضامن الاخوي، أوفد الملك عبدالله، محمد الشريقي رئيس الديوان الملكي، برسالة أخوية خاصة الى شكري القوتلي في ٢٤/آب/١٩٤٧، أعرب فيها عن إيمانه الصادق، بوجوب التمسك بحق الوطن على اساس وحدته أو إتحاده في حدود الامكانيات المشروعة والمصلحة العامة، وقد بين له ان اجزاء ودويلات بلاد الشام بمجموعها المطل على البحر الابيض المتوسط، والتي تعتبر مدخل الشرق لا تستطيع ان تستغني عن وحدتها او إتحادها،

---

(١) الوحدة السورية الطبيعة حقيقية قومية ازلية، و.ر ٥، ص ١٢-١٧ انظر ايضاً، د.ك. و-بغداد: م.ر ٢٦٤٩/٣١١، و.ر ٥٢، ص ٨٨-٩٠. انظر ايضاً، وثائق سوريا الكبرى: د.و.ن ، ص٢٢-٢٤.

وأن إستمرار الفرقة، سيجعل منها حكومات ضعيفة يظل معها مستقبل البلاد محفوفاً بالمخاطر ثم بين هدفه من وراء ذلك بقوله:- "أناشدك الله، ان تعيد النظر فيما نحن فيه اليوم من تجزءة وتشتت شملنا، وتباعد بين أبناء قطر عربي واحد، وأعلم يا عزيزي، أنني اليوم في السادسة والستين من السن أؤمن بالله ورسوله، وتعز علي هذه الفرقة كما تعز عليك وعلى من لديك من رجالات العرب، ونحن جميعاً مسؤولون امام الله والاجيال العربية القادمة"[١].

ولكن هذه الدعوة لعقد المؤتمر لم تلق الاستجابة، حيث أن الزعامات التي كانت تتولى مقاليد الحكم في سوريا، كانت تسير في الإتجاه المعاكس للملك عبدالله، وتعمل على عرقلة هذه الدعوة البريئة بكل الوسائل، بالاضافة الى اصرارها على عدم الدخول في محادثات مثمرة قد تنتهي الى تفاهم حقيقي لمصلحة البلاد الشامية والعرب جميعاً، وكان كل هم هؤلاء الزعماء مركزاً على إثارة حرب الأعصاب ضد الدعوه الأردنية البريئة، توسيعاً لشقة الخلاف، وذلك بنشر الاراجيف وتكتيل المصالح السياسية الخارجية الخاصة ضد المبادىء القومية العامة. كما كانت هذه الزعامات تلقى تشجيعاً من قبل الدول العربية المجاورة لعرقلة المشروع وإفشاله، فالسعودية كانت تخشى قيام وحدة سياسية قوية في شمال الجزيرة العربية بزعامة هاشمية، تشكل خطراً عليها، أما مصر، فقد كانت تخشى إنه في حالة قيام دولة سوريا الموحدة وإتحادها بالعراق، سوف تفقد مكانتها التي تتمتع بها في العالم العربي، ومن هنا نشطت في إيجاد تكتل بين الرياض والقاهرة ودمشق لمقاومة أي توجه وحدوي صادرمن الأردن والعراق.

وأخذت زعامات سورية امام ذلك بايفاد رسل الاستجداء الى بعض العواصم العربية، وعقد اجتماعات التحريض والتوجيه، ورفع برقيات أهلية مصطنعة، وحملات صحفية مليئة بالأراجيف والأجحاف ضد الأردن، وذلك من أجل المحافظة على المصالح الخاصة بهم[٢].

---

(١) الوحدة السورية الطبيعة حقيقة قومية ازلية. و.ر ٧، ص١٨-١٩. وانظر ايضاً، د.ك. و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ١٧، ص ٢٥. وانظر ايضاً. مؤسسة ال البيت، مجموعة وثائق اكسفورد: م.ر ٧ مرفق رقم ١.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر ٨، ص ٢٠. وانظر ايضاً مجموعة وثائق اكسفورد، م.ر ٧ مرفق رقم ١.

٢- مساعي الأمير عبدالله على المستوى الدولي:

لقد تابع الأمير عبدالله والحكومة الأردنية مساعيهما على المستوى الدولي لتحقيق الوحدة السورية بشكل واضح، على اثر إندلاع الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول عام ١٩٣٩حيث التزم سموه بتعهداته تجاه بريطانيا، حسب ما جاء في المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٢٨، ففي ت١/١٩٣٩ أعتبرت الأردن المانيا دولة معادية، واشتركت الأردن بهذه الحرب إشتراكا فعليا(١)، ومن الخطأ الاعتقاد بإن الأردن وقف هذا الموقف لخدمة لمصالح البريطانية ولكن الحقيقة تكمن في التزام الأردن في بنود معاهدة عام ١٩٢٨، وكان هذا الالترام نابع من سياسة الأمير الواقعية والمسؤولة في نفس الوقت، حيث كان سموه يدرك إن بريطانيا هي صاحبة النفوذ الفعلي في المنطقة العربية بشكل خاص، والاسيوية بشكل عام، وأن التعاون مع المحور نكاية بالانكليز لم يكن إلا نوعاً من اللعب بالنار الذي يؤدي بالنهاية الى أفدح الأضرار -كما حدث في العراق على اثر ثورة رشيد عالي الكيلاني -كما إنه لا توجد في نفس الوقت أية ضمانات تلزم تلك الدول المعادية لبريطانيا بأن تعامل العرب بشكل أفضل في حالة إنتصارها.

كما ادرك سموه أن ما حدث في الحرب العالمية الأولى، سيحدث في الحرب الثانية، ومن هنا كان على ثقة تامة بان كفة بريطانا وحلفائها ستكون الراجحة، لذلك رأى ان مصلحة العرب تقتضي تأييد الحلفاء، كما أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في المنطقة العربية والمناطق القريبة منها والمحيطة بها، تحتم على كل سياسي بعيد النظر الوقوف موقف التأييد(٢).

والأهم من من هذا كله أن الأمير عبدالله، رأى في هذه الحرب فرصة طيبة للضغط على بريطانيا من أجل تحقيق طموحاته في الوحدة وتحقيق مزيد من القوة للعرب، لأن الدول الكبرى لا تنظر الى الدول الضعيفة، وإنه لا بد للعرب من أن يظهروا قوتهم وجدارتهم حتى يستطيعوا أن يحصلوا على مطالبهم، ومن هذا المنطلق

---

(١) مذكرات المجلس التشريعية الاردني: جلسة /ت١/١٩٣٩ وسارمز له م.م.ت-الاردني. وانظر ايضاً م. ف ستمون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص٧٨.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص٦٦، عبدالله بن الحسين: مصدر سابق. ص ٢١٤ وانظر ايضاً

W.M.Rager op, cit, pp 347. Middle eastern studies, op, cit. pp 181.

بعث في ١٩٤٠/٧/١ رسالة الى المندوب السامي البريطاني (ميكما يكل) شدد فيها على ضرورة إصدار بريطانيا تصريحا يحقق أمل العرب في سوريا بالوحدة والاستقلال، كما بين له استعداد الشعب السوري وإصراره على تحقيق وحدة بلادة الطبيعية[1]، وجاء رد الحكومة البريطانية على هذه الرسالة بخلاف طموحات الأمير، حيث نص على انه:- "لن يسمح بقيام اي عمل متسرع يعرقل خطط الحكومة البريطانية، ويلحق الاذى بها"[2].

إلا أن هذا الرد لم يثن الأمير عن مساعيه الوحدوية، فقد وجه في ٩/تموز/١٩٤٠ مذكرة الى (لويد جورج) وزير المسعمرات البريطانية، لفت نظره فيها الى وجوب مشاركة العرب من ابناء البلاد السورية في تحرير بلادهم، على اساس شعورهم بكيانهم، وشخصيتهم[3]، ووجهة نظر الأمير هنا واضحة كل الوضوح، فهو يريد ان تضع بريطانيا يدها بيد العرب في ميادين القتال، بحيث يقدم العرب القوة البشرية، وتقدم بريطانيا السلاح والمال والخبرة الفنية.

هذه الجهود التي بذلها الأمير عبدالله مع الحكومة البريطانية في بداية الحرب الثانية، دفعت وزير الخارجية البريطانية (انتوني إيدن) الى اصدار تصريح في ٢٤/اذار/١٩٤١ ينص على عطف الحكومة البريطانية على استقلال سوريا، وتأييد مبدأ الوحدة السورية وهو ما عرف بتصريح (ايدن) الاول[4].

عند ذلك شعر الأمير عبدالله ان الظروف اصبحت مواتية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، وأعتقد ان في مساهمة الأردن في المجهودات الحربية للدول الحليفة في الحرب سيدعم مسعاه.

فعلى اثر سقوط سوريا بيد قوات (فيشي) المواليه للمحور عام ١٩٤١ ، تحركت القوات الأردنية الى جانب القوات البريطانية، وكان هدف الأمير عبدالله من ذلك،

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١، ص١٩.

(٢) نفس المصدر: و.ر٢، ص٢٢.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٤، ص٢٢. انظر أيضاً
Mohammad Faddah: The op.cit. pp15.

(٤) الكتاب الاردني الابيض: و.ر٥، ص٢٣.

هو تحرير سوريا وإنقاذها من قبضة المحور، وتهيئة الجو لإقامة تقارب وإتحاد بين اجزاء سوريا[١]، ويتضح ذلك من حديث سموه مع قوة البادية التي إحتشدت في المفرق، حيث قال :- "ان ساعة تحرير سوريا قد دنت، وإن هذه الفرصة قد تكون حاسمة في تاريخ العرب الحديث، وكان المخلصون من العرب يتوقعون ان يصلح الانجليز أخطاءهم السابقة، وأن يساعدوا الأجزاء السورية على الاتحاد، بعد ان حالت دونها صداقتها مع فرنسا منذ الحرب العالمية الاولى"[٢].

وبعد ان تم تحرير دمشق من قوات (فيشي) ابرق الأمير عبدالله الى (تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا في ١٩٤١/٦/٢٢ برقية مذكراً اياه بالوعود التي سبق ان قطعتها بريطانيا للعرب -قبل قيامهم بالثورة الكبرى سنة ١٩١٦- وبالوعود التي قطعها على نفسه للامير حين إجتمع به في القدس عام ١٩٢١، وتصريح (إيدن ومايلز لامبسون) عام ١٩٤١ والتي نصت جميعها على مساعدة العرب على تحقيق وحدتهم واستقلالهم[٣].

ومن خلال هذه الجهود، نستطيع ان ندرك ان الأمير عبدالله كان يهدف الى إقناع بريطانيا وفرنسا بتعديل سياستهما لمصلحة العرب.

وفي نفس الوقت، اراد إغتنام الفرصة عن طريق المشاركة الفعلية في الحرب، لتقوية الجيش الأردني وزيادة عدده وعدته، لانه كان يرى ان الجيش في النهاية، هو جيش الأردن والعرب كافة، وكان نتيجة للدور الفعال الذي لعبه الجيش الأردني في الحرب سواء كان باخضاع ثورة رشيد عالي الكيلاني التي كانت تحظى بتائيد المحور ضد بريطانيا[٤] أو بالقضاء على قوات فيشي في سوريا[٥] ان اعتبرت بريطانيا الأردن

(١) علي محافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص١١٣.

(٢) احمد الشقيري: الجامعة العربية (كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية)، ط١، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ١٩٧٩، ص ٣٣-٣٤، وسارمز له احمد الشقيري: الجامعة العربية.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨، ص ٢٩. وانظر ايضاً
Middlel Eastern Studies, pp181.

(٤) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق ص ١٩، انظر ايضاً. جورج لنشوفسكي: الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المثنى، بغداد، ص ٢١، وسارمز له النشوفسكي: الشرق الاوسط

(٥) انظر لمزيد من التفصيلات عن دور الجيش الاردني في الحرب العالمية الثانية، الجزيرة، ع ١٠٨٨، ٢٧ ذي القعدة، ت ٢، ١٩٢٥.

حليفاً موثوقاً به، فعملت على تعزيز الجيش العربي وتحويله من قوة درك وأمن لا يزيد تعدادها عن ١٠٠٠ شخص، الى قوة محاربة ذات تدريب عسكري ممتاز يتجاوز عددها عن ٨٠٠٠ شخص، وعند نهاية الحرب كان الجيش العربي الأردني من ناحية المستوى العسكري، أفضل قوة محاربة بين جيوش الدول العربية، ومن ناحية سياسية، خرج الأردن من الحرب وقد أزيح الإنتداب عنه بعد فترة قصيرة، واحرز إستقلاله التام، واصبحت دولة لها مكانتها في المجموع العربي[١].

ولكن مع كل هذه الجهود التي بذلها عبدالله، واجهت دعوته معارضة شديدة من قبل الحكومة البريطانية والفرنسية، ولم تؤيد قط قيام وحدة كما كان يريدها، وقد واجهت مساعيه -لتوحيد سوريا- تحديات كبيرة من قبل الحكومة البريطانية، الا ان ذلك لم يثنه عن عزمه.

لقط طرح عبدالله مسألة سوريا في كل وقت على المسرح الدولي، وخاصة مع بريطانيا، فعلى اثر القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأردني في شهر تموز ١٩٤١، والذي نص على ضرورة بذل المساعي لايجاد نوع من الوحدة مع سوريا ولبنان -إستنادا الى الوحدة الجغرافية، والسكانية، والاجتماعية[٢]- وجه الأمير عبدالله في ٦/تموز/١٩٤١ دعوة إلى (أليفر لتلتون) وزير بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة لزيارة عمان، للتشاور في قضية وحدة الاقاليم السورية، والاطلاع على رغبة سكان المنطقة في سوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وابلاغ الحكومة البريطانية بها قبل إتخاذ اي اجراء في هذا المجال[٣].

وقد حضر بالفعل (لتلتون) الى عمان، ودارت بينه وبين الأمير عبدالله ورئيس وزراء الأردن محادثات حول الاماني العربية، ووحدة سوريا الطبيعية، وقد صدرت في نهاية المحادثات مفكرة رسمية، تضمنت تاكيد الأردن على ضرورة أصدار تصريح من جانب الحكومة البريطانية بشأن الاردن وفلسطين، مماثل لتصريح بريطانيا وفرنسا الحرة بشأن إستقلال سوريا ولبنان، والسماح لحكومة شرق الأردن، بالسعي الجدي لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية، وبحث مسألة فلسطين، بقصد

(١) سليمان الموسى: امارة شرق الاردن، (نشأتها وتطورها في ربع قرن من ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، منشورات لجنة تاريخ الاردني، عمان، سنة ١٩٩٠، ص٢١، وسارمز له الموسى: امارة شرق الاردن.

(٢) انظر قرار مجلس الوزراء الاردني، الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٠، ص ٣٣-٣٥.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ١٢، ص٣٧.

تثبيتها ضمن الوحدة السورية، في ضوء سياسة الكتاب الابيض، ومعرفة ماهية حقوق الأردن المشروعة التي تتعهد بريطانيا بصيانتها[١].

ولكن نتيجة المباحثات لم تكن إيجابية بالنسبة للاردن الساعي للوحدة السورية، فقد اوضح (لتلتون) وجهة نظر الحكومة البريطانية، حيث قال: "من المستحسن التريث في هذا الامر الى ان يصبح الموقف اكثر استقراراً، والخطوة الاولى في هذا السبيل، يجب ان تقوم بها الدول العربية نفسها. ووعد بان يعرض مطالب الأمير على الحكومة البريطانية[٢].

الا ان هذه العبارات المطاطة لم تقنع الأمير عبدالله، فكتب في ٢٣/ت٢/١٩٤١ رسالة الى المستر (لتلتون)، انتقد فيها السياسة الفرنسية في سوريا، وأعرب عن خشيته من ان تودي هذه السياسة الى استمرار تمزيق وحدة سوريا الطبيعية، كما اكد سموه في هذه الرسالة على ان بلاد الهلال الخصيب- التي تضم المملكة العراقية وبلاد الشام بحدودها الطبيقبية- تعد بلاداً موحدة بتبعيتها ولسانها، دون ان يوجد بينها حواجز الى فترة الحرب العالمية الاولى، ثم قال: "وان العرب يرون لانفسهم الحق كله في كيانهم وتبوئهم مركزهم الذي خلقوا فيه لقديم تاريخهم وحديث جهادهم، فاصدقاؤكم العرب هم اولياء البلاد، ومن أجل عزها وقيامها من كبوتها صادقوكم وحالفوكم"[٣].

وجاء رد الوزير البريطاني على هذه الرسالة في ٥/ك١/١٩٤١، بحيث لم تخرج عن العبارات التقليدية. حيث قال: "ليطمئن سموكم الى ان الامور السياسية التي تشيرون اليها، هي على الدوام موضوع دراسة جدية من قبل حكومة جلالته التي زودتها بأراء سموكم"[٤].

---

(١) انظر نص المذكرة الرسمية الكامل، الكتاب الاردني الابيض: و.ر١٤، ص ٣٩-٤٢.

(٢) نفس المصدر: و.ر ١٤، ص ٤١.

(٣) نفس المصدر: و.ر ١٦، ص٤٥-٤٦.

(٤) نفس المصدر: و.ر ١٧، ص٤٧.
في ١٨ تموز لفت الامير عبدالله نظر الحكومة البريطانية الى مضمون مذكرة، قدمها له الحزب القومي السوري، مؤيداً ماورد في هذه المذكرة ومبدياً رغبته في تنجيز المطالبة القومية، وقد تضمنت هذه المذكرة انتقاد شديد للسياسة البريطانية في المنطقة، وتجاهلها للقضية السورية. انظر نص المذكره، الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢١، ص٥٣-٥٨.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تابع الأمير عبدالله جهوده مع الحكومة البريطانية، فعلى اثر التصريح الثاني الذي أصدره (انتوني ايدن) وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٤/شباط/١٩٤٣في مجلس العموم البريطاني- والذي نص على عطف بريطانيا على تحقيق الاماني القومية للبلاد العربية، وحقها في تعاون أوثق في جميع المجالات فيما إذا أتت المبادرة والرغبة في ذلك من قبل الاقطار العربية نفسها.[1] قام الأمير عبدالله بارسال مذكرة الى الحكومة البريطانية بواسطة مندوبها السامي في فلسطين، أشار فيها الى الوضع الراهن في البلاد العربية السورية، وذلك بعد أن اصبحت هذه البلاد تحت القيادة العسكرية البريطانية العامة، مذكراً إياها بالوعود التي قطعها الحلفاء للعرب، ومساعدتهم على تحقيق وحدتهم الكاملة، وأكد عليها بضرورة الوفاء بتلك الوعود، وذلك باتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الوحدة السورية، بحدودها الطبيعية وفقا لما يلي:-

١- اصدار تصريح رسمي مشترك، بتأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، أو تأييد إتحاد حكومتها الوطنية الشرعية إتحاداً مركزياً، مع التحفظات اللازمة لضمان المصالح البريطانية، والفرنسية التي لا تتعارض مع إستقلال البلاد التام ووحدتها، وإتحادها، وأن تصريحاً كهذا، يصح ان يعتبر نتيجة طيبة، لوضع البلاد الراهن، وليست من فرصة مواتية لاصلاح أخطاء الماضي المتبعة، وإرضاء اماني السوريين المشروعة بوحدة بلادهم دون اجحاف بحقوق أحد كالفرصة السانحة في الوقت الحاضر.

٢- ان يقوم تعاون فعلي منذ الآن بين حكومات المناطق السورية الشمالية والجنوبية، يضمن حرية السفر والاتصال، وحرية الرأي والتبادل، فلا تتعامل هذه المناطق كبلاد أجنبية مختلفة لما بينها من مصالح حيوية مشتركة، وصلات قومية وجغرافية وتاريخية ابدية.

٣- ان يكون للأردن معتمداً، أوبعثه قنصلية في سوريا ولبنان منذ الآن، وتتشاور مع سلطاتهما المسؤولة في التدابير العامة والمشتركة ذات الاهمية، توثيقاً للتعاون الواجب، والصداقة الضرورية في هذه الضروف.

٤- ان يعتبر نظام الدولة السورية الموحدة، أو الحكومة السورية المتحدة، مسألة سورية محضة تقررها الحكومات القائمة والاقاليم السورية والشعب السوري نفسه بحرية تامة.

---

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢١٦-٢٢١.

وطالب في نهاية المذكرة، ان تولي الحكومة البريطانية هذه المطالب الاهتمام اللازم، تمهيداً لأجراء محادثات ومفاوضات رسمية بين بريطانيا والأردن، للاتفاق على صيغة الاسس لتحقيق الوحدة السورية المنشودة[١].

إلا أن هذه المذكرة لم تكن اسعد حظاً من المذكرات والرسائل الأردنية السابقة، لان بريطانيا قررت وأعطت الاشارة في تصريح وزير خارجيتها (المستر إيدن) المعلن في ٢٤ شباط ١٩٤٣، بانشاء جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية لتعطيل فكرة الوحدة العربية الحقيقية، وتكريس روح الاقليمية، ولتغذي فيها روح الدولة الاقليمية المعتزه باستقلالها، وسيادتها، ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى، كما سنوضح فيما بعد[٢].

وكانت نتيجة لعدم رد الحكومة البريطانية على مذكرة الأمير عبدالله، ان ثار غضب الحكومة الأردنية، وخاصة بعد ان اصدرت الحكومة الفرنسية بياناً اعترفت فيه باستقلال سوريا ولبنان[٣]، فبعث مذكرة الى الحكومة البريطانية في ١٩٤٣/١١/٤ أكدت فيها على ضرورة إهتمام الحكومة البريطانية بمطالب الأردن، ووجهة نظرها، سواءاً بما كان يخصها مباشرة، او ما يخص البلاد السورية والتي اوضحتها في اكثر من مناسبة، سواء أكان ذلك بقرار الحكومة الأردنية المتخذ في ١٩٤١/٧/١ والذي ابلغه سمو الأمير الى الحكومة البريطانية. او بالمذكرة التي سلمها رئيس الوزراء الأردني للمعتمد البريطاني في عمان بتاريخ ١٩٤٢/١/٦، وأخيراً بالقرار الذي صدر في ١٩٤٣/٣/٣١ وأبلغ الى الحكومة البريطانية، وجاء ايضاً في المذكرة انه نتيجة لتجاهل بريطانيا لمطالب الحكومة الأردنية، وعدم ردها بجواب قاطع، فإن الحكومة الأردنية ترى انه من الضروري ان تعيد الحكومة البريطانية البحث في هذا الموضوع، وحذرت الحكومة الادرنية بريطانيا من خطورة إغفال هذه المطالب الحقه في بلاد اثبتت في كل المناسبات صداقتها وتأييدها للحلفاء، ولا سيما وأن البلاد الاخرى

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢٧، ص٨١. انظر ايضاً، عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢١٥-٢١٨.

(٢) مجلة شؤون عربية: ع٢٥ اذار ١٩٨٣، د. جميل جبوري، مقال بعنوان نشأة فكرة الجامعة العربية، ص١٤ وسارمز له جميل جبوري: مجلة شؤون عربية ع٢٥.

(٣) علي محافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص١٠٢.

كسوريا ولبنان نالت استقلالها، وبقي الأردن على الرغم مما أعطي من وعود رسمية لصيانة مصالحة المشروعه، وقد لخصت الحكومة الأردنية مطالبها بالامور التالية:-

١- حصول شرق الأردن على استقلاله وسيادته التامة.

٢- وحدته او إتحاده مع اجزاء سوريا الكبرى، وهي سوريا الداخلية وفلسطين ولبنان.

٣- الاشـتراك في الوحدة العربية، او الاتحاد العـربي، كما تقرر الدول العربية ذات الشأن[1] وكان رد الحكومة البريطانية في برقية مؤرخة في ١٩٤٤/٦/١٦، تضمنت وعد الحكومة البريطانية باستقلال الأردن، والمساواه بالبلاد العربية المجاورة، وابرام معاهدة تحالف معها، وجاء في المذكرة البريطانية "ان حكومة جلالته، تقدر تقديراً تاماً رغبة الشعب الأردني التي تتجه الى وجوب وضعه على قدم المساواة مع شعوب الاقطار المجاورة، ولهذه الغاية ترحب حكومة جلالته بعقد معاهدة مع شرق الأردن، تتلاءم الى حد أقرب مع ظروف الاحوال، مما هي عليـه اتفاقية ١٩٢٨"، وإنه لأسـباب فنية يجب تأجيل المفـاوضات الى نهـاية الحرب[2].

لقد سار نضال الأمير عبدالله لتحرير سوريا من الفرنسيين الى جانب نضال أبناء سوريا، فعلى أثر تفاقم الخلاف بين الحكومة الوطنية، والسلطات الفرنسية في سوريا، وما أعقب ذلك من قذف دمشق ومجلس النواب السوري بالقنابل، رفع الأمير عبدالله مذكرة في ٢١ أذار ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية، احتج فيها على أعمال الفرنسيين في سوريا وأكد على ضرورة اتخاذ بريطانيا. الوسائل االلازمة مع الحكومة الفرنسية، لأجبارها على اللالتزام بوعدها لسوريا ولبنان بالاستقلال، ولا سيما ان بريطانيا قد ضمنت هذا الاستقلال بعد تحرير المنطقة من قوات فيشي[3].

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٣٨، ص٩٤-٩٦، وانظر ايضاً عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص١٨٥.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٣٩، ص٩٧. وانظر ايضاً عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص١٩٨٥-١٨٦.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٤٧، ص ١١٤.

وقد دفع هذا الاحتجاج بريطانيا إلى إرسال (الجنرال باجيت) القائد البريطاني العام في الشرق الاوسط الى بيروت، للتحقيق في الأمر والعمل على اعادة النظام الى الربوع السورية[1].

لقد بقيت الوحدة السورية هي الاساس الاول في مباحثات الأمير عبدالله مع الحكومة البريطانية، فبعد ان تسلمت حكومة العمال السلطة في بريطانيا، واعتزال تشرشل زعيم حزب المحافظين، تابع عبدالله جهوده مع هذه الحكومة الجديدة، لتحقيق أماله في الوحدة. ففي ١٩/رمضان/١٩٤٥ ارسل سموه رسالة الى المستر (إتلي) رئيس وزراء بريطانيا الجديد مهنئاً له، وفيما يتعلق بالوحدة السورية قال: "وإن لمسألة فلسطين ولمسألة سوريا -وهي جزء من البلاد- شأناً عظيماً في المذكرات المقبلة"[2].

وعندما قام الأمير عبدالله بزيارة بريطانيا في اذار ١٩٤٦، للتباحث في أمر استقلال الأردن، أبدى سموه اهتماماً كبيراً لدى المسؤولين البريطانيين في توحيد الاقطار الشامية، وبين ضرورة ذلك للوقوف في وجه التوسع الروسي في الشرق الاوسط، ففي إجتماعه (باكليمنت إتلي) و (أرنست بيفن) وزير الخارجية البريطاني، بيّن سموه أن روسيا تمضي قدماً في سياسة معينة في ايران وكردستان، سياسة تهدف الى التوسع في الخليج العربي والشرق الاوسط، وبالتالي فإن من الضروري بناء جبهة دفاعية تضم تركيا وإيران وافغانستان، تدعمها جبهة الهلال الخصيب التي تضم العراق وسوريا الطبيعية، وأبدى الأمير رأيه بامكان إعادة وحدة سوريا مع شرق الأردن لو أن فرنسا تركت سوريا وشأنها، وهكذا نلاحظ ان الأمير يشير بطريقة غير مباشرة لتحقيق الوحدة السورية عن طريق إقناع بريطانيا بوجود مصالح مشتركة بينها وبين العرب، وأن من مصلحتها مساعدة العرب على تحقيق وحدتهم، حتى يكونوا دولة قوية تستطيع مساعدة بريطانيا في الدفاع عن الشرق الأوسط، امام الخطر الروسي، كما حذر سموه بريطانيا وبين لها ان من مصلحتها ان لا تترك الحبل على غاربه لليهود، بل يجب ان تعمل على تنفيذ سياسة الكتاب الابيض دون اجراء مزيد من المشاورات[3].

---

(١) وليد جرادات: هذه الدوحة، ص٢٥.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٦٠، ص ١٣٠.

(٣) W.M.Roger: op.cit, pp 357.

وانظر ايضاً الموسى: امارة شرق الاردني، ص ٢٨١.

وهكذا نستطيع القول، ان سياسة الأمير عبدالله هذه، تكشف عن واقعيته وسعيه لبناء القوة العربية، من خلال التعاون مع بريطانيا الدولة ذات الحضور القوي، والاقتدار الدولي في المنطقة العربية الاسيوية، وان باستطاعتها لو شاءت ان تساعد على تحقيق هذا المطلب الوطني، الذي لا يمس مصالح الحلفاء بضرر، والذي هو في الوقت نفسه -مبدأ جوهري من مبادىء الوحدة العربية فيه رضى العرب المخلصين جميعاً.

ج - فلسطين في فكر عبدالله الوحدوي:

لقد كان موقف الأمير عبدالله من القضية الفلسطينية واضحاً منذ البداية، فقد كان يهدف من تحقيق الوحدة السورية، ان تكون خطوة أولى في طريق الوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب، هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فقد كان يدرك خطر الصهيونية على فلسطين وأهلها والبلاد العربية المحيطة بها، وان هذه البلاد لا تستطيع مقاومة أطماع اليهود وهي مجزأة، لهذا أراد توحيد سوريا الطبيعية لتصبح دولة كبيرة وقوية نسبياً، تستطيع عندها رد أطماع اليهود، وإنقاذ فسطين والمحافظة على عروبتها ضمن الوحده السورية[١].

وخلال السنوات الثمانية الاولى من تأسيس الامارة، ركز عبدالله إهتمامه بالدرجة الاولى على تدعيم الوضع الداخلي للحكم في أمارة شرق الأردن، ولم يشرع بالاهتمام بالشؤون العربية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، إلا بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانيةفي ٢٠/شباط/١٩٢٨.

وكان أول تدخل من جانب الأمير في شؤون فلسطين، عندما نشب الخلاف بين العرب واليهود حول الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط المبكى) عام ١٩٢٩، اذ بعث سموه بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني المستر (تشا نسلور) في ٢ تموز ١٩٣٠، دافع فيها عن حقوق العرب الدينية والتاريخية في فلسطين، وطلب منه ان ينقل وجهة نظره الى الحكومة البريطانية[٢].

---

(١) يوسف هيكل: مصدر سابق، ص ٢٢٠م انظر ايضاً
Mohammad Faddah: op. cit, pp15.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٢٤-٣٢٨. وانظر ايضاً علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٢، وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٤-

لقد كان الأمير عبدالله متمسكاً بالخط القومي الذي رسمه والده، وأتخذ قاعدة للثورة العربية التي اعلنها لتحرير وقيام الدولة العربية المستقلة، وقد ادرك سموه الخطر الصهيوني على المنطقة العربية، وقاومه بكل ما يملك من امكانيات محدوده وبالوسائل المختلفة من إتصالات، ومحادثات مع المسؤولين البريطانيين، والزعامات العربية.

ففي ١٢/١٠/١٩٣٠، بعث الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين مذكرة حول الهجرة اليهودية الى فلسطين، كشف فيها عن مخطط اليهود في إستغلال قضيتهم مع المانيا، لإقامة دولتهم في فلسطين بعد تهويدها، كما بين أن هذا الوضع الشاذ من الهجرة اليهودية هو سبب القلق الذي يعيشه الفلسطينيون، نتيجة لهذه الغزوة التي تحمل معها ما لم يوافق قدسية المنطقة، وبالتالي فإن العرب غير ملومين في اي اجراء يتخذونه لإقاف هذا السرطان اليهوري المستشري في بلادهم، بعد ان رأوا الالمان أنفسهم يخافون على حضارتهم من اليهود، كما بين سموه في هذه المذكرة ان سبب استياء عرب فلسطين، يرجع الى اهمال الادارة البريطانية لتقارير لجان التحقيق التي تاتي الى فلسطين، والتي تتفق مع وجهة نظر العرب.

كما نبه سموه المندوب السامي الى ان الروح الوطنية عند شعب فلسطين هي التي تدفعه الى الاحتجاج، والمظاهرات، خاصة وأنهم يخشون الانقراض نتيجة للخطر الصهيوني، وفي نهاية المذكرة حذر الأمير عبدالله الحكومة البريطانية من ان يتحول هذا الاحتجاج الى الحرب[1].

وقد وضح الأمير عبدالله دوافعه للتدخل في القضية الفلسطينية في المذكرة التي بعث بها في ٢٥/تموز/١٩٣٤، الى المندوب السامي البريطاني، حيث جاء فيها إنه يتدخل بصفته "نجلاً لحليفكم. في الحرب العظمى العالمية، ومسلماً شريفاً على مقربة من مقدساتها، وفي الاخص من مسجدها الاقصى، وزعيماً يحمل من مسؤولية الثورة قسطاً غير قليل، ومطلعاً على ما وصل اليه أبناء قومه العرب في فلسطين"[2].

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٢٨-٣٣١ انظر ايضاً

Mahammad Faddah: op.cit, pp15.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٣١، وانظر ايضاً علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٤٠، وسارمز له المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية انظر ايضاً

Mohammad Faddah: op. cit, pp6.

وقد بين سموه في هذه المذكرة، أن مخاوف العرب ناجمه عن اهمال الادارة البريطانية لتقارير لجان التحقيق البريطانية التي تتفق مع وجهة النظر العربية، كما ناقش وعد بلفور في هذه المذكرة، من حيث أن الوعود البريطانية للعرب قد سبقته، وكانت أوضح منه، وأن الوعد اعطى اليهود وطناً قومياً في فلسطين، في حين اليهود يسعون الى جعل فلسطين كلها وطناً لهم، خاصة عن طريق الهجرة وهذه الهجرة تضر بمصالح العرب، وفي ذلك خروج عن نص الوعد. القاضي بعدم الاضرار بمصالح السكان، وكذلك فإن الهجرة حملت الى فلسطين أجناساً وثقافات متباينة، مما يشكل بؤرة فساد إجتماعي للمنطقة، وطالب عبدالله الحكومة البريطانية بمعالجة الموقف، وإعادة النظر بوعد بلفور، وفي نهاية المذكرة حذر الحكومة البريطانية من ثورة الشعب الفلسطيني حيث قال: "وإنه لمن الطبيعي ان لا ينتظر من شعب هذا حاله ان يظل على رويته المعروفه عنه او في تفكيره الهادىء الواجب منه"(١).

كان نتيجة لزيادة المهاجرين اليهود الى فلسطين بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٥ من ٩٥٠٠٠-٦١٠٠٠ مهاجر، وتشجيع السلطات البريطانية للعرب على بيع الاراضي التي يملكونها لليهود، وعدم إيفاء بريطانيا بوعودها للعرب بتشكيل مجلس تشريعي للبلاد، ان تضعضعت ثقة العرب بدولة الانتداب، وأقتنعوا ان بريطانيا لا تلبي إلا مطالب اليهود، فهذه الامور دفعت العرب الى الثورة في ١٥/نيسان/١٩٣٦، فتشكلت لجنة وطنية من جميع انحاء فلسطين، اعقبها إنتخاب هيئة عربية عليا برئاسة محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي ومفتي القدس، وحددت الهيئة مطالب الشعب بما يلي:-

ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنع إنتقال الاراضي العربية الى اليهود، وإقامة حكومة وطنية على اساس التمثيل النيابي، ومسؤولة امام مجلس النواب، وقد أعلنت الهيئة في ٨/أذار/١٩٣٦، الإضراب العام في البلاد، والعصيان المدني، وبدأت الاضطرابات والثورة المسلحة، فأعلنت السلطات البريطانية فرض بعض الاجـراءات، مثل منع حمل السـلاح، وسن بعض القوانين للسـيطرة على الموقف(٢).

---

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢٣٢-٢٣٧.

(٢) خيرية قاسمية: عوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ٧٥-٧٦، انظر ايضاً علي المحافظة:- العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٢-١٤٤. وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٥-١٠٦.

ان ما يهمنا هنا، هو موقف الأمير عبدالله من هذه الاحداث، فقد رأى سموه ان الأمر يقتضي معالجة الامر بالحكمة والروية، فقد أرسل في ٢٢/أيار/١٩٣٦، بمذكرة الى المندوب السامي، طلب فيها وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، كخطوة أولى لانهاء الإضراب، واستقبال لجنة التحقيق الملكية، ودعى وفد من الهيئة العربية الى عمان، وتباحث معهم لأرسال وفد عربي الى لندن، للتفاوض مع الحكومة البريطانية، بشأن ما أعلنت من ارسال لجنة تحقيق ملكية لمعرفة أسباب الاضراب، الا أن وفد الهيئة العربية أعرب عن عدم ثقته بلجان التحقيق البريطانية، واشترط ان تفي بريطانيا ببعض المطالب العربية اولاً[1].

كما بعث سموه بمذكرة اخرى في ١٠/تموز/١٩٣٦ الى المندوب السامي البريطاني (ارثرويكهوب) دافع فيها عن العرب في ثورة ١٩٣٦ حيث جاء فيها، أن الموقف يزداد خطورة في كل يوم، وإن العرب يدافعون في فلسطين عن وطنهم وعنصرهم، وقد وطنوا النفس على الاستمرار فيما هم فيه، حتى يبادوا أو يسلموا"، كما اوضح سموه للمندوب السامي رأيه في حل المشكلة، بأن لا يتم عن طريق القوة العسكرية، حيث قال: "إنه كلما أشتدت الوطأة العسكرية، أزدادت معها الاستماتة القومية... وان انجع حل للمشاكل التي تحدث بين العناصر هو إتقاء "سورة النفس" بما يحملها على القناعة بانها تعامل بالعدل والإنصاف وبالطرق الواضحة التي يرى الناس فيها رغبة الحكومة مجسمة في دفع البلوى، وإزالة الشكوى" وقد طلب سموه من المندوب السامي قدوم اللجنة الملكية دون أي شروط خاصة، وان الدعاية ضدها تتفاقم باستطالة الوقت وبالتالي يزول كل امل وتكون النتيجة الحتمية لذلك سفك الدماء، وتخريب الديار، خاصة بعد ان تعبت النفوس في فلسطين وشرق الأردن، واصبحت على وتيرة واحدة[2].

وقد اكد عبدالله ذلك للمندوب السامي عندما زار عمان في ٥/ايلول/عام ١٩٣٦، وتباحث مع الأمير في مسألة انهاء الاضراب العام في فلسطين عن طريق استخدام

---

(١) عبد الله بن الحسين:- مصدر سابق، ص ٢٢٧-٢٢٩. انظر ايضاً، اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٤٣٠-٤٤١، انظر ايضا. علي المحافظة: مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣. وانظر ايضاً خيرية قاسمية: عوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ٧٧.

القوة العسكرة، وكان موقف الأمير عبدالله ان حذر المندوب السامي من مغبة هذا الإجراء، لانه من شأنه ان يوغر صدور العرب في جميع أقطارهم على الانجليز، وبين سموه للمندوب السامي، ان الحل الأمثل لانهاء الأضراب هو العفو عن حملة السلاح في فلسطين، وكف التعقيبات عن الحوادث الناجمة عن الاضراب، ومنع الهجرة اليهودية الى فلسطين، والإلتزام بحماية حقوق الشعب الفلسطيني[1].

وفي ايار ١٩٣٦، إتخذت الحكومة البريطانية قراراً بارسال لجنة التحقيق الى فلسطين برئاسة اللورد بيل، فغادرت لندن في ٥/ت٢/١٩٣٦ متوجهة الى فلسطين، بقصد دراسة اسباب الاضراب، ودوافع الشكوى لدى العرب واليهود، وقد أعلنت الهيئة العربية مقاطعة اللجنة، أما الأمير عبدالله فقد إتخذ موقفاً اكثر إيجابية، وقدم الى اللجنة الملكية مذكرة في ١٠/ك٢/١٩٣٧ تضمنت عدة نقاط هي:-

١- حق العرب التاريخي في فلسطين.

٢- عدم شرعية وعد بلفور

٣- عدم مسؤولية العرب عن البغضاء التي عومل بها اليهود في اوروبا.

٤- ضرورة وفاء بريطانيا بوعودها التي قطعتها للعرب، والشريف حسين خاصة، وعدم تحيزها الى جانب اليهود.

٥- الاضرار التي الحقتها الهجرة اليهودية الى فلسطين بحقوق العرب ومصالحهم الحيوية.

٦- عدم التزام الحكومة البريطانية بصك الانتداب الذي يهدف الى إنشاء حكومة مستقلة.

٧- رفض بريطانيا لتوصيات لجان التحقيق السابقة التي اتت الى فلسطين وعدم التزامها بها[2].

والحقيقة ان الاضراب العام والثورة المسلحة قد شلاّ الحياة الاقتصادية في البلاد من جهة والحقت بالثوار والسكان العرب الخسائر الفادحة، من جهة اخرى، كما أن المفاوضات بين الهيئة العربية العليا وسلطات الانتداب لم تسفر عن نتيجة إيجابية،

---

(١) عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

(٢) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٥٢-٣٦٣. انظر ايضاً علي المحافظة:- العلاقات الاردنية البريطانية، ص١٤٨.

لهذا رأت الهيئة إنهاء الاضراب بشكل يحفظ ماء الوجه، ولتحقيق ذلك إتصلت الهيئة بالملك عبدالعزيز بن سعود والأمير عبدالله في محاولة ايجاد صيغة مرضية لإنهاء الاضراب، وقد رحبت الحكومة البريطانية بتدخل رؤساء الدول العربية، كما إستجابت الهيئة العربية لنداء إبن سعود، لإنهاء الاضراب، ثم صدر نداء مشترك من ملوك العرب شمل السعودية والعراق واليمن والأردن في ١١/ت٢/١٩٣٧ جاء فيه:-

"لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للأخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، ونقول إننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم"، وقد استجابت الهيئة العربية لهذا النداء، وطلبت في اليوم الثاني انهاء الاضراب والقاء السلاح[1].

ومجمل القول ان الأمير عبدالله كان عنصراً مهدئاً ومعتدلاً في اثناء الثورة، وكان يهدف من وساطته لدى المندوب السامي البريطاني، حمل بريطانيا على تقديم بعض التنازلات لصالح العرب في فلسطين من جهة، وتهدئة خواطر الأردنيين من جهة أخرى، كما ان جميع الاجراءات التي إتخذتها الأردن كانت ترمي الى منع إنتقال الثورة وإثارة الاضطرابات في الاراضي الأردنية[2].

وعندما قدمت اللجنة الملكية، الى فلسطين في صيف ١٩٣٧، قدم لها الأمير عبدالله مذكرة لمعالجة الوضع في فلسطين، وقد تضمنت هذه المذكرة اثنى عشر نقطة، ومن بين النقاط الرئيسه التي اقترحها، توحيد شرق الأردن وفلسطين تحت القيادة العربية مع الحفاظ على أمن الاقلية اليهودية، وقد إعتقد الأمير عبدالله بان توحيد فلسطين وشرق الأردن، سيكون خطوة اولى في خطة توحيد سوريا الكبرى هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية سيتمكن من وضع حد للمشاكل التي اجتاحت فلسطين، عن طريق ايجاد قوة تستطيع حماية فلسطين، وتكون فعالة في ادارتها[3].

---

(١) خيرية قاسمية: عوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ٨٠. انظر ايضاً علي المحافظة: مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦. وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٦-١٠٨ وانظر ايضاً.

Mohammad Faddeh: Op. Cit: pp 10.

(٢) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣) Mohammad Faddah: Op. Cit, pp 11-12

وقدمت اللجنة الملكية تقريرها في ٧ تموز واشتمل على توصيات بالغاء نظام الانتداب، باعتبار ان صك الانتداب يتناقض في اهدافه مع ما جاء في وعد بلفور، وقدم إقتراحاً بتقسيم فلسطين الى ثلاث وحدات سياسية هي:-

الاولى:- السهل الساحلي والخليل وتقام فيها دولة يهودية.

الثانية:- تشمل القدس مع ممر الى البحر المتوسط، وتبقى تحت الإنتداب البريطاني

الثالثة:- تتألف من بقية البلاد والتي تضم الى إمارة شرق الأردن، كما اوصت اللجنة بعقد معاهدة ثنائية بين بريطانيا والدولة العربية الجديدة، تنظم بعدها الى عضوية الامم المتحدة، وتقدم لها بريطانيا معونة مالية كبيرة ولمرة واحدة، عوضاً عن المعونة المالية السنوية التي تقدمها الحكومة الى شرق الادرن، وقد رفضت الهيئة العربية توصيات اللجنة الملكية، واستنكرتها الحكومات العربية باستثناء الأردن، كما رفضها اليهود في مؤتمرهم الذي إنعقد في آب ١٩٣٧[1].

وعلى الرغم من رفض العرب واليهود لمقترحات لجنة التحقيق البريطانية (بيل)، إلا أن بريطانيا واصلت تنفيذ مقترحاتها، وأرسلت لجنة فنية للتقسيم الى فلسطين في اواخر نيسان عام ١٩٣٨ وباشرت اعمالها في ٢٧ منه، الا أن الهيئة العربية العليا قاطعتها وأعلنت الاضراب العام، اما الأمير عبدالله فقد كانت اكثر إيجابية، اذ قدم اليها مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية في ٢٣/ايار/١٩٣٨ اشتمل على تشكيل دولة عربية موحدة من فلسطين وشرق الأردن، وإعطاء اليهود ادارة مختارةفي المناطق التي يشكلون فيها اكثرية، وتعيين لجنة عربية يهودية بريطانية، تُعين حدود هذه المناطق، وتحديد الهجرة اليهودية الى المناطق الخصصه

---

(١) في ٢١ آب ١٩٣٧ عقد مؤتمر بلودان في سوريا للرد على توصيات اللجنة الملكية. البريطانية، وحضره ممثلو جميع الدول العربيه، ومثل الاردن فيه ٢٩ مندوباً، واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات أهمها:-

١- اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

٢- رفض التقسيم، ومقاومة انشاء دولة يهودية في فلسطين.

٣- إلغاء الانتداب البريطاني ووعد بلفور، وإبرام معاهدة فلسطينية بريطانية تضمن إستقلال البلاد وسيادتها، وقيام حكومة دستورية فيها.

انظر: علي المحافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٨.

لليهود بنسب معقولة، ومنع اليهود من شراء الأراضي، او إدخال اي مهاجر الى المناطق العربية، وإبقاء القوات البريطانية في اراضي الدولة المقترحة لمدة عشر سنوات، واعطاء مهلة زمنية مدتها عشرة سنوات للتكيف ضمن الوضع الجديد، تكون ثمانية منها للتجربة والسنتان الباقيتان لأعطاء القرار النهائي بالمصير، وانهاء الانتداب واعلان الاستقلال، ويبقى الانتداب في هذه المدة بشكل أدبي صرف، لا يتجاوز الملاحظة والمراقبة، وبعد انتهاء هذه المدة يكون هناك حل نهائي يقرر بعده إستمرار الانتداب، أو انهاء المعاهدة مع بريطانيا[١].

كان هذا الحل مثالياً في نظر الأمير عبدالله، لانه يضمن وحدة شرق الأردن مع فلسطين، مع المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة، وإذا كان هذا المشروع قد منح اليهود استقلالاً ذاتياً في المناطق المخصصه لهم في فلسطين، فقد ضمن للعرب الأغلبية في الدولة المقترحة، الا ان لجنة التقسيم رفضت النضر في هذا المشروع وأبلغت الأمير بانه ليس من اختصاصها[٢].

كما واجه هذا المشروع رفضاً من زعماء العرب، وكان الحل المقبول لديهم هو منح البلاد الاستقلال التام، وقيام دولة فلسطين ووقف الهجرة اليهودية، الا ان تحقيق ذلك كان يحتاج الى دعم دولي ومساندة عربية واسلامية فعالة، وهذا ما كان مفقوداً انذاك، ولم يكن باستطاعة البلاد العربية الخاضعة لبريطانيا وفرنسا تقديم الدعم المطلوب، في الوقت الذي كانت تصارع فيه الاستعمار للتحرر من سيطرته[٣].

ان اهتمام الأمير عبدالله بخطة التقسيم كانت تقوم على الاعتبارات التالية:-

١- ان قبول الأردن بقرار التقسيم المقترح، يرجع الى عدم القدرة من جانب الحكومات العربية، لأخذ المبادرة الفعالة في فلسطين.

---

(١) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢٩٠. انظر ايضاً: مؤسسة ال البيت: مجموعة وثائق اكسفورد: م.ر. ٧، مرفق رقم ١. وانظر ايضاً علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٥١. وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١٩، وانظر ايضاً

Middle eastern studies: Op. Cit pp. 177.

(٢) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٥١. وتاريخ الاردن المعاصر، ص١٩.

(٣) ابراهيم الشريقي: الثوره العربية الكبرى ذكرى نصف قرن، ص ٦٢.

٢- عدم أعطاء قرار حاسم، والتهرب من جانب الحكومة البريطانية بشأن إنهاء قضية فلسطين، بالاضافة الى التنافس العربي اتجاه طموحات الأمير(١).

وقد اعتبر الأمير عبدالله ان توحيد شرقي الأردن وفلسطين، يعد خطوة اولى في خطته لتوحيد سوريا الكبرى هذا من ناحية، ووضع حد للمشاكل التي اجتاحت فلسطين عن طريق ايجاد قوة عربية، تستطيع حماية فلسطين وتكون فعالةفي ادارتها من ناحية ثانية(٢).

وقد اكد سموه وجهة نظرة هذه، في رسالته التي بعثها في حزيران ١٩٣٨ الى عبدالحميد السعيد رئيس جمعية الشباب المسلمين في القاهرة، بعد ان تعرض الى شتى الاتهامات من الزعامات العربية حيث قال: "أن فلسطين لا تشبه في محنتها قطر غيرها، واليهود يزداد عددهم من وقت (هربرت صموئيل) و(بلومر)، الى (تشانسلر) الى (ويكهوب) فالسير (ميكمايكل). وقد تملكوا من الأراضي أخصبها، وحلوا في كل قسم وواد وسهل. من بئر السبع الى الحولة، وفلسطين تعاني من استيلاء شعب آخر عليها، والدواء هو الإسراع في توقيف الخطر، وتحديد الهجمات ثم التفكير في دفع هذا كله دفعاً تاماً وأما المطاولة فتقتل فلسطين، ولذلك ولاعتقادي الجازم بانه سوف لا يجدى التشكي شيئاً، لان الحكومات الاسلامية الشرقية التي في عصبة الامم لا يمكنها في حالتها الحاضرة، مع ارتباطها بمعاهداتها المعروفة مع الحكومات صاحبة الوعد على فلسطين ان تكون في موقف المناضل المؤتمر، ولان اهل فلسطين قد اكتفوا بالاحتجاجات، رأيت أن من واجبي الديني والقومي، السعي لحسم الغائلة باجياد العلاج لإنقاذ فلسطين من الضياع، وذلك بتوحيد شرق الأردن وفلسطين، وقيام دولة ومجلس نيابي يمثل الامه، وجيش يدافع عنها"(٣).

وقد اكد هذا ايضاً في رسالة الى مصطفى النحاس في ٤/حزيران/١٩٣٨ وفي رسالة أخرى بعث بها الى زعماء الكتلة الوطنية في سوريا في ١٥/أيار/١٩٣٨ حيث قال "ان ما يتطلبه الذين يتزعمون فلسطين لا يمكن الحصول عليه الا بالقوة وان هذه

(١) Mohammad Faddah: Op. Cit. pp 20.

(٢) Mohammad Faddah: Op. Cit pp 11-12.

(٣) ابراهيم الشريفي: مرجع سابق، ص ٦٦- انظر ايضاً.
Mohammad Faddah: Op. Cit pp 14 وانظر ايضا Orther Rday: east pank. west pank. pp 20.

القوة ليست موجودة بيد العرب اليوم بكل أسف، لذلك فمن واجب كل ذي حمية ان يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه، ثم إبعاد النظر في إزالته كليا[١].

وأمام رفض العرب واليهود لمشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة (بيل)، تراجعت الحكومة البريطانية وتخلت عن المشروع، واصدرت بياناً في ٩/ت١/١٩٣٩ حول نتائج اعمال اللجنة جاء فيه: "ان المصاعب السياسة والادارية والمالية التي تعترض مشروع انشاء دولة عربية، واخرى يهودية مستقلتين داخل فلسطين هو من الضخامة بحيث يغدوا هذا الحل للمشكلة متعذر التحقيق، ولا بد من التخلي عنه، ولذا قررت الحكومة البريطانية الاستمرار في تحمل مسؤولية الحكم في فلسطين كلها"، وأقترحت الحكومة البريطانيةفي البيان المذكور الدعوة الفورية لإيفاد ممثلين عن عرب فلسطين والدول العربية المجاورة، وعن الوكالة اليهودية الى لندن في اسرع وقت ممكن، للتباحث في مستقبل فلسطين السياسي والهجرة اليهودية[٢].

وفي مؤتمر لندن الذي عقد في ٧/شباط/١٩٣٩- وشارك فيه من الدول العربية كل من الأردن ومصر واليمن والسعودية والعراق-. تقدم وزير المستعمرات البريطانية (ماكدونال). بمشروع لحل القضية الفلسطينة، الا ان هذا المشروع لاقى الرفض من جميع الممثلين العرب في المؤتمر، ولكن الحكومة البريطانية قررت المضي بتنفيذ مشروعها، ونشرته في كتاب أبيض في ٧/أيار/١٩٣٩[٣]. ووافق عليه مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات، ورفع هذا المشروع الى مجلس عصبة الامم لإتخاذ القرار النهائي، غير ان إندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون ذلك[٤]. وعلى الرغم من عدم موافقة الدول العربية على قرارات الكتاب الأبيض، الا ان الأمير عبدالله اتخذ موقفا مغايراً، وأعتقد ان في المشروع مكاسب هامة للعرب، ولم يوفر جهداً في حث الحكومة البريطانية على تنفيذ ما جاء في الكتاب الابيض ضمن

---

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٥٣. انظر ايضاً إبراهيم الشريقي: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) علي المحافظة: نفس المرجع، ص ١٥٣. وانظر ايضاً
Mohammad Faddah: Op. Cit pp 13.

(٣) انظر نص الكتاب الابيض: الجزيده. ع ٨٠٨-١٨ ايار ١٩٣٩، فلسطين، ع ٦٩٤-٥٧، ٤٠٥، ٨ ايار ١٩٣٩.

(٤) علي المحافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص ١١٠. انظر ايضاً
Mommad Faddah: Op. Cit pp 13.

المشروعات التي طرحها على الحكومة البريطانية، والرأي العام العربي بين عام ١٩٤٠-١٩٤٧ بشأن وحدة سوريا الكبرى، وكان هدفه من ذلك اذابة اليهود في دولة عربية كبرى تضم الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان [١].

لقد كان موقف الأمير عبدالله من القضية الفلسطينية قبل قيام الدولة اليهودية على ارض فلسطين -هو موقف نابع من فهم عميق للقضية ولأحوال الأمة العربية. وان ما يطالب به اشد المتطرفين العرب اليوم، لا يزيد عن بعض ما طالب به الأمير عبدالله في ذلك الوقت، والأمة ممزقة تحت نير الاحتلال الأجنبي، فقد كان سموه يهدف من وراء هذه السياسة الى تحقيق المكاسب للقضية الفلسطينية ولم يتنازل عن تلك المكاسب قط حيث قبل بالكتاب الابيض البريطاني عام ١٩٣٩ ولكنه ثار على قرارت اللجنة الانجلوا امريكية عام ١٩٤٦ والتي تضمنت على توصيات اهمها:-[٢]

١- وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود
٢- منع قيام دولة يهودية او عربية في فلسطين، بل السعي لقيام حكم ذاتي بضمانات وتعهدات دولية.
٣- حماية الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والاسلامية) في الاراضي المقدسة، كما ضغط الرئيس الامريكي ترومان على الحكومة البريطانية بتهجير مائة الف يهودي الى فلسطين[٣].

---

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ٨١. وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١١٠.

(٢) بعد إنتهاء الحرب العاليمة الثانية سعى الصهاينة بكل ما لديهم من نفوذ الى الاسراع باقامة دولة يهودية في فلسطين، ومارسوا ضغوطاً قوية على الحكومتين الامريكية والبريطانية وكانت نتيجتها تاليف لجن (انجلوا امريكية) لبحث مسالة يهود اوروبا، والمشكلة الفلسطينية وجاءت اللجنة الى فلسطين، وأقامت فيها بيْن ٢٦-٢٨ اذار ١٩٤٦، وقام وفد منها برئاسة (اللورد موريسون) بزيارة عمان يومي ٢٣ و ٢٤/اذار/١٩٤٦، وقدمت الحكومة الاردنية مذكرة الى الوفد اشتملت على وجهة نظرها بتطبيق ما جاء في الكتاب الابيض عام ١٩٣٩.
انظر علي المحافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص ١١١ وانظر ايضاً جريدة البشير. ع ٧٣٠٧ ٦ نيسان ١٩٤٦.

(٣) علي المحافظة: تاريخ الاردن المعاصر، ص١١١.

وقد استنكرت الاردن هذه التوصيات وسلمت الحكومة الأردنية مذكرة للوفد اثناء زيارته عمان إشتملت على:- وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، وإقرار مبدأ استقلال فلسطين، وإنهاء الانتداب، وعقد معاهدة معها على مثال المعاهدة المعقودة مع البلاد العربية، ووضع دستور لفلسطين على اساس المبادئ الديمقراطية والسيادة الوطنية يضمن حقوق جميع السكان وحماية الاماكن المقدسة[١]. كما بعث الأمير عبدالله ببرقية في ٣/أذار/١٩٤٦ الى الحكومة البريطانية، استنكر فيها هذه التوصيات، وطلب منها العدول عن سياسة الانحياز لليهود، تلك السياسة التي أثارت غضب الشرق الاسلامي من بورما الى طنجة، ثم بعث ببرقية احتجاج الى ملك بريطانيا والرئيس (ترومان) في ١١/٥/١٩٤٦ بين فيهما ان تقرير لجنة التحقيق جعل البلاد باجمعها في حالة إنفعال وقلق عظيمتين، وحذر من الاخذ بتوصيات تلك اللجنة حيث قال:- "ان اهمال ما جاء من تواصي اللجان السابقة لمصلحة العرب، والاخذ بتواصي هذه اللجنة ينذر بالاضطراب وخراب البلاد، ويجر الى منازعات دامية قد تهدد الامن الدولي، كما تعكر صفوة الصداقة بين العرب والمسلمين وبين الشعبين الامريكي والانكليزي، تلك الصداقة الضرورية للطرفين".

وكان رد الحكومة البريطانية والامريكية نتيجة هذا الموقف من الأمير عبدالله هو عدم إقرار ما جاء في توصيات اللجنة إلا بعد إستشارة وأخذ رأي زعماء العرب واليهود، وأنه لن يتخذ اي قرار بشأن توصيات اللجنة، الا بعد استشارة الحكومة الأردنية[٢].

وقد جاءت مطالب الأمير باستقلال فلسطين، في الوقت الذي كان يسعى فيه الى كسب تأييد الوطنيين في سوريا ولبنان وفلسطين الى مشروع سوريا الكبرى، الذي تولف فلسطين جزءاً هاماً منه.

كما قام الأمير في نفس الوقت بتقديم إقتراح أخر يختلف كلياً عما جاء في مذكرة الحكومة الأردنية التي سلمت لوفد لجنة التحقيق عند زيارتها لعمان في ٢/أذار/١٩٤٦، ويتضمن هذا الاقتراح تقسيم فلسطين بين شرق الأردن ولبنان ومصر

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر. ٧٨، ص ٢١٢-٢٢٥.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨٠، ص ٢٢٩-٢٣٠. انظر ايضاً
.W. M. Ruger Op. Cit pp 357

فيكون نصيب شرق الأردن منطقتي نابلس والقدس، وان تكون الجليل من نصيب لبنان، ومنطقة غزة وبئر السبع من نصيب مصر، وما تبقى من البلاد فيترك لليهود، ونص هذا الاقتراح على حق بريطانيا في الاحتفاظ بحاميتين عسكريتين في حيفا والقدس، وكلف سموه (جلوب باشا) بعرض هذا الاقتراح على (اللورد موين) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الوسط، الا ان اللورد (موين) أغتيل في القاهرة على أيدي العصابات الصهيونية قبل أن يطلع على مشروع الأمير(١).

ونتيجة لرفض العرب واليهود للمشروعات البريطانية، أعلن المستر بيفن في ٢٦ شباط ١٩٤٧ امام مجلس العموم البريطاني، ان بريطانيا لا تستطيع ان تفرض حلاً نهائياً بالقوة، لانها منتدبة إنتداباً، ولذا وجب عليها ان ترفع الامر الى هيئة الامم المتحدة لتقرر رأيا(٢).

وبناء على ذلك قررت هيئة الامم المتحدة في ١٥/أيار/سنة ١٩٤٧، تأليف لجنة خاصة بفلسطين تضم ممثلين من دول مختلفة وجاءت هذه اللجنة الى فلسطين في حزيران ١٩٤٧ ، وقابلت ممثلي الدول العربية المختلفة، ووضعت تقريرها الذي نشر في شهر أيلول عام ١٩٤٧، وقد جاء هذا التقرير في أربعة ابواب تناولت ما يلي:-

١- انهاء الانتداب البريطاني، وسحب قوات الدولة المنتدبة قبل شهر آب ١٩٤٨.
٢- تأسيس دولتين مستقلتين في فلسطين الأولى عربية، والثانية يهودية، وتكون القدس خاضعة لأدارة دولية مع بيان الحدود لكل منهما.
٣- تؤلف لجنة تنتخبها الجمعية العمومية لتسليم ادارة فلسطين، وينتخب ويؤسس في كلتا الدولتين مجلس حكومة مؤقته، يصدر لها التعليمات ليبادر الى إنشاء اجهزة الحكومة الادارية.
٤- تأكيد الحقوق المتعلقة بالأماكن المقدسة، والمباني والمواقع الدينية، وحرية الوصول والزيارة، والمرور لهذه الاماكن المقدسة.

---

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) محمد المحافظة: العلاقات الاردنية الفلسطينية من ١٩٣٩-١٩٥١، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣، ص ١٣٢ وسارمز له محمد محافظة: العلاقات الاردنية الفلسطينية.

٥- ضمان الحقوق للجميع بروح المساواة وعدم التحيز[1].

وكان نتيجة لذلك ان اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر بلبنان في ١٦-١٩/ايلول/١٩٤٧، لدراسة توصيات لجنة التحقيق الدولية، فقررت رفض هذا المشروع الذي اقترحته اللجنة ومقاومته بجميع الوسائل[2].

وفي غضون ذلك اتخذ الملك عبدالله موقفين متباينين، أولهما الموقف الرسمي الذي كان منسجماً مع الموقف العربي العام الرافض لقرارات اللجنة. أما الموقف الثاني فهو اكثر واقعية ونابع من قناعته الشخصية وينحصر في سلوك أحد الطريقين، اما قبول مشروع التقسيم مع اجراء تعديلات فيه اذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض غمار الحرب ضد اليهود، أو أن يتولى الجيش الأردني لوحده قتال اليهود على أن تقوم الدول العربية بتزويده بما يحتاج اليه من سلاح وعتاد اذا كانت مصممه على إشعال الحرب.

لقد كان الملك عبدالله على قناعة تامة بأن الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب ضد اليهود في فلسطين، لضعف العرب عسكرياً من جهة، ولعدم توفر الوسائل اللازمة لممارسة الضغوط على الدول الكبرى، وخاصة على الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ثانية ولهذا كان يحبذ منذ عام ١٩٤٧ مشاريع التقسيم، وكان يعتبرها خطوة تكتيكية أقل خطورة من إعلان الحرب التي ستكون بنتيجتها هزيمة العرب ودمارهم[3].

---

(١) محمد محافظة: مرجع سابق ص ١٣٥، انظر ايضاً وحيد الدالي، اسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، بيروت، ١٩٨٢، وسارمز له وحيد الدالي : اسرار الجامعة العربية وانظر ايضاً

Petar Cubser: Op Cit. pp 84

(٢) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٦١-١٦٢، وانظر ايضاً محمد المحافظة: مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٦٢. انظر ايضاً محمد محافظة: مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٧. وانظر ايضاً جريدة الجزيره: ع ١٨٩، ١٤/٦/١٩٤٧. والبشر: ع ٧٨١١، ١٣/حزيران ١٩٤٧ ويوسف هيكل: مصدر سابق، ص ٢٢٠. انظر ايضاً ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق ص ١٠٨. وانظر أيضاً

Mohammad Faddah: Op. Cit pp 21.

ويذكر غلوب باشا ان الملك عبدالله، وافق على التقسيم، وقد خالفه الجميع يومئذ واصروا على الحرب، وعند نهاية الحرب وافقت الجامعة العربية على مشروع التقسيم، ولكن موافقتها كانت متأخرة حيث جاءت بعد ضياع القسم الكبير من فلسطين، فقد كان الملك عبدالله يعتقد ان المفاوضات الدبلوماسية إذا أسفرت عن نتيجة لصالح العرب، خير من الانتظار أو دخول الحرب، وذلك ناتج عن ادراكه الدقيق لمدى قوة العرب بالمقارنة مع قوة اليهود التي تدعمها امريكيا وبريطانيا، ولكن كل جهوده هذه لم تحقق نتيجة بسبب نقمة الجامعة العربية على الأردن التي اخافت الحكومة ولم تخف الأمير بالاضافة الى عدم رغبة اليهود بالتنازل عن شيء، وهذا ما جعل جلالته يدرك ان التفاوض معهم خيانة(١).

وقد حاول الملك عبدالله ان يتوصل قبل الحرب، الى ترتيب يتم من خلاله توحيد شرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة، يتمتع اليهود فيها بادارة محلية ضمن المناطق التي يؤلفون فيها اكثرية، وكان همه الاول وقف الخطر عند حد معين وحصره بحيث لا يستشري في فلسطين كلها، ولكن محاولاته لم تلق قبولاً. لا من بريطانيا، ولا من الوكالة اليهودية، كما ان الفكرة لم تلق التأييد من العرب الذين ظلوا يطالبون بالغاء وعد (بلفور)، دون ان يؤيدوا تلك المطالب بقوة نظامية كافية، ترغم بريطانيا على تبديل سياستها(٢).

وهكذا يمكن القول ان سياسة الملك عبدالله تجاه القضية الفلسطينية بين سنة ١٩٢١-١٩٤٨، كانت تتجه الى إيجاد حل سلمي عن طريق التفاهم، والإلتقاء في منتصف الطريق، ولكن مساعيه ومحاولاته ضاعت في خضم الشعارات المتطرفه، والتي يرفعها الطرفان العربي واليهودي وكانت سياسة الملك عبدالله نابعةً من إدراكه لقوة الصهيونية -التي كانت تحظى بتأييد امريكيا وبريطانيا من ناحية- وضعف العرب من ناحية ثانية، ومن هنا، حاول إيقاف الداء عند حد معين ومنعه من الاستشراء في جميع أنحاء فلسطين، لذلك كان يرى ان التفاوض أفضل بكيثير من الحرب، لأن الحرب يمكن ان تؤدي الى خسارة المزيد من الاراضي العربية، كما ان

(١) جون باغوت غلوب:جندي مع العرب ط٢ دارالنشر الجامعية (د.م.)، سنة ١٩٦٣، ص ١٤٥وسأرمز له غلوب:- جندي مع العرب .

(٢) سليمان الموسى: امارة شرق الاردن، ص ٧٣. انظر ايضاً
Mohammad Faddah: Op. Cit. pp 22.

الرأي العام العالمي سوف لن يحرم الصهاينة من المناطق التي قسمت لهم في قرار التقسم الصادر عن هيئة الامم[١].

وإنطلاقاً من هذه السياسة، رأى الملك عبدالله الاعتماد على الحل الأردني، بدلاً من الحل العربي، ففي شهر تشرين أول ١٩٤٨، توجه وفد اردني الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية لاجراء تعديلات على معاهدة عام ١٩٤٦، وكان هذا الوفد يضم توفيق ابو الهدى رئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية، فوزي الملقي (وجلوب) باشا بصفته مستشاراً عسكرياً، وبعد ان أنتهت المباحثات، طلب ابو الهدى اجراء مقابلة خاصة مع (أرنست بيفن)، ويذكر (كلوب)- الذي حضر لمقابلة بصفته مستشاراً عسكرياً ان ابو الهدى صرح خلال اللقاء أن الانتداب البريطاني على فلسطين على وشك الانتهاء في ١٥/مايو/١٩٤٨، وان عرب فلسطين لم يبدوا استعدادهم لحكم انفسهم، وانهم يفتقدون القيادة التي يمكنها تنظيم الادارة، في الوقت الذي اعد فيه اليهود قوة بوليس وجيشاً، يمكنهم من الاستيلاء على فلسطين كلها حتى نهر الأردن، كما ان الملك عبدالله في الوقت نفسه، يتلقى عرائض وخطابات من عرب فلسطين، يدعونه فيها لأرسال القوة لحمايتهم[٢] لدى انسحاب الانجليز وبناء على ذلك قدم ابو الهدى اقتراح الحكومة الأردنية الخاص بارسال الفرقة العربية الى فلسطين، بعد إنتهاء الانتداب، وإحتلال القسم العربي المجاور لشرق الأردن، وكان رد (بيفن) كما يلي: "يبدو ان هذا هو الحل"، ويعلق (جلوب) بانه لم يكن يتبادر الى الذهن، حين جرت المقابلة ان تتدخل الجامعة العربية أو أن تتدخل الجيوش العربية.

وهكذا نستطيع القول، أن الملك عبدالله كان يهدف من وراء ذلك إلى معرفة موقف الحكومة البريطانية المحدد فيما يتعلق بوجوب تدخله في فلسطين، وما إذا كانت ستقف الى جانبه في الامم المتحده، باستعمال حق الفيتو لصالحه إذا ما عرضت المسأله على مجلس الامن.

---

(١) Mohammad Faddah: Op. Cit pp 22.

(٢) انظر عرائض اهل فلسطين الى الملك عبد الله ليدخل بجيشه حالما ينتهي الانتداب على فلسطين. د. ك. و-اردنية: وثيقة رقم. م هـ ٤٣/٥.

ويذكر (غلوب) ان هذه الخطة احبطها عاملان:- الاول ان السلطات البريطانية فقدت السيطرة على الامن الداخلي قبل إنتهاء الانتداب، والعامل الثاني:- الجامعة العربية صممت ان تدعو الدول الاعضاء فيها للمهاجمة حالما ينتهي الانتداب(١).

لقد واجهت مباحثات ابو الهدى مع الحكومة البريطانية كثيراً من الاتهامات من الجانب العربي، مع ان الذي قام به أبو الهدى، كان طبيعياً بالنسبة لرئيس دولة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تلزم كل منهما ان يطلع الآخر على خططه التي تتعلق بأمر خطير كهذا، بالاضافة الى ان بريطانياكانت تقدم ميزانية الجيش الأردني وسلاحه، حسب ما نصت عليه المعاهدة بين الطرفين، ثم ان موقف الحكومة هذا، لم يمنع الجيش الأردني ان يقدم كل ما في وسعه عندما نشبت الحرب مع اليهود عام ١٩٤٨، فعندما اتخذت دول الجامعة قرار الحرب شارك الادرن في القرار، بل ان الأردن اول دولة أعلنت ان قواتها المسلحة، ستدخل فلسطين، وهذا القرار شجع الدول الاخرى خاصة مصر لترسل قوتها النظامية الى فلسطين(٢)، ولا نريد هنا ان ندخل في تفصيلات حرب ١٩٤٨، فقد انتهت هذه الحرب بهزيمة جميع الجيوش العربية بسبب عدم الاستعداد، وعدم التنسيق بينها، والشكوك المتبادلة بين الدول العربية، وكان الفلسطينيون الذين أنهكتهم الحرب، وأدت الى هجرة الكثير منهم الى الاقطار العربية المجاورة، منقسمين بين انصار أمين الحسيني والملك عبدالله، وقد تبنى الحسيني حكومة لا حول ولا قوة لها وهي حكومة عموم فلسطين، وقد عارضها الملك عبدالله لانها لم تكن حائزة على رضى جميع اهالي فلسطين(٣) كما إنها كانت تخالف السياسة التي كان يرمي اليها، وهي ربط الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى يتيسر الاتصال براً وبحرّية بين عرب اسيا وافريقيا.

ويتضح موقف الملك عبدالله من ذلك، من خلال الرسالة التي بعث بها الى يوسف هيكل سفير الأردن في واشنطن سنة ١٩٥٠ حيث جاء فيها:

---

(١) غلوب: مصدرسابق ص٥٩.

(٢) سليمان الموسى: ايام لا تنسى (الاردن في حرب ١٩٤٨)، ط١، مطابع القوات المسلحة الاردنية، عمان ١٩٨٢، ص ٧٥، وسارمز له، الموسى: ايام لا تنسى.

(٣) F.O 816/142, No. 342 lord compbell to Amman, 6 Dec 1948.

"اعلموا وزير الخارجية الامريكي، ان ربط الضفة الغربية بقطاع غزة عن طريق يوصل بينهما -لا يحل المشكلة التي نواجهها، ان المشكلة هي ان عرب ومسلمي أسيا مفصولون عن عرب ومسلمي افريقيا، وهذا لا نقبل به، والطريق يمكنه قطعه في اي لحظة، ان الحل الصائب الذي يطمئننا، وهو ان تضم منطقة النقب كلها الى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيعود إتصال عرب أسيا بعرب افريقيا إتصالاً حرا[1].

وقد رأى الملك عبدالله ان الحل الامثل لحماية فلسطين هو ضمها الى شرق الأردن، وقد انعقد في هذا المجال مؤتمرين الأول في عمان في ١/ت١/١٩٤٨، والثاني في اريحا في ١/ك١/١٩٤٨، حضره حوالي ٣٠٠٠ شخص من رؤساء البلديات ورؤساء العشائر ومخاتير وعسكرين، ووفود من جميع انحاء فلسطين وممثلين عن اللاجئين في الخيمات، وعين الشيخ (محمد علي الجعبري) رئيس بلدية الخليل رئيساً للمؤتمر، وقد اصدر المؤتمر سبعة قرارات من أهمها إيمان المؤتمر بوحدة فلسطين مع شرق الأردن، وأي حل يتعارض مع ذلك لن يعتبر حلاً نهائياً ٢- لن تستطيع الدول العربية مقاومة الاخطار التي تواجهها، وتهدد فلسطين ما لم يتوصلوا الى وحدة قومية، ويجب ان يبدأ ذلك بوحدة فلسطين وشرق الأردن كمقدمة لوحدة عربية شاملة كذلك قرر المؤتمر مبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين، ووضع نظام لانتخاب ممثلين شرعين عن عرب فلسطين مستشارون في شؤونها[2].

وقدمت هذه المقترحات إلى الملك عبدالله الذي وافق عليها ثم عرضت علي مجلس الوزراء الأردني الذي رحب بهذا القرار[3].

وجاء قرار مجلس الامة الأردني باعلان وحدة ضفتي الأردن الشرقية والغربية في ٢٤/٤/١٩٥٠[4]. وكانت هذه الوحدة اول وحدة تخرج الى حيز الوجود في تاريخ العرب المعاصر.

---

(١) يوسف هيكل: مصدر سابق، ص ٢٢٢.

(٢) F.O 816/142 No 976. Kirkbrid to, F.O, dated 28/2/1948

(٣) AQility Abidi: Op. Cit.

(٤) وحدة ضفتي الاردن وقائع ووثائق: دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠، ص ٦. وسارمز له. وحدة ضفتي الاردن. انظر ايضاً. د. ك. و. اردنية و. ر. ٩/١/٢٣.

الفصل الثاني

مساعي عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية لتحقيق المشروع وردة الفعل الاردنية

١- جهود عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية الداخلية

٢- موقف الشعب الاردني من المشروع

أ- الساحة النيابية

ب- الساحة الحزبية والنقابية

جـ- الساحة الشعبية العامة

١- جهود عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية

لقد بذل عبد الله بن الحسين جهودا مكثفة كما بينا سابقاً على كافة المستويات، لتحقيق وحدة سوريا الطبيعة، وفيما يتعلق بمساعيه على المستوى الداخلي الاردني، فيمكن ادراكها من خلال الفعاليات التالية:-

أ- فمنذ وصول سموه الى معان في ٢١/ك٢/١٩٢٠، شرع بالاتصال باعيان بلاد الشام كما اشرنا سابقا-حيث اصدر في ٥/ك١/١٩٢١ نداءاً الى اهالي سوريا، طلب فيه ان يعلنوا الثورة علي الفرنسين، ويهرعوا الي حمل السلاح لتحرير وطنهم، كما دعى اعضاء المؤتمر السوري الى الاجتماع في معان، وناشد الجنود والضباط في الجيش العربي، للالتحاق به في معان، وذلك من اجل توحيد الصف واعادة الكرة من جديد على الفرنسين، ومما قاله سموه في هذا النداء:-"ومن حيث قد توالت الدعوات وصمت اذاننا الصرخات فها انا قد اتيت مع اول من لباكم في شرف دفاعكم، لطرد المعتدين عن اوطانكم بقلوب ذات حميّة وسيوف عدنانية هاشمية...، كيف ترضون بان تكون العاصمة الاموية مستعمرة فرنسية، ان رضيتم بذلك فالجزيرة لا ترضى، وسيأتيكم غضبي، ان غايتنا الوحيدة هي كما يعلم الله - نصرتكم وإجلاء المعتدين عنكم، وها انا ذا اقول ولا حرج، بانني قد قبلت تجديد بيعة مليككم فيصل الأول عن الاكثرية الغالبة، التي جددت تلك البيعة على يدي، وانني ساعود-إن ابقاني الله حياً- الى وطني يوم نزوح عدوكم عن بلادكم، وعلى هذا اليمين بالشرف وأمركم حينئذ لكم وبلادكم بين ايديكم"[١].

ان مجيء الامير عبد الله الى شرق الاردن، فتح باب المسألة السورية من جديد بعد ان اعتقد الفرنسيون والانجليز ان الامر استتب لهم في مناطق نفوذهم.

لقد كانت هذه الخطوة من جانب الامير عملاً قومياً، تحتمه ظروف النضال الوطني، فالفرنسيون غزوا دولة عربية مستقلة واستولوا عليها بقوة السلاح، وكان لابد للقيادة العربية من ان تستجيب لنداءات الاهلين الذين حملو السلاح في وجه الفرنسين.

---

(١) عبد الله بن الحسين:- مصدر سابق، ص١٥٦-١٥٧. وانظر ايضا الكتاب الاردني الابيض: و.ر٨، ص١٢-١٥

اما بالنسبة للمواطنين في سوريا، فقد كان مجيء الامير بمثابة باب الامل، الذين ظنوا في ساعات اليأس، انه قد اغلق في وجوههم، ومن هنا نري عدداً منهم يشد الرحال الى معان للالتفاف حول الامير، إضافة الى قيام حركة وطنية شعبية في شـــرق الاردن، تعمل على تمهيد الامور لمجيء الامـــير على الرغم من المعـــارضة البريطانية[1].

ب- اعطاء الاردن وجهاً عربياً شاملاً: لقد سعى عبدالله بن الحسين منذ البداية لجعل الاردن نواة لدولة عربية كبرى، تحقيقاً لاهداف الثورة العربية، حيث اعتمد منذ عام ١٩٢١ في حكم منطقة شرق الادن على مجلس موسع من الشخصيات، ضمت مناطق شرق الاردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين والحجاز، وكان معظم هذه الشخصيات من رجال الحركة العربية الذين حملوا الفكرة العربية قبل الثورةوبعدها، لذلك نرى الوزارة الاولى التي تأسست في اوائل نيسان عام ١٩٢١ برئاسة (رشيد طليع) تتألف من إردني واحد وهو علي خلقي الشرايرة، واربعة سوريين وهم رشيد طليع، واحمد مريود، ومظهر ارسلان، وحسن الحكيم. وحجازيان وهم:- الشريف شاكر بن زيد، ومحمد الخضر الشنقيطي، وواحد فلسطيني وهو: امين التميمي.[2]

وقد شهد عهد الامارة ثمانية عشر وزارة تعاقب على رئاستها ثمانية رؤساء كان منهم اثنان سوريين وهم: مظهر ارسلان، وعلي رضا الركابي، واربعة فلسطينين وهم:- حسن خالد ابو الهدى، وتوفيق ابو الهدى، وسمير الرفاعي، وابراهيم هاشم، وواحد حجازي هو عبد الله سراج، والاخير لبناني وهو: رشيد طليع.

١

(١) سليمان الموسى:- تاسيس الامارة الاردنية (دراسة وثائقية بمناسبة مرور خمسين سنة على تاسيس الدولة الاردنية)، (د.ن)، عمان، ١٩٧١، ص٤٩، وسارمز له، الموسى: تأسيس الامارة الاردنية.

(٢) عبد الله بن الحسين:- مصدر سابق، ص١٦٦. انظر ايضا ناصر الدين النشاشيبي:-مصدر سابق، ص٣٣. خير الدين الزركلي:- مصدر سابق، ص٥١-٥٢. علي المحافظة:- عهد الامارة، ص٢٦. انظر ايضاً

Peter Cubser:- op. cit. pp88

اما الوزراء والبالغ عددهم ٤٨ وزيراً فقد كان منهم ١٧ أردني و ١٣ فلسطيني وواحد سوري وواحد عراقي وواحد لبناني.[1]

جـ- فتح ابواب الاردن لاحرار العرب:

لقد فتح عبد الله بن الحسين منذ البداية ابواب الاردن للاحرار العرب بشكل عام، والسوريين بشكل خاص، وفرض حمايته على مجموعة من الثوار الذين كانو يقومون بحركات مناوئة لفرنسا، وحال دون تمكين بريطانيا من اعتقالهم، بل انه استعان ببعضهم في ادارة امارته، رغم ما كان في ذلك من تحدٍ للسلطات البريطانية، ومثال ذلك أنه في ٢٣/حزيران/١٩٢١ كان قد بلغ الثوار السوريين، ان الجنرال (غورو) وحقي العظم-حاكم دمشق- سيزوران الامير محمد الفاعور في بلدة القنيطرة، فنصبوا لهما كمين في الطريق وقتلوا المرافق العسكري (للجنرال غورو) وهرب افراد الكمين الى شرق الاردن وكان مدبر هذا الحادث (احمد مريود) وبعض قادة حزب الاستقلال، وعندما حاولت السلطات البريطانية القاء القبض على احمد مريود وجماعته عند عودتهم الى عمان، لم توفق في ذلك، وإتهمت فرنسا حكومة شرق الادن بتدبير الحادث، وطلبت من الحكومة البريطانية تسليم المتهمين وعلى رأسهم احمد مريود، الا ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب الفرنسي، بحجة عدم وجود اتفاقية تبادل مجرمين بينها وبين الحكومة الفرنسية في سوريا، وكان احمد مريود قد تقلد منصب نائب العشائر في الحكومة الاردنية الاولى، التي تألفت في نيسان عام ١٩٢١، كما ان الامير استقبل المجاهد السوري ابراهيم هنانو في شرق الاردن على اثر محاولته اغتيال الجنرال (غورو)، وسهل له السـفر الى مصر عن طريق القدس[2]، إضافة الى أستقبال العديد من رجال الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ كما بينا سابقاً.

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن تشكيلات الوزارات الاردنية في عهد الامارة، عبد الله بن الحسين: مصدر سابق ص١٦٦-١٨٤.

(٢) علي محافظة:- تاريخ الاردن المعاصر، ص٥٣

د- انقاذ شرق الاردن من وعد بلفور:

كانت اولى النتائج التي حققها عبد الله بن الحسين في طريق الوحدة السورية، هي انقاذ شرق الاردن من وعد بلفور، فنتيجة للمحادثات التي دارت بينه وبين (ونستون تشرشل) في القدس عام ١٩٢١، تم الاتفاق على تأسيس امارة شرق الاردن، ولا شك ان تأسيس الامارة كان عملا وطنياً عظيماً، حيث انه كان من المرجح، ان يمتد اليها الاحتلال الصهيوني خاصة وان منطقة شرق الاردن، لم تستثن من احكام وعد بلفور الاّ سنة ١٩٢٢ بعد انقضاء اكثر من عام على تأسيس الامارة، لذلك فان قدوم الامير عبد الله الى شرق الاردن ادى الى انقاذها من المحاولات الصهيونية المتكررة والهادفة الى ادماجها ضمن الوطن القومي اليهودي، ومما يؤكد ذلك، المذكرة التي تقدم بها الوفد الصهيوني في ٣/شباط/١٩١٩ الى مؤتمر الصلح وقد طالبوا فيها، بان تشمل فلسطين غرب نهر الاردن وشرقه وجنوب لبنان[1]،الا ان قدوم الامير وضع حداً للمطامع الصهيونية، واجبر بريطانيا في الوقت نفسه على تعديل صك الانتداب على فلسطين، ويتضح ذلك من نص الصك الذي جاء فيه:-"لما كان صك الانتداب الانجليزي على فلسطين الذي أدمج فيه شرق الاردن ينص على انشاء وطن قومي لليهود، عملاً بوعد بلفور) فقد ارسلت الحكومة البريطانية في ١٦ رجب ١٩٢٢ مذكرة رسـمية الى عصبة الامم تطلب، فيها اسـتثناء شـرق الاردن من هذا الوعد[2].

هـ- تأسيس الجيش:

لقد قامت سياسة عبد الله بن الحسين في تأسيس الجيش الاردني على اساس قومي وحدوي، حيث تشكلت نواته الاولى في معان في اواخر عام ١٩٢٠ من الضباط والجنود الذين جاءوا معه من الحجاز، والذين التقوا به في معان، وكانت صفوف هذا الجيش مفتوحة لأي رجل تتوفر فيه اللياقة البدنية من البلاد العربية، وبالتالي فقد ضم تحت لوائه عناصر اردنية وسورية وعراقية وفلسطينية ولبنانية، وقد تألفت النواة الاولى لهذا الجيش من ٣٠ ضابطاً

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن مساعي الصهاينة مع بريطانيا لضم منطقة شرق الاردن والمناطق المجاورة لها للوطن القومي اليهودي، سليمان الموسى: تأسيس الامارة الاردنية، ص ٣٩-٤٠.

(٢) انظر نص المذكرة البريطانية، حسن الحكيم:- مصدر سابق، ص٢٤٤

و٢٠٠ جندي بقيادة الرئيس عبد القادر الجندي، الذي تولى مسؤولية تنظيم هذه القوة وتدريبها[1].

وممن انظم الى هذا الجيش في بداية تأسيسه، غالب الشعلان، ومحمد العجلوني وراضي عناب من شرق الاردن، وجميل المدفعي ورشيد المدفعي من العراق، واحمد حلمي العلاف وعبد المجيد العريس من سوريا، ورشيد الصفدي وراشد عبد الهادي من فلسطين، ومنيب الطرابلسي من لبنان وكان على هذه الشاكلة نواة لجيش العرب كلهم من ناحية، وامتداد لجيش الثورة العربية الكبرى من ناحية ثانية.

كما ان في اعطاء الامير له اسم الجيش العربي تعبيرا عن الرسالة القومية لهذا الجيش، بحيث ان مهمته لا تنحصر في الدفاع عن اراضي الاردن فحسب، بل عن جميع اراضي العرب[2].

و- مساعي عبد الله خلال الحرب العالمية الثانية:

لقد واصل الامير عبد الله وحكومته جهودها لتحقيق الوحدة السورية، بشكل

---

(١) الموسى:- امارة شرق الاردن، ص٣٢٩

من العسكريين الذين التحقوا بالامير في معان وانضموا الى الجيش العربي، غالب الشعلان. فؤاد سليم محمد علي العجلوني، جميل المدفعي، رشيد المدفعي، عبد القادرالجندي، طارق الجندي، احمد صدقي الجندي، راضي عناب، جلال القطب، اديب وهبة، خليل ظاظا، عبد الله الريحاني، عبد الرحمن الجمل، صدقي القاسم، بهجت طبارة، حسين ذبيان، صبحي العمري، محمود الهندي، سعيد عمون، شكري العموري، رشيد الصفدي، عبد الكريم الخص، محمد توفيق النجداوي، صالح النجداوي، احمد ابو راس، محمود ابو عنيمة، خلف التل، منيب الطرابلسي، محمد حافظ، احمد التل، محمد جانبك، عارف الحسن، احمد حلمي العلاف، عبد المجيد العريسي، عبد الكريم المدفعي، صبري البديري، سعيد البابا، محمد الجندي، شوكت العائدي، سليم السعدي، عمر المغربي، سيف الدين القائد، بهاء الدين قباني، عبد القادر السمان، ابراهيم صدقي، عوني القضماني، خالد الحكيم، احمد استانبولي، صالح زكي، راشد عبد الهادي، حامد عبد الهادي، حامد الوادي، داوود المدفعي، سعيد طلال، نور الدين البرنزجي، وزكي الاولبي، حسن كحالة، عبد السلام الكيلاني، وعبد العزيز الجندي:- انظر تيسير ظبيان:- الملك عبد الله كما عرفته، ص٣٢

(٢) ناصر الدين النشاشيبي:- من قتل الملك عبد الله، ص٢٢، كذلك انظر:- جورج لنشوفسكي:- الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط مكتبة دار المثنى، بغداد، ١٩٦٥، ص٧٤، وسارمز له جورج لنشوفسكي:- الشرق الاوسط.

اكثر وضوحاً على الساحة الاردنية بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، فعلى اثر تصريح (ايدن) الاول السالف الذكر- رأى الامير وحكومته، ان الفرصة اصبحت مواتية اكثر من ذي قبل، من اجل اعادة دراسة الموقف السياسي في البلاد التي تشكل المجموعة السورية، كما رأوا أن في هذا التصريح ما يحقق اماني الشعب في الوحدة، خاصة وانه صادر من الحكومة البريطانية صاحبة النفوذ الفعلي في المنطقة العربية والتي باستطاعتها ان رغبت تحقيق اماني العرب- خاصة بعد ان ايدت فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان هذا التصريح.

ولما كانت الاردن جزءاً من البلاد السورية، عقدت الحكومية الاردنية جلسة في اول تموز/١٩٤٣ للنظر في الوضع السياسي القائم، تمحض عنها القرارات التالية:-

١- ان في التصريح البريطاني اكبر فائدة واعظم عطفاً على القضية العربية.

٢- ان في مسلك الحكومة الاردنية، تحت إمرأة الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية، وما تتحلى به من مزية الاخلاص للمبادئ الديمقراطية، لخير برهان علي قدرتها في تسيير الامور في الطريق الصالح المستقيم، وان تكون قدوة حسنة للبلاد السورية الاخرى، وخير مؤثر في توجيه الرأي العربي العام توجيهاً يحقق اماني الامة القومية.

٣- إن البلاد السورية، بحكم وضعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، لا تتحمل-على الاخص من الناحية الاقتصادية- الا ان تعيش كياناً واحداً، وان اي حاجز بين اجزائها من شانه ان يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية، ويؤثر في الناحية الاقتصادية تاثيراً سيئاً، يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية[1].

نلاحظ من خلال هذه القرارات ان الحكومة الاردنية حذرت بريطانيا بطريقة غير مباشرة، واكدت على ضرورة الاستجابة لحقوق الشعب السوري، والنزول عند رغبته بالوحدة والاتحاد، في وقت امتلأت فيه نفوس الشعب بالمشاعر القومية، ووصلت الى درجة الانفجار، بعد ماعاناة من تجزئة وطنه الى وحدات سياسية

(١) الكتاب الاردني الابيض:- و.ر، ص٣٣-٣٥، يوسف الخوري:- مصدر سابق، ص١٠٦-١٠٧ انظر ايضاً.

Middle eastern studies:- op. cit. pp181

متعددة، وان هذا الشعب، إذا لم يرى موقفاً ملموساً من قبل بريطانيا لتحقيق اهدافه، خاصة وانه لا يثق بوعودها، بسبب تنكرها لجهوده، والوعود التي قطعتها له في الحرب الاولى، وقيامها بتجزئة بلاده، فإن الامر سينعكس بصورة سيئة عليها. وفي ٦ ك٢ ١٩٤٢ اتخذ مجلس الوزرا الاردني قرارا طالب فيه برفع الانتداب عن الاردن وفلسطين حتى تصل إلى مستوى الدول العربية المجاورة، وبالتالي تتمكن من مواصلة التفاوض مع سوريا ولبنان، خاصة بعد ان تقرر رفع الانتداب الفرنسي عنها، والمناداة بالوحدة السورية الطبيعية بناءاً على الضرورات التاريخية والجغرافية والتي اثبتت ان هذه البلاد، لا تستطيع ان تعيش الا كياناً واحداً، كما قرر المجلس ان وجود اكثر من دولة أوروبية واحدة ذات مصالح في هذه البلاد، يجب أن لا يؤثر في إتحادها وإرتباطها بمعاهدات مع ذوي الشأن، لتضمن مصالحهم على اختلاف انواعها بدليل أن امراً كهذا أمكن إتخاذه زمن حكومة الملك فيصل الاولى كما حث المجلس الحكومة البريطانية على ضرورة بذل كل التسهيلات في هذا السبيل وفاءاً بوعودها للعرب لتحقيق الوحدة السورية[١].

وعلى أثر صدور تصريح (ايدن) الثاني في شباط عام ١٩١٣، اندفع الامير عبدالله بجدية اكبر داخل الاردن لتحقيق المشروع، حيث دعا إلى موتمر وطني عقد في عمان يوم ٥ و٦ اذار ١٩١٣ اسفر عن تبني مشروعين لوحدة الديار الشامية وإتحادها، الاول مركزي الادارة، والثاني إتحادي كما بينا سابقاً[٢]

ز- تحقيق استقلال الاردن:

لقد سعى عبدالله بن الحسين منذ وصوله إلى شرق الاردن إلى الحصول على استقلالها التام، وذلك حتى يتيسر له السعي بحرية مع مجموعة الاقطار السورية لتحقيق الوحدة، وعلى الرغم من معارضة بريطانيا لمساعي الامير والحكومة الاردنية، وتأخير منح الاستقلال الناجز للأردن حتى يدرك الامير عبدالله أن مساعيه من أجل وحدة سوريا لن تأتي بفائدة من جهة، ومن جهة أخرى كانت تخشى أن يؤدي حصول الاردن على الاستقلال الى خلق مصاعب في وجه تسوية قضايا الشرق الاوسط كما تريد بريطانيا، وربما يدفع استقلال

---

(١) انظر المشروع الاول والثاني الفصل الاول ١٠-١٧.

(٢) الكتاب الاردن الابيض: و . ر ٢٦، ص ٧٥-٧٨.

الاردن عرب فلسطين الى إثارة الاضطرابات كي يحصلون بدورهم على الاستقلال، يضاف الى ذلك فإنها كانت تخشى أن يعرقل هذا العمل إستعمالها لقواعدها الجوية في الاراضي الاردنية[١] الا ان الاردن استطاع ان يحصل على الاستقلال التام في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ووضع حداً للانتداب البريطاني على شرق الاردن، وقد وقعت اتفاقية بين الطرفين كان من أهم بنودها:

١- أن تعترف انجلترا باستقلال شرق الاردن، وتتعهد الدولتان بالمحافظة على حالة السلم والصداقة الدائمة بينهما.

٢- تقوم الدولتان بتبادل الممثلين الدبلوماسيين، ولا تتخذ أحد الدولتين إتجاه الدول الاخرى موقفاً يتعارض والصداقة الحالية، والمحافظة على النظام في شرق الاردن يقع على عاتق الحكومة الاردنية. وحدها، وتتعهد بريطانيا بتأييد شرق الاردن في الدخول الى هيئة الامم المتحدة[٢].

إن تحرر الاردن من قيود الانتداب اعطى طموحات الامير عبد الله قوة دفع جديد لتحقيق الوحدة السورية، ففي حفل افتتاح البرلمان الاردني في ١١/ت٢ ١٩٤٦، اعلن جلالته ان الوحدة السورية ستكون مبدأ اساسياً في السياسة الخارجية الاردنية[٣].

وقد اكد ذلك سمير الرفاعي رئيس وزراء الاردن في خطابه الذي القاه يوم الاستقلال حيث بين انه لما كانت الاردن جزءاً طبيعيا من بلاد الشام، ترى بعد ان حققت الهدف الاول من اهدافها الوطنية باحراز الاستقلال والسيادة. لا يزال امامها واجب السعي لتحقيق الهدف الثاني في وحدة الوطن التي هي جزء طبيعي منه، ليتم انسجامها التام في وحدة الوطن العربي الكبير، وبين ان هذه المبادئ انما هي

---

(١) سليمان الموسى امارة شرق الاردن، ص ١٧٦.

(٢) انظر النص الكامل للمعاهدة الاردنية البريطانية وقرار مجلس الوزراء بصدد توقيع المعاهدة في ١٥ ايار ١٩٤٦ وقرار استقلال الاردن، د.ك.و-اردنية: وثيقة رقم م.هـ ج.٣/ ايضاً نفس المصدر: وثيقة رقم م.هـ٢٩/١٠، وانظر ايضاً الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٦٥، ص ١٤٢-١٤٩، جريدة فلسطين: ع ٢٩-٦٢٨٥، ٣/نيسان/١٩٤٦، الجزيرة: ع ١١.٥، ٢٢، ٢٥/اذار/١٩٤٦ البشير: ع ٧٥٤. ٢٤/اذار/١٩٤٦.

(٣) م.م.ت. الاردني: جلسة ١١ ت٢ ١٩٤٦، مجلد سنة ١٩٤٣-١٩٤٧، ص٢٣١ وانظر ايضاً، مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد: ملف رقم ٧، مرفق رقم ٨ انظر ايضاً Aqily Abidi op. cit. pp22.

مبادىء الثورة العربية الكبرى، وهذه السياسة انما هي الاساس الذي انطلقت منه مرامي النهضة العربية فإذا كانت السياسة العالمية لم تهيء سبيل تحقيق الرسالة التي كان المنقذ الاعظم قد اخذ على عاتقه ان يعمل علي تحقيقها، فإن عميد البيت الهاشمي جلالة عبد الله بن الحسين لا يزال مؤمناً بهذه الرسالة، ويعتبر ان واجبه نحو امته يفرض عليه التمسك بها، ومواصلة الجهد لتحقيقها، إرضاءاً لضميره، ولرغبات الامة التي اعلنت ميثاقهاالقومي بملئ حريتها واختيارها[1]واندفع عبد الله بكل قوة لتحقيق مشروعه. حيث دعى في ١٩٤٧/٨/٤ الي عقد مؤتمر قومي تمهيدي في عمان، ليقرر قيام الوحدة السورية[2].

وقد اكد جلالته هذا الاتجاه في خطابه الذي القاه في يوم ٩/شعبان/١٩٤٧ ذكرى الثورة العربية حيث قال:" ان اقاليم القطر الواحد ليست فروعاً من اصل بل هي كل من أجزاء لا يمكن امرها الا باجماعها، او بما تم من اجماعها[3].

والواقع ان الامير عبد الله لم يجد عائقاً من قبل الشعب الاردني، يدفعه الى بذل المزيد من المساعي لاقناعه بفكرة الوحدة السورية، بل على العكس من ذلك فقد كان الشعب الاردني متمسكاً بالوحدة السورية الى ابعد الحدود- كما سيتضح لنا عند مناقشة الموقف الشعبي الاردني من المشروع- وكان يلح باستمرار على الامير والحكومة الاردنية، لبذل مزيد من المساعي لتحقيق الوحدة السورية.

٢- موقف الشعب الاردني من المشروع

لقد وقف الشعب الاردني بمختلف طبقاته موقفاً واضحاً ومميزاً من مشروع سوريا الكبرى في عدة ساحات، تتمثل في:- الساحة النيابية، والساحة الحزبية والنقابية، ثم الساحة الشعبية العامة.

---

(١) مؤسسة آل البيت، وثائق اكسفورد:- م.ر٧، مرفق رقم ١. انظر ايضاً

F.o. 141/1084, lordkilleran to cairo dated 26, December 1946.

F.o. 371/52355, No 151, Talbot to F.o dated, 2, Aqust 1946.

انظر ايضاً، الجزيرة: ع١١٨٦، ٢٥/أيار/ ١٩٤٧.

(٢) انظر دعوة الامير عبد الله لعقد المؤتمر التمهيدي، ص٢٨ من الفصل الاول.

(٣) الجزيرة: ع ١١٩٢، ٢/تموز/١٩٤٧، انظر ايضاً مجلة الرائد: ع٣١ ، ٢٨/حزيران/١٩٤٧.

أ-الساحة النيابية:-

اما على الساحة النيابية، فقد سار الأتجاه الوحدوي للمجلس التشريعي الاردني مواكباً للمساعي الوحدوية للملك عبد الله بن الحسين، بل اكثر من ذلك، فإننا نلمح في كثير من الاحيان، ان مساعي الملك عبد الله لتحقيق الوحدة كانت تخضع بشكل اساسي لضغط هذا المجلس، كما تشير مناقشات ومحاضر جلسات هذا المجلس.

فعلى اثر ما ذكرته بعض الصحف السورية والفلسطينية في عام ١٩٣٠، من ان المعتمد البريطاني في عمان ارسل كتاباً الى السلطات الفرنسية في سوريا، اعلن فيه: ان حكومة شرق الاردن على استعداد لتسليم بعض الشخصيات الوطنية السورية التي قدمت الى شرق الاردن، فيما اذا وجدت عليهم احكاماً تستوجب تسليمهم للسلطات الفرنسية، ومنهم: عادل العظمة، وعثمان الشرباتي، وسعيد عمون[1].

ونتيجة لذلك، شهد المجلس التشريعي الاردني ردة فعل عنيفة، تمثلت باستنكار اعضاء المجلس لتصرفات الحكومة ووعودها وقد تصدى للدفاع عن هذه الشخصيات عدد من اعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة يوم ١٥/اذار/١٩٣٠، وبيّنو ان هذا الخبر استوقف الانظار في البلاد السورية، واثار اهتمام المحافل الوطنية لعلاقته بشخصيات وطنية معروفة من جهة، ولدلالته على ذهنية وحالة غريبتين بالنسبة الى بلاد الامارة اذا صح الخبر من جهة اخرى.

وقد طلب الاعضاء من الحكومة توضيحاً حول هذا الامر، وهل هو صادر عن المعتمد البريطاني، ام عن الحكومة، فإذا كان ذلك صادراً عن المعتمد البريطاني من تلقاء نفسه، فان المعاهدة لا تعطيه مبرراً للقيام بمثل هذا العمل، لان في البلاد حكومة دستورية مستقلة، وقد طلب الاعضاء من الحكومة ان تصدر بياناً لتكذيب هذا الموضوع، وذلك من اجل اسكات خصوم الحكومة الذين يروجون مثل هذه الاشاعات، للحط من كرامة الامة والحكومة معاً، ليثبتوا ان الاردن اصبحت لا تبدي حراكاً واصبحت مستسلمة[2].

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الاردني، جلسة ١٥/٣/١٩٣٠، مجلد سنة ١٩٣٠، ص ٧٨، وسارمزله. م.م.ت- الاردني.

(٢) م.م.ت- الاردني :جلسة ١٥/٣/١٩٣٠. مجلد سنة ١٩٣٠، ص ٧٩-٨٢.

وقد رد رئيس الحكومة الاردنية على تساؤلات الاعضاء، بان الحكومة لا علم لها اطلاقاً بذلك، كما وعد ببحث الامر مع المعتمد البريطاني(١).

ورغم ذلك، فان موقف المجلس التشريعي الاردني تجاه قضية الوحدة السورية، برز بشكل واضح للمرة الاولى في جلسته المنعقدة في ٣٠/ك٢/١٩٣٦، وقد جاء هذا الموقف نتيجة للاحداث المؤلمة التي مرت بها كل من سوريا ولبنان في هذه الفترة، بسبب سياسة الاحتلال الفرنسي التي كانت تقوم على خنق الحريات واضطهاد الرجال العاملين في سبيل الحرية والاستقلال، وحول هذا الموضوع القى عضو المجلس التشريعي الاردني محمد الفنيش كلمة في الجلسة السالفة الذكر، استنكر فيها سياسة الاحتلال الفرنسي في كل من سوريا ولبنان، وابدى تأييده لحركات الجهاد الوطني فيهما، واكد على تمسك الاردن بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية، ومما جاء في هذه الكلمة:" إن البلاد الاردنية التي تشعر بوجوب تحقيق الامال العربية، والاماني القومية في سوريا بحدودها الطبيعية، لا يسعها الا العطف على المجاهدين للحرية، والاستقلال في سوريا، وهي تامل من الحكومة الفرنسية التي لها من تاريخ شعبها قدوة حسنة، ومثل صالح في معاونة الشعوب المظلومة على تحقيق أمالها في الحرية والاستقلال، ان تنظر بعين الانصاف والعدل الدولي للمطالب الوطنية والأماني القومية في سوريا الشمالية، ولا يسعني ازاء حوادث سوريا المؤلمة الا ان احيي من على هذا المنبر الذي يمثل الشعب العربي في شرق الاردن، إخواننا المجاهدين في سبيل الاستقلال والحرية، واستنكار كل تصرف يراد منه خنق الحرية واضطهاد رجالها العاملين في سبيل استقلالها، وضمان سيادتهم القومية ضمن حدودهم الطبيعية.

كما طالب النائب عودة بك من الحكومة، ان ترفع اماني الشعب الاردني التي عبر عنها محمد الفنيش للمراجع الايجابية(٢).

والواقع ان لم يجرِ نقاش حول هذا الموضوع بشكل يزيد عما ذكرناه، كما انه لم يتخذ اي قرار من قبل المجلس حول ذلك، ويرجع السبب في ذلك الى انتهاء اعمال المجلس التشريعي الاردني الثالث، فبعد ان استمع الاعضاء الى كلمة محمد الفنيش،

(١) م.م.ت– الاردني:– نفس المصدر، ص٨٢–٨٣.

(٢) م.م.ت–الاردني: جلسة ٣٠/ك٢/١٩٣٦، مجلد سنة ١٩٣٦، ص ٣٨٢.

تلى رئيس المجلس الارادة السنية بفض المجلس التشريعي الثالث في ٣١/ك١/١٩٣٦، حيث استأنف جلساته فوق العادية في بداية شهر اذار ١٩٣٧، ثم أبطل بعد ذلك ولم يستأنف اعماله الا في ١/ت٢/١٩٣٧ حيث بدأت اعمال المجلس التشريعي الاردني الرابع.

اما محاضر المجلس التي تغطي الفترة التي تمتد من عام ١٩٣٨ الى نهاية عام ١٩٤٢ فانها تكاد تخلو من الاشارة الى اي من القضايا القومية، بل تركز بدرجة اساسية على معالجة القضايا الداخلية في الاردن[1].

ويمكن القول ان موقف المجلس التشريعي الاردني، تجاه مشروع سوريا الكبرى، تبلور بشكل واضح بعد ان اعلن المستر (ايدن) وزير الخارجية البريطاني تصريحه الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٣، الذي نص على عطف الحكومة البريطانية على وحدة العرب، واستقلالهم وما تبع ذلك من استقلال سوريا ولبنان، اضافة الى ما قام به الامير عبد الله نتيجةلذلك من مضاعفة جهوده، واندفاعه بجدية اكبر مع الحكومة البريطانيــة، والزعامات الســورية، لتحقيق هدفه بوحدة الديار الشـامية كما بينا سابقاً[2].

هذه الامور كان لها انعكاس كبير داخل المجلس التشريعي الاردني، حيث وقف المجلس موقفاً مؤيداً للأمير في مساعيه الوحدية، فقد جاء في رد المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة يوم ١٨/١١/١٩٤٣، على ما تضمنه خطاب العرش من ضرورة السعي لتحقيق وحدة الاقاليم السورية ما يلي:" اننا نتقدم الى اعتابكم، برفع واجب الشكر، وخالص الولاء، على ما تكرمتم به وضمنتوه خطاب العرش السامي، من بينٌ الآيات، وصالح الغايات، وما اشرتم اليه من جليل الارشاد للمجموعة السورية في شأن وحدتها واتحادها، وهي الجزء الباقي في القضية العربية التي تحمل امرها سموكم، وبيتكم الكريم، منذ الحرب الماضية، فكنتم ساعين لخيرنا وخير اخواننا

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك. م.م.ت-الاردني من سنة ١٩٣٧-١٩٤٢.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات عن جهود الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية على اثر تصريح ايدن الثاني، ص٣٥ من الفصل الاول.

وسلامتهم، بل وسلامة البلاد العربية جمعاء، ولطالما اعتاد العرب كافة، مثل هذا منكم ومن بيتكم الكريم قديماً وحديثاً[١].

وقد طالب اعضاء المجلس في هذه الجلسة بضرورة تحقيق الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص، ففيما يتعلق بالوحدة العربية العامة، ذكر النائب عيسى عوض "ان من واجب الامة التي اولتنا شرف ثقتها، وحملتنا عبء تمثيلها، ان نعبر عن رغبتها، ونطالب بتلبية امانيها، وفي طليعة هذه الاماني والرغبات تحقيق الوحدةالعربية" وهذا يدل على النظرة الوحدوية الشمولية للمجلس، ولكن نتيجة لتباين الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية لكل قطر من الاقطار العربية، فقد بين النائب عيسى عوض نوع الوحدة التي ينبغي ان تكون بين الدول العربية في تلك الفترة، حيث قال "وليست الوحدة التي نطالب بها هي تلك الوحدة الكاملة الشاملة، فنحن نقدر ما يعترض ذلك من عقبات، وليس في مقدور العرب اليوم التغلب عليها، ولكن ينبغي على الدول العربية في هذه الفترة ان تعمل على توحيد جهودها، وقواها، في جبهة سياسية واحدة، بحيث ينظم كل منها الى الاخرى فيما يداهمها من ملمات، وتؤيدها فيما تتقدم به من مطالب، بالاضافة الى رفع الحواجز الجمركية وعراقيل السفر بين الاقطار العربية، وان تشترك هذه الاقطار في اكثر ما يمكن من المصالح الاقتصادية، وان تتبادل في المنافع وكل ما من شأنه ان ينمي فيها روح التعاون والتآزر"[٢].

اما فيما يتعلق بالوحدة السورية، فقد بين ان في الوقت الذي يكتفي به بهذا القدر فيما يتعلق بالوحدة العربية الكاملة، نتيجة للظروف المختلفة التي يعيشها الوطن العربي، فانه لا يمكن الاقتناع به فيمايتعلق بالبلاد السورية، فسوريا وحدة طبيعية، وجغرافية واقتصادية، فرغم ما طرأ عليها من تجزئة صنعتها القوى الاجنبية في اعقاب الحرب الاولى، فما يزال كل جزء منها يحن الى الاجزاء الاخرى، وما فتيء اهلها يتلهفون الى اليوم الذي ينضمون فيه الى بعضهم بعضا، وان الوقت قد حان لأن تعود سوريا الكاملة الى الحياة الحرة، موحدة ومستقلة لتحتل المركز اللائق بها في المجموعة العربية الكبرى، لتصبح في طليعة الاقطار العربية، حاملة

---

(١) م.م.ت-الاردني:- جلسة ١٨/١١/١٩٤٢، مجلد سنة ١٩٤٢-١٩٤٧، ص٤٨.

(٢) م.م.ت-الاردني: نفس المصدر، ص٥٩.

الرسالة التي يؤهلها لها تاريخها، وحضارتها، وموقعها الجغرافي الممتاز في الشرق والغرب.

كما طالب الحكومة بان تعمل على تحقيق الوحدة السورية، بكل ما في وسعها من طاقة وجهد وان تجعل المجلس النيابي على صلة بما تتطور اليه المفاوضات، وتتوصل اليه المساعي المبذولة في هذا السبيل.

وفي نهاية الكلمة ناشد النواب في المجلس النيابي السوري بمؤازرة وتأييد هذه الدعوة لتحقيق أمل الامة في الوحدة والاستقلال، حيث قال "وإن على اخواننا نواب سوريا، ان يتذكروا هذا، واننا هنا وانهم هناك في مسؤولية، سوف نحاسب عليها ان نحن فرطنا بوحدتناالتي هي أساس كل شيء".

كما تحدث في هذا المجال ايضاً النائب حسين الطراونة، ولم يخرج حديثه في مضمونه عما سبق ذكره.

وقد لاقى الطلب-الذي تقدم به هؤلاء الاعضاء في جلسة المجلس المنعقدة يوم١٨/١١/١٩٤٣-الموافقة والتأييد الكامل من جميع اعضاء المجلس دون إستثناء، وهذا يشير الى ان جميع اعضاء المجلس كانوا يؤمنون بضرورة تحقيق الوحدة السورية[١].

وقد اكد المجلس التشريعي الاردني على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، في جلسته المنعقدة في ٦/١١/١٩٤٤، حيث بين المخاطر التي تحيط بالامة العربية في تلك الفترة الحرجة التي تسير فيها الحرب العالمية الثانية الى مراحلهاالاخيرة، والتي ينبعث فيها النشاط السياسي والمناورة الدبلوماسية تمهيداً للمطامع والنزعات المختلفة، سعياً للتوفيق بين المصالح المتضاربة بين شعوب الارض التي تتطلع وترقب مصيرها الذي لا يزال في كفة الاقدار.

وقد بين المجلس انه منذ ان اعلن الشريف حسين وابناؤه الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، للدفاع عن اماني العرب القومية، وخاضوا بسببها غمار الحرب العالمية الاولى، فما يزال العرب في مختلف الاقطار، يروون تلك الاماني بالدماء ويفدونها بالأرواح، واذا كانت العشرون سنة الماضية فترة سلام بالنسبة للشعوب غير

(١) م.م.ت-الاردني: مصدر سابق، ص٥١.

العربية، فقد كانت بالنسبة للعرب حرباً متصلة الحلقات، لم ينضب لهم فيها جرح، وقد تطورت الاوضاع خلال فترة ما بين الحربين تطوراً يدعوا الى القلق والتفكير العميق، فالحركة الصهيونية التي كانت مع بدايات الحرب العالمية الاولى مجرد فكرة يستجدي اصحابها عطف العالم بشتى الاساليب، اصبحت في فترة الحرب العالمية الثانية خطراً داهماً ثبت مخالبه في فلسطين وسيطر على معظم مرافقها الاقتصادية، لذلك فمن الواجب الاسراع الى معالجة الموقف من اجل الدفاع عن النفس، والمحافظة على الوطن من هذا الخطر الذي يهدد كيان الامة القومي بأسره، وقد بين المجلس ان الطريق الوحيد لمقاومة هذا الخطر هو جمع سوريا كلها في وحدة سياسية تامة، دون اي مماطلة او تسويف، بقيادة الامير عبد الله بن الحسين قائد جيش الثورة وعميد البيت الهاشمي[1].

وقد اكد المجلس على تمسكه بمبدأ الوحدةالسورية، وتأييده لها، في رده على ما تضمنه خطاب العرش السامي عام ١٩٤٦ من تاكيد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية من اجل تحقيق عزة الامة وسلامتها من الاخطار الخارجية المحدقة بها[2].

وجاء رد المجلس على ذلك في الجلسة المنعقدة يوم ١٩٤٦/١١/١٤، بما يلي "لقد أعز الله الامة بما اعلنتموه على نوابها، وللناس كافة من انكم وانتم لا تستهدفون في الدعوة الى الوحدة السورية ملكاً او عرشاً بل مثل الامة ومواثيقها، وتحقيق استقرار شامل ووحدة قوميةعامة تمحق الفرقة، وتذهب بالتجزءة، وتضمن سلامة الوطن الواحد من عبث الاغيار، وتدعيم جبهته الداخلية، ليصان من كل خطر وان العرب عامة، واهل السابقة منهم، لن يدينوا لغير هذه الدعوة المباركة، وما اليها من زعامة موفقة مع ادراكهم جميعاً، ان حظ جلالتكم من الجهاد القومي في الميادين الحربية والسياسية، قد كان وما زال المع من التاج، واعز من الملك والسلطان"[3].

ولم يكتف المجلس بموقف التأييد للمشروع فحسب، بل وقف الى جانب الملك عبد الله والحكومة الاردنية في التصدي للهجمات التي يشنها اعداء المشروع، للطعن في نزاهته، والتقليل من شأنه، ويتضح ذلك من خلال ما قام به المجلس على اثر

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ١٩٤٤/١١/٦، م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص١١٧.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨١، ص٢٥. وانظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى: ص٩-١٣.

(٣) م.م.ت-الاردني: جلسة ١٤/ت١٩٤٦/٢، م ١٩٤٣-١٩٤٧ص ٢٣٦.

التصريح الذي ادلى به وزير خارجية لبنان في المجلس النيابي اللبناني يوم ١٩٤٦/١١/١٣، والذي نص على ان "لبنان قد دخل الجامعة العربية علي اساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، واستقلال كل دولة من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لآخرتحت اسم سوريا الكبرى لن يقبلها باي وجه من الوجوه[1].

ان هذا الموقف اللبناني اثار موجة استنكار عنيفة داخل المجلس التشريعي الاردني حيث طالب عدد من اعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة يوم ١٩٤٦/١١/١٨ من محمد الشريقي وزير الخارجية الاردني، بيان موقف الحكومة من هذا التصريح، لانه يتعلق بحقوق الدولة السورية الاقليمية التي تعتبر الاردن جزءاً منها، وقد رد الشريقي علي ذلك رداً مستفيضاً، عالج فيه المشروع من جميع جوانبه.

ففيما يتعلق بالاسباب والدوافع التي تجعل الاردن يبدي تمسكه الشديد بميثاق الوحدة السورية قال "ان المملكة الاردنيةالهاشمية مع استمساكها التام بميثاق جامعة الدول العربية، لن تتخلى قط عن ميثاق الوحدة او الاتحاد السوري، ليس بصفتها دولة سورية فحسب بل ليقينها ان نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سوريا الطبيعية، وانكار لجهادها الوطني، ووجودها الجغرافي، ومصالحها الاقليمية المشتركة، وهو ما لا يقره سوري يؤمن بوطنه".

نستطيع ان ندرك من خلال ذلك بان الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية لا تناقض ميثاق جامعة الدول العربية كما قال الوزير اللبناني، بل على العكس من ذلك، فان تجاهل هذه الدعوة، يعني تنكراً لجهاد الشعب السوري ومواثيقه القومية التي سطرتها الارادة الشعبية العامة، وحقوق البلاد الطبيعية في الوحدة او الاتحاد التي اوجدها الله سبحانه وتعالى.

وعن وضع لبنان في هذه الوحدة، فقد بين الشريقي موقف الحكومة الاردنية بكل صراحة من ذلك حيث قال "اذا ما جرت اعادة التوحيد فان اشتراك لبنان فيها او عدمه مسألة متروكة للشعب اللبناني لكي يقررها بنفسه، لذلك اعتبر الشريقي ان ما صرح به الوزير اللبناني يعد تدخلاً في مسألة تخص الاقاليم السورية مجتمعة،

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر، ٨١، ص٢٥. انظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى: ص٢٥.

في الوقت الذي لا يرضى الشعب السوري عن وحدة بلاده او اتحادها بديلاً، كما انه لا يستطيع احد ان ينسيهم تضحياتهم وجهادهم في سبيل تحقيق هذه الغاية طوال ثلاثين عاماً.

اما عن شكل نظام الحكم الذي كان يراه الاردن لهذه الوحدة السورية، فقد اكد الشريقي على ما ذكرناه سابقاً من ان هذا الامر سيترك للأمة نفسها، حتى لا يبقى اي مجال لمزاعم الذين يعارضون مبدأ الوحدة السورية، بحجة الملكية اوالجمهورية، كما بين ان النظام الاتحادي، لا يتعاض مع تباين شكل الحكم حيث قال في هذا الصدد:- "وان جاز للدول العربية ان تجتمع في مجلس جامعتها على اختلاف، فلماذا لا يجوز للدول السورية الاقليمية ان تجتمع في مجلس اتحادي،وأن تنفذ ارادة الشعب السوري في تقرير مصالحه المشتركة وحقوقه الطبيعية؟ لا سيما اذا كانت هذه الخطوة العملية الرشيدة قد اصبحت من الوجهة الدولية حقاً من حقوقنا الخاصة.

وفي رد الشريف على ما اشاعته بعض الدوائر السياسية العربية، والصحف الموالية لها من ان المشروع يحمل بين طياته مطامع صهيونية قال: "ان الدعايات التي يوجهها المغرضون، بان الدعوة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى تتضمن خطة تسمح بتوسع الصهيونية مثار للسخرية، لأن الصهيونية لن ترتاح الى اي تكتل عربي يحيط بها، ويأخذ بخانقها، بل ان في الوحدة والاتحاد قدرة دفاعية جديدة لدرء الخطر الصهيوني عن فلسطين والمجموعة السورية بكاملها، (وبمعنى آخر) كلما توطدت الوحدة السورية كلما اشتدت المقاومة للصهيونية في العالم العربي، وانه ما دامت الوحـدة سـتتم بإرادة واتفاق جميع الاقاليم السـورية، فإنه لا يبقى مجالاً لأثارة الريب"[1].

وفيما يتعلق بالمعاهدة الاردنية البريطانية عام ١٩٤٦، والتي اعتبرها معارضوا المشروع تنقص من سيادة الاردن، وبالتالي تقف حجر عثرة في طريق الوحدة السورية، فقد بين الشريقي ان هذه المعاهدة اعترفت للاردن بالاستقلال التام، واقتصر التحالف على ان يكون دفاعياً في نطاق مجلس الامن الدولي،مع عدم استبقاء قوات بريطانية في المنطقة الا باتفاق الطرفين، وفي حالة الضرورات

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ١٩٤٦/١١/١٨، م ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ١٣٩. انظر ايضاً
F.O. 371/52355, No 309 Bowker to F.O dated 30/11/1946.

الدفاعية الملحة، وهو ما تأخذ به جميع الدول المستقلة اذا اوجب ذلك مصالحها المتقابلة، وضرورات امنها الخارجي، وان وجود القوات البريطانية في شرق الاردن، وفقاً لنصوص معاهدة التحالف، لا يمس استقلال شرق الاردن او قدرته على الاتحاد مع بلدان اخرى، وقد ذكر في هذا الصدد موضحاً ذلك: "لوسلمنا بان العزلة خير من التحالف في نطاق النظام الدولي الجديد، فهل يوجب ذلك ان نتخلى عن وحدتنا الوطنية، وتحقيق اتحادنا، بعد ان حصلنا جميعاً على امكانيات تحقيقه، بغير اي انتقاصة من حقوقنا السياسية والدولية المكتسبة" ثم قال زيادة في توضيح ذلك: "اريد ان نتسائل هل كانت سوريا الشمالية-مثلا عندما ارتضت بمعاهدة عام ١٩٣٦، وما اليها من حلف عسكري- هل كانت ترفض وحدتها او اتحادهامع اقاليمها ومدنها الساحلية ذات الوضع الخاص يومئذ، ام انها تأخذ بكل توسعة على وحدتها الوطنية كلما امكنها ذلك الى ان تحقق ميثاقها الوطني كاملاً؟

وانهى الشريقي حديثه، مؤكداً على ان الوحدة السورية الشاملة، ستكون لمصلحة الاقاليم السورية مجتمعة، كما ان هذه القضية، ستبقى مبدءاً اساسياً في السياسة الخارجية الاردنية، وأملاً عزيزاً لدى الشعب الاردني وحكومته[1].

وعلى اثر البيان الذي ادلى به خالد العظم وزير الخارجية السوري في المجلس النيابي يوم ١٧/ت٢/١٩٤٦، والذي اعتبر فيه دعوة الحكومة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، منافية للقواعد المتبعة بين الدول، وتناقض ميثاق الجامعة العربية،[2] امام ذلك كله طلب عدد من اعضاء المجلس التشريعي الاردني في الجلسة المنعقدة يوم ٢٦/ت٢/١٩٤٦-من ابراهيم هاشم رئيس وزراء الاردن بيان موقف الحكومة من ذلك.

وقد بين رئيس الوزراء الاردني في رده على تساؤلات الاعضاء، ان موقف الحكومة من مشروع سوريا الكبرى، سبق ان اوضحه وزير الخارجية الاردني في جلسة المجلس المنعقد يوم ١٨/١١/١٩٤٦ في معرض رده على تصريح وزير الخارجية اللبناني.

---

(١) م.م.ت-الاردني: جلسة ٢٦/ت٢/١٩٤٦، م-١٩٤٣-١٩٤٧، ص١٣٩. انظر ايضاً
F.O. 371/52355, No 309. 30, 11, 1946.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨١، ص٢٢٩-٢٦٠. انظر ايضاً
F.O. 371/52355. No.309. 30, 11, 1948.

اما عن موقف الحكومة تجاه ما صرح به وزير الخارجية السوري، فقد بين ان هذه التصريحات لاتمس جوهر قضية الوحدة السورية التي لا بد منها، ولا بد من السعي اليها، وان المملكة الاردنية، لم تقم بعمل مناف لميثاق الجامعة العربية، والأجراءات الدولية المتبعة بين الحكومات الصديقة. يلاحظ من خلال ذلك ان رئيس الوزراء الاردني لم يعطي اهتماماً كبيراً لتصريحات وزير الخارجية السوري، ويرجع السبب في ذلك الى قناعته بان قضية الوحدة السورية مربوطة بارادة الشعب وليس بارادة الحكام، كما ان الحكومة الاردنية كانت ترى بانه ليس من حق فرد او اقليم نقض ارادة الشعب السوري العامة في الوحدة او الاتحاد، والتي عبر عنها بشكل واضح في قرار ٨/اذار/١٩٢٠، وهذا ما اكده ابراهيم هاشم بقوله: "ان إعادة توحيد سوريا التي جرى تقسيمها لمصلحة الامبريالية، انما هي مسألة يقرها الشعب لا أولئك الذين يعارضون المشروع لأعتبارات تتصل بمصالحهم الشخصية".

وقد حذر ابراهيم هاشم في حديثه للزعامات التي تعارض المشروع من مخاطر عودة الاستعمار من جديد، نتيجة لأصرارهم على تكريس التجزئة بين اقاليم الوطن الواحد حيث قال: "لم تحقق سوريا استقلالها الا بمساعدة دول اوروبية اخرى، وإذا مالم تتوحد سوريا من جديد، فلا يوجد ضمانة لعودة اولئك الذين جلوا عن البلاد"[١].

وامام تمادي الزعامات السياسية السورية، والصحف الموالية لها في التهجم على الاردن، والتعرض لرجال الحكومة الاردنية، وخاصة العاملين على تحقيق مشروع سوريا الكبرى، طلب عدد من اعضاء المجلس التشريعي الاردني في الجلسة المنعقدة يوم ٧/ك١/١٩٤٦، الاستماع الى جواب الحكومة الاردنية على سؤالين،

السؤال الاول:- بيان اسباب تمادي بعض الصحف السورية بالتهجم على الاردن بشكل يسيء الى العلاقات القومية، والجهاد الوطني المشترك، ويباعد بين ابناء الوطن الواحد[٢]

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ٢٦/ت٢/١٩٤٦، م١٩٤٣-١٩٤٧، ص٢٤١.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات عن موقف الصحف السورية المهاجمة للمشروع ، هذه هي سوريا الكبرى.

السؤال الثاني:- بيان اسباب ادلاء دولة رئيس الوزراء، ووزير الخارجية اللبنانية في الحكومة السورية، بتصريحات للصحفيين من شأنها اثارة الجدل بين شطري الوطن الواحد[1].

وقد اعتبر المجلس التشريعي الاردني ان هذا العمل يتناقض مع ما اقره وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨، واعلنه بالنيابة عنهم معالي رئيس مجلس الجامعة العربية في نفس الدورة.

وقد رد وزير الخارجية الاردني على السؤالين في نفس الجلسة، ففيما يتعلق بالسؤال الاول، فقد بيَّن ان ما تنشره بعض الصحف السورية من تهجم وقذف وتحريض بشكل يمس الكرامة في الاردن المعروف بجهاده الوطني، قد جاوز اللياقات الرسمية والادبية والقومية جميعاً، مما لا يراد منه الا الاستفزاز، وهو وان كان لا ينال الا من اصحابه فان باستطاعة اي سلطة محلية ان تتغاضى عنه.

اما بالنسبة للسؤال الثاني:- فقد بين ان نقاشاً سياسياً قد وقع بينه وبين وزير الخارجية اللبناني حول ميثاق الوحدة او الاتحاد السوري، وأعقبه قيام بعض المسؤولين السوريين، بحملة مبيتة تعرضوا فيها الى الشؤون الداخلية في الاردن، لا تقل في تطرفها عن حملة الصحف السالفة الذكر، وكل هذا، لأن الاردن يدعو الى وحدة الوطن في حدود الامكانيات تنفيذاً لما التزمت به الديار الشامية، وأقرته اقاليمها بالاجماع في قرار ٨/اذار/١٩٢٠، وكان نتيجة هذا التهجم، ان رد رئيس وزراء الاردن على بيان الحكومة السورية الملقى في مجلس نوابها في ١٧/ت٢/١٩٤٦ بناءاً على طلب عدد من النواب في المجلس التشريعي الاردني في جلسته المنعقدة يوم ٢٦/ت٢/١٩٤٦ في الوقت الذي كان فيه الشريقي بالقاهرة، على رأس الوفد الاردني، للمشاركة في مناقشات الجامعة العربية، كما بين الشريقي في حديثه امام المجلس التشريعي الاردني بعد عودته، ان مجلس الجامعة العربية، قد فوجيء باثارة موضوع سوريا الكبرى من قبل الوفد السوري، وقد رحب الوفد الاردني ببحث الموضوع بحثاً خاصاً وليس رسمياً، لانه لم يكن مدرجاً في جدول اعمال المجلس في تلك الدورة، وذلك من اجل وضع حد للجدل مع الاحتفاظ بالمبادىء، وقد بين الشريقي للوفد السوري، ان وحدة الوطن او اتحاده بالطرق المشروعة، هي في نظر الاردن من صميم ميثاق

---

(١) انظر تصريحات رئيس الوزراء السوري:- وثائق سوريا الكبرى، ص٦٦-٦٨.

الجامعة نصاً وروحاً وهدفاً من اهدافها، وان هذه الدعوة لا تناقض المبادئ العامة للحقوق الدولية، كما بين ايضاً، ان وحدة او اتحاد-سبق ان التزمت به الديار الشامية- لا يملك اي اقليم سوري حق نقضها منفرداً، لما في ذلك من تجاوز على الارادة العامة، ومصالح الاقاليم السورية المشتركة.

وقد اطلع الشريقي المجلس التشريعي الاردني على موقف الجامعة العربية من المحادثات الاردنية السورية حول المشروع، حيث بين انه بعد ان استمع مجلس الجامعة لوجهة نظر الحكومة الاردنية في ٢٨/ت٢/١٩٤٦، قرر ان يعتبر البحث بهذا الموضوع خاصاً، وإحالة الموضوع الى لجنة وزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في الجامعة، وانتهى البحث بهذا الموضوع الى وضع القرار التالي:-

"اثير -في الاونة الاخيرة- جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك ان اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً، ودرسوا فيه الامر من جميع جوانبه ووجوهه، فتبين ان احداًلم يقصد من تناوله هذا الموضوع، التعرض لاستقلال او سيادة احدى دول الجامعة او النيل من نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد اكدوا ان دول كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة، وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً"[1].

وقد القى الشريقي في نفس الجلسة بياناً حول مشروع سوريا الكبرى، بيّن فيه اهداف الاردن من وراء الدعوة لتحقيق الوحدة السورية، والطريقة التي سيتم بها تحقيق هذه الوحدة، والفوائد التي ستترتب على ذلك.

ففيما يتعلق بالدوافع والاهداف بين ان الاردن لم يستهدف في كل ما فعله الا المحافظة على ميثاق الوحدة والاتحاد القومي من جهة، وعلى ميثاق جامعة الدول العربية من جهة اخرى، خاصة وان الاردن يعتبر وليد الثورة العربية الكبرى، حيث كانت اراضيه ميدان الثورة الرئيسي، وان حكومته هي عين الحكومة العربية السورية التي انكمشت الى الجنوب، عندما مزق وعد بلفور وإتفاقية (سايكس بيكو) البلاد السورية، بدليل ان العلم الذي يخفق فوق ربوع الاردن هو علم الثورة المضّاء بنجمة الوحدة السورية، وهذا العلم سيبقى رمزاً للوحدة السورية بحدودها الطبيعية.

---

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ٧/ك١/١٩٤٦ م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص٣٤١-٣٤٥. وانظر ايضاً نص قرار الجامعة العربية بشأن موضوع سوريا الكبرى، في ٢٨/ت٢/١٩٤٦، وثائق سوريا الكبرى: ص٦٦-٦٨.

اما سوريا الشمالية بكيانها السياسي القائم في ذلك الوقت، فقد بيَّن الشريقي انها وليدة دستور عام ١٩٢٨، وهو دستور إقليمي وُضع بعد التجزئة وعلى اساسها، والتجزئة لم تكن في الواقع الا وليدة اتفاقية (سايكس بيكو)، وبالتالي فإن نبذ هذه المعاهدة الاستعمارية، واستعادة حقوق البلاد الوطنية التامة، لا يتم الا باعادة وحدة البلاد، واتحادها القومي التام.

وفيما يتعلق بتساؤلات بعض النواب السوريين عن الطريقة التي سيتم بها تحقيق الوحدة السورية، وهل ستنضم سوريا الشمالية الى الاردن او العكس من ذلك.

بيَّن الشريقي ان الاردن لا يريد ضماً او انضماماً، بل يريد تلاقياً، بحيث يلتقي الاخوان والاسرة الواحدة، ويجمع الله الشتتين بعد ان توفرت اسباب اجتماعهما، وبعد ذلك تقرر وسيلة قانونية وبالتراضي، من غير اجحاف بانظمة الحكم، او الحقوق الدولية المكتسبة، ما دام الامر سيكون مردوداً الى ارادة الامة، والاتفاقات الودية بين الحكومات المسؤولية، وعلى الوجه الذي يضمن سائر الحقوق دولياً، كما بيَّن ان الوحدة السورية منوطة بارادة الشعب وحده، وانه لا يحق لأحد ان يمنع الوطن الواحد من جمع الشمل، ومن غير اجحاف في حق اي احد[1].

وحول ما اثارته بعض الزعامات السورية، من ان معاهدة التحالف الاردنية البريطانية عام ١٩٤٦، تشكل حجر عثرة، يعرقل طريق تحقيق الوحدة السورية قال: "إن ارتباط الاردن بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا، لا ينقص من اي وضع او حق مكتسب في حالة اي وحدة او اتحاد، وان الاردن بموجب معاهدة عام ١٩٤٦، اصبحت دولة مستقلة مثل بقية الدول العربية المستقلة".

وفي رد الشريقي على ما صرح به رئيس وزراء سوريا، بان دعوة الاردن لتحقيق الوحدة السورية، تسيء لمصلحة العرب وتجعل الاجنبي يتحين الفرص للأيقاع بجامعة الدول العربية قال: "اما نحن، فلا نعلم ما يسيء لمصلحة العرب اكثر

(١) م.م.ت- الاردني: ٧/٢/١٩٤٦، م١٩٤٣-١٩٤٧، ص٣٤٢.

من تجزئة اوطانهم لأضعاف شأنهم كما لا نرى في تبني التجزئة المجحفة بمصالح وطننا المشتركة الا ايقاعاً فعلياً بالاماني القومية، واهداف الجامعة العربية[١].

وبعد ان استمع المجلس التشريعي الاردني لبيان وزير الخارجية حول الوحدة السورية، ادلى مجموعة من الاعضاء برأيهم في هذا الموضوع، ويمكن اجمال هذه الآراء فيما يلي:- ان المجلس التشريعي الاردني، يؤيد مبدأ الوحدة السورية تأييداً تاماً، والاردن لن يتخلى عن ميثاق الوحدة المرتبط بحقوقها القومية والطبيعية، كما انه ليس باستطاعة اقليم واحد ان ينقض ميثاق قومي مشترك، اقرته الامة مجتمعة يوم ٨ اذار ١٩٢٠، كما احتج المجلس على ما تضمنته التصريحات السورية واللبنانية، من توجيه التهم الى الاردن الساعي لتحقيق الوحدة، وهذا يعني ان المجلس كان يؤيد المساعي الوحدوية للملك عبد الله، والحكومة الاردنية تأييداً تاماً، كما انه لم يختلف مع الحكومة في وجهة النظر الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، والوحدة السورية، بل كان يساندها الى ابعد الحدود، وهذا يبرز بشكل واضح في القرار الذي اصدره المجلس بعد انتهاء مناقشات الاعضاء، حول مشروع سوريا الكبرى والوحدة السورية، والذي نص على ما يلي:-

١- يؤيد المجلس التشريعي الاردني مبدأ الوحدة السورية الكبرى تأييداً تاماً، ويعلن تمسك البلاد الاردنية بالميثاق السوري المشترك، الصادر عن الجمعية التأسيسية الوحيدة التي ضمت نواب الاقاليم السورية مجتمعة يوم ٨ اذار ١٩٢٠.

٢- يؤكد المجلس التشريعي الاردني ان ميثاق وحدة الوطن الكبرى، والمؤيد في حينه بنتائج استفتاء الشعب السوري في كافة اقاليمه ايضاً، هو مبدأ قومي مُجْمَعٌ على إحترامه، وليس لأي اقليم سوري حق نقضه بالانفراد، كما ان هذا المبدأ لا يعني التجاوز على حقوق الاقاليم الخاصة، وانظمة الحكم القائمة فيها، ما دام الامر في تحديده وتنفيذه، سيكون مردوداً الى الإرادة القومية العامة، والاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة.

٣- يحتج المجلس التشريعي الاردني، لنقض دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة في الحكومة السورية، ما أقرته لجنة وزراء خارجية الدول العربية في مجلس الجامعة بشأن وقف الجدل السياسي، حرصاً على تضامن الدول العربية،

---

(١) م.م.ت- الاردني: مصدر سابق، ص٣٤٢.

كما يحتج على ما تنشره بعض الصحف السورية من حملات مقذعة، تنال من كرامة هذه البلاد، وتسيء الى العلاقات العربية، والمصالح القومية المشتركة.

٤- يوكل المجلس للحكومة إعلان هذا القرار، وتبليغه للجهات المختلفة[1].

ان هذا الاتجاه الوحدوي الراسخ، داخل المجلس التشريعي الاردني، وايمانه بضرورة تحقيق الوحدة السورية، قد برز بشكل واضح عندما طرحت قضية وحدة ضفتي الاردن على المجلس.

ففي ١٩٤٨/١٢/١٣، عقد مجلس الامة الاردني جلسة مشتركة برئاسة عبد الله الكليب نائب رئيس مجلس الاعيان، وحضور اعضاء مجلس الاعيان والنواب، ورئيس الوزراء توفيق ابو الهدى، وجميع الوزراء، لمناقشة قرارات المؤتمر الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١، والعريضة المرفوعة من هيئة مكتب المؤتمر الى صاحب الجلالة الملك عبد الله، بالإضافة الى كتاب رئيس الديوان الملكي، الوارد الى رئاسة الوزراء، وقرار مجلس الوزراء المتخذ بهذا الشأن في ١٩٤٨/١٢/٧[2]، وبعد ان تداول اعضاء مجلس النواب والاعيان في قضية اتحاد ضفتي الاردن، جاء قرار مجلس الامة على النحو التالي:-

(١) م.م.ت-الاردني: جلسة ١٩٤٦/١٢/٧، م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص٢٤٥. انظر ايضاً. الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨١، ص٢٣٦.

(٢) نص قرار الحكومة الاردنية رقم ٥٨٣ بشأن وحدة الضفتين الصادر في ١٩٤٨/١٢/٧ على ما يلي:-١- ان الحكومة الاردنية، تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداها المجتمعون، وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع اهدافها، وهي ترحب به وتسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية، وتنفيذه في الوقت المناسب، وفيما تقضي به اساليب تقرير المصير.

٢- اخذت الحكومة علماً برغبة المؤتمر في ان تتم الدول العربية مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين وهي ترى ان الجهود قد بذلت، ولاتزال تبذل لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد ان من المصلحة الوصول الى حل ملائم لهذه القضية في اسرع وقت مستطاع.

٣- تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين في السعي لدى هيئة الامم المتحدة، لأعادة اللاجئين الى بلادهم في اقرب وقت، وتعويضهم مالياً، وهي مستمرة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.

٤- بالنظر لما لهذه القرارات من علاقة بكيان البلاد، ومستقبلها، ترى الحكومة ان يعرض على مجلس الامة، ليبدي رأيه فيه.

انظر، محمد محافظة:- مرجع سابق، ص٢٠٢.

"إن مجلس الامة الاردني بجلسته المنعقدة في ١٩٤٨/١٢/١٣، بعد ان أطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٧، الذي اتخذه بناءاً على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢١، يقرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور"

لقد كان صدور هذا القرار عن مجلس الامة الاردني امراً طبيعياً، وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان المجلس متمسكاً بمبدأ الوحدة السورية، ويلح باستمرار على الحكومة لمواصلة السعي والعمل على تحقيقها، وبالتالي فانه من الطبيعي ان يلقي موضوع وحدة ضفتي الاردن، التأييد من المجلس وخاصة ان فلسطين كانت جزءاً اساسياً من سوريا الطبيعية.

ومن خلال متابعة الاراء التي ادلى بها اعضاء المجلس حول هذا الموضوع، نستطيع القول ان القرار جاء ليعبر عن وعي وادراك اعضاء المجلس لمصلحة البلاد، وايمانهم الكامل بوحدة ضفتي نهر الاردن، التي جزأهما الاستعمار عنوة كما جزأ الاقاليم السورية الاخرى الى وحدات سياسية متعددة، واعتبر الاعضاء ان اعادة توحيد ضفتي الاردن، هو التزام حقيقي بمبادىء الشرف والعزة القومية، ومبادىء الثورة العربية الكبرى، وميثاق الامة القومي، الذي نص عليه قرار ٨ اذار ١٩٢٠، إضافة الى تحقيق امل الامة في الوحدة والاستقلال والذي جاهدت من اجله طويلاً، كما أعتبر المجلس ذلك خطوة ايجابية في طريق تحقيق وحدة سوريا الكبرى من ناحية، وحماية الاراضي العربية من الاطماع الصهيونية من ناحية ثانية[1].

وانطلاقاً من هذا الاتجاه الوحدوي الذي كان يؤمن به مجلس الامة الاردني، نجده بعد أن اطلع في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤/نيسان/١٩٥٠ على مشروع قرار وحدة الضفتين، الذي قدم اليه من قبل الحكومة الاردنية، يعلن موافقته عليه بصيغته، ويقرر رفعه الى الملك عبد الله للمصادقة عليه وقد نص القرار علي ما يلي:-

تأييداً لثقة الامة، واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية،

---

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ١٤/ك/٢ ١٩٤٨. انظر ايضاً د.ك.و-اردنية: وثيقة رقم ٩/١/٢٣. انظر ايضاً

F.O. 816/147, No 953. Amman to F.O. dated 14/12/1948.

وإستناداً الى حقوق تقرير المصير، والى واقع ضفتي الاردن الشرقية والغربية، ووحدتها القومية والطبيعة والجغرافية، وضرورات مصالحها المشتركة،ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع، في ٧/رجب/١٣٦٩هـ ٢٤ نسيان ١٩٥٠ ويعلن ما يلي:-

١- تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية، واجتماعها في دولة واحدة، هي المملكة الاردنية الهاشمية، وعلى رأسها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين، وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

٢- تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن ذلك بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية، والتعاون العربي والعدالة الدولية.

٣- رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه الاعيان والنواب، والممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم، واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

٤- اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، حال إقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة، والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلماسية المرعية[1].

نلاحظ من خلال هذه البنود ان وحدة ضفتي الاردن قامت وفقاً للاسس الدستورية المرعية، وبناءاً علي موافقة الاردنيين والفلسطينين على حد سواء، وكما تظهر هذه البنود مدى الحرص في الحصول على مباركة الدول العربية لهذه الوحدة.

ب- الساحة الحزبية والنقابية:-

لقد تأسست في الاردن-خلال فترة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن- مجموعة من الاحزاب اهمها: حزب النهضة العربي، وحزب التضامن الاردني، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي، وحزب الاخاء الاردني، الا ان جميع هذه الاحزاب باستثناء حزب النهضة العربي لم يكن لها دور تجاه مشروع سوريا الكبرى،

(١) م.م.ت-الاردني: جلسة ٢٤ نيسان ١٩٥٠ انظر ايضاً وثائق وحدة ضفتي الاردن، دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠ وسارمز له وثائق وحدة ضفتي الاردن.

وقتصرت في نشاطها على الاهتمام بالقضايا السياسية الداخلية في الاردن[1] لهذا سنقتصر في الحديث عن الموقف الحزبي الاردني من مشروع سوريا الكبرى على موقف حزب النهضة العربي فقط.

لقد اسس حزب النهضة العربي في الاردن، بناءاً على ترخيص من الحكومة الاردنية في ٧ أيار ١٩٤٧، وكانت غاية هذا الحزب كما نص قانونه الاساسي على ما يلي:-

١- العمل على تحقيق الاماني القومية واهداف الثورة العربية الكبرى.
٢- انهاض البلاد سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
٣- الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية[2].

ولقد سارت جهود هذا الحزب لتحقيق الوحدة السورية متواكبة مع جهود الحكومة الاردنية، والمجلس النيابي الاردني، وقد عبر عن ذلك خير تعبير في تصديه للهجمات التي أخذت تشنها بعض الزعامات العربية تجاه الدعوة لتحقيق الوحدة السورية.

فعلى اثر البلاغ الذي اذيع باســم الحكومة الســعودية منددأ بمشــروع سوريا الكبرى[3]، أدلى هاشم خير رئيس الحزب بحديث الى مراسلي الصحف العربية في شهر آب عام ١٩٤٧، دافع فيه عن وجهة النظر الاردنية، واستنكر التدخل السعودي في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم، وقد قال في هذا الصدد: "أن ما تضمنه البلاغ السعودي بان الدعوة الاردنية تناقض ميثاق جامعة الدول العربي، وتعتبر تعدياً على سيادة سوريا ودستورها، مدعاة للدهشة والاستغراب، وذلك لان رسائل الملك عبد الله الى الزعماء السوريين، وتصريحاته، وبياناته حول موضوع الوحدة السودية، واضحة

(١) الموسى:- تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص ٣٢١ ، ٣٢٥-٣٣٠، ٣٦٠.

(٢) تشكل حزب النهضة العربي في الاردن برئاسة (هاشم خير)، وعضوية كل من عبد الله الكليب والسيد صبحي زيد، وسليم البخيت، ومثقال الفايز وحسين الطراونة، وصبري الطباع، وعبد الرحمن رشيدات، ومحمد ماضي واسماعيل البليبسي، ووصفي ميرزا، ومحمد المنور الحديد ومحمد علي بدير، وجودت شعشاعة، وسليمان السودي وعلي النابلسي واحمد الحمود. انظر سليمان الموسى:- مرجع سابق، ص٤٣٥.

(٣) انظر نص البلاغ السعودي، ملحق رقم (٤). من وثائق البلاط الملكي العراقي.

فيما يتعلق بترك الخيار للشعب السوري في قبول نظام الوحدة او الاتحاد، وليس هناك اي محاولة لفرض نظام ما بالقوة حتى ترى الحكومة السعودية او اي حكومة عربية أخرى، ان هناك اعتداء على ميثاق الجامعة العربية وخطر يهدد كيانها".

كما استنكر هاني خير تدخل الحكومة السعودية في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم دون غيرهم حيث قال: "ان البلاغ السعودي حول وحدة الاقاليم السورية، ولد استياءاً شديداً واستنكاراً لدى مختلف طبقات الشعب الاردني وهيئاته الوطنية، وانه ينطوي على تدخل جريء من الحكومة السعودية في شؤون تخص ابناء البلاد السورية وحدهم[1].

وامام التصريحات التي ادلى بها جميل مردم رئيس وزراء سوريا في اوائل شهر آب ١٩٤٧، والتي تعرض فيها لبيان الملك عبد الله عن الوحدة السورية الصادر في ٧/آب/١٩٤٧، باسلوب غير مألوف[2]، أدلى هاشم خير رئيس الحزب بحديث لبعض مراسلي الصحف العربية بين فيه ان الحكومة السورية لو تقبلت دعوة الملك عبد الله لعقد المؤتمر التمهيدي، بنفس العاطفة التي تدفع الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، ولو ان زعماء سوريا تفهموا ما تضمنته رسائل الملك عبد الله من نوايا طيبة لخير سوريا، وخير العرب، لما بدرت من جميل مردم تلك التصريحات المثيرة والتي اعتبرها الاردنيون جميعاً، تمس كرامتهم وتؤذي شعورهم وتجرح وطنيتهم، وتجردهم من فكرة قومية جاهدوا في سبيل تحقيقها منذ سبعة عشر سنة[3].

كما ارسل رئيس الحزب في ١٤/آب/١٩٤٧، برسائل الى كل من رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه، بيّن فيها ان التصريحات السورية، تعد ضربة قاصمة للعلاقات بين الشعبين الشقيقين الاردني والسوري، لما تضمنته من كلمات نابية اساءت الى شعور الشعب الاردني وكرامته، بالإضافة الى تهجمها الشديد على

---

(١) د.ك.و-بغداد: م.ر، ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ١٢، ص٢٠. انظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر ١٤، ص٢٤.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر ٩، ص٢١.

(٣) نفس المصدر: و.ر ١٠، ص٢٢.

مقام الملك عبد الله الذي يدين له ولآله العرب جميعاً، بما وصلوا اليه من مظاهر الحرية والسيادة والذي يحمل له الشعب الاردني اصدق أيات الولاء والاخلاص(١).

وامام التصريحات والدعايات التي اخذت تبثها الحكومة السورية والسعودية من اجل التشكيك في نزاهة مشروع سوريا الكبرى، والتقليل من شأنه، عقد مجلس حزب النهضة جلسة في مركزه بعمان يوم ٢٩/أب/١٩٤٧، ناقش فيها هذه التصريحات وفي اليوم الثاني اصدر الحزب بياناً، اعلن فيه عن اسفه واستنكاره للتصريحات السورية التي لا هدف لها سوى إختلاق التضليل وعرقلة سير مشروع سوريا الكبرى، الذي يعد مطمح الشعب وامله، وقد اوضح بيان الحزب بكل تفصيل حقيقة الدعوة الاردنيةواهدافها.

اما عن الاسباب والدوافع التي جعلت الشعب الاردني، يتمسك بفكرة الوحدة السورية، فقد نصت المادة الاولى من البيان على ما يلي: "فالاردنيون جميعاً، يعتبرون مشروع سوريا الكبرى ميثاقهم القومي وهدفهم القومي الاول المستمد من قرار المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق يوم ٨ اذار ١٩٢٠، والمؤيد بقرار المجلس التشريعي الاردني في مختلف دوراته وبالاجماع الشعبي العام في المؤتمر الاردني الخامس المنعقد في ٦ حزيران ١٩٣٦".

وقد اعتبر الحزب ان بيانات وتصريحات الحكومة السورية حول مشروع سوريا الكبرى تناقض وتخالف المواثيق القومية التي سطرتها الارادة الشعبية العامة، في بلاد الشام بحدودها الطبيعية، وهذا ما بينته المادة الثالثة من البيان حيث نصت على ما يلي: "يستغرب حزب النهضة العربية تقدم رئيس وزراء سوريا للرد على بيان جلالة الملك عبد الله المعظم بينما البيان الملكي موجه من جلالته بصفته وارث النهضة العربية الى الشعب، اذ عدا ما في هذا التصرف من تجاوز على حقوق الهيئات القومية، وإعتداء على حريات الاحزاب السياسية، فانه لا يمكن ان يعتبر مبرراً للنكول عن تنفيذ ميثاق قومي اقره ممثلو الاقاليم السورية مجتمعة عام ١٩٢٠، ولا يزال الشعب في جميع بقاع سوريا الطبيعية يعتبرونه قائماً ويدعوا هيئاته السياسية الى السعي لتحقيقه بقوة واستمرار".(٢)

(١) نفس المصدر: و.ر ١١، ص٢٣.

(٢) د. ك. و-بغداد: م. ر ٢١١٢/٦٤٩، و. ر ١٣، ص ٢١.

كما اكد على ذلك في المادة الرابعة من البيان حيث قال: "إن ما يبعث على الاسى والاسف معاً ان يصب جميل مروم بك تصريحه في لهجة يبدو فيها التحامل واضحاً على مشروع وطني عظيم، وان يصيغه في عبارات حاقدة ومحشوة باتهامات خطرة، لفقت قصداً ضد قضية قومية، تحتل من قلوب السوريين جميعا، موضع القداسة والاحترام، لان فيها وحدها تتمثل رغبتهم الحية في جمع شملهم، وتنظيم صفوفهم وتعزيز نفوذهم"

وقد استنكر الحزب بشدة، محاولة الحكومة السورية اشراك الحكومات غير السورية في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم دون سواهم، وهذا ما اكدته المادة الثالثة من البيان حيث نصت على ما يلي: "يستنكر حزب النهضة العربية أشد الاستنكار، محاولة الحكومة السورية اشراك الحكومات غير السورية في قضية سورية محضة، تخص السوريين وحدهم، ولا يجوز ان يتدخل فيها احد غيرهم او يقبل رأي غيرهم"[١].

ولم يكتف الحزب في بيانه بالدفاع عن الدعوة الاردنية امام الهجمات التي تعرضت لها بل سعى إلى استقطاب الرأي العام العربي، وضم جهود الاحزاب والهيئات السياسية في سوريا الى المساعي الوحدوية الاردنية، ويتضح ذلك من خلال المادة الخامسة من البيان حيث نصت على: "ان الحزب يتجه ببيانه هذا الى الراي العام في الاقطار العربية والى النواب السوريين، وجميع الاحزاب السياسية، والهيئات القومية في سوريا، مذكراً بالميثاق القومي المشترك الذي وضع في ٨ اذار ١٩٢٠، ومنبها الي الاخطار التي يتعرض لها استقلال الوطن السوري الاكبر من جراء استمرار تجزئته، وداعياً الجميع الى التعاون بصدق واخلاص في سبيل العمل لتحقيق الوحدة والمنشـودة، وصيانة اسـتقلال سوريا، وحريتها وتوطيد مكانتها العالمية"[٢].

---

(١) انظر البيان ملحق رقم (٥) من وثائق البلاط الملكي العراقي. وانظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر ١٣، ص٢٩.

(٢) د.ك.و-بغداد، م.ر، ٣١١/٢٦٤٩، ص١٣ ايضاً و.ر ١٦، ص٢٤. انظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية. حقيقة قومية ازلية: و.ر ١٣، ص٣١.

وعلى اثر الاحداث التي وقعت في دمشق عام ١٩٤٩، اصبحت دعوة الحزب اكثر شمولاً، فقد اجتمع الحزب بمركزه في عمان خلال شهر أيار من نفس العام، واصدر بياناً دعا فيه الى ضرورة تظافر الاحزاب والهيئات الوطنية في سوريا الشمالية والجنوبية، ومبادرتها الى العمل الجاد والحازم وقد رأى الحزب ان الحل السليم لمعالجة الاوضاع السياسية القائمة في البلاد الشامية في ذلك الوقت، هو تحقيق وحدتها، فالتجارب المريرة التي يعيشها عرب فلسطين والاحداث التي جرت في سوريا الشمالية عام ١٩٤٩، وما نتج عنها من انقلابات سياسية عرضت امن المنطقة للخطر الاجنبي مرة ثانية، تستدعي استعدادات قومية كاملة، وتعبئة وطنية شاملة، لدفع كل خطر اجنبي وصد كل محاولة للعدوان على حرية الوطن السوري الاكبر، وان هذه الاستعدادات لن تتم لا في ظل الوحدة السورية الكبرى.
ولتحقيق ذلك فقد دعى الحزب جميع الاحزاب والهيئات الوطنية في جميع الاقطار الشامية، الى عقد مؤتمر قومي عام، يجتمع في بيروت او عمان او القدس، للنظر في الاحوال السياسية القائمة في الديار الشامية، ودراسة الوسائل التي تحميها من خطر العدوان الاجنبي، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق وحدة اجزائها في ظل نظام سياسي يمنح الطمأنينة والسكينة والازدهار،وبشكل يصون حرية ابناء البلاد، ويضمن لهم جميعاً القوة والسلامة والعظمة.

وبيّن الحزب في بيانه ان هذه الدعوة تقوم على دوافع وطنية محضة، املتها الضرورة القومية، والاخطار المحدقة بالديار الشامية، واشار ايضاً الى دعوته التي وجهها في ٣٠/آب/١٩٤٧ الى زعماء سوريا الشمالية، وما واجهته هذه الدعوة من مقاومة وسخرية كان نتيجتها فتح المجال امام العدوان الصهيوني ليصيب العرب بضربة مفجعة في فلسطين عام ١٩٤٨، وقد حذر الحزب في هذا البيان زعماء سوريا ان يكرروا نفس الاخطاء التي وقعوا بها في الماضي من اجل المحافظة على مصالحهم الشخصية.

وقد اكد الحزب في هذا البيان على ما ذكره في بيانه الصادر في ٣٠/آب/١٩٤٧، من ان قضية الوحدة السورية هي قضية تخص ابناء سوريا وحدهم، ولا علاقة لأي من كان من حكومات الدول العربيةالاخرى.

وقد اكد الحزب في نهاية البيان على تمسك الشعب الاردني بضفتيه الشرقية والغربية بمبدأ الوحدة السورية الكبرى، لما فيه خير العرب عامة، واهل سوريا الطبيعية خاصة، ومما جاء في هذا الصدد. "ان الشباب العربي في سوريا الجنوبية، وجميع الهيئات الوطنية في عمان والقدس، ونابلس والخليل وغيرها، لا يرون وسيلة لصيانة الوطن العربي، وضمان حدوده من الاخطار الاجنبية. الا بتحقيق مشروع وحدة الاقطار الشامية، ففي تلك الوحدة حياة العرب وتأمين اسباب قوتهم وإعلاء مكانتهم"[1].

كما رفع الحزب في ٨ اذار ١٩٤٩ مذكرة الى الملك عبد الله أيد، فيها جهوده لتحقيق الوحدة السورية[2].

اضافة الى موقف حزب النهضة، فقد وجدت مجموعة من الاندية والنقابات، كان لها دور بارز تجاه مشروع سوريا الكبرى، وقد عبرت هذه الهيئات عن موقفها بشكل واضح من المشروع في الاحتفالين اللذين اقيمافي صالة سينما البتراء، الاول في ٢٧ تموز ١٩٤٧، والثاني في، شباط ١٩٤٧، وشارك في هذين الاحتفالين زعماء القطاعات الشعبية والهيئات الوطنية، وزعماء العشائر، وقد القيت في هذه الاحتفالات، مجموعة من الخطب اكدت علي ما يلي:-

١- تمسك الشعب الاردني بالوحدةالسورية التي تعتبر الاردن جزءاً منها على الرغم مما بليت به الديار الشامية من تجزئة.

٢- علي الزعامات السياسية في سوريا ان يتخلوا عن المصالح الشخصية الخاصة في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

٣- ان الوحدة السورية تحتمها حقوق البلاد الطبيعية، والتي ترتبط مع بعضها بعضا بروابط الدين، والدم، واللغة والجنس والاهداف المشتركة.

٤- ان ما يشاع احياناً من افكار هزيلة، تهدف الى الطعن في مبادىء الثورة العربية الكبرى، واماني الامة العربية، ليس الا محاولات ممن لم تسمو افكارهم الى ما سمت اليه افكار الملك عبد الله القومية، وكل من يقف في طريق هذه الدعوة من الزعماء واصحاب الاقلام، انما هو شخص مجروح الضمير والوجدان،

---

(١) جريدة الاردن: ع ١١٢٨٤، ١٨/ ايار/ ١٩٤٩.

(٢) نفس المصدر: ع ١٢٧٩، ١٠/ اذار/ ١٩٤٩.

ويعتبر مجرماً بحق والوطن والامة، ويعمل على خدمة الدعايات المأجورة التي تحقق اهداف المستعمر.

٥- تمسك ابناء الاردن بمبادىء الثورة العربية الكبرى، ودعوة عبد الله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، ومقاومة كل الدعايات المأجورة التي تهدف الى النيل من حقوق البلاد السورية الطبيعية.

٦- التأكيد على الملك عبد الله من اجل مواصلة السعي لتحقيق الوحدة السورية[١].

من خلال هذا الموقف الذي اظهرته الاندية والنقابات في الاردن، تجاه الوحدة السورية نستطيع ان ندرك الحقائق التالية:-

١- ان الهيئات والزعامات السياسية في الاردن، وخاصة التي شاركت في هذين الاحتفالين، لم تكن تعترف بشيء اسمه الاردن ككيان سياسي قائم بذاته، بل كانت تؤمن بأن الاردن ليس الا جزءاً من سوريا الكبرى (بلاد الشام بحدودها الطبيعية)، وإن هذا الايمان بالوحدة السورية، يقوم على اساس حقوق البلاد الطبيعية التي اوجدها الله سبحانه وتعالى، أضافة الى ما يربط بين اجزاءها من روابط الدين واللغة والجنس والدم والاهداف المشتركة.

٢- ايمان الشعب الاردني بدعوة عبد الله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، واعتبارها استمراراً في حركة الجهاد العربي الذي بدأته الثورة العربية الكبرى.

إضافة الى ذلك فقد كانت الاندية والنقابات تري ان تحقيق مشروع سوريا الكبرى، يعني الالتزام بمبادىء الثورة العربية الكبرى التي تقوم على الوحدة والحرية والاستقلال، والمواثيق الوطنة، والمثل العربية العليا، وان مقاومة المساعي الهادفة لتحقيق المشروع، يعد جريمة في حقوق الوطن العربي والامة وليس له تفسير سوى خدمة المصالح الشخصية، والدعايات المأجورة التي تخدم اهداف المستعمر.

---

(١) الجزيرة: ع ١٣٨، ٢٩/تموز/١٩٤٦. انظر ايضاً نفس المصدر: ع ١٥٣، ٢٠/شباط/١٩٤٧.

جـ- الساحة الشعبية العامة:-

اما الساحة الثالثة التي عبر فيها الشعب الاردني عن موقفه من مشروع سوريا الكبرى، فهي الساحة الشعبية العامة، ويمكن التعرف على موقف هذه الساحة بشكل واضح من خلال مقررات المؤتمر القومي الاردني(١)، الذي عقد في قاعة سينما البتراء في ١٢ ايلول عام ١٩٤٧، بناءاً على دعوة حزب النهضة العربي الاردني، وقد حضر هذا المؤتمر محمد الشريقي رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت مندوباً عن الملك عبد الله، وحضور الاعضاء الاردنين في المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق عام ١٩٢٠، بالاضافة الى اعضاء المجلس التشريعي الاردني ورؤساء البلديات، وزعماء المقاطعات، وشيوخ العشائر، واعضاء منظمات الشباب، ووفود مختلف الهيئات الشعبية والموسسات الاهلية المختلفة، وقد وضع المؤتمر ميثاقاً قرر فيه الامور التالية:-

اولاً- يقرر المؤتمر القومي الاردني ان المملكة الاردنية الهاشمية، تقع في الصميم من الشام، وهي جزء لا ينفصل عن سوريا الطبيعية، وبما ان تجزئة سوريا الطبيعية الى دويلات سنة ١٩٢٠، تمت بتاثير القوى الاجنبية، لصلحة الاستعمار والغزو الصهيوني وحدهما، وبما ان القوى الاجنبية قد زالت، فقد اصبح الواجب الوطني، والضرورة القومية، والمستقبل المشترك، والمصلحة العامة تدعو الى العودة الى الوحدة السورية الطبيعية.

كما اكد المؤتمر في المادة الاولى من الميثاق، على تمسك الشعب الاردني بوحدة سوريا الطبيعية، والتي عبرت عنها الارادة الشعبية العامة في الديار الشامية في اكثر من مناسبة سواء أكان ذلك امام لجنة كنج كراين عام ١٩١٩، وبمانصت عليه المادة الثانية من الدستور السوري الذي وضعته الجمعية التأسيسية في دمشق عام ١٩١٩ وحذفها الفرنسيون فيما بعد، او في قرار ٨ اذار ١٩٢٠. إضافة الى قرار المجلس التشريعي الاردني في ١٢/٧/ ١٩٤٦(٢).

من خلال ذلك، نستطيع ان ندرك ان الشعب الاردني كان متفقاً في وجهة نظره الخاصة بالوحدة السورية مع الحكومة الاردنية، والمجلس التشريعي والاحزاب، هذه النظرة تقوم على اساس ان بلاد الشام بحدودها الطبيعية، تشكل وحدة واحدة لا تقبل

---

(١) انظر مقررات المؤتمر القومي الاردني ملحق رقم (٦) من وثائق البلاط الملكي العراقي.

(٢) د.ك.و-بغداد: ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٤، ص٧-٩. انظر ايضاً نفس الملف و.ر ٧، ص٤١. وانظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة ازلية: و.ر ١٧، ص٤١.

التجزئة استناداً الى حقوق البلاد الطبيعية، والمواثيق القومية، والارادة الشعبية العامة.

اما المادة الثانية من الميثاق، فقد اكدت على تمسك الشعب الاردني المطلق بالملك عبد الله، ومساعيه الهادفة لتوحيد الاقاليم السورية، حيث نصت على ما يلي: "يرفع المؤتمر شكر الشعب الاردني العميق وولاءه المطلق لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم، لجهوده المشكورة التي دأب جلالته على بذلها في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية، واتحادها على الوجه الذي يكفل جميع الحقوق القومية.

ولم يكتف الشعب الاردني بتأييد المشروع ومساندته داخل الاردن، بل عمل على مساندة مساعي الملك عبد الله والحكومة الاردنية على الساحة العربية، في محاولة لتوحيد المساعي وخاصة في الاقاليم السورية-من اجل تحقيق وحدة اقليمها، وهذا ما اكدته المادة الثالثة من الميثاق، حيث نصت على ما يلي: "يوجه المؤتمر تحيات الاردن الى الشعب السوري في الوطن السوري الاكبر، ويناشد المؤتمر الهيئات السياسية والمنظمات القومية في جميع البلاد السورية، ان توحد جهودها الوطنية، وان تسعى في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها، طبقاً للمبادئ القومية دون اي اهتمام بما يرسل من الدعايات المغرضة عنها.

واستنكر المؤتمر في المادة الرابعة من الميثاق، الاساليب التي تتبعها الدوائر الرسمية في دمشق، لإرغام الشعب على التنكر لمشروع قومي، سبق ان ايده ممثلوه ونوابه واحزابه بصورة رسمية، كما استنكر الحملات الصحفية التي تتهجم على المشروع بالفاظ نابية وعبارات جارحة.

وقد عارض المؤتمر تدخل حكومات عربية غير سورية في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم، وهذا ما اكدته المادة الخامسة من الميثاق، حيث نصت علي ما يلي: "يناشد المؤتمر الدول غير السورية، ان تلتزم الحياد الدقيق في هذه الدعوة القومية، وان لا تتدخل في شؤون تتعلق بالشعب السوري وحده، كما يلفت المؤتمر انظار الدوائر الرسمية في بعض العواصم العربية، الى ان الدعوة القومية الحرة لا تناقض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية لا نصاً ولا روحاً".

وفي المادة الاخيرة من الميثاق، اكد المؤتمر على ان هذه القرارات تعتبر الميثاق القومي والمنهاج السياسي العام للشعب الاردني، كما ان الشعب الاردني، طالب كل

حكومة اردنية تضطلع باعباء الحكم، ان تسعى جاهدة بقوة واخلاص، لتحقيق ما تتضمنه بنود هذا الميثاق من اهداف قومية، واماني وطنية، ويحملها كل مسؤولية وطنية تنشأ بسبب تخلفها عن تأدية هذه الرسالة القومية العظمى[١]".

وعلى اثر قرار مجلس النواب السوري الصادر في ١٩٤٧/٩/٢٩، الذي استنكر مشـــروع ســـوريا الكبرى، وايد خطاب رئيس الجمهورية السورية برفض فكرة الوحدة السورية[٢]، أبرق رئيس المؤتمر القومي الاردني هاشم خير برقية الى رئيس مجلس النواب السوري، مع صورة عنها، الى رؤساء الاحزاب والصحف السورية، رداً على موقف مجلس النواب السوري الانفصالي، وقراره المتضمن نقض ميثاق الوحدة السورية المشترك، وقد نصت المذكرة على ما يلي:-

"اطلع الرأي العام الاردني في كثير من الأسى والاسف، على قراركم في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩، المتضمن تأييدكم لخطاب فخامة رئيس الجمهورية السوري، المناقض لميثاق الوحدة السورية الطبيعية، والمنافي للتقاليد القومية، وان المؤتمر القومي الاردني، الممثل لجميع طبقات الشعب، اذ يعلن استمساكه التام بميثاق الوحدة، ويستنكر بشدّة خروج المجلس النيابي السوري على ميثاق الامة الواحد المشترك، وعدم تمحيصه المقترحات الاردنية في الوحدة او الاتحاد، متأثراً بتهم مزورة ومزاعم مفرضة، صادرة عمن لم يزل الشعب السوري يشكو تزويرهم في الانتخابات النيابية، حرصاً على تخليدهم في الحكم، وعلى انتزاع سلطة المجلس باخراجه عن حدود مهامه الدستورية دون ان يلاحظوا ان المجلس النيابي لسوريا الشمالية، لا يملك حق نقض مقررات المجلس التأسيسي العام، كما ان اي جزء من اجزاء الوطن الواحد، لا يملك منفرداً حق نقض ما قرره الكل. مجتمعين.

---

(١) د.ك.و. بغداد م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٤، ص٨-٩، و.ر ٧، ص ١٢-١٣. انظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية، و.ر ١٧، ص٤٢-٤٤.

(٢) انظر نص قرار مجلس النواب السوري. م.و.ت. دمشق، وثائق الدولة، مجموعة وثائق وزارة الداخلية، القسم مشروع سوريا الكبرى من سنة ١٩٤٧-١٩٥٠، م.ر ٤، و.ر د/٢/٢٠ وسارمز له. م.و.ت-دمشق: مجموعة وثائق وزارة الداخلية. م.ر ٤.

ان الاردن اذ يحتج على موقفكم الباطل من دعوته الاخوية الحقة، ويؤكد لمجلسكم الموقر عزمه الصادق على مواصلة النضال المشروع في سبيل تحقيق وحدة الوطن السوري الاكبر والاماني القومية"[١]

يضاف الى ذلك انه كان لهذه التصريحات السورية المعادية للمشروع، ردة فعل كبيرة لدى جميع فئات الشعب الاردني، حيث قام كل من زعماء العشائر والهيئات الدينية الاسلامية والمسيحية، وزعماء الهيئات الوطنية، والاندية الشبابية، برفع برقيات احتجاج واستنكار لهذه التصريحات، الى كل من رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه والى مجلس النواب السوري ايضاً[٢].

(١) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية، و.ر ١٩، ص٤٦-٤.

(٢) نفس المصدر، و.ر ١٣، ص٢٥-٢٨.

الفصل الثالث

الجامعة العربية ومشروع سوريا الكبرى

١- مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٣-١٩٤٤
٢- اثر قيام الجامعة على المشروع
٣- موقف الملك عبدالله من الجامعة العربية

١- مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣-١٩٤٤

أبرزت الحرب العالمية الثانية اهمية المنطقة العربية من الناحية الاستراتيجية لأحتوائها على طرق المواصلات التي تربط الشرق بالغرب، إضافة إلى المواد الخام التي تشكل عصب الصناعة الغربية، وتأكدت أكثر من ذي قبل نظرة الد ول الاستعمارية للمنطقة على اعتبار أنها تشكل وحدة متكاملة من النواحي الإقتصادية والجغرافية والبشرية، وكانت السياسية البريطانية -بصفتها صاحبة النفوذ القوي في المنطقة العربية- ترى التعامل معها على هذا الاساس، بهدف السيطرة عليها والاحتفاظ بها كمنطقة نفوذ بريطاني[١].

وفي نفس الوقت الذي أخذت بريطانيا تنظر فيه هذه النظرة إلى المنطقة العربية، إشتدت الحركة العربية المطالبة بالاستقلال والوحدة[٢] وكان نتيجة لذلك؛ أن قام المسؤلون البريطانيون بالبحث عن طريقة تجنب المنطقة العربية الانفجار القومي المعادي لها. فبدؤا بالترويج لقيام تنظيم إقليمي يجمع شمل الدول العربية في منظمة إقليمية واحدة تكون مكاناً للمناقشات والمجادلات؛ بهدف إستنفاذ مجهودات الدول العربية في مجادلات عقيمة من ناحية، وشغل العناصر الوطنية العربية بهذه المنظمة وصرفها عن هدفها الحقيقي الرامي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة من ناحية ثانية[٣].

يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي كان فيه العرب يتطلعون إلى الاستقلال والوحدة لم يكن موقف بريطانيا العسكري يسمح لها بالتفرغ لمعالجة السياسة الداخلية في الوطن العربي فلم يلبث ان زال عنها خطر المحور في الشمال الافريقي حتى رأت ضرورة الاستجابة-ولو مظهرياً -لبعض آمال الشعب العربي، وخاصة بعد أن أدركت بريطانيا المشاعر العربية العدائية تجاه سياستها التي خيبت آمال العرب

---

(١) مفيد محمود شهاب:-جامعة الدول العربية (ميثاقها وانجازاتها)، معهد البحوث والدراسات القومية، القاهرة، سنة ١٩٧٨، وسارمز له مفيد محمود شهاب جامعة الدول العربية

(٢) مجلة شؤون: عربية، ع ٢٥، ص٢٢.

(٣) بيان نويهض الحوت:- مرجع سابق ص٤٤١.

كثيراً، سواء كان ذلك في أسيا العربية، أو في الشمال الافريقي. ومن هذا المنطلق رأت تأسيس نوع من الوحدة وبالشكل الذي يخدم مصالحها(١).

وهكذا نستطيع القول: إن الاهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية كانت الدافع الحقيقي وراء تبني بريطانيا لفكرة إنشاء جامعة الدول العربية؛ وذلك من أجل استمرار سيطرتها على المنطقة العربية، وتأمين مصالحها الحيوية المتمثلة: بالمواد الخام وطرق المواصلات، إضافة الى إحتواء التيار الوحدوي المندفع، نحو تحقيق الوحدة العربية، وتكريس الاقليمية، وتشجيع النزعات الاستقلالية المتمثلة بقيام الدول القطرية(٢).

ونتيجة لهذه الامور؛ أثير موضوع الوحدة العربية في مجلس العموم البريطاني، حيث وجّه أحد أعضاء المجلس سؤالاً إلى (انتوني إيدن) وزير الخارجية في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣، عما إذا كانت تتخذ تدابير لزيادة التعاون السياسي بين البلدان العربية في الشرق الاوسط، بقصد إنشاء حلف عربي في النهاية. فأجاب المستر (إيدن) «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية أو السياسية بينهم ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن تصدر من العرب أنفسهم، وعلى ما أعلم لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام»(٣).

وهكذا كان تصريح (إيدن الثاني) بمثابة إشارة البدء لحكام الدول العربية والايعاز لهم باجراء الاتصالات على المستويين الدولي والعربي لتحقيق الآمال العربية في وحدة بلادهم. وكان هدف بريطانيا من هذا التصريح إيجاد نوع من التعاون على شكل تنظيم اقليمي تتمكن من خلاله السيطرة على جميع الدول العربية.

---

(١) سيد نوفل:- العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبله)، ج١، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٨، ص٥٨، وسارمز له سيد نوفل: العمل العربي المشترك.

(٢) مجلة شؤون عربية:- ع٢٥، ص٢٢.

(٣) جريدة الهدى: ع٢٥٥، ١٠/ك٢/١٩٤٦. وانظر ايضا عبد الرزاق الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية. ج١، ط٧، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٥، ص٣٩ وسارمز له الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية. سيد نوفل: العمل العربي المشترك ص٥٩.

ونستطيع القول: من خلال ما تقدم -إن تصريح (إيدن الثاني) بتأسيس جامعة عربية تقوم على اساس إقليمي، كانت بمثابة ضربة قاصمة لمشروع سوريا الكبرى الذي نادى به الامير عبدالله بن الحسين. ومشروع الهلال الخصيب الذي كان ينادي به نوري السعيد[١].

إن ما يهمنا في هذا الصدد: هو الموقف العربي من مشروع سوريا الكبرى، بعد ان أعطت بريطانيا إشارة البدء لحكام الدول العربية لاجراء المباحثات والعمل على تحقيق نوع من الوحدة بالشكل الذي يخدم مصالحها كما ذكرنا سابقاً.

أمام تصريح (إيدن الثاني) قام نوري السعيد بجهود مكثفة لأقناع حكام الدول العربية بعقد مؤتمر ليحث موضوع الوحدة العربية، والطرق الواجب إتباعها لمعالجة تلك الفكرة، وإخراجها إلى حيز الوجود[٢] وعلى الرغم من عدم إرتياح الحكومة البريطانية لذلك، فقد تابع نوري السعيد مساره في هذا الاتجاه حيث أرسل رسالة إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في ١٩٤٣/٣/١٧، طرح فيها افكاره وتصوراته لفكرة الوحدة والغرض من عقد المؤتمر المقترح[٣] كما قام في نفس الشهر بارسال وفد عراقي برئاسة جميل المدفعي وزير الدفاع العراقي إلى سوريا والاردن للتشاور مع المسؤولين في البلدين، وبحث قضايا التعاون المشترك، والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي لهذا الغرض. وكان جميل المدفعي قبل سفره قد إجتمع بالسفير البريطاني في بغداد حيث أبلغه سرور الحكومة العراقية بتصريح (إيدين الثاني) وأهمية المساندة البريطانية لتحقيق اهداف الأمة في وحدة بلادها. وأكد له إن تحقيق

---

(١) عبد الله بن الحسين :- مصدر سابق، ص٢٠٥-٢٠٨.

(٢) مجلة شؤون عربية: ع٢٥، ص٣١.

(٣) كان السبب الذي دفع الحكومة البريطانية الى عدم الارتياح للمساعي العراقية مع الحكومات العربية هو خشيتها ان يستغل هذا الامر من أجل الدعاية ضد الصهيونية الامر الذي قد يخلق توتراً في المنطقة قد يؤدي الى ارباك المجهود الحربي البريطاني في المنطقة ومن اجل تبديد هذه المخاوف تعهد نوري السعيد للحكومة البريطانية بان لا يزيد عدد ممثلي كل دولة عربية عن اثنين او ثلاثة وتكون محادثات المؤتمر سرية كما تعهد باطلاع الحكومة البريطانية على ما يدور في هذا المؤتمر وعدم استغلاله لاغراض الدعاية.

F.O. 371/34955 No/188 From F.O. to Bagdad. 15/3/1943

ذلك لا يتناقض مع المصالح البريطانية في المنطقة، ولا يسبب أي متاعب لها(١).

إلا أن الوفد العراقي فشل في مسعاه في سوريا ولبنان والاردن. فسوريا مشغوله بالانتخابات النيابية. ولبنان منقسمة إلى فريقين: فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية إلى حد محدود، وفريق يناصر الوحدة الكاملة. اما الامير عبدالله فأراؤه واضحة كل الوضوح، إذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويعتبرها العامل الاساسي في بناء الوحدة العربية، كما كان في نفس الوقت متخوفاً من الجهود التي يبذلها نوري السعيد والتي لا يعرف دوافعها الحقيقية(٢) يضاف إلى ذلك، إن مصطفى النحاس رفض ما إقترحه الوفد العراقي. ففي التقرير الذي بعث به (اللورد كيلران) السفير البريطاني في القاهرة إلى المستر (انتوني إيدن) في ١٩٤٤/٢/٢٥، بين فيه خلاصة ما دار بين الوفد العراقي والنحاس قبل بدء مشاورات الوحدة العربية. حيث قال: إن وجهة نظر النحاس لخطة المشاورات جاءت خلافاً لوجهة النظر العراقية؛ ففي الوقت الذي كان يرى فيه الوفد العراقي الدعوة لعقد مؤتمر عربي يشارك فيه هيئات شعبية بالإضافة إلى الهيئات الرسمية، رفض مصطفى النحاس ذلك، وأصر على أن تقتصر الجهود على المستوى الرسمي فقط، كما قام بالوقت نفسه بفرض رقابة شديدة على الصحف المصرية كي لا تدعو إلى أي عمل غير رسمي، وركزت جميع الاضواء داخل مصر على النحاس؛ باعتباره حامل لواء العروبة وزعيمها الاوحد. ولم يكن يرغب أن تشاركه هيئات أخرى في هذه المشاورات؛ وهذا ما أكده ايضاً السفير البريطاني في بغداد السير (كنهان كرنوليوس) في برقية بعث بها الى وزارة الخارجية في ١٩٤٣/٣/١٢(٣).

ونتيجة لفشل نوري السعيد باقناع الدول العربية بالمقترحات التي طرحها؛ جاءت الاستجابة لتصريح (إيدن الثاني) من مصطفى النحاس، بشكل إتسم بالسرعة والنشاط الكبيرين فاق تحرك نوري السعيد باستلام الاشارة البريطانية وقيادة الحركة التي كانت تدعو الى الوحدة العربية.

---

(١) F.O. 371/35010. No 111, Sir kinhan cornowallis, Bagdad to F.O. 28/3/1943

(٢) F.O. 371/35010, No 195 Sir kinhan cornowallis Bagdad to F.O. 5/6/1943.

وانظر ايضاً سيد نوفل:- العمل العربي المشترك،.ص٥٩.

(٣) F.O. 371/41327No 207, Lord killeran, cairo to, F.O 25/2/1944.

F.O. 371/34958, No 258 Sir kibnhan carnallis Bagdad to F.O 12/ Mar/1943.

فعلى أثر تصريح (إيدن الثاني) وجه أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصري سؤالاً الى رئيس وزراء مصر: لبيان موقف الحكومة من هذا التصريح؛ وقد جاء الرد على هذا السؤال في الخطاب الذي القاه محمد صبري أبو عليم وزير العدلية-انذاك- أمام مجلس الشيوخ المصري في ٣٠/اذار/١٩٤٣ نيابة عن رئيس الوزراء مصطفى النحاس، وقد حدد في هذا الخطاب مراحل العمل على النحو التالي:

١- ان تتشاور مصر مع الحكومات لعربية كل على حده، للتوفيق بين أرائها فيما ترمي اليه من آمال.

٢- دعوة الحكومات العربية -فيما بعد- إلى مصر لإجتماع ودّي حتى يبدأ المسعى لتحقيق الوحدة بجبهة متحدة بالفعل.

٣- عقد مؤتمر عربي عام لأكمال بحث الموضوع، وإتخاذ القرارات المحققه للأغراض التي تنشدها الأمة العربية[1].

وكان هدف النحاس من هذا الخطاب: دفع مصر لقيادة الأمة العربية وحركة الوحدة العربية من ناحية، وتنصيب نفسه زعيماً للوحدة العربية لمحو حادث (٤/فبراير) سنة ١٩٤٢ من ناحية اخرى [2]. كما كان هدف بريطانيا من تزعم مصر للاتجاه العربي الوحدوي دون سواها: هو التأكيد على الاهمية الاستراتيجية والمكانة الدولية التي آلت اليها مصر في نظر المسؤولين البريطانيين، والعالم ابان الحرب الثانية. ولا سيما بعد انشاء الادارة البريطانية لمركز تمويل الشرق الاوسط في القاهرة في اوائل الحرب العالمية الثانية. هذا من ناحية [3]أما من ناحية ثانية فقد ارادت بريطانيا من مصر أن تتزعم الدعوة لأي مشروع وحدوي شامل لكي تبعد عن نفسها تهمة معارضة المشاريع التي تقتصر على مجموعة محددة من الدول العربية. بينما تريد بريطانيا أن تدخل جميع الدول العربية في هذا التنظيم الذي تريده. أما

---

(١) الهدى، ع، ٣٣، نيسان ١٩٤٣، وانظر ايضاً، عبدالرزاق الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية، ص١٥١.

(٢) صلاح العقاد:- المشرق العربي المعاصر، ١٩٤٥-١٩٥٨، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٦٧، ص٦٦٩ وسارمز له : صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر.

(٣) احمد الشقيري :- الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس ، سنة١٩٧٩، ص٨١ وسارمز له احمد الشقيري: الجامعة العربية.

سبب إختياره للنحاس فيرجع الى كونه حليفاً قوياً لها، وخاضعاً لأرادتها، خاصة بعد ان تم فرضه على الملك فاروق بالقوة. ويذكر (جورج لنشوفسكي) إن عمل النحاس هذا لم يكن مجرد من الطموح الشخصية والذي يتمثل في الوجاهة داخل مصر وخارجها[1] وبين (باترك سيل) ان السبب في ذلك: يعود إلى التنافس القائم بين الملك فاروق ومصطفى النحاس، بالإضافة الى رغبة الاخير في إحتواء المد الوحدوي داخل مصر.[2] وهذا ما اكدته برقية اللورد (كيلران) السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٣/اذار ١٩٤٥ الى (انتوني ايدن) وزير خارجية بريطانيا، حيث قال «وقد أخذت مصر المبادرة وكان حافزها المبدئي أسباب من السياسية الداخلية الى حد كبير فقد اراد النحاس باشا تقوية مكانته الداخلية بالضهور كزعيم للعالم العربي، ورغبة الملك فاروق باتخاذ دور مماثل»[3].

وقد استجابت الحكومات العربية لدعوة مصر للتشاور في أمر الوحدة العربية، وبدأت هذه المشاورات في قصر (انطونيادس) بالاسكندرية في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٣، واستمرت الى ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٤ برئاسة مصطفى النحاس. وكانت القضية الاساسية التي دارت حولها مداولات الدول العربية في هذه المشاورات هي: سوريا الكبرى. حيث كانت مفتاح الموقف بالنسبة الى قيام كيان سياسي عربي يكون اولا يكون، سواء كان وحده، أو إتحاد، او تعاوناً، او أي صيغة اخرى يمكن أن تتفق عليها الدول العربية. وكان اول هذه المشاورات مع العراق[4].

إن ما يهمنا هنا: هو موقف كل دولة من الدول العربية المشاركة في المشاورات من مشروع سوريا الكبرى بشكل خاص ، والوحدة العربية بشكل عام.

---

(١) جورج لنشوفسكي:- الشرق الاوسط، ص٣٢٩.

(٢) باترك سيل:- الصراع على سوريا (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة سمير عبدة، دار طلاس ١٩٨٣، ص٣٩ ويارمز له باترك سيل:- الصراع على سوريا.

(٣) F.O. 371/452371, No 80. lord killeran to mr. eden 32/Mar./5491

انظر الوثيقة: مجلة لبالغث العربي ، ع٣٦، تموز ١٩٨٨، ص١١٢-١٢٠.

(٤) احمد الشقيري: مرجع سابق ص٦١.

أ- الموقف العراقي:

كانت أولى الدعوات التي وجهتها الحكومة المصرية الى رئيس وزراء العراق نوري السعيد[١]. ولم يكن اختيار النحاس لنوري السعيد إعتباطا، بل كان إختياره دبلوماسيا بارعا، إذ كان له دور مسبق في بحث مشاريع الوحده العربية، كما لم يكن باستطاعة النحاس تجاهل مركز العراق السياسي الذي كان يشكل مركز الثقل في المشرق العربي[٢].

وقبل أن يتوجه نوري السعيد الى القاهرة، قام بزيارة كل من دمشق وبيروت وعمان، لمناقشة بعض الجوانب التي تتعلق بالوحدة العربية قبل مناقشة الامر مع مصطفى النحاس في القاهرة[٣]وكانت الاراء التي استخلصها نوري السعيد من خلال هذه الزيارة تتمثل في: أن سوريا منشغلة بالانتخابات وترغب في المساندة البريطانية أما اللبنانيون فهم منقسمون الى فريقين: الاول كان يطالب بالمحافظة على استقلال لبنان التام. في حين كان الفريق الاخر- ويمثله بشارة الخوري- يميل الى فكرة الوحدة الكاملة. أما الاردن فإن أراء الامير عبد الله واضحة كل الوضوح في مناصرة مشروع سوريا الكبرى، ويراها عاملا إساسيا في بناء الوحدة العربية[٤].

وقد وصل نوري السعيد الى القاهرة في ٢٢ /تموز/ ١٩٤٣، وقبل بدء المحادثات الرسمية بينه وبين النحاس. ألتقى باللورد (كيلران) السفير البريطاني في القاهرة، وأخبره بأنه سوف يقترح على النحاس الموافقة على توحيد سوريا الكبرى، بحدودها الطبيعية.

---

(١) الهدى: ع ٢٥٥/١٠/ك٢، سنة ١٩٦٤.

(٢) ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٩ وسار مزله: ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية.

(٣) F.O 371/34958. Tel. No 63. Kinhan camwullis, Baghdad to, F.o,27/May/1943

(٤) F.o 341/226. From peivan, to F.o 17 Mar 1943

وانظر أيضا نوفل: مصدر سابق ج١ ص ٦٠، وعلي المحافظة: موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص١٧٠.

وأما موضوع الاتحاد الكونفدرالي فيمكن بحثه فيما بعد. وقد نصحه الوزير البريطاني بأن لا يقدم على مثل هذه الخطوة بدون علم ابن السعود، فأجاب نوري السعيد : بأن هذا الاقتراح لا يتضمن ترشيح الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق لعرش سوريا. بل سيترك للشعب السوري اختيار نوع الحكم الذي يريده، ولذلك فإن ابن السعود لن يعارض في ذلك[١].

كما اجتمع نوري السعيد قبل المشاورات مع النحاس. بنائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وبين له أن رحلته تعد استمرارا لجهوده من أجل توحيد سوريا الكبرى، وتمهيدا لقيام الاتحاد الكنفدرالي العربي الذي سيشمل سوريا الكبرى والعراق، وربما مصر. وإن أساس هذه الدعوة هو تصريح (ايدن الثاني) في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣. إلا إن نائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، نصحه بضرورة الاتصال بالقادة العرب قبل الادلاء بأي تصريحات والدعوة لعقد مؤتمر، حتى لا تتعثر مساعيه الشخصية بهذا الشأن، فرد عليه نوري السعيد: بأن المؤتمر المقترح لن يعقد إلا إذا ظهر من الاتصالات الشخصية، إن هناك قبولا لعقد مثل هذا المؤتمر[٢].

وهكذا نستطيع أن نلاحظ من خلال محادثات نوري السعيد مع الزعماء البريطانين، أنهم لا يؤيدون مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب بأي شكل من الاشكال، وهذا يؤكد خطأ ما ذهب أليه البعض من أن المشروعين يحظيان بتأييد بريطانيا.

وقد بدأت المشاورات بين نوري السعيد ومصطفى النحاس في ٣١/تموز/١٩٤٣، واستمرت الى ١٦/ آب من نفس العام في قصر (انطونيادس) بالاسكندرية بواقع أربع جلسات، بحثوا فيها موضوع التعاون العربي في الميادين السياسية، والاقتصادية، والثقافيه، والاجتماعي. إن ما يهمنا من هذه المباحثات موقف العراق من قضية الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص. وقد بين السعيد للنحاس: إن إتحاد البلاد العربية بايجاد حكومة مركزية لها جميعا، لا يمكن تحقيقه في ذلك الوقت، ليس بسبب الصعوبات الخارجية فحسب، بل بسبب الصعوبات الداخلية

---

(١) F.o. 371/34960. Tel. No.145. From lord Killeran, cairo. to . F.o,25/7/1943.

(٢) F.o 371/34960. Tel. No 1750 From Cairo ■ F.o,26/7/1943

أنظر أيضا. سيد نوفل: مصدر سابق، ج١، ص ٦٠.

في البلاد العربية نفسها. وما لكل منها من المشاكل الخاصة بها، وما بينها من تفاوت في النواحي الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. كل ذلك لا يمكن تصور معه حكومة مركزية واحدة للجميع. وقدم نوري السعيد مشروعين لقيام الاتحاد بين الدول العربية:

الاول: تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية، بحيث يكون للاتحاد جمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة بنسبة عدد سكانها، وثرواتها، وحسبما يتقرر في نظام الاتحاد الاساسي. ويكون للاتحاد رئيس ينتخب أو يعين وفقا لاحكام هذا النظام، ويكون له لجنة تنفيذية. ولقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد. وفي هذه الحالة تلتزم كل دولة بتنفيذ هذه القرارات ولو كانت مخالفة لرأى مندوبها. وهذا بطبيعة الحال يحتم على الدول التي تنضم الى هذا النوع من الاتحاد أن تتنازل عن جزء من سيادتها.

الثاني: تكوين إتحاد على هيئة مجلس استشاري دون سلطة تنفيذية، ولا تكون قراراته ملزمه الا لمن يقبلها، وفي هذه الحالة لا داعي الى التفريق في نسبة التمثيل، لان المجلس ليس له صفة تنفيذية، بل هو تعاوني بوجه عام. وقد اتفق الطرفان: العراقي والمصري في هذه المباحثات على استبعاد قيام حكومة عربية مركزية للجميع. ولاحظ النحاس إن الشكل الثاني للوحدة الذي إقترحه نوري السعيد أشبه ما يكون بنظام جامعة الاتحاد الامريكي، المعمول به بين الولايات المتحدة الامريكية، وأمريكيا الوسطى، والجنوبية. مع إن هذا النظام استبعد التعاون السياسي استبعادا تاما، وأقتصر على النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.. وقد رأى النحاس إن الاختيار بين الوجهين يستدعي استطلاع رغبات مختلف الدول العربية. وقد ترك للرئيس المصري إستطلاع هذه الرغبات[1].

أما فيما يتعلق بالوحدة السورية، فقد بين نوري السعيد موقف حكومته على النحو التالي:

إن الحكومة العراقية ترى ضرورة قيام كيان سوري موحد يتألف من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، كالكيان العراقي. تقريبا من مبدأ الاتحاد الامريكي ، من أجل تكتيل الدول بقدر الامكان.

---

(١) د.ك.و- بغداد: ملف رقم ٣١١/٤٧٨٥، مشاورات الاتحار العربي بين مصطفى النحاس ونوري السعيد، ص ٧-٨، وسأرمز له. د.ك.و- بغداد . م.ر ٣١١/٤٧٨٥.

إضافة الى ما في توحيد سوريا من فوائد جمة، لذلك رأى نوري السعيد أن أول عمل يجب القيام به، هو تكوين كيان سياسي موحد لسوريا بأجمعها تختاره البلاد بالشكل الذي تريده. وإن تحقيق ذلك سيسهل كثيرا من الامور ويعد خطوة ذات أهمية في المساعي السياسية. كما إن ذلك يعيد الى هذه البلاد وضعها السابق التي كانت عليه زمن الدولة العثمانية، حيث كانت تشكل وحده ادارية واحدة دون أي حواجز جمركية بين أجزائها، وخضوع جميع هذه الاجزاء لقوانين واحدة جعلت سكانها يشعرون إنها كتلة جغرافية ، وشعبية، لافوارق بينها[١].

وقد بين نوري السعيد أن جميع سكان الاقاليم السورية يرغبون في تحقق الاتحاد، باستثناء طائفة الموارنة الذين يرغبون في التعاون مع المحافظة على استقلال لبنان. واقترح لمعالجة ذلك أن يمنح الموارنة ادارة ممتازة على نحو ما كانوا عليه زمن الامبراطورية العثمانية منذ سنة ١٨٦٤، وإعطائهم حق الادارة الذاتية في مناطقهم ، وذلك بسبب ماينشرونه من أراء تتضمن تخوفهم من حكم المسلمين [٢].

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين، ووضع اليهود فيها. فقد بين نوري السعيد أن الحل الامثل: يجب أن يكون بناءاً على ما جاء في الكتاب الابيض، وضمن وحدة سوريا الكبرى، بحيث لا يزيد عدد اليهود الاقصى في فلسطين عن ٤٥٠ ألف نسمة فقط. وتكون الهجرة اليهودية الى فلسطين وفق ما حدده الكتاب الابيض- السالف الذكر- زمنا وعددا. وإن العرب يمكن أن يقبلوها إذا ضمن دخولهم في الوحدة السورية، وضمنوا – أيضا – ما جاء في الكتاب الابيض فيما هو خاص بهم. وعندئذ يدمجون في سوريا الكبرى. ولا يكون لهم إلا حكم شبه ذاتي في المناطق التي يكونون فيها الاكثرية[٣]

وفي إجتماعات اللجنة التحضيرية للجامعة العربية التي عقدت في الفترة الواقعة بين ٢٥ سبتمبر و ١٧ أكتوبر ١٩٤٤،بينّ نوري السعيد موقفه بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى.

---

(١) د.ك.و- بغداد ، م.ر ٣١١/٤٧٨٥، ص ٧.

(٢) د.ك.و- بغداد ، م.ر ٣١١/٤٧٨٥/ ص ٩.

(٣) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٤٧٨٥، ص ١١.

فنتيجة لما لمسه أثناء مشاورات الوحدة العربية من إصرار الوفد اللبناني على المحافظة على الاستقلال التام للبنان ضمن حدودها القائمة. ورفض الحكومة السورية لفكرة الوحدة السورية -في تلك الفترة- لما يعترضها من عقبات تتعلق بشكل الحكم، ووضع الطوائف في كل من فلسطين ولبنان. فقد رأى نوري السعيد إنه لا يمكن بحث موضوع سوريا الكبرى في تلك الاونة، الا بعد حل المشاكل الداخلية - التي ذكرناها- ، والمشاكل الدولية المحيطة بالمنطقة ومن ضمنها قضية فلسطين. أما إذا رغب أهل هذه الاقطار (أي الاقطار الشامية) بالوحدة، وتأليف حكومة مركزية، فهذا من شأنهم ولهم الحق في ذلك، أي بمعنى أن يبقى كل شيئ على ما هو عليه في الديار الشامية، حتى تنتهي المشاكل الدولية، وحتى تتبين رغبة الاهالي بالوحدة[١].

الموقف الاردني:

في ٢٨ آب ١٩٤٣ بدأت المشاورات بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن وقد استمرت هذه المشاورات إلى أول ايلول ١٩٤٣[٢]، وقد زود الامير عبد الله رئيس وزرائه في ٢٤ آب ١٩٤٣ بمجموعة من التعليمات، لكي تكون أساسا في مذاكراته مع النحاس في حدود الوحدة العربية، وركز سموه في هذه التعليمات على عدة نقاط كان من أهمها: إن أي وحدة ستكون قليلة الجدوى وغير محكمة قبل أن تتحد البلاد الشامية أو أن توحد. وإذا بقيت هذه البلاد منقوصة السيادة تحت انتدابات أجنبية أو تشتت محلي، فأمر تمشيتها مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك، بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار، لذلك رأى سموه ضرورة السعي لتحقيق وحدة سوريا أو إتحادها قبل تشكيل أي إتحاد عربي آخر.

أما عن نوع هذه الوحدة وشكل الحكم فيها، فقد بين سموه: إما أن تكون وحدة شاملة، بحيث تتشكل في الاقاليم السورية الاربعة حكومة واحدة وفق ما جاء في قرار المؤتمر السوري في ٢/ تموز/ ١٩١٩ و٨/ أذار/١٩٢٠. أو تشكيل إتحاد تعاهدي،

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية: ١٩١٦- ١٩٤٥، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، الجامعة العربية، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٥٧.، ص ٢٣٣. وسأرمز له أحمد طربين : الوحدة العربية.

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سابق ص٤٥. أحمد طربين: مرجع سابق ، ص ٢٨٧.

بحيث تبقى الحكومات الاقليمية الاربعة كما هي، وتتحد في أمور تتعين لربط أجزاءها بعضها ببعض تحت رئاسة واحدة. أما عن وضع فلسطين في هذه الوحدة فقد بين سموه: بأنه يجب أن تعالج قضيتها وفق ما جاء في الكتاب الابيض عام ١٩٣٩، وضرورة إدخالها ضمن الوحدة أو الاتحاد السوري. وفيما يتعلق بلبنان فقد رأى سموه أن يترك الامر له في الوحدة أو الاتحاد، وشكل وكيفية الحكم ضمن حدوده القائمة زمن الدولة العثمانية. أما مسألة لبنان الكبير فهي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها.[١]

وقد بذل توفيق أبو الهدى جهودا كبيرة في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣، لاقناع النحاس بمشروع سوريا الكبرى والعمل على تحقيقه لما لمصر من مركز هام، ولما له من نفوذ شخصي بصفته صاحب الزعامتين في المملكة المصرية.

وقد بين أبو الهدى أنه في حالة إتحاد الاردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان في وحدة سياسية واحدة، سيكون بإمكانها الاشتراك في الامور المطروحة للبحث بشكل أفضل. أما في حالة بقاء هذه الاقطار مجزأة، فإن الفائدة من التعاون مع البلاد العربية الاخرى تكون قليلة الجدوى.

وأكد أبو الهدى في هذه المشاورات: على إن الاقطار الشامية الاربعة تطالب بالاستقلال والاتحاد فيما بينها بعد أن تتخلص من القيود الاستعمارية. ويجب إعادة الوحدة السورية الى سابق عهدها، بحيث تصبح الاقطار الاربعة دولة واحدة أو متحدة، ثم تدخل هذه المجموعة في الاتحاد العربي الذي يتألف من مصر والعراق، وغيرهما من الدول العربية. وخلص أبو الهدى الى القول: " وأنني أرى كما يرى نوري السعيد إن من المهم جدا السعي لايجاد سوريا الكبرى على أن تشترك بعد تكوينها في التعاون مع الدول العربية الاخرى".

وقد بين أبو الهدى فوائد هذه الوحدة لكل إقليم من الاقاليم السورية حيث قال " إن الفلسطيني يرغب بهذه الوحده ليتخلص من الخطر اليهودي، والسوري لتتسع مملكته ويقوي كيانه، والاردني حتي لا يبقى بلده صغيرا فقيرا يعتمد في نفقاته على

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٤١- ص ١٠١- ١٠٣.

الانجليز. وإن الاقطار السورية الاربعة تركت هذه الامنية الى النحاس بصفته زعيم الامة العربية[1].

وقد أوضح أبو الهدى - وهو ينهي القسم الاول من المشاورات لاثبات سهولة قيام الاتحاد السوري إنه فهم من بعض الانجليز أن هذه الاقطار الاربعة إذا اتفقت على أمر فلن تقوم دونه موانع قطعية، الا فيما يختص بتأمين وضع مناسب لليهود في فلسطين. وإنه من الممكن التغلب على هذه القضية بفضل النحاس. كما إنه في الوقت نفسه لا يوجد ما يمنع من إتحاد شرق الاردن وسوريا فورا، إذا اتفق على ذلك لعدم وجود صعوبة خارجية[2].

وردا على السؤال الذي طرحه النحاس عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين الاقطار السورية الاربعة، وهل تندمج في دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة، أم يكون لها رئيس واحد وحكومات مركزية متعددة، أم تكون كل واحدة منها مستقلة عن الاخرى ويجمع بينها إتحاد يتفق على نظامه، أجاب أبو الهدى : أنه لو أقتصر الامر على سوريا والاردن ، لسهل أمر الوحدة، لان اختلاف نظام الحكم لا يكون سببا لترك الوحدة، وأن الوطنيين المخلصين في سوريا يأبى إخلاصهم أن يجعلوا من قضية الملكية أو الجمهورية حائلا دون تحقيق مصالح البلاد. وإذا كان منهم من يرى غير ذلك، فإنهم ينزلون عند رأي الاكثرية. ولما كانت الصعوبة تأتي من لبنان وفلسطين فقد رأى أبو الهدى أنه يمكن تكوين وحدة من سوريا الشمالية وشرق الاردن، ثم تدعي كل من لبنان وفلسطين الى الاتحاد معهما فيكون الاتحاد ثلاثيا.

وعن الكيفية التي ستكون عليها الوحدة بين سوريا وشرق الاردن أجاب أبو الهدى : إنها ستكون على أساس النظام الذي ترضاه الاغلبية- وإن كان هو يفضل النظام الملكي- كما إن أغلبية الشعب في سوريا يميلون الى النظام الملكي، ومع هذا فإن قضية الملكية والجمهورية لن تشكل حائلا في طريق الوحدة، مادام الامر سيرد الى ارادة الامة.

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٤٢، ص ١٠٦. وانظر ايضا أحمد طربين : مرجع سابق ص ٢٨٧-٢٨٨. أحمد الشقيري: مرجع سابق ، ص ٤٧، على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ص ١٧٠.

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سابق ، ص٤٨. أنظر أيضا أحمد طربين: مرجع سابق ، ص٢٩١. وجلال يحي: العالم العربي الحديث، ص ٩٧، وسامي الحكيم: ميثاق الجامعة. ص ٢٣.

وعن تساؤل النحاس عن كيفية إنشاء الاتحاد الثلاثي بين سوريا، وشرق الاردن، وفلسطين، ولبنان. أجاب أبو الهدى: " إن أحسن ترتيب عملي هو إذا أمكن تكوين وحدة الاقطار الاربعة فإذا اعترضت سبيل ذلك قضية فلسطين أمكن إعطاء اليهود في فلسطين استقلالا إداريا... وإذا قامت موانع دون الوحدة الشاملة، أمكن تحقيق الوحدة بين سوريا الداخلية وشرق الاردن، ثم يكون إتحاد بينها وبين القطرين الاخرين" . أما عن نوع هذا الاتحاد قال أبو الهدى: "فإني لا أرى فائدة عملية منه، إلا إذا كان على طراز الولايات المتحدة أو على طراز الاتحاد السويسري".(١)

وقد بين أبو الهدى للنحاس موقف الحكومة البريطانية من الوحدة السورية، حيث قال :" في سنة ١٩٤١ جاء (المسترلتلتون) وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط الى عمان، وجرى بيني وبينه حديث بشأن الوحدة السورية، فافضيت إليه بآمالنا، وأن تساعدنا بريطانيا على السير في هذا السبيل.... ولفتُ انتباهه إلا أن الاقطار الاربعة كانت في زمن الحكومة العثمانية مديرية واحدة، وإن مصالحها مشتركة، وإنها في مجموعها تؤلف وحدة جغرافية واحدة. ووعد الوزير البريطاني أن يبلغ هذه الامنية الى حكومته. وجاء رد الحكومة البريطانية مشتملا على ثلاثة أمور هي:

١- إن المثل الاعلى للاستقلال والوحدة العربية، يحظيان بالعطف التام من الحكومة البريطانية على أن هذه القضية يرجع أمرها الى تبصر العرب أنفسهم، وذلك عندما يكون الميدان أكثر جلاءاً (يعني عند انتهاء الحرب) .
٢- إن بريطانيا ترى أن كل تقرب من الحكومة السورية، أو من أية حكومة أخرى، ينبغي إرجاؤه ريثما تبدو الحالة أكثر استقرارا.
٣- إن بريطانيا سوف تصون المصالح المشروعة، لسمو أمير شرق الاردن، وحكومته، في الوقت المناسب.

وبين أبو الهدى: أنه بعد إتصالات لاحقة مع لندن، يعتقد بان الانجليز إقتنعوا بأنه لا بأس من أن يعمل شرق الاردن للاتحاد مع سوريا. ولكن الاختلاف يرجع الى

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٤٢، ص ١٠٦. وانظر أيضا، أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وأحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩١.

شيء واحد : هو الوقت المناسب لهذا العمل. فالانجليز يرون أن لا يكون قبل نهاية الحرب، والاردن ترى أن الحرب لا تحول دون عمل كهذا[1].

وفي إجتماعات اللجنة التحضيرية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤، أكد أبو الهدى على أن الاردن يعتبر نفسه دائما جزء من سوريا. ويسره أن يتمكن من الاندماج في سوريا، لتكون دولة موحدة تنضم إليها فلسطين إن أمكن ذلك كما أكد أبو الهدى في هذه الاجتماعات على وجهة النظر الاردنية بالنسبة لسوريا الكبرى. ولم يخرج حديثه في مجمله عما أفضى به أثناء المشاورات، وقد دعى أبو الهدى جميل مردم رئيس وزراء سوريا الى ضرورة الاتصال بين الحكومة الاردنية، والسورية للأتفاق على وضع الخطوط الاساسية للمشروع، حتى إذا جاء الوقت المناسب لا يكون هناك عائق للتنفيذ، ولكن الموقف السوري لم يتغير عما كان عليه في المشاورات عام ١٩٤٣ كما سنرى فيما بعد. وبين جميل مردم: إن أسبابا فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرق الاردن. حسب رأى حزب الكتلة الوطنية الحاكم وجميل مردم أحد أعضائه[2].

أما عن شكل التعاون بين البلاد العربية المختلفة، فقد وافق أبو الهدى على رأي نوري السعيد باستبعاد فكرة الحكومة المركزية. ورأى الاخذ بالرأى الاول الذي طرحه نوري السعيد وهو: إيجاد إتحاد ذو سلطة تنفذيه، وإذا لم يرض الاخرون فلا مانع من الاخذ بالشكل الثاني: وهو على شكل مجلس استشاري دون سلطة تنفيذية[3].

نلاحظ من خلال هذه المشاورات - أن الوفد الاردني ركز على فكرة الوحدة السورية، ومناشدة الحكومة المصرية المعاونة في تحقيق هذا الهدف، وإن أي مشروع للعمل العربي المشترك، سيكون قليل الجدوى، إذا كانت بلاد الشام ستدخله مجزأه وبأقطارها الاربعة.

الموقف السعودي:

بدأت المشاورات بين الوفد السعودي برئاسة الشيخ يوسف ياسين، ومصطفى النحاس في ١١/ت١/١٩٤٣، وقد أجمل الوفد السعودي رأيه في الوحدة العربية على النحو التالي:

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٣٥.

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وانظر أيضا أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩١.

(٣) أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص٥١. وانظر أيضا طربين: مرجع سابق، ص ٢٩١.

١- أمنية السعودية، بأن تصل البلدان العربية لما تتمناه من الهناء والمساعدة.
٢- شعور الملك إبن السعود نحو البلاد الشامية جمعاء، وما يتمناه لها من عز وإستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان.
٣- تعمل المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها لخلاص فلسطين مما هي فيه. وترى أن تكون الكلمة في شأن فلسطين- لما يجتمع عليه أهلها. فهم يقررون الشيء الذي يرونه صالحا لبلادهم.
٤- إن الحكومة السعودية مستعدة للتعاون مع سائر البلاد العربية في المسائل الاقتصادية، والثقافية، إلا أنها ترمي إلي تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في ذلك الوقت الى أن تتغير الظروف القائمة[١].

وهذا معناه: أن الحكومة السعودية ترفض الاقتراح القائل بايجاد حكومة مركزية تجمع الدول العربية تحت لوائها. كما ترفض مشروع سوريا الكبرى على الصورة التي أقترحها نوري السعيد وتوفيق أبو الهدى، وتؤيد المحافظة على إستقلال كل من سوريا ولبنان، مع المحافظة على النظام الجمهوري القائم في كل منهما[٢].

ففي قول الشيخ يوسف ياسين: "إن شعور الملك إبن السعود نحو البلاد الشامية جمعاء، وما يتمناه من عز واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان" بيان واضح في معارضته لمشروعي سوريا الكبرى، والهلال الخصيب اللذان طرحهما كل من الاردن والعراق. وإصرار إبن السعود على احترام سيادة واستقلال هذه الدول، ضمن الحدود التي رسمها الاستعمار. وكان هدفه من وراء ذلك؛ عرقلة جهود الهاشميين الوحدودية التي كان يعتقد أنها تهدف الى السيطرة على المشرق العربي، وبالتالي تشكيل قوة تفوق قوته، بحيث تشكل خطر عليه من الشمال. وإن هذه القوة الهاشمية ستعود الى المطالبة بحقوقها في الجزيرة العربية.

وقد التقت إتجاهات إبن السعود- المعارضة لمشروع سوريا الكبرى- مع الاتجاه المصري الذي أدرك أن مصلحته تقتضي حصار الهاشميين، والحيلولة دون ظهور كتلة عربية على درجة من القوة في بلاد الشام والعراق، بشكل قد يؤدى الى عزل مصر عن زعامة الوطن العربي. ومن هذا المنطلق عملت مصر كل جهدها للحيلولة دون إنضمام

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩٢، سامي الحكيم، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) أحمد طربين : مرجع سابق، ص ٢٩٣. سامي الحكيم: مرجع سابق ، ص ٢٩.

سوريا الى الدعوات الوحدوية التي إنطلقت من عمان أو بغداد، خاصة وأن الملك فاروق كان يتطلع الى زعامة العرب، وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية، لهذا عمل على اعتراض مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، حيث كان يعتقد أنها تشكل خطر على زعامة بلاده للوطن العربي[١].

ويذكر عزت دروزه: أن إبن السعود لم يرسل مندوبه الى مشاورات الوحدة بدافع إيمانه بامكان تحقيق الوحدة العربية، حيث كان يعتقد أنه لا يمكن تحقيقها، وخاصة في ذلك الوقت - على الاقل بسبب أحوال البلاد العربية السياسية، وخضوعها للاجنبي بدرجات متفاوته. إنما أرسل مندوبه لاستطلاع الامر ومناهضة الرغبات الهاشمية التي كان يدور حولها لغط شديد في العواصم العربية. وقد جعل إبن السعود احتفاظ كل قطر من الاقطار العربية المدعوة للمشاورات بحالته الراهنة، دون تبدل شرطا أساسيا لاندماجه في الحركة، ولم تندمج السعودية بهذه المشاورات الا بعد تضامن مصر معها في هذا الشرط. وأخذوا يقفوا في كل مناسبة وأزاء كل حركة تهدف الى تحقيق شيء من الوحدة أو الاتحاد موقف الممانعة.

كما أن التحفظات السعودية الكثيرة، التي انهالت منذ بدء أعمال اللجان المختلفة، إتسمت بالغلو والتشكيك والريبة. وما خدمت الامر الذي كان العرب بصدده. وربما لو إتخذ المندوب السعودي موقفا أقل حذراً وإحتياطاً- خلال أعمال اللجان- لكان لذلك أثره في مقرراتها، ولالتزم المندوبون الاخرون جانب الوضوح والصراحة[٢].

ومما يؤكد الموقف السعودي المعادي لمشروع سوريا الكبرى، ما بينه المندوب السعودي الشيخ يوسف ياسين من الاسس التي ينبغي أن يكون اجتماع كلمة العرب عليها، أثناء مشاركته في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في ٤/شباط/١٩٤٤.

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: بحوث ودراسات مهداه الى الدكتور عبد الكريم غرايبة، بحث بعنوان - صفحة من تاديخ العلاقات السعودية البريطانية ومشروع اتفاقية الدفاع المشترك، ص٢٥٦، وسأرمز له. أحمد عبد الرحيم مصطفى: صفحة من تاديخ العلاقات السعودية البريطانية.

(٢) محمد عزت دروزة : حول الحركة العربية الحديثة، ص ٨٠-٨١.

وقد جاءت هذه الاسس على شكل ضمانات وقائية لمواجهة ما يمكن أن يلحق بها من أضرار وأخطار قد تصيبها من وراء تحقيق مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، فقد نص البند الأول: على ضرورة عقد حلف بين الدول العربية، يرمي الى تكاملها وتعاونها بشكل يضمن سلامة كل منها، ويحافظ على علاقات حسن الجوار بينها.

أما البند الثاني: فقد نص على أن لكل دولة عربية، أن تعقد مباشرة اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى، من غير أن تكون ضارة باحدى الدول العربية، مما يضمن حسن الجوار والتعاون الاخوي. وهدف السعودية من وراء ذلك، موجه كما يبدو ضد ما يحتمل أن يقوم بين شرق الاردن والعراق من إتفاقات وتعاون قد تشكل خطرا عليها.

أما البند الثالث والرابع: فقد نصا على تحريم اللجوء الى القوة والحرب، وفرض مبدأ التحكيم الجبري الذي يحافظ على إستقلال كل دولة عربية، ضمن حدودها القائمة وعدم السماح لاى دولة من ضم الاخرى بالقوة. وكان هدف إبن السعود من وراء ذلك: هو منع أي محاولة من جانب الاردن أو العراق، تهدف الى إعادة توحيد سوريا الكبرى والهلال الخصيب عن طريق القوة العسكرية.

وقد أوضح الوفد السعودي معارضته لمشروع سوريا الكبرى، وتمسكه الشديد بنظام الحكم الجمهوري في كل من سوريا ولبنان، بشكل واضح وصريح في البند الخامس الذي نص على ما يلي: " اجتنابا للمشاكل بين الدول العربية، يجب أن يكون مفهوما من البداية أن نظام سوريا ولبنان- كجمهوريتين- سيستمر وكما هو مفهوم إن استقلالهما التام متفق عليه" وكان قصد السعودية من وراء ذلك: هو الحيلولة دون بلوغ الامير عبد الله، أو غيره من الامراء الهاشميين في العراق لعرش سوريا[1].

الموقف السوري:

تمت المباحثات بين الوفد السوري برئاسة سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا، ومصطفى النحاس في ٢٦/ت١/أكتوبر ١٩٤٣، وقد فتح النحاس باب الحديث

---

(١) د.ك.و- بغداد: .م.ر.٤٦٨٠/٣١١/ج٤/٦. مشاورات الوحدة العربية. ١٩٤٤-١٩٤٦.و.ر١٢١. ص١٩٨-١٩٩ وسأرمز له. د.ك.و - بغداد: م.ر.٤٦٨٠/٣١١/ج٤/٦.

مع الوفد السوري في ٣/ت٢/١٩٤٣، لبحث مصير سوريا الشمالية، وهل تقبل الاتحاد مع بقية الاقطار الشامية، أم تبقى مستقلة؟ وكيف يكون شكل الاتحاد ونظامه وإختصاصه؟ إذا انتهى الامر الى الموافقة عليه.

وكان رد ألجابري على تساؤلات النحاس: بأن بلاد الشام تؤلف وحدة جغرافية واحدة، وهذه البلاد لم تكن مجزأة - فيما مضي- وكانت حدودها تمتد من كليكية شمالا الى رفح جنوبا، ومن الابيض المتوسط غربا الى داخل الصحراء شرقاً، وكانت تؤلف مجموعة عربية متماسكة طوال فترات تاريخها الطويل.. ولما احتلت جيوش الحلفاء بلاد الشام قامت بتجزئتها، فكانت سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين حسب تقسيمات سايكس بيكو في الوقت الذي كان ينتظر أن تكون هذه البلاد- دولة واحدة تتحد مع العراق والحجاز واليمن.

وحديث الرئيس السوري هذا يعبر تعبيرا شاملا عن وجهة نظر أهالي بلاد الشام في مقاطعاتها الاربعة. وخاصة أن التجزئة في الاربعينات لم يكن قد مضى عليها إلا عشرون عاما. وكانت الاجيال الموجودة آنذاك - في بلاد الشام- باقاليمها المختلفة - قد ترعرعت فترة طويلة من حياتها في حدود وطنها الكامل[1].

لقد حدد الرئيس السوري موقف حكومته بكل تفصيل من وحدة سوريا، والاساس الذي تقوم عليه الوحدة في قوله:" إن الجيل الذي نشأنا فيه هو الذي حمل أعباء الدعوة العربية، وكانت دمشق مبعثها. فلا تستطيع عمان أو القدس أو حلب أن تحل محلها، فدمشق هي التي حفظت وصانت العروبة وهي التي يخفق قلبها لكل عربي، وتضطرب اذا لحق الاذى بأي عربي، وفيها وجد الناطقون بالضاد دوما ملجأ لهم. وكل قضية عامة تولد في دمشق وتنتشر منها، ودمشق لا تستطيع أن تتنازل عن مركزها، وهي جمهورية وقدرها أن تحافظ على نظامها هذا، لانها تعتقد فيه الخير لها وللعرب... ودمشق لا ترضى عن نظامها الجمهوري بديلا".

وقد أكد الرئيس السوري على العوامل الاساسية التي تدعو الى توحيد الاقطار السورية، هذا التوحيد الذي كان يعتبر الهدف الاساسي الذي سعى أهالي سوريا إلى تحقيقه، دون قيد أو شرط[2]. ولكن على الرغم من إدراكه لارادة الشعب السوري،

---

(١) أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص٥٤، وانظر أيضا أحمد طربين، مرجع سابق ، ص ٢٩١.

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٦٧. أنظر أيضا سامي الحكيم: مرجع سابق، ص ٤.

ورغبته في الوحدة بنظام حكم ملكي كما ثبت ذلك بميثاق ٨/أذار/١٩٢٠- إلا أنه يصر على النظام الجمهوري الذي أوجدته التجزئة الاستعمارية فقد قال: في هذا الصدد " غير أنه بعد مرور عشرين عاما، تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة، وطابعه الخاص. وقد استدعى ذلك تبديل الاسلوب ، وسلوك طريق الاسترضاء والاستمالة. فاننا نصر على التوحيد استنادا لرغبة البلاد، هذا مع المحافظة على دمشق كعاصمة والنظام الجمهوري كأساس [(١)]؛ بمعنى أن الوفد السوري كان يتكلم حسب رأى الحزب الحاكم، ولم يطرح فكرة الاستفتاء الشعبي حول الجمهورية أو الملكية.

وقد حاول الوفد السوري في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣، إثارة كل العراقيل التي من شأنها إفشال مشروع سوريا الكبرى. فعند مناقشة وضع فلسطين ولبنان في الوحدة السورية، بين الرئيس السوري أن الوحدة التي يرغب بها السوريون تعترضها مصاعب كثيرة ومشاكل عديدة، من ذلك مشكلة الصهيونية في فلسطين، والنزعة المسيحية في لبنان.

ففيما يتعلق بفلسطين قال":" إن الحل المقترح في الكتاب الابيض أصبح العرب ميالون لقبوله، بحكم الامر الواقع . وعلى ما أظن بعد أن حصل ما حصل وثبتت الهجرة اليهودية الى فلسطين فعلا، واستقروا فيها مدة عشرين عاما، وهو يحوي الخطوط الكبرى لحلول اساسية: كمنع بيع الاراضي، وتحديد الهجرة، وتشكيل حكومة وطنية، وضمان حقوق الاقليات، وهذه حلول عامة مقبولة. ولكن الصعوبة تنشأ لدى التفاصيل، فلابد من تحديد وتوضيح، ولذلك فإننا نرى أن يجتمع ممثلو البلاد العربية، مع ممثلي فلسطين في مؤتمر، ويقررون الحل الذي يرونه موافقا لقضية فلسطين... وهناك نقطة خطيرة يجب التفكير فيها لمعرفة معناها تلك هي: إمكان انتشار اليهود من فلسطين الى الاقطار العربية المختلفة، وذلك اذا وافقت فلسطين على ألانضمام للوحدة، وهذا الانتشار لا نرضى به مطلقا ولا نوافق عليه"[(٢)].

أما فيما يتعلق بلبنان فقد بين الرئيس السوري: أن لبنان لم يكن له وجود مستقل في شكله الحالي، وإنه لا يمكن القول بأن لبنان كان مستقلا بالمعنى الصحيح في يوم من الايام، وكل ما في الامر، أنه على أثر حوادث طائفية كان وراءها التدخل

---

(١) الكتاب الاردني الابيض : و.ر٤٢، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) سامي الحكيم: مرجع سابق، ص٢٥. انظر ايضا أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩٨.

الاوروبي، أنشأت الدولة العثمانية متصرفية جبل لبنان ومنحتها امتيازات خاصة في ظل حكم لامركزي، وبعد الحرب العالمية الاولى فصلت فرنسا جبل لبنان عن سوريا، وضمت إليه بعض المناطق السورية، وهي: بعلبك ،والبقاع ،وطرابلس، وصيدا، وصور، ومرج عيون. وعلى هذا فإن لبنان الكبير خلقه الفرنسيون بالقوة، وهذا ما يعرف باسم مشكلة الاقضية الاربعة.

وقد بين الرئيس السوري أن مطالبه كانت تقوم على جعل لبنان في وضعه الطبيعي بالنسبة لسوريا. فإما أن تقوم الصلات بين الطرفين على أسس الاتحاد، وإما أن ترد إلى سوريا الاجزاء التي انتزعت منها، ويعود لبنان الى ما كان عليه من قبل. وقد بين الجابري أن هذه ليست مطالب سكان سوريا وحدهم، بل هي رغبة سكان هذه الاجزاء التي الحقت بلبنان مرغمة وظلت معارضة للوضع الذي أجبرت على الخضوع له بجميع الاساليب المعارضة.

ورغم هذه الامور التي كانت تدركها سوريا، فقد اعترفت أثناء المشاورات باستقلال لبنان بحدوده التي حددتها فرنسا. وإقامة علاقات معه على أوسع مدى. كما أكد أن شرق الاردن جزء من سوريا، ولكن شرق الاردن لا يرضى أن يصبح تابعا لدمشق على أساس النظام الجمهوري[1].

وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية، في شهر ت٢ /١٩٤٤، أكد رئيس وزراء سوريا على ما بينه في مشاورات عام ١٩٤٣، حيث قال:" لاشك أننا نحن راغبين في أن تكون هناك وحدة شاملة لكل البلاد العربية، فمن باب أولى أن نرغب في تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى" ولكن مع ذلك فإنه من المتعذر تحقيق هذه الرغبة في الظروف القائمة المتمثلة باختلاف التطورات السياسية لكل جزء من الأجزاء الشامية. وانظمة الحكم فيها. فسوريا جمهورية ومتمسكة بهذا النظام. والاردن ملكية. كما إن الوحدة يجب أن تكون بانضمام بقية الاجزاء الشامية الى سوريا. كما بين إن الاقليات اليهودية في فلسطين والمارونية في لبنان ترغب في التمتع بالاستقلال التام في المناطق المخصصة لها[2]. وهكذا أوضح الرئيس السوري:

---

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص٢٠٠. سامي الحكيم: مرجع سابق، ص٢٧. أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) أحمد طربين: مرجع سابق ، ص ٢٣٧.

أن توحيد الاقطار الشامية الاربعة ليس له حظ من النجاح، وإن بحث موضوع سوريا الكبرى في تلك الظروف سابق لأوانه.

إن التدقيق في موقف الوفد السوري من مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣، يدفعنا الى القول: إن ما بينه هذا الوفد من وجود عوامل أساسية، وحقوق طبيعية، وإرادة جماهيرية، تقوم عليها هذه الوحدة، وما بليت به هذه البلاد من تجزئة، هو وليد إتفاقات ومصالح أجنبية فرضت على أهل البلاد بالقوة. هذا الموقف ناتج عن عدم قدرة الوفد على تجاهل ذلك أمام الشعب السوري الذي عاش فترة طويلة من حياته ضمن وحدته الطبيعية، قبل أن يقوم الاجنبي بتجزئتها الى وحدات سياسية متعددة.

ولما كانت الزعامات السورية تخشى على مصالحها الشخصية، رأت أن تقوم بعرقلة هذا المشروع، متذرعة باختلاف أنظمة الحكم في الاقطار الاربعة، ووجود الاقليات فيها مع أن هذه الامور لم تكن في نظر الامير عبد الله والحكومة الاردنية سوى مسائل ثانوية من السهل التغلب عليها.

ففيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري من تمسك سوريا بالنظام الجمهوري، وعدم استعداد الاردن للتخلي عن النظام الملكي. مخالف للحقيقة. فجميع البيانات والتصريحات الصادرة عن الامير عبد الله والحكومة الاردنية، وممثلي الشعب الاردني: من مجلس نيابي، وأحزاب، واضحة كل الوضوح في هذا المجال، حيث أكدت جميعها على الوحدة الوطنية أولا، والسيادة القومية ثانيا. وأما فيما يتعلق بشكل الحكم: فقد رأى الاردن أن يترك القرار في هذا الامر أولا وأخيرا للشعب ليقرر بنفسه نظام الحكم الذي يراه مناسبا. وفيما يتعلق بانضمام سوريا الى الاردن أو العكس، فقد كانت وجهة النظر الاردنية: تقوم على أنها لا تريد ضما أو إنضماما إنما تريد تلاقيا. أما مخاوف الرئيس السوري من انتشار اليهود في بقية الاقطار العربية في حالة إنضمام فلسطين الى الوحدة السورية- فذلك مناف لحقيقة المشروع. فقد بين مشروع سوريا الكبرى بكل دقة الحالة التي ينبغي أن يكون عليها وضع اليهود في هذه الوحدة، بحيث يمنحوا ادارة شبه ذاتية في المناطق المخصصة لهم والتي يشكلون فيها اكثرية، على أن يخضعوا لسلطة الدولة العربية الموحدة، مع تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بشكل لا يتعارض مع حرية سكان البلاد من العرب. بالاضافة إلى منع اليهود من شراء الاراضي العربية.

وفيما يتعلق بلبنان فقد بين المشروع بشكل واضح - أن أمر إنضمامه الى الوحدة السورية سيترك له ، إضافة إلى حقه في إختيار شكل الحكم الذي يراه مناسبا. أما مسألة لبنان الكبير فهي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها؛ وذلك لرغبة سكان جميع المناطق التي ضمها الفرنسيون إلي الجبل، لتكوين لبنان الكبير، في الوحدة التامة مع سوريا. وبالتالي فلا يوجد مبرر لما قامت به سوريا من الاعتراف باستقلال لبنان بالشكل الذي حدده الاستعمار، سوى إنها أرادت تأكيد استقلال هذا الجزء من الديار الشامية، لعرقلة مشروع سوريا الكبرى[١].

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية: فقد كانت سوريا تفضل قيام حكومة مركزية واحدة لجميع الاقطار العربية على الرغم من أنها كانت لا تجهل ما يعترض ذلك من عقبات. أما إذا تعذر ذلك. فقد رأت قيام نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف، يشمل كل من مصر والاقطار الشامية الاربعة، والعراق والسعودية واليمن.

وهكذا جاءت هذه المشاورات مع سوريا، لكي تدعم وجهة النظر المصرية والسعودية المعارضة لقيام الوحدة السورية بالشكل الذي طرحة الاردن[٢].

الموقف اللبناني:

بدأت المحادثات بين الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح رئيس الوزراء، ومصطفى النحاس في ٩/ك٢/١٩٤٤، ويرجع السبب في تأخر لبنان عن المشاورات ، الى الازمة الانتخابية التي عاشتها عام ١٩٤٣. وقد بين الوفد اللبناني موقفه في مشاورات الوحدة في بيان قدمه للنحاس، وقد برز في صدر هذا البيان: إن لبنان لا يأل جهدا للعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية، لما في ذلك من خير للجميع. وقد ذكر البيان مجموعة من العوامل جعلت لبنان يقترب من القضية العربية، ويقبل على المشاركة فيها، تمثلت في:

١- ضعف المؤثرات الاجنبية التي كانت تسيطر عليه خلال السنوات الخمس والعشرون الاخيرة.

---

(١) احمد طربين:- مرجع سابق، ص ١٠٢. وانظر ايضاً احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) أحمد طربين: مرجع سابق، ص٢٠١، وانظر أيضا أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٦٨.

٢- تفهم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية تفهما جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية كدولة مستقلة ذات سيادة.

٣- تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان العربية الشقيقة المجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي معا.

وبعد سرد هذه العوامل اعلن البيان اللبناني تطميناً للدول العربية: "بان لبنان لا يرضى بان يكون اداة للاجنبي يستعملها بما يضر مصلحة البلدان العربية، وهذاما تعهدت به اول حكومة دستورية للبنان في بيانها الوزاري الاول بعد الاستقلال والمصادقة عليه من قبل المجلس النيابي بالاجماع في ت١/١٩٤٣"، كما اعلن البيان "ان لبنان لا يقل رغبة وإقتناعاً عن بقية الاقطار العربية بفوائد التعاون المشترك. وكانت أولى خطواته العملية: إقامة صلات مع سوريا قامت على اساس تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة، على الوجهتين التشريعية، والتنفيذية. وقد باشر هذا المجلس اعماله بالفعل. وقد أثر لبنان الانفراد في مسألتي الدفاع والشؤون الخارجية ويمكن ايجاد تعاون وثيق بين البلدين، في الناحيتن الثقافية والاجتماعية بحيث يؤدي الى توحيد انظمة التعليم ومناهجه، ويأمل لبنان ان تقوم علاقته مع بقية البلدان العربية على منوال علاقته مع سوريا"[١].

وهكذا نلاحظ من خلال البيان اللبناني ان لبنان لم يؤيد الوحدة السورية الشاملة ورأى ان يقتصر التعاون على الشؤون الاقتصادية والثقافية فقط.

اما عن موقف لبنان من قضية الوحدة العربية، فكان مماثلا لموقف مصر، حيث رغبت أن يكون تعاونا مع جميع الاقطار العربية على أساس السيادة والمساواة[٢].

ونستطيع أن نستخلص من هذا البيان أن الموقف اللبناني تجاه قضية الوحدة العربية قام على أساس التحفظ الذي جاء بتوجيه وتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية، على أثر الزيارة التي قام بها الجنرال(هورلي) الى لبنان في

(١) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٣٠٨-٣٠٩. احمد الشقيري: مرجع سابق، ص٧٠-٧١. وسامي الحكيم: مرجع سابق، ص٣١.

(٢) جلال يحي: العالم العربي الحديث ، ص ١٠٢. على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ، ص ١٧٢. وأحمد طربين: الوحدة العربية ، ص ٣٩، وأحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٧٢.

شباط/١٩٤٤، واجتمع خلالها بالرئيس اللبناني، حيث أوضح له أن استقلال لبنان يجب أن يقترن بضمان خاص من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا، نظرا للاغلبية المسيحية فيه[١].

كما أن موقف لبنان في الاصرار على ألانفراد بمسألتي الدفاع والشؤون الخارجية عن سوريا، وبالتالي عن بقية الدول العربية الاخرى، مماثل لموقف المملكة العربية السعودية في مشاورات الوحدة، عندما فضلت تاجيل البحث في موضوع التعاون السياسي، وتأييد العلاقات بينها وبين مصر خاصة. يضاف الى ذلك : إن ما بينه الوفد اللبناني من أن موقف حكومته تجاه قضية الوحدة العربية، سيكون مماثلا لموقف مصر يشبه الى حد كبير موقف العربية السعودية، عندما أظهرت رغبتها في تدعيم علاقتها بمصر بشكل خاص. وهذا يعني أن لبنان ينظر الى مشروع الوحدة العربية على أســاس تكوينه من وحدات دولية مســتقلة إستقلالا كاملا وذات سيادة تامة[٢].

ولكن السؤال : لماذا ربط لبنان موقفه بالموقف المصري؟ ولم يربطه بالموقف السعودي؟ الذي يشترك معه بعنصر هام جدا: وهو التخوف من المشاريع الهاشمية التي تهددهما أكثر من مصر.

لقد رأت الحكومة اللبنانية أن صيغة مصر المدنية أقرب إليها من الصيغة الدينية للملكة العربية السعودية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم تكن تعرف الحكومة اللبنانية الموقف السعودي على وجه التحديد لتجعل موقفها مرتبطا بالموقف السعودي.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة اللبنانية أصرت في مشاورات الوحدة على التمتع بالاستقلال التام، ضمن حدودها القائمة يومئذ . إلا أنه مع هذا الحرص أبدى أستعداده للســير مع الدول العربية في مجالات العمل المشــترك، دون أن يؤثر ذلك على سيادته وحريته[٣].

---

(١) F.o.371/40300. No.98 weekly political summary syria and lebonan secret dated. 16/Feb/1944.

(٢) جلال يحي: العالم العربي الحديث، ص. ١٠٣.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج١، ص ٥١. وانظر أيضا البشير: ع ٧٨١٦/٧ت٢/١٩٤٤، وع٧٠١٥/٢٧ك٢/١٩٤٤.

وقد أكد الوفد اللبناني على ذلك في مباحثات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق الجامعة في ٤/ شباط/١٩٤٤، وذلك عندما إقترح المندوب السعودي ضرورة الاخذ بمبدأ التحكيم الجبري، الذي يعطي مجلس الجامعة سلطة نافذة على جميع الاعضاء، بهدف عدم تمكين الهاشميين من تحقيق مشاريعهم الوحدوية. أمام ذلك احتج المندوب اللبناني الذي نظر إلى المسألة من ناحية ثانية، حيث خشي أن يتعرض هذا التحكيم لسيادة لبنان وإستقلاله، ويوافق المجلس على إجبار لبنان في الانضمام إلى مشروع سوريا الكبرى، أو غيره من المشاريع الاتحادية العربية، -أو على اقل تقدير – إعادة الاقضية الاربعة إلى سوريا، بعد أن اقتطعها الفرنسيون منها وضموها إلى الجبل ، ليكون لبنان الكبير، وعندها لا يمكن للبنان من رفض قرار التحكيم؛ لانه ملزم بقبوله قانونيا؛ ولذا أصر على مبدأ التحكيم الاختياري. ولم يكتف بذلك بل طالب أن يستثنى من هذا التحكيم أصلا المسائل المتعلقة بسلامة أراضيه وسيادته وإستقلاله. وهذا ما جعل مادة حسم النزاع التي أقرها الاعضاء في شكلها الاول على جانب كبير من الضعف[1]. وهذا ما يدل على تمسك لبنان بالسيادة والاستقلال، ورفض المشاريع الوحدوية أو الاتحادية.

الموقف اليمني:

على الرغم من أن اليمن لم تبد أي موقف واضح في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣ تجاه قضية سوريا الكبرى. إلا أنه ينبغي علينا الاشارة الى موقفها على إعتبار أنها أحد الاطراف المشاركة في هذه المشاورات.

لقد بدأت المباحثات بين الوفد اليمني ومصطفى النحاس في ٣/شباط/١٩٤٤، وقد أظهر الوفد اليمني ترحيبا شديدا بفكرة التعاون بين البلدان العربية في الميادين الثقافية، والاقتصادية، على أساس إحتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها، وعدم تقيدها بأي قيد، اذا كانت أي دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الاجنبية، وخاصة في مسألة المعاهدات والاتفاقات مع الدول الاوروبية. وقد أصر مندوب اليمن على أن يكون التعاون قائما على أساسا المساواة التامة بين كل الدول العربية، في الحقوق والواجبات. وقد رأى المندوب اليمني أن لا يبت بهذا الامر بشكل نهائي، إلا بعد إستشارة ملك اليمن وإعطاء رأيه النهائي فيه.

---

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢١١.

وفيما يتعلق بالتعاون العسكري، فقد بين أنه في حالة الاعتداء على أي بلد عربي مرتبط بالاتفاق الاتحادي، فإن من حقه أن يطلب المساعدة بكل ما يمكن. وإن كان البلد العربي غير مرتبط بهذا الاتفاق، فلكل دولة عربية أن تطلب مساعدته، ويكون على جميع الدول العربية في الصورتين معا تلبية هذا الطلب، وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية(١).

ويتضح من خلال ذلك، أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في قيام تعاون سياسي بين الوحدات العربية الواقفة في الميدان الدولي. وكان هذا الموقف يشبه- الى حد كبير- موقف المملكة العربية السعودية التي لم تؤيد قيام سلطة تنفيذية للدول العربية. كما إن الموقف اليمني كان يتسم بالتحفظ الشديد، والتوجس من الاندماج والارتباط باتحاد أو تحالف مع دول عربية متصلة بحضارة الغرب وانظمه الحديثة إتصالا يخشى منه الامام يحى على بلاده من دخول بدع العصر، ومن انتقاص سيادة بلاده وإستقلالها(٢).

الموقف المصري:

كان موقف مصر أثناء المشاورات بشكله الظاهري يميل الى دور الموفق بين الاراء العربية المتضاربة حول الوحدة، وسط المفارقات والمتناقضات السائدة بين الحكومات العربية يومئذ، ومحاولة الخروج بنظام للتعاون العربي يحد من الخلافات القائمة، وبينت مصر أنها توافق على ما يلتقي عنده الرأي لتضعه في قالبه القانوني، ليخرج ميثاقا يرضى عنه الجميع، ويكون بداية متواضعة للسير في طريق الوحدة المأمولة(٣).

لقد رأى مصطفى النحاس خلال المشاورات أن مصر أصبحت بين وجهتي نظر، الاولى: تمثلها الاردن والعراق. والتي تنادي بوحدة سوريا الكبرى كأساس في قيام الوحدة العربية والثانية: تمثلها السعودية وسوريا ولبنان، حيث تعارض هذا

---

(١) أحمد طربين: نفس المرجع، ص٢١١. جلال يحى: مرجع سابق ، ص١١٥. وحيد الدالي: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) جلال يحى: مرجع سابق ، ص ١١٥.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ص ٥٣.

المشروع، وترى ضرورة المحافظة على سيادة وإستقلال كل دولة عربية، ضمن الحدود التي كانت عليها يومئذ[١]. وقد مال النحاس الى وجهة النظر الثانية، لمواجهة المشاريع الهاشمية واحباطها، لانه كان يعتقد أن هذه المشاريع تهدف إلى وضع الاسرة الهاشمية في موقع الزعامة للامة العربية وقيادتها، وهذا ألامر لا ترضاه القيادات المصرية؛ لأنها تطمح في قيادة الامة العربية. وكانت بريطانيا تشجع هذا الاتجاه في السياسة المصرية [٢]، يؤكد ذلك خلدون ساطع الحصري، حيث يقول: إن بريطانيا لم تعارض إنتقال الزعامة العربية في مشاورات الوحدة من العراق إلى مصر، والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا كانت ترى في النحاس الزعيم العربي الاكثر إعتدالا وإن جهوده ستكون أقل إحتمالا في تشابك القضية العربية بالعداوات، والمناقشات العميقة الجذور في المنطقة العربية. كذلك كانت تستحوذ على نوري السعيد فكرة إيجاد تجمع إقليمي يأخذ العراق وجيشه على عاتقهما القيادة فيه. وكانت التجربة البريطانية في العراق قد أظهرت مخاطر السماح لهذا القطر القيام بدور مركزي وقيادي في المنطقة؛ وذلك بسبب قوة الاتجاه الوحدوي العربي فيه. أما مصر فبإبتعادها التقليدي عن القضايا العربية، وإنشغالها بالمشاكل الداخلية؛ كانت مؤهلة أكثر للعب هذا الدور. بالاضافة الى عدد سكانها الكبير، وثروتها، وإمكاناتها. وهكذا أخذت مصر زمام المبادرة من العراق، وبدأت باستطلاع أراء الحكومات العربية[٣].

وهكذا نستطيع أن ندرك أن هناك ثلاثة إتجاهات برزت في مشاورات الوحدة العربية:

الاول: حول مشروع سوريا الكبرى: بزعامة الامير عبد الله بن الحسين، يدعمه نوري السعيد الذي رأى في هذا المشروع خطوة أولية نحو تحقيق وحدة الهلال الخصيب.

الثاني: يدعو الى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.

---

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٣٩١.

(٢) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع٢٥، ص ٣٢.

(٣) خلدون ساطع الحصري: مجلة المستقبل العربي: ع٤سنة ١٩٧٨ص١٧٧، وانظر أيضا جميل جبوري: مرجع سابق، ص ٣٢.

الثالث: يدعو إلى وحدة أو إتحاد أشمل وأكبر، بحيث يضم مصر والسعودية[١] واليمن وسوريا والعراق والاردن وفلسطين. ولكن ثار الاختلالف حول شكل هذا الاتحاد حيث كان الاردن والعراق يرغبان في إتحاد له سلطة تنفيذية وجمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة فيها، على أن يعاون مجلس الاتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحي التعاون السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد، كما جاء في محضر اللجنة التحضيرية في الاسكندرية. ولكن لم يرض الاخرون بفكرة الوحدة والاتحاد والحلف، بناء على اعتبارات إقليمية وشخصية لا تمت بأي صلة الى المصلحة القومية العامة، وأصروا علي بقاء الدويلات العربية في الشكل الذي كانت عليه، وإحتفاظ كل منها بكيانها القائم، وكان نتيجة لذلك، أن تراجع الاولون عن الفكرة القومية الحديثة التي قام مجدهم الوطني عليها، وكان من جراء هذا أن قامت جامعة الدول العربية[٢].

وهكذا كانت أهم العقبات التي قامت في وجه مشاورات الوحدة العربية هي : الاوضاع السائدة أنذاك، وحرص كل دولة عربية على كيانها وتمسكها به، ومعارضة قيام إتحادات جزئية بين الدول العربية.

ويذكر سيد نوفل: إن قيام مثل هذه الاتحادات – مهما كانت نوازع الدعوة إليها ومصادر الوحي بها- من شأنه تقريب الشقة نحو الوحدة المأمولة، وهكذا جاء ميثاق الجامعة العربية كضربة قاصمة لمشروع سوريا الكبرى من ناحية، والتأكيد على تجزئة الدول العربية وعدم وحدتها من ناحية ثانية[٣].

وبعد هذا العرض يمكن إجمال نتائج مشاورات الوحدة العربية على النحو التالي:

١- القضاء على فكرة الوحدة العربية التامة والحكومة المركزية وطرحها جانبا في ذلك الوقت.

---

(١) على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص١٧٢. وانظر أيضا جاسم العدول: تاريخ الوطن العربيالمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة١٩٨٦، ص٦١٢، وسأرمز له، جاسم العدول: الوطن العربي المعاصر.

(٢) محمد عزت دروزة: حول الحركة العربية الحديثة،ج١ص٣١.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج١، ص٧٠.

٢- الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان ضمن حدودهما القائمة.

٣- العدول عن مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، بسبب اختلاف النظم السياسية القائمة في الاقطار الشامية، ووجود الاقليات المارونية في لبنان، واليهودية في فلسطين.

٤- لم تكن مصر- وهي التي تولت الدعوة الى مشاورات الوحدة- مقتنعة بمشروع سوريا الكبرى الذي دعى إليه الامير عبد الله بن الحسين، ولا مشروع الهلال الخصيب الذي دعى اليه نوري السعيد. كما أن السعودية ولبنان أعلنتا معارضة المشروع علنا. وأكدتا على ضرورة إستقلال كل دولة من الدول العربية استقلالا تاما، وإقتصار التعاون على النواحي الاقتصادية، والثقافية، وعدم التدخل في شؤون الدفاع والسياسية الخارجية لكل دولة، أما سوريا فقد إعترفت بحقوق البلاد السورية الطبيعية في الوحدة. ولكن رأت أن الظروف غير ملائمة؛ بسبب وجود موانع داخلية تحول دون قيام الوحدة.

٢- أثر قيام الجامعة على مشروع سوريا الكبرى:

وهكذا انتهت مشاورات الوحدة العربية إلى عقد مؤتمر من قبل جميع الدول العربية التي اشتركت في المشاورات. وقد إستمرت أعمال هذا المؤتمر من ٢٥/أيلول١٩٤٤- ٧/ت١/١٩٤٤، وتم الاتفاق فيها على تأسيس جامعة عربية من جميع الدول التي اشتركت في المشاورات، والراغبة في الانضمام إليها، على أساس سيادة وإستقلال كل منها ضمن حدودها القائمة يومئذ[1] وفي ٢٢/أذار/١٩٤٥، تم التوقيع في قصر الزعفران بالقاهرة على الصيغة النهائية لميثاق الجامعة العربية؛ من قبل الدول التي وقعت على برتوكول الاسكندرية[2].

لقد كانت أولى النتائج التي ترتبت على قيام الجامعة العربية: توجيه ضربة قاضية لمشروعات الوحدة العربية المقتصرة على المشرق، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، حيث عبر ميثاق الجامعة عن قيام إرتباط بين دول

---

(١) د.ك. و- بغداد: م.ر.٤٦٨٠/٣١١/ج٤/٦.و.ر١٤٣،ص.٢٣، وانظر أيضا البشير:ع٧١٨٢، ١١/ت١/١٩٤٤،وعلى المحافظة: موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربيةص١٧٤.

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر.٤٦٨٠/٣١١/ج٤/٦.و.ر١٤٤ص٢٣٧، وانظر أيضا الهدي: ع ٢٥٥. ١٠/ك٢/١٩٤٦. وعلى المحافظة: مرجع سابق، ص ١٧٧.

ذات سيادة. كما أن الضمانات الواردة في الميثاق- حول سيادة كل أعضاء الجامعة- قد شلت أي محاولة من جانب الاردن والعراق للاندماج مع سوريا[١].

وجاء ميثاق الجامعة مكرسا لتجزئة المشرق العربي، فأكثر مواده تؤكد ذلك بطرق مختلفة، وأولها: المادة الثامنة التي تنص على:" أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى، ويعتبر حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغير ذلك النظام فيها"[٢].

ومنذ تأسيس الجامعة حتى شهر ت٢/١٩٤٦، شهد مجلس الجامعة مجادلات عنيفة بشأن سوريا الكبرى. ففي شهر ت٢/١٩٤٥، حين كان مجلس الجامعة العربية منعقدا في القاهرة، نشرت إحدى وكالات الانباء الاجنبية تصريحا، نسبته إلى الامير عبد الله -يومئذ- ينص على أن سموه سيطرح على مجلس الجامعة - للنظر- مشروع وحدة أو إتحاد سوري يحقق أماني الاقاليم السورية ومصالحها المشتركة[٣]. وعلى الرغم من أن هذا التصريح لم يصدر عن الامير عبد الله، بل كان خبرا مدسوسا، فإن مضمونه لم يكن مستنكرا لدى العاملين في حقل السياسة العربية. ومن غير تثبت من حقيقة الامر بالطرق الدبلوماسية، أسرع وزير خارجية لبنان حميد بك فرنجية بعقد مؤتمر صحفي أدلي فيه بتصريح استنكر فيه فكرة الوحدة السورية، واعتبرها منافية لميثاق الجامعة العربية، وبين أن هذه الجامعة قامت على أساس احترام سيادة وإستقلال كل دولة من الدول الداخلة في عضويتها، وأكد في حديثه على أن " لبنان دخل الجامعة العربية على أساس إستقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، وهو لن يرض عن هذه السياسة بديلا. وقد تعاونت الدول العربية معا في جميع الامور المشتركة بينها بكل إخلاص، وأملي الوطيد أن لا تعود هذه النغمة إلى الظهور، لئلا تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه متضامنين لخير الجميع"[٤].

---

(١) باترك سيل: مرجع سابق،ص١٧٧.

(٢) الجزيرة: ع ١٠٥٤، ١١/آذار/١٩٤٥، وانظر أيضا، سيد نوفل : مرجع سابق، ج١ ص ٦٧.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر.٨٠ ، ص ٢٣٢. وانظر أيضا الهدى: ع ٢٥٦٤ ١١/ك٢/١٩٤٦.

(٤) الكتاب الاردني الابيض: و.ر.٨٠ ص٢٣٣ أنظر أيضا

F.o.371/52335. No.309 Bowker to F.o. 30/11/1946.

وقد أوجب هذا التصريح رد وزير الخارجية الاردني محمد الشريقي، الذي كان يومئذ يشارك في إجتماعات مجلس الجامعة. وقد جاء هذا الرد في مؤتمر صحفي على شقين:

الشق الاول: تناول فيه الاسس والدوافع التي تقوم عليها الدعوة لتحقيق الوحدة السورية، حيث بين أن فكرة الوحدة أو الاتحاد السوري، مبدأ مجمع على إحترامه في سوريا الشمالية وشرق الاردن، وله أنصار كثيرون في لبنان أيضا، وليس هو بالنغمة التي من شأنها أن تعكر الجو الرائع الذي ينبغي العمل فيه لخير الجميع، وإن قضية الوحدة أو الاتحاد هي أحب النغمات إلى الاذان العربية، لانها صوت الثورة العربية الكبرى، وصدى لقرار ٨ /آذار/١٩٢٠، الذي مثل جميع المناطق السورية ساحلا وداخلا وشمالا وجنوبا، لذلك إعتبر الشريقي أن تمسك الاردن بمشروع سوريا الكبرى؛ يعني الالتزام بميثاق الامة المشترك، والارادة الشعبية العامة التي عبر عنها الشعب السوري في أكثر من مناسبة كما بينا سابقا.

اما الشق الثاني: من الرد: فقد تناول الحديث عن مدى ملاءمة المشروع لميثاق الجامعة العربية، حيث بين أن دعوة الاردن إلى وحدة أو إتحاد الديار الشامية، لا تخرج عن حدود ميثاق جامعة الدول العربية، وقد عبر عن ذلك بقوله:" إن القول بأن مشروع وحدة أو إتحاد سوريا، يناقض ميثاق جامعة الدول العربية، قول غير صحيح، لان المادة التاسعة نصت على أن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق- أن تعقد بينها ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذا الغرض" . كما بين أن هذه الدعوة تسير على هدى الارادة الشعبية العامة في كل إقليم من الاقاليم الشامية، ولا تشكل أي مساس بأنظمة الحكم القائمة، وقد عبر عن ذلك بقوله: " إن ما نص عليه ميثاق الجامعة من إعتبار نظام الحكم في كل دولة منظمة إليه، حقا من حقوق تلك الدول، هو ما تتمسك به الحكومة الاردنية، وعميد البيت الهاشمي دائما. حيث جعلت دعوتها الى الوحدة أو الاتحاد مردوده إلى إرادة الشعب ذو الشأن نفسه، وإلى إختيار الحكومات المسؤولة نفسها. وإن إرادة الشعب السوري تتطلع إلى الوحدة، وهذا ما جهر به فارس الخوري رئيس وزراء سوريا في رده على رسالة الامير عبد الله عام ١٩٤٣[1].

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر.٨٠ ص ٢٢٤-٢٢٦، الجزيرة: ١٧/ك١/١٩٤٥.

وكان نتيجة لهذه التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الاردني- حول موقف الاردن من قضية الوحدة السورية- أن قامت ضجة عنيفة لدى الدوائر الرسمية في لبنان. وفي أثناء تلك الضجة المفتعلة عقد وزير الخارجية الاردني- أثناء وجوده بالقاهرة- مؤتمرا صحفيا آخر، أكد فيه على ما جاء في المؤتمرالاول من موقف الاردن تجاه مشروع سوريا الكبرى[١].

وفي شهرت٢/١٩٤٦، ثار الجدل حول مشروع سوريا الكبرى، بين وزراء خارجية سوريا ولبنان والاردن أثناء وجودهم في القاهرة لحضور جلسات مجلس الجامعة العربية.

ففي ٢٢/ت٢/١٩٤٦، صرح السيد(فليب تقلا) لوكالة الصحافة الفرنسية بحديث أكد فيه على ما ذكره في البيانات السابقة التي ترفض فكرة الوحدة السورية، وتعتبرها مناقضة لميثاق الجامعة العربية.

وقد عبر عن ذلك بقوله:" إن لبنان دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، وإستقلال كل دولة من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لاخر تحت إسم سوريا الكبرى، لا يمكن أن تكون موضوع بحث".

وقد بين الوزير اللبناني فوائد بقاء الاقطار الشامية مجزأة بقوله:" فخير أن يكون لها في الهيئات الدولية عدة أصوات، من أن يكون لها صوت واحد" وأعلن عن أسفه في إثارة هذه القضية في وقت يجتمع فيه الزعماء العرب لتنسيق شؤون الجامعة، وبين الوزير اللبناني أن دعوة الشريقي لا تنم إلا عن عقيدة شخصية لديه ليست بذات قيمة أساسية[٢].

وقد رد الشريقي على هذه التصريحات اللبنانية في مؤتمر صحفي عقد في ٢٤/ت٢/١٩٤٦، أكد فيه على: أن دعوة سوريا الكبرى تمثل إرادة الشعب السوري، والاماني العربية العامة، وتنطلق من ميثاق الجامعة العربية، وخاصة المادة التاسعة التي تسمح بتعاون أوثق بين الاقطار العربية خارج نطاق الجامعة. وأبدى الشريقي

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر.٨٠، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) نفس المصدر:و.ر٨١ص٢٥٥.

استغرابه لهذه السياسة اللبنانية التي تطالب بتكريس التجزئة والفرقة ومقاومة الافكار الوحدوية. وقد عبر عن ذلك بقوله:" وجب أن نتساءل لماذا يجوز للبنان أن يكبر على حساب الاقاليم السورية من غير إختيارها ؟ ثم لا يجوز لسوريا المجزأة، بل المقطعة الاوصال والارحام، أن تتحد بمحض إختيارها وإرادتها لتكبر على حساب حقوقها القومية والطبيعية في نطاق أقاليمها"[1].

وفي ٢٦/ت٢/١٩٤٦ أثناء عقد جلسات الجامعة، أثار سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا موضوع سوريا الكبرى في مجلس الجامعة بصورة فجائية، دون أن يكون مدرجا في جدول أعمال الجامعة، وأعلن أن الحكومة السورية لا تريد مشروع سوريا الكبرى من أساسه، وتصر على التمسك بميثاق الجامعة. وقد أيده في ذلك مندوب لبنان أيضا بقوله:" ونحن أيضا نرفض مشروع سوريا الكبرى من أساسه " وكانت الغاية من هذا الطلب السوري اللبناني- كما بين الوزير السوري- قفل الجدل في موضوع الوحدة أو الاتحاد السوري، لان ذلك يحقق مصلحة العرب في رأيه وكأن مصلحة العرب توجب تجزئة بلادالشام.[2]

وقد أوجبت هذه التصريحات السورية اللبنانية رد وزير الخارجية الاردني في نفس الجلسة، بحيث اعتبر إثارة مثل هذه المواضيع في مجلس الجامعة دون سابق علم، وبشكل مفاجيء، يتناقض مع إختصاص المجلس نفسه، وذلك لان مجلس الجامعة مقيد بميثاق لا يسمح له النظر في أي نزاع، أو خلاف بين دولتين من دول الجامعة، إلا إذا عرض الامر عليه من كلا المتنازعين، من قبيل التحكيم، والنظر في الامر على أساس الوساطة، وطبقا لأصول غير متوفرة في ذلك الوقت.

وأكد الشريقي على مدى تمسك الاردن في التضامن العربي بقوله :" إن المملكة الاردنية في طليعة الذين يحافظون على التضامن بين دول الجامعة، ويحترمون ميثاقها، وما يثار من جدل حول قضية الوحدة السورية نابع من خصوم ميثاقها الوطني، وقضية الوحدة السورية هي قضية بحتة تتعلق بالوجدان العربي العام، ومباديء الثورة العربية الكبرى، وجهاد الامة خلال ثلاثين سنة".

---

(١) نفس المصدر: و.ر٨١، ص ٢٥٧. وانظر أيضا وثائق سوريا الكبرى: ص٦١، وفلسطين: ع ٢١٦٤-٦٤٧١، ٩/ت٢/١٩٤٦.

(٢) الكتاب الاردني الابيض : و.ر٨١ص٢٢٨.

كما تطرق الشريقي في رده إلى توضيح الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، من حيث مفهوم ودلالة سوريا الكبرى، والاسس والدوافع التي تقوم عليها، والهدف من تحقيقها بشكل لم يخرج عما ذكرناه سابقا.

وفي نهاية الرد، طرح الشريقي بعض التساؤلات، استغرب فيها مواقف الدول العربية المعارضة لفكرة الوحدة السورية، ومما يوضح ذلك قوله:" وما يجب أن نتساءل عنه الان: هو إذا جاز لنا الجهاد المشترك لتحقيق الوحدة أو الاتحاد السوري، ونحن تحت السيطرة الاجنبية المباشرة، فلماذا لا يجوز لنا أن ننجز تصميمنا وميثاقنا، وقد تحررت بلادنا - أو على الاقل- توفرت إمكانيات عملنا المشترك أكثر من ذي قبل".

كما استغرب أن تعتبر قضية الوحدة أو الاتحاد المنبعثة من الارادة الشعبية والوجدان العربي العام، تجاوزا على أنظمة الحكم القائمة في الدول العربية، وقد عبر عن ذلك بقوله:" إن الغريب إعتبار أمنية الوحدة أو الاتحاد المنبعثة من الوجدان العربي العام، تجاوزا على نظام الحكم القائم في دولة عربية، مع العلم أن الوطنية شيء، والتجاوز على النظام القائم، شيء آخر، وإن هذا الامر مرده إلى إرادة الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعا[1].

وقد طالب الشريقي في نهاية حديثه، أن لاتثار هذه المسألة في المجلس حسب أهواء كل دولة، وأن تحال القضية إلى لجنة خاصة تقوم ببحثها وإتخاذ قرار فيها.

وقد رفع الشريقي مذكرة إلى رئيس مجلس الجامعة، أكد فيها على تمسك الاردن بميثاق الجامعة، ووجهة النظر الاردنية الخاصة في مشروع سوريا الكبرى، وقد جاء في هذه المذكرة التركيز على النقاط التالية:

- إن الدعوة إلى أى وحدة أو إتحاد قومي بالطرق السياسية والبيانات القومية المشروعة، دون تجاوز على أي حق للغير، لا تعتبر محل خلاف؛ لان الاصل في كل قطر عربي وحدة أقاليمية أو إتحادها.

---

(١) انظر النص الكامل لخطاب الشريقي: الكتاب الاردني الابيض: و.ر٨١.ص٢٦٣، ٢٦٤. وانظر أيضا وثائق سوريا الكبرى: ص٢. فلسطين: ع٢٠٦-٦٤٧١، ٢٥/ت٢/١٩٤٦ وانظر أيضا

F.o.371/52355.No.309 Boker to F.o.30/Nov/1946.

- إذا توفرت أسباب الوحدة أو الاتحاد، وإمكانياتها المشروعة- من غير أي إجحاف بحق خاص أو عام- سيكون من الخير للعرب زوال التجزئة، لانها ضرر قومي يتعارض مع خير البلاد وأمانيها وآمالها.
- إن الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، لا تتعارض مع احترام واستقلال أية دولة من دول الجامعة، أو نظام الحكم القائم في كل منها، ما دام الامر في أية وحدة أو إتحاد سيكون مردوداً إلى الارادة الشعبية العامة[١].

وقد إنتهى نقاش موضوع سوريا الكبرى، والتسليم باستبعاد الصفة الرسمية عن الموضوع، مع بحثه بحثا خاصا بين وزراء الخارجية العرب، وإصدار بيان مشترك يؤيد إتفاق الجميع في وجهات النظر. وقد تم بالفعل مناقشة هذا الامر من قبل وزراء خارجية الدول العربية، وانتهوا إلى وضع قرار[٢] أعلنه فاضل الجمالي رئيس المجلس نيابة عن وزراء الخارجية العرب، بتاريخ ٢٨/ت٢/١٩٤٦ نص على ما يلي:

" أثير في الآوانة الاخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك : أن إجتمع وزراء خارجية الدول العربية إجتماعا خاصا، ودرسوا الامر من جميع وجوهه، فتبين أن أحداً لم يقصد تناوله هذا الموضوع التعرض لإستقلال وسيادة إحدى دول الجامعة، والنيل من نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد أكدوا أن دول كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة، وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصا وروحا"[٣].

صحيح أن هذا القرار وضع حدا لمناقشة المشروع داخل الجامعة العربية، ولكنه لم يمنع الملك عبد الله من مواصلة السعي لتحقيق المشروع بشكل أكبر داخل الاردن، وعلى الساحة العربية، والساحة الدولية. ومن ناحية ثانية استمر موقف الدول العربية المعادي للمشروع[٤].

---

(١) انظر نص مذكرة الشريقي ملحق رقم (١٥) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٢) فلسطين: ع٢١٦- ٦٤٧١/٢٩/ت٢/١٩٤٦، الهدى: ع١٨٨- ٩/ت٢/١٩٤٦، محمد عزت دروز:حول الحركة العربية الحديثة: ج٢، ص٧٦.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر٨١ص٢٦٧، وانظر أيضا وثائق سوريا الكبرى: ص٦٢. وانظر أيضا F.o. 371/52355. No 309. F.o.371/52355, Kirkbrid to Bevin. 18/12/1946

(٤) أنظر جهود الامير عبد الله والحكومة الاردنية بعد قرار الجامعة الفصل الاول من هذه الدراسة.

٣- موقف الملك عبد الله من الجامعة العربية

كان موقف الملك عبد الله من جامعة الدول العربية واضحا منذ البداية، حيث كان يرغب بقيام وحدة على أسس مدروسة وسليمة، وليس بالطريقة الارتجالية التي قامت عليها الجامعة، ومما يوضح ذلك ما ورد في مذكراته حيث قال:

" الجامعة العربية صوت فاه به نوري السعيد، وتلقفه مصطفى النحاس، وأيده المستر(انتوني أيدن)، فهي جراب أدخل فيه سبعة رؤوس: اليمن والعراق وسوريا ولبنان ومصر وشرق الاردن بسرعة عجيبة، في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني، ومصر والعراق تحت المعاهدتين الساريتين إلى الان، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود إنتدابية وعهدية ما عدا اليمن ونجد، فانهما كانتا حرتين. وفي هذا يتجلى للامة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع تسابق بين مقيد ومطلق، إما قيد إحتلال وإما قيد عهد وإما قيد جهالة، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون إذاعته. وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنها ستكون خير أداه لدوام الانتداب، ودوام الاحكام العهدية، وأني تارك لغيري تفسير هذه الظنون"[1].

لاشك أن الملك عبد الله يعد من أول أنصار الوحدة العربية. وإن هذا الموقف من جلالته تجاه الجامعة، نابع من فهم وإدراك عميق للاوضاع السياسة العربية والدولية في تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد رأى أن الجامعة- بالشكل الذي قامت عليه- ليست بالوسيلة التي تحقق أمل العرب ، فمن حيث نشأتها : فإنها قامت على أسس إرتجالية وغير مدروسة، في وقت كانت فيه الاقطار العربية في أوضاع سياسية غير متكافئة، وبالتالي كان ينبغي أن تلجأ الزعامات العربية إلى تصفية الاوضاع الداخلية. من تحقيق الاستقلال، وتحقيق الوحدات الاقليمية، ليكون الاساس سليما في بناء الوحدة، وبالتالي فإن قيام الجامعة على هذا سيجعلها أداة للمستعمر لتكريس سيطرته على الدول العربية مجتمعة، وتغليب المصالح الشخصية لبعض الاقطار العربية، وإسدال الستار على القضايا القومية والوطنية، التي ينبغي أن يكون لها المقام الاول في أهداف الجامعة، وليس تكريس تجزئة هذه الاقطار كما بين ميثاق الجامعة.

(١) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢٣٨.

وكان إعتراض الملك عبد الله على الجامعة يأتي بالدرجة الاولى من الشخصيات التي تولت زعامتها حيث كان البعض منها قليل الخبرة في شؤون البلاد العربية مثل : مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر، الذي كان له الدور البارز في مشاورات الوحدة، وتأسيس الجامعة. وقد بين الملك عبد الله في مذكراته: " إن النحاس باشا زعيم في مصر، قليل في معلوماته، بالنسبة لدول العرب، لأن الجدال بين الوفد والاحزاب الاخرى، صرفه عما سوى مصر. أما عزام باشا الذي تولى منصب أمين سر الجامعة، فهو مصري الجنسية، وهو ممن لا يتأخر في تحطيم أي شيء يعترضه لتحقيق مصلحة مصر"[1].

وهكذا فإن زعامة الجامعة تولتها شخصيات مصرية، البعض منها قليل الخبرة في الشؤون العربية، والبعض الاخر يؤيد تغليب مصلحة مصر الخاصة على المصلحة العربية العامة.

كما كان الملك عبد الله يعيب على الجامعة جهل الرجال القائمين على أمرها، وعدم قدرتهم على فهم الحقائق المختلفة في البلاد العربية. بالاضافة إلى أنها تقوم على أسس إرتجالية غير مدروسة.

ومما يوضح ذلك ما ذكره جلالته في مذكراته، حيث قال:

" إن ما يلفت النظر: دعوة الجامعة العربية فجأة وإرتجالا- ومن غير سابق درس -إلى مواضيع ترسل بها رؤوس أقلام، فيجتمع وزراء الدول العربية ليتباحثوا بشيء لم يقتلوه درسا وتمحيصا. مثال ذلك: هذا الضمان الجماعي، فنحن نرى أن هذا لا يكون نافعا إلا بإفتاء رؤساء أركان حرب هذه الدول، بعد إطلاعهم على مبلغ قوات كل دولة، وإستطاعتها في الضمان والوقوف التام على مبلغ طاقتها المالية، وقواها العسكرية، وما لديها من أعتدة إحتياطية، حتى يقول أحدهم أستطيع أن أضمن، أو يقول الأخر أنت لا تستطيع الضمان. وهذه ملحوظة يجب أن توضع نصب عيون وزراء خارجية الدول العربية ووزراء الدفاع فيها"[2].

بالاضافة إلى ذلك، فإن الملك عبد الله أبدى اعتراضه وإنتقاده الشديد للجامعة بعد قيامها، لانها أصبحت تسخر لخدمة المصالح المصرية بالدرجة الاولى. وقد أكد

(١) نفس المصدر: ص ٢٣٩.

(٢) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٢٣٩.

جلالته ذلك في حديثه للوفد السوري بزعامة ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا – أنذاك – الذي زار الاردن في ١٩٥٠/١١/٢٨، حيث قال:" إن الجامعة يتزعمها رجال لا يعرفون الحقائق ، وعلى رأس الجامعة رجل يدير شؤونها لمصلحة وطنه مصر، ويوظف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها. فمصر عنده كل شيء، ويجب أن تسخر مصالح العرب وأن تزداد التفرقة بينهم لمصلحة مصر" . وقد أكدت ذلك أيضا التقارير التي أرسلها المندوب السامي البريطاني في بغداد (ستونهيووربيرد)، حيث قال" إن الجامعة أصبحت تسخر لخدمة مصالح فرعية لا مصالح عامة، حيث أنها تسخر لخدمة المصالح المصرية دون النظر إلى المصالح العربية بشكل كلي وكامل. ومن الامثلة التي توضح هذا النهج المصري: تصريحات عبد الرحمن عزام أمين سر الجامعة في ١٦/فبراير/١٩٤٦، والتي جاء فيها إن كل الدول العربية يجب أن تتعاطف مع أماني مصر الوطنية الخاصة بالجلاء ووحدة وادي النيل[١].

كما أن عبد الرحمن عزام كان يتصرف كما لو كان رئيسا لدولة عظمى، بدلا من أن يلتزم بدوره الحقيقي، الذي كان لا يزيد عن مجرد أمين عام لهيئة استشارية[٢].

كما بينت التقارير البريطانية أنه كان يوجد مساعي منظمة من جانب مصر والسعودية وسوريا[٣]. وقيام الملك فاروق بتوثيق علاقته بابن سعود، وشكري القوتلي، من أجل إقامة كتلة مناوئة داخل الجامعة للهاشميين، وذلك من أجل عزلهم ومحاصرتهم، وإحباط جميع توجهاتهم الوحدوية[٤].

---

(١) نفس المصدر: ص٢٧١. أنظر أيضا ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٥٢. وانظر أيضا
F.O.371/52426,From Stonhewer Bird to Baxtor , F.o.Dated/Feb/1946.
F.o.371/52426,No.278. Stonhwor Bird to Baxtor, Dated 9/4/1946.
F.o.141/1084 No. 17, Baghdad to Cario Dated 1/2/1946.

(٢) F.o. 371/52426. No.278.

(٣) F.o. 371/52355. F.o. to B.M.E.O. Dated 4/12/1946. F.o. 371/52426 No.17.

(٤) F.o.141/1084, No.17. F.o.371/1084 Cairo to F.o. Dated 1/5/1946.
F.o. 141/1048 Jarosalim to Cairo Dated 1/4/1946.

كما أن من أسباب معارضة الهاشميين للجامعة: أن عبد الرحمن عزام لم يكن يكترث بالتشاور مع الاردن والعراق، والتحقق من رغباتهم قبل أن يتحدث باسم الجامعة، وهذا ما دفع الوفد العراقي عام ١٩٤٦، إلى الالحاح بشدة على الانسحاب من الجامعة[١]. ولكن رئيس وزراء العراق حمدي الباجهجي إعترض على الانسحاب واستطاع التأثير على الوصي على العرش ووزير الخارجية نوري السعيد، وإقناعهما بالعدول عن ذلك[٢].

وهكذا نستطيع أن نلخص الاسباب الرئيسية التي دفعت الملك عبد الله إلى إبداء معارضته للجامعة العربية: بأنها كانت بيد رجال يجهلون حقيقة الاوضاع في العالم العربي، ويعملون على تسخير هذه الجامعة وفقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية، وتعيين المصريين في وظائفها تحقيقا لهذا الغرض. ويرون ضرورة إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر، وإستعداد هذه الزعامات إذا اقتضى الامر تشجيع الانقسامات العربية خدمة لاهدافهم الشخصية.

---

(١) F.o. 141/1048. No. 10, From Kelleran to F.o. Dated 1/5/1946.
F.o. 371/52426. No. 113, From Bird to F.o. Feb/1946.

(٢) F.o.371/52426, No 131. From Bird to F.o. 1/2/1946. F.o. 371/52426. No 15 From Bird to Garosalem 29/1/1946. F.o. 371/52426 No. 17, Canighan to C.o, 26/1/1946.

الفصل الرابع

موقف الجمهورية العربية السورية من المشروع

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

٢- الساحة البرلمانية

٣- الساحة الحزبية

٤- الساحة الشعبية

يمكن التعرف على الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى، ومساعي الملك عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية من خلال الساحات التالية:-

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)
٢- الساحة البرلمانية
٣- الساحة الحزبية
٤- الساحة الشعبية العامة.

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي):

لقد تعرض مشروع سوريا الكبرى لمعارضة شديدة من قبل الحكومة السورية منذ عام ١٩٤٣ كما بينا سابقاً. ولكن هذه المعارضة أخذت تتبلور بشكل أكثر وضوحاً بعد عام ١٩٤٦. فعلى أثر جلاء القوات الفرنسية عن سوريا، وحصولها على الاستقلال التام، اعتقد الملك عبدالله أن المجال أصبح مفتوحاً أمامه لتحقيق وحدة الديار الشامية -خاصة وأن دستور الكتلة الوطنية التي كانت تتولى زمام الامور في سوريا يومئذ، يتفق مع قرار الجمعية التأسيسية الصادر في ٨ أذار ١٩٢٠. السالف الذكر! فقد نصت المادة الاولى من دستور الكتلة على ما يلي:- "إن الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الإستقلال التام، والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره، ضمن حدوده القديمة"[1]. إلاّ أن إستجابة الزعامات السورية الحاكمة، كانت بعيدة عما توقع الملك عبدالله. فعلى اثر خطاب العرش الذي أعلنه جلالته في شهر ت٢ ١٩٤٦ -مؤكداً فيه على تمسك الاردن بميثاق الوحدة السورية، ومواصلة السعي بكل جدية لتحقيق ذلك[2]- ثارت موجة إستنكار عنيفة لدى الجهات الرسمية والبرلمانية السورية. يؤكد ذلك ما جاء في البيان الذي القاه خالد العظم- وزير الخارجية السورية بالوكالة- في ٢٣/ت٢/١٩٤٦ رداً على ما جاء في خطاب العرش الاردني، حيث إعتبر أنّ الدعوة الأردنية مخالفة للمبادىء العامة للقانون الدولي، وتناقض ميثاق جامعة الدول

(١) م. و. ت- دمشق:- م. ر ٢٣، اوراق الكتلة الوطنية، و. ر ١١/١١.

(٢) م. م. ت- الاردني: جلسة ١٨/ت٢/١٩٤٦.

العربية الذي ينص على إحترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول العربيـة الاخرى[1].

وقد أكد خالد العظم على هذا الموقف، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢ ك١ ١٩٤٦[2] رداً على التصريح الذي ادلى به ابراهيم هاشم رئيس وزراء الاردن في ٢٦/ت٢/١٩٤٦[3].

لقد جوبهت دعوة عبدالله بن الحسين الوحدوية بكثير من الاتهامات، والتشكيك من قبل الحكومة السورية. فعلى أثر البيان الذي أذاعه جلالته في ٤/آب/١٩٤٧ يدعو فيه إلى توحيد سوريا الطبيعية. ذعر الانفصاليون في سوريا. وراحوا يهاجمون الدعوة الاردنية بتهم مختلفة، تذاع على الناس من غير أن يسمح باذاعة ما ينقضها، ومن غير أي نظر في المقترحات المعلنة. مع اضطهاد أنصار الدعوة وإصطناع سياسة الترغيب والترهيب في مناوأتها[4]. ولم تترك الحكومة السورية وسيلة إلا وتبعتها في سبيل تعطيل جهود الملك عبدالله الوحدوية. ففي شهر/أيار/١٩٤٧ قامت الحكومة السورية بالاتصال بمفوضيتها في لندن، لمعرفة رأي الحكومة البريطانية بتصريحات الملك عبدالله الهادفة الى توحيد سوريا الكبرى. وقد أجتمع نجيب الارمنازي، المفوض السوري في لندن، يوم ٢٣/أيار/ ١٩٤٧ بالمستر (مكنيل) وزير الدولة البريطاني، والمستر (تنبلر) وكيل وزارة الخارجية البريطانية. وبين لهما أن دعوة الملك عبدالله سيكون لها تأثير سيء على العلاقات السورية البريطانية. بسبب ارتباط شرق الاردن مع الحكومة البريطانية بمعاهدة تحالف[5].

---

(١) انظر النص الكامل لبيان خالد العظم: مذكرات المجلس النيابي السوري:-جلسة ٢٣/ت٢/١٩٤٦.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و. ر ٨١، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات حول تصريحات أبراهيم هاشم، ص ٧٦-٧٧ من الفصل الثاني.

(٤) الوحدة السورية الطبيعية حقيق قومية ازلية، و.ر ٥، ص ١٧.

(٥) نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية في صميم الاحداث العربية والدولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، سنة ١٩٦٣، ج١ ص ١٠٣. وسأرمز له نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية.

وقد بينت الحكومة البريطانية للمفوض السوري بأن لا شأن لها بهذا الموضوع الذي يخص السوريين وحدهم[1].

ان حصول الحكومة السورية على تأكيدات من الحكومة البريطانية بحيادها تجاه مشروع سوريا الكبرى، دفعها إلى إثارة حملة من التشنيع على هذه الدعوة الوحدوية بشكل أكبر من ذي قبل[2]، حيث بدأت الاتصالات في هذه الفترة بين الحكومتين السورية واللبنانية نظراً لمساس الموضوع بسياستهما الخارجية الموحدة تقريباً.

ففي ٢٧/ آب/ ١٩٤٧ قام شكري القوتلي بزيارة الى بشارة الخوري، لبحث الموقف السياسي القائم وكان بصحبة القوتلي جميل مردم رئيس الوزراء السوري، ومحسن البرازي أمين سر القصر الجمهوري. وقد اسفر الاجتماع الذي دام يومين، بين الحكومة السورية واللبنانية في قصر بيت الدين، عن استنكار الطرفين لمشروع سوريا الكبرى، وإعتبار بيان الملك عبدالله تدخلاً في شؤون جمهورتي سوريا ولبنان وإعتداءً صريحاً على نظام الحكم القائم فيهما بشكل يخالف ميثاق جامعة الدول العربية، والقانون الدولي. واتفق الطرفان على العمل معاً لمعارضة المشروع بكل الوسائل الممكنة[3].

كما تقرر دعوة مجلس النواب في القطرين السوري واللبناني لمناقشة الموضوع، وشجبه وإثارته بشدة، في إجتماع مجلس الجامعة العربية القادم. وطلب وضع حد له. كما تقرر عدم اجابة الملك عبدالله على بيانه، وعلى الكتاب الذي وجهه الى رئيس الجمهورية السورية مع محمد الشريقي[4].

وبعد عودة الوفد السوري الى دمشق، القى جميل مردم في مؤتمر صحفي عقد في دمشق بياناً رداً على تصريحات الحكومة الاردنية الداعية لتحقيق الوحدة

---

(١) F.O 371/52355, No. 941. F.O to Beirut 8 October 1947.

(٢) الوحدة السورية الطبيعة حقيقة قومية ازلية: و. ر ٤ ص ١٠-١١.

(٣) انظر ملحق رقم (٢١) من وثائق البلاط الملكي العراقي. انظر ايضاً د. ك. و. بغداد: ملف رقم ٣١١/٤٨١٣ تقارير المفوضيه العراقية في دمشق: و.ر ١٧، ص٢٥ وسارمز له د.ك.و-بغداد م.ر ٣١١/٤٨١٣. وانظر ايضاً جريدة البلاد السعودية: ع. ٦٦٩٤/أيلول/١٩٤٧.

(٤) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٤٨، ص٨٢.

السورية، وقد هاجم الوزير السوري الحكومة الاردنية باسلوب جارح دون ان يناقش قضية الوحدة او الاتحاد مناقشة موضوعية، ومما جاء في هذا البيان:-

١- ان مجلس الجامعة العربية قرر طي هذا الموضوع، وإعتباره مضراً بمصلحة العرب لأن إثارته في أوقات معينة وخطره في حياة الأمة العربية، يدل على أن هناك أيدي خفية تحركها لمآربها الخاصة.
٢- يجب احترام قرار مجلس الجامعة العربية وميثاقها الذي وقعت الدول العربية عليه، وأعترفت باحترام الاوضاع القائمة في كل بلد.
٣- ستتخذ الحكومة السورية الموقف الحازم الواجب إتخاذه في هذا الظرف الدقيق، للحيلولة دون التضليل والتمويه وخدمة المآرب الاستعمارية. كما أن الحكومة السورية متمسكة بالنظام الجمهوري، وبإستقلالها التام غير المقيد.
٤- ان قيام إتحاد بين سوريا وشرق الاردن، يجب ان يكون على أساس انضمام الاردن الى سوريا.
٥- كما أتهم الرئيس السوري مشروع سوريا الكبرى بانه مشروع صهيوني استعماري يهدف تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها[1].

وقد شجع بيان جميل مردم الصحف السورية التي كانت مواليه لنظام الحكم، مثل صحيفة الحزب الوطني، والقبس والانشاء، وبردى على شن حملة شديدة على مشروع سوريا الكبرى. مؤكدة فيها على تصريحات الحكومة السورية، التي قالت بأن المشروع استعماري صهيوني. كما راحت تذيع هذه الصحف بأن اليهود يؤيدون المشروع لكي يضفروا بفلسطين.

ونتيجة لهذه الضجة المفتعلة في سوريا حول بيان الملك عبدالله، فقد أرسل جلالته رسالة مع محمد الشريقي الى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي. في ١٤/آب/١٩٤٧ لتوضيح الغرض المقصود من البيان الملكي. موضحاً فيها الاهداف والضرورات التي توجب تحقيق الوحده السورية[2]. وبعد ان تسلم الرئيس السوري رسالة الملك عبدالله لم يحدد موقفه بشكل واضح من الدعوة الاردنية، وانتهت المحادثات بين الطرفين بوعد منه بان يقوم بدراسة الموضوع، دون ان يرد مباشرة على ما حمله الشريقي من أراء حول موضوع سوريا الكبرى[3].

---

(١) كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى، ص ٥٦-٥٩.

(٢) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٥، ص٥١.

(٣) د.ك.و-بغداد: م. ر. ٣١١/٢٦٤٩، و.ر. ٤٦ ص ٧٩.

والواقع ان الحكومة السورية كانت قد أتخذت موقفاً حازماً بالتعاون مع لبنان في معارضة مشروع سوريا الكبرى، وذلك في الاجتماع الذي عقد في قصر بيت الدين السالف الذكر. ولكنها رأت قبل ان تشرع في تنفيذ مخططها أن تستمزج رأي الحكومات العربية الاخرى[1]. ولمعرفة ذلك قام الرئيس السوري شكري القوتلي بإيفاد محسن البرازي في نهاية شهر آب عام ١٩٤٧ الى السعودية لمعرفة موقفها من دعوة الملك عبدالله[2]، ثم سافر مندوب الرئيس السوري بعد زيارة الرياض إلى القاهرة لإطلاع الملك فاروق على بيان الملك عبدالله، ومعرفة موقفه من ذلك. وفي نفس الوقت أتصل رئيس وزراء سوريا بالحكومة العراقية وطلب رأيها في الموضوع[3]، ويذكر نجيب الأرمنازي ان الرئيس السوري شكري القوتلي زوده بكتاب لإطلاع الامير عبدالاله الذي كان في زيارة الى لندن في شهر آب عام ١٩٤٧، وكان هذا الكتاب بمثابة شكوى على الملك عبدالله وما يقوم به من تدخل في شؤون سوريا، خاصة بعد أن وقع الملك عبدالله ميثاق جامعة الدولة العربية، وتوقيع وزير الخارجية الاردني بالاشتراك مع وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين بالقاهرة، على قرار عدم إثارة موضوع سوريا الكبرى فيما بعد، وطي أمرها. كذلك كلف الأرمنازي بتبليغ الأمير زيد سفير العراق في لندن بما ورد في الكتاب المبلغ للامير عبدالاله[4].

وهكذا أصبح الموقف العربي تجاه المشروع بغاية الدقة، ووصل الموقف السوري المعادي الى غايته، فبعد أن حصلت الحكومة السورية بعد إجراء هذه الاتصالات مع الحكومات العربية على تأييد كل من مصر والسعودية في معارضة المشروع، راحت تهاجم الملك عبدالله ودعوته الوحدوية بجدية أكبر من ذي قبل، وتتبع كافة الوسائل للتشكيك في نزاهة المشروع بهدف أفشاله. ففي ٢٨/ت٢ /١٩٤٧ أدلى جميل مردم رئيس وزراء سوريا بتصريح لمراسلي الصحف استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى،

---

(١) نفس المصدر: و.ر ٥١، ص٦٦، و.ر ٤٦، ص٧٩. انظر جريدة الهدى، ع ٣/١٣٥ أيلول ١٩٤٧.

(٢) الهدى، ع ١٣٥، ٣ أيلول ١٩٤٧.

(٣) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ٥١، ص٨٧. و.ر ٥٣، ص٩١. و.ر ٤٦، ص٨٠.

(٤) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ٤٦، ص٧٩. انظر ايضاً نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية، ص ١٢٧.

وبيان الملك عبدالله الصادر في ٤/آب/١٩٤٧، كما راح يوجه التهم المختلفة للمشروع بشكل لم يخرج عما بينته تصريحات الحكومة السالفة الذكر(١).

ويمكن القول إن الموقف السوري المعادي للمشروع، ظهر بكل جلاء في الخطاب الذي القاه شكري القوتلي في دمشق بتاريخ ١٩٤٧/٩/١٥، حيث هاجم المشروع هجوماً عنيفاً، بتوجيه شتى التهم التي لا تمت الى حقيقة المشروع بصلة من بعيد او قريب، وكان الهدف من وراء ذلك تجريده من المعاني القومية والوطنية السامية التي كان يحملها.

فلو أخذنا كل واحدة من هذه التهم على حده، وناقشناها بصورة موضوعية لاتضح لنا حققية هذه التهم، وحقيقة الدعوة الاردنية..

لقد ذكر الرئيس السوري في خطابه "ان دعوة الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية تجاوزت الاعراف والتقاليد الدوليةو الدبلوماسية، وتشذ عن المنطق السائد ومما يؤكد ذلك قوله: "ومن العجيب ان يعمد رئيس دولة منتقصة السيادة الى نعت جمهوريتين ذاتي سيادة كاملة (اي سوريا ولبنان) وداخلتين في هيئة الامم التحدة، بحكومات إقليمية يجب ان يضمها الى عرشه ويخضعها الى مصيره تحت ستار مموه من وحدة أو إتحاد"(٢).

والواقع ان هذا القول من الرئيس السوري، بعيد كل البعد عن الحقيقة فقضية الوحدة السورية هي قضية تخص الشعب السوري وحده اولاً وقبل كل شيء وقد عبر هذا الشعب عن إرادته وتصميمه على تحقيق الوحدة في أكثر من مناسبة، سواء أمام لجنة التحقيق الامريكية في عام ١٩١٩ او قرار ٨/آذار/١٩٢٠. وهو القرار الذي مثل ارادة الشعب السوري تمثيلاً حقيقياً، لأنه صادر عن ممثلي كافة الاقاليم لاسورية: ساحلاً وداخلاً وشمالاً وجنوباً. وبالتالي فان الالتزام بارادة الشعب، لا تعني خرق التقاليد والاعراف الدولية. كما إن المنطق يقضي بأن تتحد هذه الاجزاء الشامية التي تشترك مع بعضها بالتاريخ والجغرافيا، والدين واللغة والعادات والتقاليد. خاصة وأن ما بليت به من تجزئه هو من عمل المستعمر، وان المحافظة على إستقلال

(١) جريدة الهدى: ٨/١٣٩ ايلول ١٩٤٧. البشير: ع ٧٦٢٩، ٨/اب/ ١٩٤٧.

(٢) انظر نص الخطاب ملحق رقم (٣) من مجموعة وثائق الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية.

وسيادة كل قطر من الاقطار الشامية يعني تكريس الحدود التي رسمتها إتفاقية سايكس بيكو، ووعد بلفور وخدمة مصالح الاجنبي.

وفيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري من ان دوافع الملك عبدالله لتحقيق هذه الوحده، نابعة من رغبته في التربع على عرش سوريا الكبرى، فهذا الكلام غير صحيح، فجميع البيانات الصادرة عن الملك عبدالله ومساعيه الوحدوية واضحة كل الوضوح، في عدم رغبته في ملك أو عرش. إنما كان هدفه الاساسي هو توحيد الاقاليم الشامية في كيان سياسي واحد، وتحت سيادة وطنية. ودليل ذلك ان الملك عبدالله كان يؤكد باستمرار على ترك هذه القضية للشعب. فهو صاحب القرار الاول في هذا المشروع. كما إن المشروع بالصورة التي طرحها الملك عبدالله في بيانه لم تكن وليدة أفكاره الشخصية، إنما كانت بناء على ما قرره المجاهدون الوطنيون في شرق الاردن وسوريا الشمالية، في الاجتماع الذي عقد في عمان يوم ٥ و ٦/ أذار/ ١٩٤٣[١].

ومن بين الحجج التي تذرع بها الرئيس السوري، ما ذهب أليه في خطابه من ان الشعب السوري قال كلمته الواضحة، وأعلن إرادته الصريحة بطريقة الاستفتاء الشرعي والقانوني في إختيار الجمهورية كنظام للحكم في سوريا، وتاكيده على ذلك في اكثر من مناسبة سواء كان ذلك في قرار المجلس التأسيسي السوري عام ١٩٢٨، او عام ١٩٣٦، أو عام ١٩٤٣ وللمره الرابعه في شهر تموز عام ١٩٤٧ حيث دعي الشعب السوري للأنتخابات، وهو ينعم باوسع ما يتصور من حرية وسلطان قومي، بعد ان تم له الجلاء وأصبح طليقاً من كل عهد يلزمه، أو قيد يحد من سيادته. وأجاب من جديد على هذه الدعوة بانتخابه نواباً أجمعوا على تمسكهم بالمبدأ الجمهوري وكان مجلس النواب السوري أعلن رسمياً في ٢٢/ت٢/١٩٤٦، عن شجبه بالأجماع مشروع سوريا الكبرى على أثر بيان وزير الخارجية الذي اعلن فيه سياسة الحكومة المستوحاه مما جاء في خطاب رئيس الجمهورية أمام المجلس عام ١٩٤٥، والقائمة على التمسك بالنظام الجمهوري ودفع كل ما يمكن ان يحمل بين طياته من طغيان صهيوني[٢].

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الاول، ص ١٠-١٧.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر ٢٠، ص ٥٥. وانظر ايضاً يوسف الخوري:- مصدر سابق، ص١٣٥.

ان هذا القول من الرئيس السوري مخالف لحقيقة الدعوة الاردنية. فكما ذكرنا سابقاً ان وجهة النظر الاردنية الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، لم تفرض نظام حكم معين على الوحدة السورية، سواء كان ذلك ملكياً او جمهورياً. والتصريحات الاردنية واضحة كل الوضوح، في هذا الصدد حيث نادت بالوحدة الوطنية اولاً والسيادة القومية ثانياً ونظام الحكم ثالثاً أو رابعاً. إضافة الى ذلك فقد كانت المملكة الاردنية ترى ان نظام الحكم هو حق من حقوق الشعب، يقرره بالشكل الذي يراه مناسباً لمصلحته(١).

يضاف الى ذلك ان اختيار سوريا للنظام الجمهوري القائم يومئذ، لم يكن يعبر عن ارادة الشعب الحقيقية. وقد أكد ذلك فارس الخوري في رسالة بعث بها الى الملك عبدالله عام ١٩٤٣، بين فيها بأن وجود الانتداب كان من أهم العوامل لأختيار الجمهورية يوم وضع الدستور سنة ١٩٢٨. لأن الواضعين ارادوا ان يربأوا بعرش سوريا، وينزهوه عن الوجود تحت سلطة أجنبية. اما بعد ان صحت عزيمة اولي الامر على منح سوريا الإستقلال. فلم يعد هناك مانع، في إعادة النظر في الحكم الملكي بما له من المزايا العالية في القطر السوري، وبما له أيضاً من الكثير من الانصار والاوفياء. كما أن إقرار الجمعية التأسيسية في سوريا لنظام الحكم الجمهوري عام ١٩٢٨، لا يمكن الاعتماد عليه كاساس وذلك لان الشعب السوري لم يكن يتمتع بحريته وأختياره إنما كان خاضعاً تحت النفوذ الفرنسي(٢).

أما فيما يتعلق بما ذكره شكري القوتلي، من أن الشعب السوري قد عبر عن رفضه لفكرة مشروع سوريا الكبرى عن طريق مجلسه النيابي في ٢٢/ت٢/١٩٤٦. نقول بكل تاكيد ان هذا المجلس لم يكن في يوم من الايام ممثلاً بشكل حقيقي للشعب السوري فمعظم أعضاء هذا المجلس، لم يكونوا منتخبين من قبل الشعب. إنما وصلوا الى مراكزهم عن طريق مساندة الحكومة التي استخدمت كافة وسائل التزوير لضمان نجاحهم في الانتخابات النيابية. وكان معظم هؤلاء النواب، من أنصار الحكومة ومعارضي مشروع سوريا الكبرى، ومن اصحاب المصالح الشخصية. وبناء

(١) انظر الفصل الاول، ص.١٠-١٢.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك، ص٢٤-٢٥ من الفصل الاول.

على ذلك فإن قرار مجلس النواب السوري الخاص بمشروع سوريا الكبرى يعتبر باطلاً وغير ممثل لارادة الشعب السوري[1].

ورداً على ما تضمنه بيان الملك عبدالله، الصادر في ٤/أب/١٩٤٧، من دعوة الى اجراء استفتاء في جميع الاقاليم السورية لتقرير شكل الوحدة. بين شكري القوتلي في خطابه ان الاستفتاء حصل أربع مرات في سوريا الشمالية، ولم يبق إلا الاردن الذي انفصل عن الوطن الام على أثر نكبة الاحتلال. وأقيم فيه وضع انتدابي في ظل عرش اميري، لا يستند إلى أي دستور قانوني. واذا كان لا بد من الاستفتاء فإنه ينبغي ان يجري في شرق الاردن.

كما بين أن الوحدة او الاتحاد، لا تتم بانضمام الاصل الى الفرع. بل الجزء الى الكل بعد ان يحرر الاول من قيود الانتداب. كما أنه لا مجال للوحده بين طليق ومقيد، وما دامت القيود موضوعه فلا مجال لهذه الوحدة المنشودة. (يقصد بذلك معاهدة التحالف الاردنية البريطانية)[2]. لان سوريا خرجت من الحرب العالمية الثانية غير ملتزمة بمعاهدة مع فرنسا وان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم توقع .

ان هذه الحجج والدعايات التي حاول الرئيس السوري إقناع الشعب بها، لا تسند في الحقيقة على اساس واقعي. ففيما يتعلق بما ذكره بأن سوريا قالت كلمتها بالاجماع في رفض مشروع سوريا الكبري، وأنه اذا كان هناك ضرورة لاجراء استفتاء، فينبغي ان يتم في شرق الاردن. إن هذا القول بعيد عن الحقيقة كل البعد. فكما ذكرنا سابقاً فقد أكد الشعب الاردني، ببرلمانه واحزابه وهيئاته المختلفة، على تمسكه الشديد بمبدأ الوحدة السورية. بل أكثر من ذلك فإن مساعي عبدالله بن الحسين الوحدوية كانت تخضع في كثير من الاحيان بشكل اساسي، لضغط من الشعب الأردني[3].

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك ص ١٥٩-١٦١ من هذا الفصل.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر.٢٠ ص٥٥. ويوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات. الفصل الأول من هذه الدراسة.

اما فيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري، من ان الوحده ينبغي ان تتم بانضمام الفرع الى الاصل، اي انضمام شرق الاردن الى سوريا الشمالية، فقد كانت وجهة نظر الاردن في هذا المجال واضحة كل الوضوح. فالأردن لم ترغب في ضم او إنضمام إنما كانت تريد تلاقياً حيث كان الملك عبدالله يرى ان الاردن وسوريا الشمالية وفلسطين ولبنان هي اجزاء من كل واحد، وان امرها لا يتم الا بوحدتها[(١)].

أما ما ذكره القوتلي، من أن المملكة الاردنية نشأت نتيجة انفصالها عن الوطن، على اثر نكبة الاحتلال عام ١٩٢٠. وأنها نشأت في وضع انتدابي تحت ظل عرش اميري لا يستند الى دستور او قانون. فهذا الامر إن صح فهو ينطبق على جميع الاقاليم السورية الاربعة في ذلك الوقت، وليس على إمارة شرق الاردن وحدها. حيث جزئت بلاد الشام الى اربع وحدات إقليمية بعد ان كانت وحده سياسية واحدة. تتمتع بنظام حكم ملكي، تحت امرة الملك فيصل بن الحسين. كما ان قبول الامير عبدالله بشرق الاردن لم يتم الا بعد ان لقي سموه التأييد والموافقه من رجال الحركة العربية، الذين حملوا راية القضية العربية في سوريا. يضاف الى ذلك ان قبول جلالته بشرق الاردن لم يكن إلا مرحلة مؤقته في طريق النظال الطويل وجعلها نقطة انطلاق لتحرير سوريا الطبيعية. ويتضح ذلك من متابعة السياسة الاردنية منذ عام ١٩٢١-١٩٥١، والتي تمثلت بفتح أبواب الاردن لرجالات سوريا، والاعتماد عليهم في بناء كيان الاردن، وبناء الجيش العربي الاردني، على اساس قومي عربي شامل ودعم الاردن للثورات الوطنية في سوريا ضد الفرنسيين[(٢)].

أما ما ذكره الرئيس السوري بانه لا يمكن تصور وحدة بين سوريا المستقلة، وشرق الاردن المقيدة بمعاهدة التحالف الاردنية البريطانية عام ١٩٤٦، فهذا القول مخالف للحقيقة. فمعاهدة عام ١٩٤٦ أعطت الاردن الإستقلال والسيادة التامتين بزعامة الملك عبدالله، وتضمنت المعاهدة الاعتراف بتعيين الصلات التي ستقوم بين ملك بريطانيا والملك عبدالله على أساس كونهما سيدين لدولتين مستقلتين على قواعد الحرية التامة والمساواة والاستقلال. كما نصت المعاهدة على اعتراف الحكومة

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات الفصل الثاني، ص ٧٨.

(٢) انظر الفصل الثاني، ص ٥٨-٦٢.

البريطانية بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً، مع تأسيس تحالف وثيق بين الدولتين، وتتشاور في الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية، التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة مع تبادل التمثيل الدبلوماسي. كما نصت على أن مسؤولية حفظ الامن الداخلي ومسؤولية الدفاع عن شرق الاردن ازاء الاعتداء الخارجي ينحصران في صاحب السمو امير شرق الاردن. كما نصت أيضاً على تبادل المساعدات العسكرية في حالة هجوم مسلح، يقوم به فريق ثالث كاجراء للدفاع عن النفس، شرط عدم الاخلال بميثاق الامم المتحده أو اية معاهدات دولية سبق ان التزم بها احد الفريقين المتعاقدين. وقد قيدت المعاهدة اجازة الملحق العسكري من إقامة قوات بريطانية في شرق الاردن بضرورات الدفاع، وتسهيل القيام بالالتزامات المشتركة في هذا الشأن، مع عدم الاخلال في جميع الاحوال بالالتزامات المترتبة، والتي قد تترتب على اي من الفريقين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الامم المتحده او بمقتضى أي اتفاقات ومواثيق ومعاهدات أخرى[1].

إن ما تضمنه الملحق العسكري بالمعاهدة، من إقامة قوات بريطانية في بعض المناطق بشرق الاردن، نابع من باب الجواز وليس الوجوب كما نصت على ذلك المادة الاولى من الملحق العسكري. وهذا الامر لم ينقص من سيادة الاردن في ذلك الوقت. ففي جميع البلدان المتحالفة عسكرياً تقتضي الامور عندما توجب ضرورات الدفاع المشترك عن النفس أن يتبادل الفريقان المساعدات العسكري. وكانت إقامة بريطانيا لقوات عسكرية في بعض مناطق شرق الادرن مقيدة بالامور التالية:-

١- ان يكون ذلك تسهيلاً للمساعدة الفورية، في حالة هجوم مسلح من فريق ثالث، او لاجراءات الدفاع الضرورية في حالة خطر اشتباك عدائي مُداهم. وذلك بعد تشاور الفريقين وإتفاقهما.

٢- إن إقامة القوات عندما توجد الضرورة للدفاع المشترك، لا تخل -كما هو صريح في المادة (١٢) من المعاهدة- في أي حال من الاحوال، في الحقوق والالتزامات

(١) د.ك.و- الاردنية: و.ر م. هـ ج/٣. انظر ايضاً و.ر. م.هـ ٢٩/١٠. و الكتاب الأردني الابيض: و.ر ٦٥، ص ١٤٢-١٤٩، وجريدة فلسطين ع٢٦-٦٢٨٢، ٣٠/ اذار /١٩٤٦ والدفاع. ع٣٢٩٧، ٣/اذار/١٩٤٦، الجزيره: ع ١١٠٥، ٢٥/ اذار/ ١٩٤٦.

المترتبة عليها، او التي قد تترتب على اي من الفريقين السامين المتعاقدين وفقاً لميثاق الامم التحدة او أي إتفاقيات وعهود ومعاهدات اخرى[١].

كما بين الرئيس السوري ان دعوة الاردن منافية لميثاق جامعة الدول العربية، لانها تتدخل في شؤون دولة عربية مستقلة وشقيقة. وتخلق الاضطرابات فيها بغية تحقيق أطماع خاصة والتآمر على نظام الحكم القائم فيها، وإشغال البلدان العربية في موضوع مصطنع وفي وقت هي احوج ما تكون إلى جمع كلمتها وتوحيد جهودها، لمعالجة قضاياها الحيوية الكبرى، والتي تتمثل بشكل أساسي بالقضية الفلسطينية التي تتعرض لخطر الصهيوني، الذي يهدد مستقبل العرب جميعا. وقد طالب الرئيس السوري في نهاية الخطاب بمقاومة المشروع والقضاء عليه لما يحمله من طغيان صهيوني[٢].

ان ما ذكره الرئيس السوري عن مخالفة مشروع سوريا الكبرى لميثاق الجامعة، قد لا يتفق مع حقيقة الامر. فالمادة التاسعة من ميثاق الجامعة تنص على: "إن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها ما تشاء من الاتفاقات، لتحقيق هذا الغرض".

ورغم ما توصلت اليه الاقطار العربية من إستقلال ضمن حدودها القائمة يومئذ وما تبع ذلك من اعتراف كل دولة باستقلال وسيادة كل دولة من الدول الاخرى في حدودها القائمة. فإن هذا لا يمنع تلك الدول، وخاصة اذا كانت إقليمية كما هو الحال في أقطار بلاد الشام، من الاتحاد بمحض إختيارها، وبمقتضى حقوقها وسيادتها.

وفيما يتعلق بما ذكره من ان المشروع يحمل بين طياته طغيان الصهيونية. فهذا قول غير صحيح فإن المشروع كان واضحاً كل الوضوح فيما يتعلق بوضع اليهود في فلسطين، حيث نص على اعطاء اليهود ادارة شبه ذاتيه في المناطق المخصصه لهم والتي يكونون فيها اكثرية على ان يخضعوا لسلطة الدولة العربية الموحدة، مع تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بشكل لا يتعارض مع حرية سكان البلاد من العرب، بالاضافة الى منع اليهود من شراء الاراضي من العرب. اما إذا تعذر ضم فلسطين الى

---

(١) د.ك.و- الاردنية: و.ر. م هـ ج/٣، ايضاً و.ر. م هـ ١٠/٢٩.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية: و.ر.أ، ص٥٦. وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١٣٥.

الوحدة السورية في ذلك الوقت، فإنه لا مانع من قيام الاتحاد فوراً بين شرق الاردن وسوريا الشمالية كخطوة اولى في طريق الوحدة السورية الشاملة[١].

هذا عن موقف سوريا من المشروع في فترة حكم شكري القوتلي. فكيف كان الموقف في عهد حسني الزعيم؟ كان نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية في سوريا على أثر الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ان انكشفت بوضوح نقاط ضعف الحكومة السورية القائمة، وثارت الفوضى والاضطرابات داخل سوريا. حيث كادت الامور ان تنقلب خلال شهر ك١/١٩٤٨ الى ثورة تلقائية، وقد أدى ذلك الى إستقالة جميل مردم رئيس الوزراء، وقيام حسني الزعيم الذي كان يشغل منصب قائد الجيش بتولي مهمة اعادة النظام الى نصابه.

وقد نجح حسني الزعيم الذي مزج القوة بالاقناع، في إنقاذ سوريا من التحطيم والواقع ان حسني الزعيم لم يكن في البداية من اعداء مشروع سوريا الكبرى. بل انه رأى أن السبب في فشل الحكومة السورية في حرب ١٩٤٨ هو عدم قبولها بفكرة الوحدة السورية، التي كان لها انصار كثيرون في سوريا، يرون ان إتحاد سوريا بشكل أوثق مع الاردن والعراق سيقوي من مكانتها ويجعلها قادرة على مواجهة الكوارث. وقد أتخذ حسني الزعيم من هذا الامر وسيلة للوصول الى الحكم[٢].

وعندما جوبهت جماعة القوتلي بالانتقاد المر في كل مكان، حاول بدوره القاء اللوم في الفشل الذي منيت به الحكومة في حرب ١٩٤٨ على عاتق الجيش. مما كان له الاثر الاكبر في دفع حسني الزعيم والضباط الموالين له الى القيام بانقلاب عسكري في ٣٠/أذار/١٩٤٩ لحماية انفسهم. وهذا ما أكده خالد العظم في مذكراته. حيث قال: "ان السبب الرئيسي الذي دفع حسني الزعيم الى القيام بانقلاب على شكري القوتلي، لم يكن -كما يظن- سوء الحالة في البلاد، ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم . صحيح ان الاحوال كانت سيئة ولكن لا تعتبر سبباً حقيقياً لوقوع الانقلاب. بل يمكن اعتبارها من عوامل إنجاحه"ثم يعلل الاسباب بقوله اما الاسباب الحقيقية فتنحصر في كونها حركة طائشة، قام بها رجل متهور، هو حسني الزعيم. اراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكة بتهمة الاشتراك في صفقات

---

(١) انظر حول ذلك ص١١-١٧ من الفصل الاول.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٧.

حربية خاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة وقبضوا ثمنا مضاعفاً وعندما ادرك حسني الزعيم ان مركزه اصبح معرضاً للخطر، اخذ يقوم باقناع عدد من الضباط في الجيش بمدى الخطر الذي يحيط بهم، وإغرائهم للسير معه من أجل تنفيذ خطته"[1].

ومهما يكن من اسباب الانقلاب، فان الزعيم تمكن من النجاح بإنقلابه، وإعتقال شكري القوتلي، والسيطرة على مقاليد الحكم في سوريا. وقد صادف هذا العمل الذي قام به الزعيم تأييداً عاماً من قبل الشعب السوري، بسبب كرهه لحكم القوتلي.

وكان الزعيم يستند في حكمه الى فئتين تختلفان في المبدأ أحداهما الجيش والاخرى أوساط الشباب التي كانت تدعو الى الاصلاح، وإجراء تبدل جذري في الاوضاع القائمة في سوريا. وكان الشباب الإصلاحي، يستمد أتباعه من جماعات مختلفة مثل فرع الحزب السوري القومي في حماه وهذا الحزب كان يؤيد مبدأ الوحده السورية، مدفوعاً باعتبارات ايدلوجية وعملية للتعاون مع العراق والاردن، وفقاً لما كان يريده دعاة الاتحاد. خاصة وأن هذا التعاون توجبه الضرورات العسكرية والسياسية لسوريا، في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات الهدنه مع اسرائيل، وبالتالي فإن قيام تعاون وثيق بين الاقطار السورية والعراق سيكون من نتائجه تعزيز موقف سوريا، وضمان حمايتها من خطر الاحتلال الصهيوني.

يضاف الى ذلك ان تعهدات الزعيم للشعب السوري بالاصلاح الاقتصادي كان من الضروري ان تخرج الى حيز التنفيذ، ولا تبقى مجرد كلمات جوفاء. وإن تحقيق ذلك كان يقتضي ايجاد تعاون مع الخارج وبشكل خاص مع الاردن والعراق اللتان كانتا تأخذان حوال ٦٠٪ من صادرات سوريا وخاصة الحبوب. لذلك كان توسيع الاتحاد معهما يعد عاملاً أساسياً في انتعاش الحالة الاقتصادية في سوريا. ولذلك دخل حسني الزعيم في مفاوضات مع الدولتين: الاردنية والعراقية، حالما تسلم مقاليد الحكم لتحسين أوضاع سوريا الاقتصادية بالاضافة الى الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه[2].

---

(١) مذكرات خالد العظم: ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت سنة ١٩٧٣، ص١٨١ وسارمز له، خالد العظم: المذكرات.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.

ان ما يهمنا هنا بشكل خاص، هو موقف حسني الزعيم من مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله، والواقع ان الملك عبدالله أيد منذ البداية نظام حكم حسني الزعيم، ولم يكن ذلك نكاية بشكري القوتلي، الذي كان يمشي في ركاب مصر والسعودية المعارض للمشروع. وليس محاولة من الملك عبدالله لابعاد دسائس عزام باشا ومناوراته عن الاقاليم الشامية. ولا محاولة مختلقة منه لكي يسبق بغداد للوصول الى دمشق وتحقيق الوحدة معها. لقد أيد الملك عبدالله حسني الزعيم حباً بالشعب السوري بأسره وتذكيراً له بالرساله الكبرى الملقاه على عاتق كل عربي في الوصول الى الوحدة، ومناصرة لموقف سوريا في مفاوضاتها القادمه مع اسرائيل في رودس.

ولكن الزعيم بدلاً من ان يقدر موقف الملك عبدالله ويتجاوب معه، ذهب الى العراق حيث اعتقد ان التوصل الى اتفاق عسكري بين سوريا والعراق -في الوقت الذي كانت فيه محادثات الهدنه بين اسرائيل وسوريا في الأفق- كفيل بتقوية موقفه أثناء المفاوضات. وقد بين الزعيم للحكومة العراقية ان كل ما يتمناه الشعب السوري في العهد الجديد هو تنفيذ مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق على أساس الحكم الذاتي لكل منهما، ولكن بشرط أبعاد الاردن عن مثل هذا المشروع(١).

ولما كان الزعيم تواقاً، الى الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه ورغبته في الحصول على المساعدات الاقتصادية العاجله من الخارج. قام بإيفاد رسل إلى إبن سعود الذي كان يعارض أي إتفاق عسكري، أو إقتصادي بين سوريا والعراق والاردن. وهو نفس الاتجاه الذي كانت تؤيده الحكومة المصرية. وكان ذلك بداية الانعطاف في موقف الزعيم ازاء مشروع الوحدة مع العراق(٢). يضاف الى ذلك ان فرنسا كانت تعارض اي ارتباط بين سوريا والهاشميين، وتشك في نوايا بريطانيا وتبدي عداءها للقومية العربية، ولهذا كانت تعارض الوحدة العربية بشكل عام، وإتحاد سوريا وشرق الاردن والعراق بشكل خاص. ولما كان نفوذها قوياً في الدوائر العسكرية السورية، وبخاصة لدى الضباط الذين تربوا في كنفها ومنهم حسني الزعيم، لهذا سعت الى توثيق علاقاتها بسوريا منذ ان تولى الزعيم السلطة. وسعت

---

(١) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٩.

الى حث الدول الاخرى على الاعتراف بنظامه لقطع الطريق امام أي محاولة لاستمالته من جانب الاردن او العراق[1]. كما وافقت بالوقت نفسه على بيعة صفقة أسلحة حرصاً منها على عدم تمكين الملك عبدالله من ضم سوريا الى الاردن عن طريق القوة العسكرية، بسبب ضعف الجيش السوري في ذلك الوقت إذا ما قورن بالجيش العربي الاردني[2]. وإزاء هذا الموقف من فرنسا والسعودية ومصر تراجع حسني الزعيم عن الاتفاق مع العراق، وخاصة بعد توقيع الهدنه السورية الاسرائيلية. ولم ينقض ثلاثة اسابيع على الانقلاب الذي قام به، حتى قام بزيارة القاهرة في ٢١/نيسان/١٩٤٩ بناء على دعوة من الملك فاروق. حيث استقبل هناك استقبالاً ودياً، وحصل في نفس الوقت على إعتراف مصر بنظام حكمه، إضافة الى وعد الحكومة المصرية بتقديم المساعدات العسكرية والماليه. وحذت السعودية حذو مصر إذ تعهد له ابن سعود بمنحه قروض ومساعدات مالية كبيرة. وبحصول هذه التطورات لم تتأخر لبنان عن الاعتراف بنظام حكمه.

وقد اشترى حسني الزعيم هذا النصر الدبلوماسي بثمن غير يسير. إذ كان الثمن استنكاره لمشروع سوريا الكبرى، ورفضه لأي تقارب مع الاردن او العراق. وهكذا نلاحظ ان الزعيم عندما خير بين الوعد بالشفاء الاقتصادي البطيء لبلاده عن طريق التعاون السياسي مع المملكتين الهاشميتين: الاردن والعراق. وبين المنافع الاقتصادية والسياسية العاجلة عن طريق التعاون مع مصر والسعودية، مقابل معارضة مشروع سوريا الكبرى، قرر اختيار الاخيره. يضاف الى ذلك ان حلاً مثل هذا كان مفضل لدى الزعيم لاعتبارات شخصية بحته، وذلك لأعتقاده بان مشروع سوريا الكبرى إذا وضع موضع التنفيذ، سيحد من سلطته ولن يجعله أكثر من رئيس مؤقت، يسير الامور خلال دور الانتقال[3].

---

(١) مذكرات خالد العظم: ج١ ، ص٣٨٥.

(٢) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٨٥، انظر ايضاً النشاشيبي: مصدر سابق ص١٠٤.

(٣) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٥٧، ٢٢٦. انظر ايضاً. مذكرات خالد العظم، ج٢، ص ٢٠٤. وصلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٥٣.

وهكذا فان زيارة حسني الزعيم لمصر غيرت مجرى الاحداث في المنطقة. وكانت بمثابة ضربة قاصمه لمساعي الملك عبدالله لتوحيد سوريا الكبرى. خاصة وأنه كان من ابرز اعوانه -قبل ان يقوم بالانقلاب- بالدعوة لتحقيق المشروع داخل سوريا. لكنه لم يكد أن يصل الى الحكم حتى إستنكر المشروع، وراح يهاجم الملك عبدالله بشتى التهم ويضطهد دعاة المشروع في سوريا، خاصة وأنه كان يعرف معظمهم[1].

وقد أكد حسني الزعيم على موقفه المعادي للمشروع في البيان الذي ادلى به يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٩ في دمشق، بعد عودته من القاهره. ومما جاء في هذا البيان: "كانت رحلتي الى القاهرة مفاجأة غير ساره للاردن والعراق فقد إعتقد سادة عمان وبغداد انني أكاد أقدم إليهم تاج سوريا على طبق من فضه، ولكن خاب أملهم فالجمهورية السورية لا تريد سوريا الكبرى، ولا الهلال الخصيب وسوف نوجه قواتنا ضد هذين المشروعين اللذين أوصى بهما الاجنبي".

كما قام بحشد قواته على الحدود السورية الجنوبية، تحسباً لأي اجراء تقوم به الاردن بهدف تحقيق الوحده السورية. وقرر تقديم جميع الاشخاص الذي يناصرون المشروع في سوريا للمحاكمة العسكرية، بتهمة الخيانة العظمى وحكمهم بالاعدام. كما قام باغلاق الحدود مع الاردن لمدة ٢٤ ساعة مدعياً إن ذلك اجراء احتياطي لمواجهة مساعي الملك عبدالله الوحدوية. ولم يلبث ان أعلن أنه يستند الى مثلث القاهرة الرياض دمشق في معارضته جميع المساعي الهاشمية الوحدوية[2] وأعلن ايضاً انه على استعداد للاعتراف بالملك فاروق سلطانا على كل العالم العربي، وان سوريا ترحب باعتبار مصر زعيمة للعالم العربي[3].

والواقع ان حسني الزعيم لم يكن يهمه المصلحة القومية العامة. فقد بين الملك عبدالله بحديثه لناصر الدين النشاشيبي "انه لولا فرنسا لما إستطاع حسني الزعيم أن يبقى في كرسي الحكم لحظة واحدة، فقد أيدته فرنسا منذ اللحظة الاولى للإنقلاب نكاية بالهاشميين الذين كانوا يعملون من أجل توحيد سوريا في نطاق دولة واحدة.

(١) محمد الفرحاني: فارس الخوري، (د.ن)، بيروت، سنة ١٩٦٤، ص ٢٠٠ وسارمز له محمد الفرحاني فارس الخوري.

(٢) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥، وحيد الدالي: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٣) F.O. 816/147. From piric cordan 10/July/1949

وبالتالي فان تحقيق هذا الامر سيحرم فرنسا من مصالحها في المنطقة. ومما قاله جلالته في هذا الصدد أيضا: "إن الزعيم رجل فرنسي يتحدث الفرنسية اكثر من العربية، وولاءه لفرنسا، ومستشاره الاول طيلة أيام حكمه القصيرة كان السفير الفرنسي نفسه، وأسلحته من فرنسا، فكيف تريد لمثل هذا الرجل ان يخلص للعرب، ويؤمن بفكرة الوحدة مع أي بلد عربي"(١).

ومما يؤكد ذلك ما بينه سامي الحكيم -مراسل جريدة الاهرام- في حديثه عن الاوضاع السياسية القائمة في سوريا، للمفوض العراقي في القاهرة، بعد عودته من الزيارة التي قام بها الى سوريا خلال شهر تموز عام ١٩٤٩. ويمكن إجمال أقواله عن الوضع السياسي في سوريا على النحو التالي:-

١- بانت بصورة قاطعة ان فرنسا تسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد في سوريا فوزير سوريا المفوض، ومدير بنك سوريا ولبنان وهو فرنسي. يدبران السياسة المالية والاقتصادية هناك وقد نجحا في تعطيل معامل النسيج في حلب ودمشق حتى لا ينافس الانتاج الفرنسي المستورد.
٢- مساعدة الزعيم لبنك سوريا ولبنان في السيطرة على المزارعين، وأصحاب الأراضي، وذلك بسن قانون للقروض الزراعية من المصارف الاجنبية، وإعطائها وحدها حق إقراض المزارعين واصحاب الاراضي بفائدة تبلغ ٣٠٪ واعطاء هذه البنوك الحق في رهن كل أملاك المدنيين حتى يسدد الدين كاملاً.
٣- حصول حسني الزعيم على مبالغ ضخمة من بنك سوريا ولبنان لقاء الخدمات التي يقدمها لفرنسا واصحاب الاعمال الفرنسيين(٢).

هذا فيما يتعلق بسياسة حسني الزعيم تجاه مشروع سوريا الكبرى. وكان نتيجة لهذا الانحراف في سياسته تأثيرات عاجلة داخل سوريا. فقد ادى تخليه عن العمل من أجل إتحاد وثيق مع العراق وشرق الاردن الى ابتعاد معظم العناصر الوطنية الميالة الى الاتحاد، والتي أزرته في البداية عن دعمه وتأييده. وهذا ما دفعه الى الاعتماد بشكل اكبر على الجيش، مما أدى إلى نفور عدد كبير من الشباب السوري الطامح من هذه السياسة. كما ادى حل الزعيم لجميع الاحزاب السياسية في صيف

---

(١) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٦٨، تقارير المفوضية العراقية في مصر، و.ر، ٧٢، ص١٩٣.

عام ١٩٤٩ وعجزه عن تشكيل حزب خاص به إلى قيام فراغ سياسي خطير في سوريا، يدل على عدم براعته في تصريف شؤون الدولة الداخلية والخارجية[1]. وقد أدت هذه السياسة الى إستياء عدد من الضباط بقيادة العقيد سامي الحناوي الذي كان على اتصال مع العراق. وقد انتهى الامر بسقوط حكم حسني الزعيم في ١٤/ آب/١٩٤٩ بانقلاب عسكري قام به العقيد سامي الحناوي. وبدأت الاتصالات من جديد بين دمشق وبغداد وعمان من أجل الوحده. وكان الإتجاه السياسي لسامي الحناوي يختلف عن الزعيم. ففي الوقت الذي مال فيه الاخير الى جانب مصر والسعودية وفرنسا، رأى الحناوي ان مصلحة سوريا تكون بالارتباط مع العراق والأردن. وان على بريطانيا ان تدرك ان هذا الاتحاد في صالح الشرق الاوسط ككل وفي صالح بريطانيا ذاتها. خاصة وان الرأي العام في سوريا يطالب بتحقيق الوحدة بين الاقاليم السورية والعراق. ومساعدة بريطانيا له لمواجه مؤامرات مصر والسعودية وفرنسا في صفوف الجيش السوري[2].

وقد أعلن سامي الحناوي، في بيان أصدره بعد الإنقلاب، ان الهدف من عمله هذا هو تحقيق اهداف الانقلاب الاول بعد ان تنكر لها الزعيم وحكومته. ثم طلب الحناوي من رئيس الجمهورية السابق هاشم الاتاسي بتشكيل حكومة مؤقته حتى يتم انتخاب مجلس تأسيسي جديد.

وقد عمل الحناوي على قلب سياسة الزعيم الودية ازاء مصر والسعودية، وأعاد فتح المفاوضات مع العراق والاردن، لتأسيس تقارب سياسي أوثق، فأيده في عمله هذا حزب الشعب السوري، الذي ظل مثابراً على السعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بثبات. وعندما أجتمع المجلس التأسيسي السوري في ١٢/ك١/١٩٤٩ لأول مرة بعد إنقلاب الحناوي، اعطى قضية الوحدة مع الاردن والعراق، أقدمية فائقة باعتبارها مشكلة دستورية أساسية. ومن الجدير بالذكر ان حزب الشعب كان يشكل الاغلبية داخل المجلس حيث كان يتمتع ب ٤٢ مقعد من واقع ١١٤ مقعداً[3].

---

(١) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(٢) F.O. 141/1334, No. 116 From the chary J. Affaires to F.O. No dated.

(٣) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق ص ٨١-٨٢.

ولكن العقبات لم تلبث ان أعترضت محاولات تنفيذ مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، خاصة وأن حزب الشعب، لم يكن يقبل بنظام حكم يتزعمه الامير عبدالاله. كما كانت ترمي العراق. يضاف الى ذلك ان الحزب كان يخشى ان تنطبق المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٣٠ على سوريا بشكل يؤدي الى حلول الهيمنة البريطانية مكان الهيمنة الفرنسية(١).

كما ان السعودية وفرنسا سخرتا نفوذهما داخل صفوف الجيش السوري وخارجه لعرقلة إتمام الاتحاد، وإشاعة التهم بان بريطانيا تقف وراء هذه المشروعات. مما كان له الاثر الاكبر، في ايجاد تشكيلة كبيرة من الضباط السوريين أخذت تعمل في الخفاء على افشال هذا المشروع. يضاف الى ذلك ان مصر اعتبرت المشروع تهديداً لاستقلال سوريا خاصة وان الرئيس السوري السابق شكري القوتلي آل الى القاهرة وسعى بمساعدة مصر الى الظهور كرمز لإستقلال سوريا والبؤرة التي يلتف حولها خصوم الوحدة والاتحاد. وراح يشيع بان المشروع يهدد إستقلال سوريا بسبب معاهدة الصداقة والتحالف الموقعه بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠(٢).

وكانت النتيجة ان تعثر المشروع ولم تقدم بريطانيا له أي مساعدة تذكر. فعندما إتصلت الحكومتان السورية والعراقية بوزارة الخارجية البريطانية لإ قناعها بالاشتراك في المفاوضات القائمة بين سوريا والعراق(٣)، رد وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن بانه غير مستعد للإشتراك في هذه المفاوضات السرية. كما نصح العراق وسوريا باشراك حكومة الولايات المتحدة في الرأي قبل ان تتطور الامور، وبين ان هذه المسألة تمس العلاقات البريطانية الفرنسية، كما أكد بيفن لوزير الخارجية الامريكي أنه شديد الالتزام بسياسة بريطانيا المعلنه الخاصة بمعارضتها لأستخدام القوه في تحقيق الاتحاد، ولكن دون ان تعترض على أي إتفاق

---

(١) F.O 141/1334, No. 231 From Bagdad to F.O dated 8/10.1949.

(٢) F.O. 141/1246 No. 93 Campbell to F.O dated 17/10/1949.

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات عن المحادثات السورية العراقية التي جرت في ١٩٤٩/٩/٢٧ حول وحدة البلدين. د.ك.و-بغداد. م.ر ٣١١/٤٨١٤. مسوده المباحثات بين الحكومة العراقية والسورية حول الوحده. وسارمز له. د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٤٨١٤.

ناتج عن الارادة الحرة[١]. كما بين (بيفن) ان رغبة بريطانيا في عدم الاشتراك في المشاورات الجارية بين بغداد ودمشق، ترتبط بعدم رغبتها في تحمل المسؤولية في نجاح المشروع او فشله. كما رفض الوزير البريطاني القيام بدور الوسيط بين سوريا والعراق من ناحية، وبين الحكومات التي كانت تعارض المشروع من ناحية ثانية، وبين ان بامكان البلدين ان يقوما بما يريانه في صالحهما على ان يمضيا في سبيل تنفيذ ما يتفق عليه بطريقة دستورية[٢] ويرجع السبب في عدم تدخل بريطانيا في هذه القضية إلى خشيتها أن تصبح طرفاً في الخلافات العربية، مما يعرقل مشروعاتها الدفاعية في المنطقة.

وفي وسط هذه الظروف قام أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري يوم ١٩/ك١/١٩٤٩ تمكن من خلاله الاطاحة بنظام سامي الحناوي، وقد أعلن الشيشكلي أن هدفه من وراء هذا الانقلاب هو إنقاذ النظام الجمهوري في سوريا من النفوذ البريطاني، وحماية سوريا من أطماع الاردن والعراق،. وكان الشيشكلي يمثل الاتجاه المعادي للمشروعات الوحدوية[٣]، فبعد ان تمكن من السيطرة على مقاليد السلطه في سوريا، اعلن على الفور معارضته لمشروع سوريا الكبرى، وقامت حكومته الجديدة التي تشكلت برئاسة خالد العظم بتجديد العلاقة مع كل من مصر والسعودية، وكان نتيجة ذلك ان منح إبن سعود سوريا في هذه الفترة قرضاً كبيراً بهدف تعضيد حكمها ضد الهاشميين، وكان نتيجة لهذه السياسة التي سار عليها الشيشكلي ان توترت العلاقة بينه وبين حزب الشعب المؤمن بقضية الوحدة السورية، وإنتهى الامر الى إضمحلال إمكانية اتحاد سوريا والعراق وشرق الاردن، وهي القضية التي كانت ما تزال أبعد ما تكون عن النسيان لدى الشعب السوري، كما قام باضطهاد الشعبين ومقاومتهم بكافة الوسائل، بتهمة المساعدة على تحقيق الاتحاد والدعوة لمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، من أجل اعادة العرش والقضاء على استقلال سوريا.

---

(١) F.O 141/1084 No 210. F.O to Cairo dated 5/10/1949.

انظر ايضاً د.ك.و- بغداد: ٣١١/٤٨١٤. و.ر ٢، ص ٩.

(٢) F.O. 141/1226. No 177. F.O to Cairo dated 17/10/1949.

انظر ايضاً. د.ك.و بغداد: م.ر ٣١١/٤٨١٤. و.ر ٢، ص ١٠-١٢.

(٣) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٢٦-١٢٧.

وهكذا انتهى الامر الى اضمحلال إمكانية إتحاد سوريا والاردن والعراق وهي القضية التي كانت ما تزال ابعد ما تكون عن النسيان لدى الشعب السوري[1].

هذا فيما يتعلق بالموقف الرسمي السوري من مشروع سوريا الكبرى.

٢- الساحة البرلمانية:

اما على الساحة البرلمانية فقد برز الموقف السوري بشكل واضح، على اثر خطاب العرش الذي اعلنه الملك عبدالله في ١١/ت٢/١٩٤٦، حيث قام الرئيس السوري شكري القوتلي بدعوة أعضاء المجلس النيابي زمرة زمرة وطبخ معهم خطة لمقاومة المشروع[2].

وفي جلسة المجلس النيابي السوري المنعقدة يوم ٢٣/ت٢/١٩٤٦، أثار عدد من أعضاء المجلس قضية سوريا الكبرى، بشكل استنكروا فيه المشروع والمساعي الاردنية الهادفة الى تحقيقه. ويمكن إجمال آرائهم على النحو التالي:-

ان الدعوة الاردنية لتحقيق وحدة سوريا الكبرى، تعد تجاوزاً فاضحاً على حقوق الحكومة السورية وسيادتها، وإستقلالها. كما ان هذه الدعوة تعد ضربة لميثاق الجامعة العربية الذي ينص على ضرورة إحترام كل دولة من الدول العربية، لسيادة وإستقلال الدول الاخرى، الداخلة في الجامعة. كما بين النواب السوريون أنه لا يمكن ان تقوم الوحده الكاملة بين دولة ملكية مقيدة بمعاهدة تحالف مع بريطانيا. وأن الوحدة ينبغي ان تكون على أساس انضمام الجزء الى الكل أي انضمام الاردن الى سوريا، وراح النواب السوريون يوجهون ألتهم المختلفة الى المشروع. حيث ذكروا انه

---

(١) باترك سيل: مرجع سابق، ص ١٠٦-١٢٧.

(٢) وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٩١٤/٩١٤/٦٠٠ تقرير من المفوضي العراقية في دمشق الى بغداد. بتاريخ ٣ ك١ ١٩٤٦.

مشروع استعماري تكمن وراءه الاطماع الصهيونية. وأن هدف الملك عبدالله من وراء هذه الدعوة تحقيق مطامع شخصية[١].

وبعد ان انتهى النواب من الحديث القى خالد العظم، وزير الخارجية السورية بالوكالة، بياناً اوضح فيه موقف الحكومة السورية من المشروع، وقد استنكر في هذا البيان المشروع وأعتبره اعتداء على سيادة سوريا واستقلالها، إضافة الى أنه مخالف لميثاق جامعة الدول العربية كما ذكرنا سابقا[٢].

وقد إزدادت حدة الموقف النيابي السوري المعادي للمشروع على أثر البيان الذي القاه الملك عبدالله في ٤/آب/١٩٤٧ حول الوحدة السورية، فقد قام المجلس بعقد جلسه في ٢٩/أيلول لمعالجة هذا الموضوع، وبعد ان ادلى عدد من النواب بآرائهم حول هذا الموضوع بشكل لم يخرج عن ما بينوه في الجلسة المنعقدة يوم ٢٣/ت٢/١٩٤٦، قدم المجلس اقتراحاً ينص على ضرورة وضع قرار حاسم في هذا الموضوع، وتقديمه الى المجلس ليصوت عليه. وقد تألفت بالفعل لجنة من بعض النواب لوضع صيغة القرار، وقد صوت المجلس بالاجماع على القرار الذي وضعته اللجنة، والذي نص على ما يلي:-

"يقرر مجلس النواب السوري بالاجماع استنكار مشروع سوريا الكبرى الذي تستتر وراءه مطامع شخصية وأغراض صهيونية، وقيود الزامية، من شأنها أن تمس استقلال سوريا وسيادتها، ونظام الحكم القائم فيها، وان تنتهك ميثاق جامعة الدول العربية، وأن تخالف ميثاق منظمه الامم المتحدة، وتخرق القانون الدولي العام، مؤيداً في ذلك خطاب حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم الذي القاه في ١٥ أيلول، مرحباً بوحدة ينظم فيها الفرع الى الاصل، سالماً من كل قيد أو معاهدة، تحت لواء الجمهورية والاستقلال، طالباً إلى الحكومة إتخاذ التدابير الفعالة، للقضاء على المحاولات التي ترمي الى تحقيق ذلك المشروع الخطر على سوريا وعلى جميع بلاد العرب، ويرجو المجلس من الحكومة أن ترفع الى اصحاب الجلاله ملوك العرب والى

---

(١) مذكرات مجلس النواب السوري- جلسة: ٢٣/ت٢/١٩٤٦. وانظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى، ص ٣٣-٣٥. الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨١، ص ٢٥٨-٢٦٠. ويوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١١٥-١٢٠. وانظر ايضاً وثائق وزارة الخارجية العراقية: وثيقة رقم، ٩١٤/٩١٤/٦٠٠، تقرير من المفوضي العراقية في دمشق الى بغداد. بتاريخ ٢٦/ت٢ /١٩٤٦.

(٢) مذكرات المجلس النيابي السوري- جلسة ٢٣/ت٢/١٩٤٦.

حكوماتهم شكر الشعب السوري لتأييدهم سوريا في موقفها المستقيم من هذا المشروع، فارجو إبلاغ ذلك لمجلس جامعة الدول العربية وللمقامات ذات الشأن"(١).

ولكن هل كان هذا القرار -الصادر عن مجلس النواب السوري- يعبر حقاً عن إرادة الشعب السوري، في رفض مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله والحكومة الاردنية؟ وهل كان يعبر بالفعل عن تمسكه بالنظام الجمهوري كما بين قرار مجلس النواب السوري في ٢٩ أيلول ١٩٤٧؟.

ان الوقوف على حقيقة هذا الامر، تدفعنا إلى التطرق لحقيقة الانتخابات النيابية في سوريا. لمعرفة مدى موافقتها مع حرية وإختيار الشعب.

يقول مايلز كوبلاند مدير المخابرات الامريكية في هذه الفترة: "يظهر في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق ان السياسيين الحاكمين قد تسلموا مقاليد الحكم نتيجة انتخابات من الشعب ولكننا نتساءل أي انتخابات تلك؟ لقد كان الفائزون بالانتخابات من مرشحي القوى الاجنبية، ومن مرشحي الاقطاعيين الذين يلزمون الفلاحين والمستخدمين بانتخاب من يخدم إقطاعهم، ومن الرأسماليين الجشعين، الذين يشترون أصوات الشعب لحساب أعوانهم، بنفس طريقتهم المعتادة في الحصول على ما يريدون، عن طريق الخداع واللصوصية" وهذا ما أكدته بالفعل الوثائق التي اشارت الى حقيقة الانتخابات النيابية في سوريا عام ١٩٤٧(٢).

لقد كانت السلطات القائمة على امر الانتخابات في سوريا، تدرك مدى تعلق الشعب السوري بفكرة الوحدة السورية، وتأييدهم للبيت الهاشمي، وهذا ما أكدته جريدة الهدى في عددها الصادر يوم ٢٢/تموز/١٩٤٧ حيث قالت: "ان الشعب السوري في انتخابات عام ١٩٤٧ كان يؤيد فكرة مشروع سوريا الكبرى، والبيت الهاشمي، وان نتائج هذه الانتخابات ستكون مقدمة لإنقلاب سياسي، وذلك لأن الذين سيفوزون يعتقدون مذهباً سياسياً يخالف مبادىء القائمين على زمام الحكم. وأنه سيكون هناك

---

(١) مذكرات مجلس النواب السوري- جلسة: ٢٩/ايلول/١٩٤٧. انظر ايضاً. م.و.ت-دمشق. مجموعة وثائق وزارة الداخلية وثيقة: رقم د/٢٠/١٣. وجريدة البلاد السعودية: ٧/ت١/ ١٩٤٧. وجريدة الهدى: ع ١٤٣، ٥ /ت١/ ١٩٤٧.

(٢) مايلز كوبلاند: لعبة الامم، ط١، تعرب مروان خير، مكتبة الزيتونة، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٤٤ وسارمز له كوبلاند: لعبة الامم.

مفاجآت خطيرة تتبناها الوجوه الجديدة في المجلس النيابي الجديد، وهي معروفة بتمسكها بميثاق الولاء للبيت الهاشمي. ويخشى ان يثار هذا الميثاق في أحدى جلسات المجلس القريبة ويثبت المجلس ان مبايعة سوريا للملك فيصل الاول لا تزال أمانه في عنقه"[١].

وهكذا ولما كانت الزعامات الحاكمة في سوريا تدرك في هذه الفترة ان قضية سوريا الكبرى ستنال المقام الاول في انتخابات عام ١٩٤٧، لأنها تهم القطاع الاكبرمن الناس، وتحظى بتأييد قسم كبير من المرشحين للانتخابات، وبالتالي فانه من المؤكد ان يفوز النواب المؤيدون للمشروع، وهذا ما لا ترضاه الحكومة القائمه، بسبب معارضتها لفكرة المشروع، لان تحقيقه يقضي على مصالحها الشخصية، لذلك فان هذا الامر دفع الحكومة السورية الى التدخل في الإنتخابات وتسييرها لصالحها. وقد أكدت ذلك تقارير المفوضية العراقية في دمشق المرسلة لى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، خلال فترة الانتخابات النيابية في سوريا، التي جرت في شهر تموز عام ١٩٤٧،حيث بينت ان هذه الانتخابات تحضى باهتمام كبير من قبل الشعب السوري، نظراً لما يحتمل ان تؤدي اليه من تطور سياسي خطير في سوريا حيث انها أول انتخابات تجرى في عهد الاستقلال كما أنها اول انتخابات تجرى في سوريا بعد تبديل قانون الانتخابات[٢].

وقد بينت هذه التقارير، الكتل والاحزاب السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية وتوجهاتها السياسية. وموقف الحكومة منها، وهذه الاحزاب هي:-

١- الحزب الوطني: وكان يضم الاكثرية الساحقه من الكتلة الوطنية التي تسيطر على مقاليد الحكم في ذلك الوقت، ويدين هذا الحزب بالنظام الجمهوري ويؤيد شكري القوتلي، وكان أقوى الاحزاب نظراً لتأييد الحكومة له، ومن اهم شخصيات هذا الحزب سعد الله الجابري ومظهر ارسلان.

٢- حزب الاحرار: ويميل هذا الحزب الى النظام الملكي، ويؤيد مشروع سوريا الكبرى ومعظم اعضاء هذا الحزب يتصفون بالنزعة الملكية. امثال حسن الحكيم وسعيد حيدر وزكي الخطيب ويأتي في الدرجة الثانية بعد الحزب الوطني وكان هذا الحزب يلقى معارضة شديدة من قبل الحكومة نظراً لنزعته الوحدوية الملكية.

---

(١) جريدة الهدى: ع١٠٥، ٢٢/تموز/١٩٤٧.

(٢) د.ك.و -بغداد: م.ر. ٢٦٤٩/٣١١ و.ر. ٢٢، ص٣٤.

٣- الحزب السوري القومي الاجتماعي: وهو حزب انطون سعاده، وهذا الحزب من اشهر الاحزاب والهيئات السياسية التي تؤمن بفكرة الوحدة السورية في حدودها الطبيعية. وكانت له إتصالات مع الملك عبدالله. ومن أشهر اعضائه منير الريس، ومنير العجلاني.

٤- عصبة العمل القومي: وهي من أقوى الاحزاب في سوريا زمن الاحتلال الفرنسي. وكانت هذ هالعصبة تؤيد المشروع.

٥- حزب البعث: هذا الحزب كان على عداء شديد مع رجال الحكم في سوريا ويتهمهم بالتقصير في تحقيق اماني الامه العربية في الوحدة، والاستقلال، والتقدم، وكان هذا الحزب يؤيد مشروع سوريا الكبرى، ولكن بنظام حكم جمهوري.

٦- جمعية الأخوان المسلمين: وكانت هذه الجمعية تؤيد مشروع سوريا الكبرى ولها اتصالات مكثفه مع عمان وبغداد.

٧- الحزب الشيوعي: كان من اعداء المشروع.

٨- رابطة الطلاب: ورغم انه لم يكن لها مرشحون في الانتخابات الا انها كانت تقوم بدعاية واسعة ضد الحكومة، وطالبت بتنحي حكومة جميل مردم، ومجيء حكومة حيادية[١].

وقد حدث في هذه الانتخابات ان إتحدت جميع الاحزاب المعارضة للكتلة الوطنية والمستقلة. ووحدت جهودها لمقاومة قائمة الحزب الوطني الذي تدعمه الحكومة.

وهكذا، نلاحظ ان معظم الاحزاب التي ترشحت للانتخابات، كانت تؤيد الوحدة السورية، وتعارض سياسة الحكومة القائمة، ولم يكن يؤيد الحكومة سوى حزى واحد هو الحزب الوطني[٢].

---

(١) د.ك.و.: بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ٢٢، ص ٣٤. انظر ايضاً لمزيد من التفصيلات عن موقف الاحزاب والهيئات السياسية في سوريا من مشروع سوريا الكبرى. ص ١٦٤-١٨٣. من هذا الفصل.

(٢) د.ك.و. بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ٢٢، ص ٣٤.

وكان نتيجة الانتخابات الاولية التي جرت في ٧/تموز/١٩٤٧، ان فشلت قائمة الحزب الوطني في جميع المحافظات، ونجح كثير من المعارضين غير البرلمانيين والمستقلين، كما فازت قائمة الاخوان المسلمين من رابطة العلماء[1].

ولكن حدث العكس في الانتخابات التكميلية التي تمت في ١٨ تموز ١٩٤٧،حيث فاز الحزب الوطني، وقاطعت رابطة العلماء الانتخابات، بسبب تدخل الحكومة وحصول تزوير منها ولصالحها[2]. ومما يوكد ذلك انه قبل اجراء الانتخابات التكميلية، قامت الحكومة باعتقال ثلاثة من مرشحي البوكمال: وهم الشيخ مشرف الدندل ودهام الدندل ورمضان باشا شلاش بتهمة إتصالهم بالاردن والعراق. والعمل على بث الدعاية لمشروع سوريا الكبرى[3]. ومن الأمثلة على تدخل الحكومة في الانتخابات النيابية ما حدث في دمشق حيث ان جمهور الناخبين وأكثرهم من العوام انتخبوا رابطة العلماء من الاخوان المسلمين، ولكن الكتاب الذين عينوا على الصناديق في الانتخابات التكميلية، كانوا من عناصر الحكومة، لذلك كانوا يكتبون الاسماء التي يريدونها بينما كان الناخبون، ومعظمهم من الاميين يملون اسماء السادة العلماء. اضافة الى ذلك فقد تعرض وزير الداخلية السوري الى ضغط وتهديد من قبل رئيس الجمهورية، وبعض مرشحي الحزب الوطني من أجل العمل لصالح هذا الحزب.

أما في محافظة الجزيرة والفرات، فلم تسمح الحكومة للمعارضين برفع اصواتهم كما هو الحال في دمشق وحلب. ومن الجدير بالذكر ان مشروع سوريا الكبرى في هاتين المحافظتين كان يحظى بتأييد كبير جداً[4] اما في جبل الدروز فقد اجلت الحكومة الانتخابات فيه عن بقية المناطق ثم اجرتها مع الانتخ\ابات التكميلية يوم ١٨ تموز ١٩٤٧ وعلى الرغم من تدخل الحكومة في انتخابات الجبل الا إنها جاءت لصالح قائمة الطرشان التي كانت تعارضها الحكومة. ونتيجة لذلك فقد أصدرت الدولة

---

(١) د.ك.و. بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩ و.ر ٥٢، ص ٩٣.

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩ و.ر ٥٦ ص٩٤.

(٣) د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩ و.ر ٥٥، ص ٩٣. انظر ايضاً م.و.ت. دمشق مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٢٠/٦٠.

(٤) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩ و.ر ٢٢، ص ٣٦. وانظر ايضاً. م.و.ت-دمشق مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٢٠/٦٠.

المرسوم القانوني بتثبيت جميع نواب محافظات الجمهورية السورية، باستثناء نواب محافظة جبل الدروز[١] وكان حجة الحكومة في ذلك هي ان الحالة الداخلية في الجبل، لا تساعد الحكومة على إتخاذ قرار حاسم بصدد الانتخابات التي جرت هناك.[٢] ولكن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء موقف الحكومة ازاء انتخابات الجبل ، يرجع الى قضية سوريا الكبرى، خاصة وان آل الاطرش وعلى رأسهم سلطان باشا كانوا يؤيدون هذا المشروع، وتقوم بينهم وبين الملك عبدالله اتصالات وثيقة بهذا الشأن[٣].

وهكذا نستطيع القول، من خلال ما تقدم، ان الانتخابات النيابية في سوريا، لم تكن نزيهة، وسخرت لخدمة مصالح السلطة الحاكمة، كما إن معظم النواب الذين وصلوا الى البرلمان لم يكونوا مختارين من قبل الشعب، بل بدعم وتأييد من قبل الحكومة. وهذا ما يد فعنا إلى القول ان ما صدر عن المجلس النيابي السوري من قرارات، وخاصة المتعلقة بمشروع سوريا الكبرى لا تعبر عن رغبة الشعب وإرادته، وانما كانت تعبر عن سياسة الحكومة التي تعارض المشروع، حفاظا" على مصالحها الشخصية.

٣- الساحة الحزبية:

أما على المستوى الحزبي فقد وجد في سوريا عدد من الاحزاب التي كان لها وجهة نظر واضحة تجاه قضية الوحدة السورية، ومن أهم هذه الاحزاب

---

(١) د. ك و. – بغداد: م. ر ٣١١/٢٦٤٩، و . ر ٢٢/ص٣٦.

(٢) د.ك.و.– بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ١١، ص١٨.

(٣) د.ك.و – بغداد، م.ر ٣١/٢٦٤٩، و.ز ٥١، ص ٨٦.

أ - الحزب السوري القومي الاجتماعي (حزب انطون سعادة):-

يرجع تأسيس هذا الحزب حسبما تشير معظم المصادر التاريخية الى عام ١٩٣٢. وهو من اهم الاحزاب، والهيئات السياسية التي كانت تعمل في سوريا من أجل تحقيق وحدة الديار الشامية بحدودها الطبيعية.

ان ما يهمنا في هذا الصدد هو مفهوم الوحدة السورية لدى الحزب بشكل عام وموقفه من مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبد الله بن الحسين بشكل خاص.

ففي ما يتعلق بنظرة الحزب الوحدوية، فيمكن الاستدلال عليها من خلال منهاج الحزب الذي قام على مجموعة من الاسس والمبادىء، التي تناولت في معظمها قضية واحدة، هي قضية حياة (الامة السورية) وإرتقائها[1].

فالمبادىء السبعة الاولى من المنهاج، اعتبرت الشعب الذي يسكن البلاد السورية بحدودها الطبيعية، أمة قائمة بذاتها، متميزة عن غيرها، يجب أن تتحرر، بحدود وطنها الكامل، وتخضع لسيادة وطنية، حتى لا تبقى عرضة للإدعاءات والمصالح الخارجية، كما يرى الحزب أن الوطن السوري ملك عام، وأن القضية السورية هي قضية واحده غير قابلة للتجزئه، ولا يحق لشخص معين، أو إقليم معين، التصرف به بصفة مفردة وإلغاء فكرة الوطن الواحد. لأن سلامة الوطن هي الاساس الذي يقوم عليه سلامة الامة ووحد تها.

والواقع ان هذه النظرة لمفهوم الأمة والوحدة السورية لدى الحزب تتفق، وتختلف في نفس الوقت، مع المبادىء التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبدالله.

فقد اعتبر الحزب السوري القومي ان الشعب الذي يسكن الديار الشامية، امة متميزة عن غيرها، يجب ان تتحرر وتتحد في حدود وطنها الكامل، إضافة الى ان القضية السورية قضية قومية قائمة بنفسها، مستقلة كل الاستقلال عن أي قضية اخرى، (اي بمعنى اخر أن الحزب ينظر الى سوريا بشعبها وأرضها وقضيتها

---

(١) د. سهيلة الريماوي: الحياه الحزبية في سوريا من سنة ١٩٢٠-١٩٤٥، ص ٦٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٨، وسارمزله د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا

ومستقبلها، على انها مستقلة عن بقية أجزاء الوطن العربي من ناحية التاريخ، والارض والمستقبل المشترك).

اما عبدالله بن الحسين فقد كان يرى بان الشعب السوري لا يحمل صفة أمة، انما هو جزء من الامة العربية. وان الوحدة السورية هي خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة كما بينما سابقا[١] وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الطرفين، فإنهما كانا يتفقان، على أن الوطن السوري ملك عام ليس من حق شخص، او إقليم معين التصرف به بصفة مفردة. وقد عبر الحزب عن ذلك في المادة الاولى من المنهاج والتي نصت على ما يلي : "ان الوطن ملك عام لا يجوز حتى ولا لأفراد سوريين التصرف في أرضه تصرفاً يلغي او يمكن أن يلغي فكرة الوطن الواحد، وسلامة وحدة هذا الوطن ضرورية لسلامة وحدة الامة السورية". وهذا يعني في نظر الحزب أن جميع القضايا المتعلقة بارض سوريا هي اجزاء من قضية واحدة غير قابلة للتجزئة[٢]

اما عن حد ود الوطن السوري فقد بين الحزب في المادة الخامسة من المنهاج بانها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختاري في الشمال الشرقي، الى قناة السويس والبحر الاحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء، وخليج العقبة، ومن البحر الابيض المتوسط في الغرب شاملة جزيرة قبرص الى قوس الصحراء والخليج العربي ويعبر عنها بالهلال الخصيب ونجمته جزيرة قبرص.

نلاحظ من خلال هذا المبدأ ان مشروع الحزب السوري القومي، يختلف عن مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله من ناحية الحدود، بحيث يشمل بالاضافة الى سوريا الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان جزءاً من الاراضي التركية والمصرية[٣].

---

(١) مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته: مشروحة بقلم انطون سعادة، (د.ن) (د.م)، سنة ١٩٥٠، ص ١٠-٢٢ وسار مزله: مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠.

(٣) نفس المصدر: ص١٣-٢٣.

ومن خلال دراسة مبادىء الحزب نستطيع ان ندرك الملاحظات التالية:-

١- ان المبادىء الاساسية تتكرر في بعض المبادىء. فالمبدأ السادس الذي ينص على أن الامة السورية مجتمع واحد، متضمن في المبدأ الاول الذي ينص على ان سوريا للسوريين والسوريين امة تامة. وهذا ينطوي بالضرورة حسب فكرة الحزب على إن الامة السورية مجتمع واحد.

٢- ان المبدئين الثاني والثالث، يكونان في الحقيقة مبدءاً واحداً، فكل واحد منهما متضمن في الآخر حيث إعتبر الحزب -في هذين المبدئين- (إن القضية السورية هي قضية قائمة بذاتها، ومستقلة كل الاستقلال عن أي قطر آخر، كما أنه لا يمكن الفصل بين الامة السورية والوطن السوري.

٣- ان تعريف الامة السورية على النحو الوارد في المبدأ الرابع، والوطن السوري على النحو الوارد في المبدأ الخامس، هما تعريفان كيفيان لا تسندهما وقائع التاريخ او المنطق.

٤- تعبر مبادىء الحزب -بالشكل الذي شرحه انطون سعاده- عن موقفه الذاتي الرافض للاعتراف بوحدة الامة العربية، ووحدة قوميتها ووطنها.

٥- لا يمكن تفسير الالحاح الوارد في تلك المبادىء -والقائل "بان السوريين امة تامة"والقضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها، مستقلة كل الاستقلال عن كل قضية اخرى، ومصلحة سوريا فوق كل مصلحة -إلا بانه تاكيد لفصل سوريا وقضيتها عن الامة العربية[1].

وقد اكد الحزب على نظرته المتعلقة بقضية الوحدة السورية، في المذكرة التي رفعها في نهاية عام ١٩٤٥ الى زعماء الدول العربية بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل لجنة وزراء خارجية الدول الكبرى الخمس وإقتراب انعقاد مؤتمر الصلح لحل المشاكل الدولية المعلقة ومما جاء في هذه المذكرة: "ان كل عمل سياسي عام تقوم به الحكومات السورية لا يحقق فائدة للشعب السوري، إذا كانت هذه الحكومات تتجاهل وجود القضية السورية، كما ان كل حل لهذه القضية لا يستند الى وجود امة سورية واحدة، ذات مصلحة عامة واحدة رغم وجود كيانات سياسية مختلفة- هو حل فاسد. لا يلبث ان يصطدم بالواقع وينهار" لذلك اعتبر الحزب في مذكرته ان الحل الأمثل للقضية السورية، يكمن في توحيد اتجاهات الحكومات القائمة في البلدان

(١) د. سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا ص ٦٤-٦٥.

السورية بحيث تنسجم وتتفق وتنصب ضمن إتجاه واحد ينبثق عنه حقيقة الوحدة القومية، ويكون هدفه النهائي الوحدة السورية الشاملة[1] هذا فيما يتعلق بمفهوم سوريا في نظر الحزب.

أما فيما يتعلق بموقف الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن القول ان الاتصال كان قائماً بين الحزب والملك عبد الله في القضايا القومية، ففي شهر تموز عام ١٩٤٢ قدم الحزب مذكرة الى الملك عبدالله (سمو الامير يومئذ) لكي يقوم بتبليغها الى الحكومة البريطانية. -وقد تضمنت هذه المذكره انتقاداً شديداً من قبل الحزب للسياسة البريطانية تجاه البلاد العربية وتنكرها للوعود التي قطعتها لهم. وقد رفع جلالته بالفعل هذه المذكرة الى الحكومة البريطانية، مؤيداً ما ورد فيها ومبيناً رغبته في تنجيز المطالب القومية.

ان هذه المذكرة تدل على ان اعضاء الحزب، كانو يكشفون عن آرائهم، ويبثون شكايتهم الى الملك عبدالله دون سواه لانه معقل رجائهم وأمانيهم، وهذا شعور طبيعي. فالاردن جزء من الديار الشامية، وللهاشمين نضال مجيد في سبيل سوريا كما هو معروف[2].

وقد اخذ موقف الحزب ينكشف -بشكل اكثر وضوحاً- تجاه مشروع سوريا الكبرى، ومساعي الملك عبدالله الوحدوية، بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من إجتماع شمل الحزب بعد طوال تشتت، وعودة الاستاذ سعادة من المنفى الى لبنان في الوقت الذي كان فيه الحديث عن سوريا الكبرى، يشغل الاوساط السياسية والشعبية في البلاد العربية[3].

ففي بداية شهر اذار عام ١٩٤٧ قام انطون سعاده بزيارة الى عمان والقى خطاباً في اليوم التالي اعلن فيه عن تمسكه بمبادىء الحزب الاولى رغم جميع التطورات التي حدثت في سوريا ولبنان، ومؤيدا فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص ومساعي الملك عبدالله بهذا الصدد. وقد قال في هذا الخطاب:-

---

(١) مجلة الرائد: ع ١٢، ٢٦/ت١ /١٩٤٧، ص ٩.

(٢) انظر نص المذكره: ملحق رقم (٧) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٣) الهدى: ع ٨٠١٠٣ تموز ١٩٤٧.

"انتم ناضلتم عن هذه الامة وحيدين، وأنقذتم شرف الامة وحيدين، يوم كان رجالكم القائمون في السجون مكبلين، ولكن رؤوسهم ظلت مرتفعة، وإرادتهم ثابته وعزيمتهم صادقة، لا يحنون هاماتهم ولا يتراجعون قيد شعره، عن المطالب العليا التي وقفنا النفس عليها. وأنتم كنتم أمل الامة الصادق ... وإن عملكم القومي كان اصدق تعبير عن إرادة الامة في لبنان والشام، وفلسطين، وشرق الاردن وما بين النهرين"[1].

وهذا الخطاب يدل على ان انطون سعادة زعيم الحزب،كان يؤيد مساعي الملك عبدالله الوحدوية، وبدأ سعادة يجري اتصالاته عن طريق اعوانه بالملك عبدالله للتباحث معه حول مشروع سوريا الكبرى، خاصة وان هذا المشروع كان له كثير من الانصار داخل سوريا ولبنان وفلسطين. وكان اعوان سعادة ينتقلون باستمرار بين بيروت وعمان، ويحملون رسائل الاستاذ سعادة الى القصر الملكي، ورسائل القصر الملكي الى الاستاذ سعادةوكان من شأن هذه الاتصالات ان مهدت لعقد اجتماع بين أنطون سعادة والملك عبدالله في الاردن.

ففي ٢٨/ايار/١٩٤٧ غادر انطون سعادة بيروت متخفيا الى شرق الاردن،حيث التقى بالملك عبدالله في منطقة غور الاردن. وقد أكد سعادة للملك عبدالله على شدة إخلاصه وتمسكه بفكرة الوطن السوري الكبير، ودار الحديث بين الطرفين في مجمله حول قضية مشروع سوريا الكبرى. وتذكر جريدة الهدى، ان انطون سعادة كان يوافق الملك عبدالله بما ذهب اليه من ضرورة قيام وحدة بين الاقطار السورية المجزأة، ولكنه اشار بصراحة الى تخوفه من ان يكون لبريطانيا يد في هذا المشروع، وبين ان الشعب السوري لم يجاهد لتحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي حتى يقع تحت الاستعمار البريطاني. ولهذا فقد اعلن استعداده على تحقيق مشروع سوريا الكبرى بالتعاون مع الملك عبدالله. شرط ان لا تتدخل من اجل هذه الغاية اية دولة اجنبية، وطلب ان يناط امر تحقيق المشروع من جميع الوجوه بالسوريين انفسهم، وان لا يعتمد في تنفيذ الفكرة على المال الذي يعتبر عنصراً تافهاً في ميدان العمل القومي.

وفي هذه المقابلة أعرب الملك عبدالله عن مدى حرصه الشديد على عدم إراقة الدماء. كما اعلن الاستاذ سعادة ان لديه نفس الرغبة والحرص رغم ان تحقيق المشروع غير ممكن بمجرد إستخدام الوسائل السلمية، كما اجتمع سعادة بعد ذلك باعضاء حزبه

(١) الهدى: ع ٩، آذار ١٩٤٧.

في عمان وكان اكثرهم من طلاب الجامعة الامريكية القدماء. ولما عاد سعادة الى لبنان وجد ان قوات الامن تلاحقه وذلك بسبب معارضة الحكومة اللبنانية لفكرة الوحدة السورية[١].

ب - حزب الشعب (حزب عبد الرحمن الشهبندر):

اسس هذا الحزب في دمشق في بداية عام ١٩٢٤ بزعامة عبدالرحمن الشهبندر، وعدد من الوطنيين السوريين من اشهرهم يوسف الحكيم، حسن الحكيم، ويوسف الفاخوري، وعمر الفاخوري[٢]، ويعتبر هذا الحزب من اهم الاحزاب السورية التي كانت تؤيد قضية الوحدة السورية، وهذا ما يتضح من خلال المادة الثانية من دستور الحزب، التي نصت على ما يلي: "حزب الشعب يعتقد ان البلاد السورية ضمن حدودها الطبيعية مأهولة بشعب واحد، تجمعه روابط الجنس واللغة، والعادات، والاخلاق، وله ان يتمتع بوحدته، ويستفيد من نتائجها المادية، والمعنوية. وليس للمنافع ان تحول بينه بين الاهداف التي يرمي اليها. وقد استقضى حقاً من اصرح حقوق السوريين وأعتمد السعي الى غاية يتمناها السوريون كافة بل هي الركن الذي لا تقوم لهم قائمة بدونه"[٣].

ان ما بينه الحزب في دستوره من ايمان بحقيقة الوحدة السورية بحدودها الطبيعية، يتفق مع المبادىء والاسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى، الذي دعا الى تحقيقه الملك عبدالله.

وعلى الرغم من توقف هذا الحزب عن ممارسة نشاطه عام ١٩٢٧ بسبب نفي السلطات الفرنسية لزعيمه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ومجموعة من أعضاءه البارزين إلى مصر. إلا أن الشهبندر أعاد تأسيسه بعد عودته إلى سوريا في أواخر

---

(١) الهدى: ع ٣، ١٠، ٣ تموز ١٤٧.

(٢) أنظر د.سهيلة الريماوي الحياة الحزبية في سوريا، ص ٢٢-٢٣.

(٣) م.و.ت -دمشق: م.ر ٢٣، اوراق حزب الشعب، و.ر ٢/٤٨٤. وسارمز له. م.و.ت- دمشق: م.ر. ٢٣. انظر ايضاً، ذوقان فرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا، ص ٥.

الثلاثينات تحت إسم الهيئة الشعبية[1] ولكن يبقى السؤال القائم وهو ما هو موقف حزب الشعب من هذا المشروع؟.

يمكن القول إن موقف الحزب من المشروع اتضح بشكل أساسي بعد عام ١٩٣٩، على أثر الزيارة التي قام بها وفد من زعماء الحزب، وبعض الزعماء الوطنيون في سوريا، والذي بلغ عددهم ٦٠ رجلاً بزعامة الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الى عمان، بحجة تقديم العزاء للامير عبدالله بسبب وفاة ابن اخيه الملك غازي، والحقيقة ان هذه الزيارة كان هدفها تنسيق الجهود مع الامير عبدالله لتحقيق وحدة الاقاليم السورية وتأييد مساعية الوحدوية في هذا المجال. يؤكد ذلك، ما ذكره عبدالرحمن الشهبندر للاستاذ صبحي زيد الكيلاني صاحب جريدة الوفاء عن اسباب هذه الزيارة، حيث بين ان سبب قدومه على رأس وفد من رجالات سوريا الى عمان، هو من أجل تقوية اواصر المودة والتعاون بين الرجال العاملين في القضية العربية في كل من دمشق وعمان، كما بين ان الشعب السوري، يرى في الامير عبدالله اميراً هاشمياً عظيماً، وبطلاً من ابطال الثورة العربية، والشعب السوري يقدر له مواقفه في سبيل القضية العربية عامة والقضية السورية خاصة، ويعلق على جهوده المقبلة اعظم الامال.

اما عن إتحاد سوريا وشرق الاردن فقد بين انه ضرورة قومية. ومن الواجب التعاون بين الهيئات العاملة في القطرين الشقيقين لتحقيق هذا الاتحاد. وهذا ما يتضح في قوله: "ونحن في سوريا، نعمل جهدنا لتحقيق هذه الغاية، وندعو لها ما استطعنا ونعتبرها اكبر جزء من برنامجنا، وأسمى ما تشتمل عليه مبادؤنا إذ لا حياة لسوريا ولا سبيل الى ظهورها بمظهر القوة والمنعة، إلا بأتحاد اجزائها، وبتعاون رجالها، وإتفاق كلمة ابنائها"[2].

وقد بين تيسير ظبيان –احد اعضاء الوفد، في الكلمة التي القاها في عمان– اسباب هذه الزيارة حيث قال: "نحن لم نقم بهذه الرحلة، ونأتِ إلى هذه الديار لكي نقوم بواجب العزاء أو نعرب عن تعلق سوريا بالبيت الهاشمي. فقد قام السوريون

(١) د.سهيلة الريماوي. نفس المرجع، ص ٤٨٥.

(٢) تيسير ظبيان: مصدر سابق ص ٦٣٤. انظر ايضا

Middle eastern studies. op. cit. pp 177.

بهذا الواجب، وأعربوا عن شعورهم القومي نحو البيت النبوي في مختلف المناسبات، والظروف، لكن جئنا لأمر أجل وأسمى إنها الذكريات الخالدة هي التي حفزتنا اليكم، ذكريات التاريخ اللامع، والدم الجامع، والماضي القريب، والاهداف المشتركه، بل هي الأنات الوجيعة، أنات الحق الهظيم والوطن الذبيح والقلوب المحطمة، والأمال المهشمة، والاوصال المفككة.

جئنا لنذكر سليل منقذ العرب بمبادىء الثورة العربية التي وضعها والده العظيم، وقد تحقق جزء يسير منها فيجب ان يحققها كلها بصفته الوارث الاكبر للامانة المقدسة التي القاها في عنقه[1].

وقبل ان يغادر الوفد عمان، اعلن عبدالرحمن الشهبندر بان الوحدة العربية في خطر، وان الاميرعبدالله هو الحاكم الوحيد، القادر على إدراك الوحدة العربية التي مزقتها القوى الاستعمارية، ثم قال: "نحن لم نأت إلى عمان لنقول ان الملك غازي قد مات، ولكن لنقول عاش ملك سوريا وشرق الاردن".

وكان الشهبندر قد اوضح للحكومة البريطانية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية أن القيادات الحاكمة في سوريا من الكتلة الوطنية، غير صالحة لتولي امر سوريا كما ان مصلحة بريطانيا في الحرب تقتضي مساعدة العرب على تحقيق الوحدة السورية تحت قيادة عبدالله بن الحسين[2].

وهكذا نلاحظ ان حزب الشعب كان يسير على خطى الامير عبدالله ويعلق أمالاً كبيره عليه في تحقيق الوحدة السورية.

جـ - حزب الاحرار:

يعتبر هذا الحزب، من أكثر الاحزاب السورية تأييداً لمبدأ الوحدة السورية بنظام ملكي. وقد ضم طائفة من الشخصيات المعروفة بنزعتها الملكية، مثل سعيد حيدر وحسن الحكيم وزكي الخطيب. وكان مركز هذا الحزب في مدينة دمشق، ورغم انه لم يكن له فروع خارجها إلا ان كان له أنصاراً ومؤيدين كثيرين في المحافظات، ويأتي هذا الحزب في المركز الثاني بعد الحزب الوطني، من حيث مركزه السياسي.

(١) تيسير ظبيان: مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٢) Middle eastern studies: O.P. Cit. pp. 127.

وكان هذا الحزب يواجه ضغوطاً شديدة من قبل الحكومة السورية، نتيجة لميوله الملكية[1].

ويمكن التعرف على اتجاهات الحزب الوحدويه المتعلقة بقضية الوحدة السورية من خلال دستوره الذي نص على ما يلي: "إننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصره في استقلال سوريا المتحده، من أقصى حدودها الشمالية إلى رفح جنوباً، ورفض الهجرة الصهيونية، وإن ما بليت به بلاد الشام من تجزئة لم يكن نتيجة لطبيعة بلاد الشام السياسية والجغرافية، وإنما كانت وليدة اتفاقات، ومصالح أجنبية سرية وعلنية، فرضت على الناس بالقوة[2]. وقد بين الحزب موقفه من الوحدة السورية، في المذكرة التي رفعها المقرر العام لحزب الاحرار الى وزير الخارجية السوري في شهر أيلول عام ١٩٤٥.

فقد جاء في هذه المذكره ان امر تحقيق الوحده السورية في غاية السهولة، إذا عقد العزم على السعي بجديه لتحقيقها، ومما جاء في هذا الصدد "وأما الوحدة السورية، فانها قد تبدوا لبعض الاجانب قضية معقدة وعسيرة الحل ولكنكم ستظهرون للعالم أنها جداً سهلة متى نظر اليها نظرة مجردة من كل هوى".

ثم أشار الحزب في مذكرته إلى الأسس والمبادىء التي تقوم عليها هذه الوحدة. حيث قال: "ان لسوريا حدوداً طبيعية جداً واضحة. ففي الشمال جبل، وفي الشرق نهر، وفي الجنوب صحراء، وفي الغرب بحر. وهي بين كل أولئك كالجزيرة تكاملت مناطقها، وتداخلت بحيث اذا انشئت فيها دول منفصلة لم تستطع واحده منها ان تحمي نفسها من الناحية العسكرية، ولا من الناحية الجمركية". إضافة الى ذلك فان سكان هذه المنطقة يرتبطون مع بعضهم البعض بروابط الدين، والجنس، واللغة، والعادات، والتقاليد، والقيم والاعراف، وإرادة الحياة المشتركة التي عبر عنها الشعب السوري بشكل رسمي، امام لجنة التحقيق الامريكية عام ١٩١٩، وقرار ٨/أذار/١٩٢٠، كما أكد على ذلك ايضاً الدستور السوري عام ١٩٢٨، حيث نصت المادة الثانية منه والتي عطلها الفرنسيون فيما بعد -على ان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة

---

(١) د.ك.و -بغداد: م.ر. ٣١١/٢٦٤٩، و.ر، ٢٢ ص ٣٢.

(٢) عرفان حجازي: سوريا الكبرى، ص ٢٢.

العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى.

وقد بين الحزب موقفه من الجامعة العربية حيث قال: "يريد الشعب السوري وهو جزء من الامة العربية -أن تقوم بين البلاد العربية وحدة حقيقية، لا مجرد تعاون محدد. وإذا كان الوقت غير ملائم لتحقيق الوحدة بين جميع البلاد العربية، فإن وحدة الاقطار الشامية مع العراق، تعد خطوة اولى نحو الهدف المنشود، وما ينبغي للسياسات الاجنبية ان تحول دن تحقيقها، ان التطور ا لفكري في كل من القطرين وتطبيقهما خلال فترة طويلة لتشريع واحد وتضامن مصالحهما الاقتصادية، والثقافية والعسكرية، بالاضافة الى إنهما جزءان من أمة واحدة. كل ذلك يجعل إندماجهما أمراً مرغوباً فيه وجزيل النفع، ومن الخير ان يكون الفصل في وحدتهما في يد أبنائهما ورهن إستفتاء شعبي حر ... وقد دلت السنوات الماضية على عظم الاضرار التي أصابت كلا القطرين بسبب بقائهما متباعدين[1] ويذكر (تالبوت) القائم بالاعمال البريطانية في بيروت بان هذا الحزب كان يؤيد مساعي الملك عبدالله لتحقيق وحدة سوريا من وراء ستار. كما كان هذا الحزب يعمل بالتنسيق مع الحزب العربي على مناصرة المشروع[2]

د - الاتحاد الوطني العام:-

تأسس هذا الحزب في سوريا عام ١٩٣٣ ونستطيع ان ندرك نظرته الوحدوية من خلال ميثاقه الذي نص على ما يلي:-

١- البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ داخلاً وساحلاً. ولسكان لبنان الصغير الخيار بالاحتفاظ بإمتيازه القديم، او بالانضمام الى الوحدة السورية.

٢- البلاد السورية مستقلة على اساس السيادة القومية، والتمثيل الخارجي.

٣- الحكومة السورية دستورية نيابية.

٤- دخول سوريا عصبة الامم.

(١) مجلة الرائد: ع١٠، ١٩/ أيلول/ ١٩٤٥، ص ٤-٧.

(٢) F.O. 371/52355. No. 151. Fron tallbott to F.O. dated 22 Agust 1946.

٥- عقد معاهدة بين سوريا وفرنسا، تحدد فيها العلاقات المتقابلة، على أن تصدق من قبل المجلسين النيابي السوري والفرنسي. شريطة ان لا يمس السيادة القومية والاستقلال والوحدة [١].

وقد بين الحزب في بيانه أن الامه جميعها تدين بمبدأ واحد، هو استقلالها التام وسيادتها في بلادها الموحدة. وان الحزب سيسعى بكل جهد، لتحقيق وحدة الصفوف وميثاق الامة. ويرى ان كل شذوذ عن هذه المبادىء المسطرة في ميثاق العاملين المخلصين في القضية العربية، والخروج عن بنودها التي يجب ان تكون فوق الاشخاص والجماعات وكل مفاوضة تجرى على أقل من هذه الاسس هو خروج على اجماع الامة[٢].

وفي بيان اخر للاتحاد جاء فيه: "ان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني تستنكر كل إتفاق يعقد على حساب الوطن العزيز كما أنها تسحب ثقتها من كل حكومة لا تقوم سياستها على الاعتراف بأن سوريا وحدة سياسية مستقلة، ساحلاً وداخلاً، من جبال طوروس، حتى خليج العقبة، تؤول الى وحدة عربية شاملة"[٣].

وقد كان هذا الاتحاد يعارض سياسة الكتلة الوطنية التي كانت تتولى زمام الحكم في سوريا، ويعتبرها عاجزة عن تحقيق أمال الامة، لأنفرادها بالسلطة دون اشراك غيرها من الاحزاب والجماعات. ولهذا فان كل ما يصدر، عنها يعتبر غير شرعي وغير ممثل لارادة الامة[٤]. كما كان هذا الحزب يلح باستمرار على الحكومة من أجل عدم قبول أي مفاوضات، أو عقد أي معاهدات مع فرنسا وغيرها، ما لم تقم بالدرجة الاولى على اساس الوحدة السورية الطبيعية[٥].

---

(١) م.و.ت -دمشق: م.ر ٢٢، اوراق الاتحاد الوطني العام، و.ر ١٧٥/٢٧، وسارمز له. م.و.ت-دمشق، م.ر ٢٢. انظر ايضاً م.و.ت-دمشق: م.ر ١٠، اوراق الاتحاد الوطني العام، و.ر ١٢ ص ٤. ايضاً نفس المصدر و.ر ٢٢، و.ر ٥٦/٨. ايضا. و.ر ٩ . ودسهيلة الريماوي: الحياة الحزبية، ص ٥٢.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢. و.ر ٩/٩. انظر ايضاً نفس المصدر. و.ر ١٠، و.ر ١١، و.ر ١٩.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ١٠، و.ر ١.

(٤) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢، و.ر ٩/٩.

(٥) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢. و.ر ١٦١/١٣.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الاتحاد الوطني العام يوجه إنتقادات شديدة للحكومة السورية القائمة، كان على علاقات قوية مع الأمير عبدالله، وتقوم إتصالات كبيرة بين الطرفين، حيث كان الأمير يقوم بارسال التوجيه والدعم للاتحاد، وكان الاتحاد بدوره يؤيد الأمير عبدالله في مساعيه الوحدوية، ويعلق عليه الامال في تحقيق الامال الوطنية، يؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها احمد حلمي العلاف معتمد شباب الاتحاد الوطني العام، الى الأمير عبدالله في ٢٦/محرم ١٩٣٩، حيث أشار فيها الى تمجيد الدور الذي يقوم به الأمير عبدالله في خدمة القضية العربية، وتكاتف شباب الاتحاد الوطني معه في هذا المجال(١).

هـ - حزب الجبهة الوطنية المتحدة:

تأسست هذه الجبهة في ٢٢/ت١/١٩٣٥ من مجموعتين: الاولى انشقت عن حزب الكتلة الوطنية، ويتزعمها زكي الخطيب، والثانية بقيادة حزب الشعب الذين لم ينضموا الى الكتلة عند تأسيسها، ومعنى ذلك ان دوافع قيام هذه الجبهة، تكمن في معارضة الكتلة الوطنية(٢).

ويمكن إدراك وجهة نظر هذه الجبهة الوحدوية من خلال منهاجه الاساسي الذي نص على مجموعة من الاسس والمبادىء.

فقد نصت المادة الثانية من المنهاج على ما يلي: "إن سوريا بحدودها الطبيعية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي العام، وإن الهدف الاصلي لهذه الجبهة هو تحرير سوريا المذكورة، وإلغاء جميع قيود الانتداب وكل سلطة اجنبية عنها، وإستقلالها إستقلالاً فعليا صحيحا ضامنا لها سيادتها الحقيقة، وجميع حقوقها وحرياتها السياسية، والدستورية لتتمكن من الوصول في المستقبل الى الهدف الاسمى بالانضمام الى الوحدة العربية العامة.

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن الاتصالات بين الامير عبد الله والاتحاد الوطني العام. م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٣ و.ر ١٥٢/٥. ايضاً و.ر ١٧٨/٢٦ وانظر ايضاً م.و.ت-دمشق. ملف رقم ٢٨، اوراق الملك عبد الله، و.ر ٢/١. وسارمز له م.و.ت-دمشق م.ر ٢٨.

(٢) د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ٤٨.

ان هذه النظرة من قبل حزب الجبهة الوطنية للقضية السورية، تتفق الى حد كبير مع نظر عبدالله بن الحسين، حيث اعتبر الطرفان ان البلاد السورية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، ولكن ينبغي العمل اولاً وقبل كل شيء على تحرير سوريا من السيطرة الاجنبية، وتحقيق وحدتها الطبيعية لتكون اكثر فعالية في مجال العمل العربي المشترك[١].

اما المادة الرابعة فقد نصت على : "انه فيما يتعلق بسوريا المحتلة من قبل الفرنسيين، فان الجبهة تستهدف للوصول الى الهدف المعين في المادة الثانية، وحدة هذا القسم ساحلاً وداخلاً مع أجتياز قاعدة اللامركزية على ان يستثنى جبل لبنان بحدوده حتى عام ١٩١٤ ويعطى حق تقرير مصيره، لينظم إلى الوحدة السورية متى تهيأت له الاسباب، أو إتضحت فيه فكرة الانضمام اليها".

وهذا يعني ان الجبهة الوطنية تقبل بتحقيق الاستقلال للبلاد السورية على مراحل. وتقبل بالتراجع الاقليمي الى حد حصر قضيتها على القسم السوري المحتل من قبل الفرنسيين، مع إستثناء جبل لبنان بحدوده القائمة زمن الدولة العثمانية[٢] هذه النظرة من قبل الجبهة وإن كانت تتفق مع وجهة نظر الملك عبدالله فيما يتعلق بلبنان بالوضع الذي كان عليه قبل عام ١٩١٤، الا انها تختلف فيما يتعلق بمعالجة القضية السورية بشكل عام، حيث لم يؤمن جلالته بحل هذه القضية على أساس سياسة المراحل إنما كان يسعى الى معالجتها بشكل كلي وشامل.

اما المادة الخامسة من المنهاج فقد بينت وجهة نظر الجبهة الوحدوية الشمولية، وقد عبرت عن ذلك بما يلي: "لا يجوز أن يتنافى العمل المحلي مع مصلحة القضية العربية العامة التي هي الهدف القومي الاول للعاملين في هذه القضية".

وفي المادة السادسة من المنهاج جاء تأكيد الجبهة على الالتزام بمبادئها السالفة الذكر بهدف تحقيق اهدافها الوحدوية، وقد عبرت عن ذلك بما يلي: "لا يجوز لاحد من أعضاء الحزب الاشتراك في حكومة لا تؤلف على الاسس المذكورة في هذا المنهاج[٣].

---

(١) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٣، و.ر ١٤/١.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٣. و.ر ١٤١/١. انظر ايضاً د.سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٣. و.ر ١٤١/١.

اما عن موقف هذه الجبهة من عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى، فقد كانت تنادي بقيام اتحاد فدرالي يضم سوريا وفلسطين وشرق الأردن بزعامة عبدالله بن الحسين[١].

و - الحزب القومي العربي:

تأسس هذا الحزب في عام ١٩٣٩ من قبل زكي الأرسوزي[٢]. وقد تميز هذا الحزب عن بقية الاحزاب التي ذكرناها، بانه كان يدعوا الى قيام وحدة عربية شاملة، ويتضح ذلك من خلال دستور الحزب الذي يتكون من مجموعة من الاسس والمبادىء تدور في معضمها حول تعريف القومية ووحدة البلاد العربية.

ففي تعريفه للوطن العربي بين في المادة الاولى في الدستور، بانه: "بقعة الارض التي تمتد من جبال طوروس، وجبال يشتكويه، وخليج البصرة، والبحر العربي، وجبال الحبشة، والصحراء الكبرى، والمحيط الاطلسي، والبحر الابيض المتوسط، وهي وحدة كاملة لا يجوز التخلي عن اي جزء من اجزائها".

وفي المادة الثانية والثالثة من الدستور، بين ان الشعب الذي يسكن هذه المنطقة يشكل امة واحدة ، وقومية واحدة.

اما عن مفهوم سوريا في نظر الحزب فقد بين في المادة الخامسة والسادسة من الدستور بان الشعب السوري جزء من الامة العربية، والبلاد السورية جزء من الوطن العربي الكبير[٣].

من خلال ذلك نستطيع القول إن التوافق كان كبيراً بين وجهة نظر الملك عبدالله والحزب القومي العربي فيما يتعلق بضرورة تحقيق وحدة الامة العربية في حدود وطنها الكامل، وان الشعب السوري جزء من الامة العربية، والبلاد الشامية جزء من الوطن العربي الكبير.

---

(١) د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ٥١.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر ١٠، و.ر ٤٩٢.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ١٠، و.ر ٤٨/٤٩٠. وانظر ايضاً نفس المصدر: و.ر ٤٧/٤٨٩.

إلا ان الاختلاف كان يكمن في طريقه تحقيق هذه الوحدة. ففي الوقت الذي كان يرى فيه الحزب القومي العربي ضرورة تحقيق هذه الوحدة على مرحلة واحدة، كان الملك عبدالله يؤمن بتحقيقها على مراحل، بحيث تتحد الاقاليم السورية اولاً، ثم تنضم اليها العراق لتشكل وحدة الهلال الخصيب، ثم بقية الدول العربية الراغبة في هذا الاتحاد، كما بينا سابقاً.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في طريقة تحقيق الوحدة بين الطرفين، الا ان الحزب لم يكن يعارض مشاريع الوحدة العربية الجزئية، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى! وهذا ما اكدته المذكرة التي ارسلها المقيم البريطاني في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢/أب/١٩٤٦. حيث ذكر ان في دمشق اربعة أحزاب تعمل لإظهار مشروع سوريا الكبرى. هذه الاحزاب هي الحزب العربي القومي، وحزب الاحرار، وعصبة العمل القومي، والحزب السوري القومي، وحزب البعث. وقد بذلت الجهود لتنسيق التعاون بين هذه الاحزاب لدعم مشروع سوريا الكبرى. وقد كان حسن الحكيم فعال في هذا المجال. كما بينت المذكره بان المشروع يحظى بتأييد ومساندة قطاع هام من رجال الصحافة والاطباء والمحامين في سوريا، إضافة الى المساندة الكبيرة التي يلقاها المشروع بين افراد الجيش السوري، والتي تزيد عن ٥٠٪ كما جاء في المذكرة[(١)].

ز - عصبة العمل القومي:

تأسست هذه العصبة في دمشق في آب عام ١٩٣٣[(٢)]، ومن أشهر اعضائها عدنان الاتاسي، عبدالدايم الاتاسي، فهمي المحايدي، وعرفان الجلاد[(٣)]. وقد كانت هذه العصبة من أقوى الاحزاب في سوريا زمن الاحتلال الفرنسي، حيث كان لها انتشار واسع على مستوى سوريا ولبنان. وقد تميزت هذه العصبة بانها كانت ذات نظرة وحدوية شمولية، ولم تعنى بقطر عربي دون الاخر[(٤)]، وقد حددت العصبة هذه النظرة في

---

(١) انظر نص المذكره ملحق رقم (٩) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ٢٨.

(٣) د.سهيلة الريماوي: نفس المرجع، ص ٧٢-٧٥.

(٤) د.ك.و. بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٢، ص٣٢.

البيان الذي اصدرته في مؤتمرها الاول المنعقد في قرنايل بلبنان يوم ٢٤/آب/١٩٢٨، والذي نص على مجموعة من الاهداف تسعى لتحقيقها تمثلت فيما يلي:-

١- سيادة العرب وإستقلالهم.

٢- الوحدة العربية الشاملة.

لقد كانت العصبة ترى ان البلاد العربية وحدة اقتصادية واحدة، ويجب مقاومة الاستثمار الاجنبي للبلاد العربية، ومحاربة الاقطاعية، وتحديد مقدار التملك العقاري. كما كانت ترمي الى مقاومة الاستعمار، والقيام بنهظة إيجابية عامة، وإعداد الامة الى الهدف الاسمى، وتأسيس الحركة على أساس شعبي منظم، وتوحيد حركة المقاومة في الاقطار العربية، والقضاء على التغيرات الاقليمية، ومقاومة العصبيات الطائفية، وعدم الاعتراف بغير العصبية القومية، وجعل اللغة العربية وحدها لغة التعليم في شتى البلاد العربية[1] وعلى الرغم من نظرة العصبة الشمولية لقضية الوحدة العربية، إلا انها لم تكن تعارض المشاريع الوحدوية الجزئية! وخاصة مشروع سوريا الكبرى الذي كان يدعو اليه الملك عبدالله. وهذا ما اكده السفير البريطاني في بيروت في تقريره السالف الذكر. حيث بين ان عصبة العمل القومي من بين الاحزاب التي تدعم حركة سوريا الكبرى ومساعي الملك عبدالله الوحدوية[2].

ج- حزب البعث:

بدأت فكرة هذا الحزب عام ١٩٤١، ومن أشهر اعضائه مشيل عفلق وزكي الارسوزي[3]، وقد كان هذا الحزب من مؤيدي قضية الوحدة السورية على اساس نظام الحكم الجمهوري، ويتضح ذلك من خلال بيانه الصادر في عام ١٩٤٥، الذي نص على مايلي:- "ان في اعتقادنا ان مصلحة العرب العليا، تقضي بان لا يرضوا عن الحكم الدستوري بديلاً، وان يسعوا الى النظام الجمهوري كفاية، لانه اضمن لتطورهم وتحقيق امكانياتهم القومية، ولكن لا يعقل أن يقيموا هذا النظام عقبة في طريق

---

(١) يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ٩٥-١٠٠.

(٢) F.O 371/52355. No. 151.

(٣) دسهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ١٠٣.

تقدمهم نحو الوحدة. وعليهم ان يعتبروا اخيراً ان الخطورة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة، هي توحيد سوريا والعراق"[١].

وعلى الرغم من تمسك هذا الحزب بنظام الحكم الجمهوري، إلا انه لم يكن يؤيد نظام الحكم القائم في سوريا يومئذ، بل كان يتهمه بالتقصير في تحقيق اماني الامة في الوحدة والاستقلال والتقدم[٢].

اما عن موقف هذا الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فقد اكدت الوثائق البريطانية على انه كان يؤيد مساعي الملك عبدالله لتحقق الوحدة السورية، ويعمل بالتنسيق مع حزب الاحرار وعصبة العمل القومي لتحقيق هذه الغاية،[٣] وهذا التأييد من قبل الحزب للمشروع طبيعياً ومنطقياً. فعلى الرغم من تمسك الحزب بنظام الحكم الجمهوري في الوقت الذي ترك فيه الملك عبدالله هذه القضية للشعب يقررها حسب مصلحته، فإن الطرفين كانا متفقا على ان الوحدة السورية تعد مطلباً قومياً عاماً، تحتمها حقوق البلاد الطبيعية والارادة الشعبية العامة، كما أن هذه الوحدة هي الاساس والخطوة الاولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.

ط - الحزب الشيوعي:

أسس هذا الحزب عام ١٩٤٢[٤]، وكان هذا الحزب يعتبر مشروع سوريا الكبرى مشروعا استعمارياً محركاً بدوافع من القوى الاجنبية، لتثبيت اقدامها في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال البيان الذي أذاعه الحزب في شهر ايلول عام ١٩٤٧ بمناسبة ذكرى استقلالد سوريا، حيث هاجم الحزب في هذا البيان المشروع هجوماً عنيفاً معتبره مشروعاً استعمارياً، يهدد استقلال سوريا، ونظام الحكم الجمهوري القائم بها[٥]

---

(١) د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٢، ص ٣٣.

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٢، ص ٣٣.

(٣) F.O. 371/52355. No. 151.

(٤) د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ٨٤.

(٥) الهدى: ع. ١٤، ١٠/أيلول ١٩٤٧.

ي - جماعة الاخوان المسلمين:

انشئت هذه الجماعة سنة ١٩٣٥، حيث أسس اول مركز لها في مدينة حلب[1]. وكانت في البداية عبارة عن عن جمعية دينية، تسعى لنشر الفضيلة والاخلاق الاسلامية. لكنها سرعان ما إنقلبت الى حزب سياسي له فروع وأنصار في جميع انحاء سوريا، وكانت هذه الجماعة تلقى الدعم والتأييد من رابطة العلماء في دمشق وتنطق بلسانها جريدة المنار ومن اهم اعضائها: مصطفى السباعي ومعروف الدواليبي[2].

اما عن موقف هذه الجماعة من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن الاستدلال عليه من خلال التقارير المرفوعة الى وزارة الداخلية السورية، ورئاسة الوزراء عن المشروع وأنصاره داخل سوريا.

ففي تقرير رفعه محافظ الفرات الى وزارة الداخلية السورية في ٣/ايلول/١٩٤٧ جاء فيه "ان اكثر الذين يعملون باخلاص وعقيدة، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، هم شخصيات كثيرة تنتسب الى جماعة الاخوان المسلمين. كما أكد التقرير على ان الذين يقومون ببث الدعاية لتحقيق المشروع، هم زعماء جماعة الاخوان المسلمين[3]، وفي تقرير آخر من مدير الشرطة في سوريا الى وزارة الداخلية السورية في ٣١/آب/١٩٤٧ جاء فيه:- "اصبحت البوكمال في الاونة الاخيرة مسرحاً خصباً للدعاية الملكية، حتى يمكننا التكهن بانها اضحت مركزاً اولياً للمؤامرات. وبات يخشى ان تكون البوكمال اول ثغرة نفتح في وجه الملك عبدالله .

فالاجتماعات تتوالى في دار الاخوان المسلمين، الذين اضحوا هناك حجر الزاوية في العمل للملكية والدعاية لها، كما بات كل شيء يدل على عدم سير الامور في طبيعتها"[4].

---

(١) سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٢، ص٢٢.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ٤، مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٦٠/٢٠.

(٤) م.و.ت-دمشق: م.ر ٤. مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٣/٢٠.

هذا إضافة الى العديد من التقارير المرفوعة من قبل ضباط الدرك في المناطق الحدودية، الى وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء مشيرة الى وجود إتصالات مكثفة بين عناصر هذه الجماعة، وعدد من الشخصيات الأردنية العاملة على تحقيق المشروع[1].

هذا عن موقف الاحزاب والهيئات السياسية في سوريا من قضية الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى.

٤- الساحة الشعبية:

لقد سجل القائم بالاعمال البريطانية في بيروت (المستر تالبوت) في تقرير له مرسل الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢/آب/١٩٤٦ تحليلاً وافياً لمشروع سوريا الكبرى، ففي معرض حديثه عن الاتجاه الشعبي العام، في سوريا ولبنان نحو مشروع سوريا الكبرى الذي يدعو اليه الملك عبدالله بن الحسين، بيّن ان الاتجاه العام الى إقامة نظام ملكي في سوريا الكبرى، كان ينسجم مع أوضاع البلاد والسكان الطبيعية. وأن السوريين وبدرجة أقل اللبنانيون يميلون الى الملكية في قرارة انفسهم، وأن فيصل بن الحسين كان لا يزال المؤسس الحقيقي، لاستقلال سوريا في نظرهم، كما ان سكان سوريا ولبنان يفضلون النظام الملكي اكثر من الجمهوري. وذلك نتيجة لكون النظام الجمهوري في كل من سوريا ولبنان من المستحدثات التي أدخلها الفرنسيون خدمة لأهدافهم.

وأضاف (تالبوت) ان عرب سوريا، من سكان الاقاليم، كانوا يحتقرون حكومة الكتلة الوطنية التي كان يؤيدها تجار دمشق، والتي اخذت تتميز بالفساد وإستغلال النفوذ، وفقدت شعبيتها القديمة بين هؤلاء السكان الذين يتطلعون الى هيبة الملكية وتقاليدها وبهجتها. وإن معظم السوريين كانوا مقتنعين تماماً، بعدم وجود رئيس سوري يستطيع التخلص من السياسة الحزبية، وأن سوريا الكبرى كانت باستمرار في نظر الشعب السوري تشكل كتلة واحدة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً طيلة ما ينوف عن عشرة قرون. ثم جرى تمزيقها -في أعقاب الحرب العالمية الاولى- الى وحدات لا تنسجم مع أي حدود طبيعية. وبالتالي فإن مملكة سوريا الكبرى تعني

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك نفس المصدر، و.ر د/٢٠/٣.

بالنسبة الى الجماهير السورية، العودة إلى النظام الطبيعي بعد إختفاء النفوذ الاجنبي الذي ادى الى تفتيت وحدة البلاد[١].

وكان نتيجة لضعف الحكومة السورية، وعدم قدرتها على تسير امور الدولة بسبب ما اتصفت به من فساد، وعدم قدرتها على معالجة القضايا الاقتصادية، والسياسية القائمة في سوريا في ذلك الوقت. كان نتيجة لذلك أن فتح المجال امام الشعب السوري -الذي اكره على قبول النظام الجمهوري- الى دعم ومناصرة مشروع سوريا الكبرى بنظام ملكي.

واصبحت دعوة الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية، تجد أذناً صاغية لدى الأغلبية الكبرى بين أفراد الشعب السوري. وأخذ انصار الملكية ومشروع سوريا الكبرى الذي يدعو اليه الملك عبدالله يتزايدون بشكل مطرد، في جميع المحافظات السورية بعد عام ١٩٤٦[٢] وهذا ما دفع الملك عبدالله الى بذل المزيد من المساعي مع الوطنين السوريين المخلصين، من اجل تحقيق امل الشعب السوري في وحدة دياره[٣].

وهذا ما اكدته تقارير وزارة الداخلية، ورئاسة الوزراء السورية في هذه الفترة. فقد بينت هذه التقارير ان الدعوة في محافظة حوران لتحقيق المشروع كانت نشطة جداً كما ان معظم اهالي هذه المحافظة كانون مؤيدين لها[٤]، كما بينت التقارير ان زعماء هذه المحافظة، كانوا يقومون بشكل مستمر ومكثف في زيارة شرق الأردن، حيث يجتمعون مع الشخصيات الأردنية القائمة على امر المشروع، ثم يعودون الى سوريا لتنظيم حركة الدعوة هناك. ومن بين هذه الشخصيات: احمد بن فارس الزعبي، ومزيد المحاميد، وهم من أعضاء مجلس النواب السوري[٥]. وتشير هذه التقارير ايضاً الى مجموعة من زعماء هذه المحافظة كانوا يعملون بنشاط كبير لتحقيق المشروع، فقد جاء في التقرير الذي بعث به محافظ حوران الى وزارة

(١) F.O. 371/52355. No. 151.

(٢) انظر حول ذلك ملحق رقم (١٠). من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٣) F.O. 371/52355. No. 151. Op. Cit.

(٤) م.و.ت-دمشق: م.ر ٤. مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية وثيقة، رقم د/٢/٧. و.ر د/٢٠/٩.

(٥) نفس المصدر: و.ر د/٢٠/٨. ايضاً و.ر د/٢٠/١٠.

الداخلية في ١٩٤٧/٩/٩ "ان الشيخ عبدالقادر الرفاعي، شيخ عشيرة الرفاعية بحوران، يقوم بنشاط ملحوظ في الدعاية لمشروع سوريا الكبرى الذي ينادي به الملك عبدالله"[1]. كذلك الشيخ خلال ابو سـليمان، زعيم عرب اللجاه يسـلك هذا الاتجـاه ايضا[2].

وكانت جميع هذه التقارير تطالب الحكومة باتخاذ التدابير الزجرية لمقاومة المشروع، لماله من أثار خطيرة على الحكومة السورية.

كما ان الدعوة كانت نشطة جداً في محافظة الفرات، من قبل جماعة الاخوان المسلمين الذين اخذوا على عاتقهم العمل على تحقيق المشروع. ففي تقرير بعث به محافظ الفرات الى وزارة الداخلية في ٣/أيلول/١٩٤٧ بين فيه انه بعد ان اعلن الملك عبدالله بيانه في ٤/أب/١٩٤٧ نشطت الدعوة للمشروع في هذه المحافظة. وهذه الدعوة تجد أذناً صاغية من معظم اهاليها[3].

وفي تقرير اخر من مدير الامن العام الى وزارة الداخلية السورية في ١٩٤٧/٨/٣١ جاء فيه: "ان السبب في إنتشار الدعوة في هذه المحافظة، يرجع الى الاتصالات بين السوريين والعراقين الموجودين وراء الحدود. وهذه الاتصالات تجرى على مرأى ومسمع، وبدافع من رجالات وكبار موظفيها الذين جرفهم تيار الدعاية، فأصبحوا من أكبر مشجعي مشروع سوريا الكبرى. وهذا ما يضخم الخطر ويجعله مباشراً على كيان الدولة، كما بين التقرير أن انصار الملكية في البوكمال يقومون باجتياز الحدود الى العراق. ومن ثم ينتقلون الى عمان، ومن بعدها يعودون الى البوكمال مزودين بالتعليمات اللازمة لرؤساء العشائر، حتى وللموظفين السوريين المؤيدون ومنهم قائم قام البوكمال، سعيد السيد، ومدير المال تركي الحمش، بالاضافة الى الشيخ عبدالرزاق باشا العلي، شيخ مشايخ عرب الدليم التي تنتشر في سوريا والعراق. والشيخ عفتان الشرجي، زعيم قبيلة البو محل. ورئيس بلدية البوكمال

---

(١) نفس المصدر: و.ر د/١٢/٢٠.

(٢) نفس المصدر: و.ر د/١١/٢٠.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ٤. و.ر د/٦/٢٠.

عبدالاله الدبس، والمفتي النقشبندي ومخاتير معظم القرى(١).

كما كانت حركة سوريا الكبرى نشطة في شمال سوريا. حيث كانت تلقى الدعم والتأييد من معظم أهالي حلب وعلى رأسهم نقيب الاشراف. في الوقت الذي عجزت الحكومة السورية عن إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي كانت تواجهها في البلاد(٢).

يضاف الى ذلك، فقد حظي المشروع بتأييد كبير من قبل الدروز. فقد ذكر سامي الحكيم في هذا المجال: "ان بني معروف سكان جبل الدروز، وعلى رأسهم آل الأطرش، وسائر الزعماء في الجبل. ومشايخ الدروز كانوا من اكبر انصار الوحدة السورية منذ زمن الملك فيصل"(٣).

وقد بدأ الدروز يقومون بنشاط واضح لدعم المشروع، منذ عام ١٩٢٨ عندما إتصل عبدالغفار باشا الاطرش -أحد قادة جبل الدروز (بجلبرت ماكرس) القنصل البريطاني في دمشق- وطلب منه- بالنيابة عن قادة جبل الدروز، بان يساعدهم بالانضمام الى شرق الأردن. والدروز يعلنون بدورهم الاستقلال ووفاءهم للامير عبدالله(٤).

وقد أكد سلطان باشا الاطرش على موقفه من المشروع في اللقاء الصحفي الذي اجري معه في ١٨/تموز/١٩٤٧. ففي معرض رده على احد الاسئلة، حول موقف الدروز من المشروع قال: "ان رجال الحكومة السورية الحاليين، هم انفسهم الذين وضعوا هذه المشروع وهو مشروع الامة العربية، وليس ثمة خلاف حوله، اما نحن فقد حاربنا في سبيل العرب ونحن مستعدون لمتابعة النضال حتى تتحقق امانيهم(٥).

---

(١) م.و.ت-دمشق: م.ر ٤. و.ر د/٢٠/٢، و.ر د/٢٠/٤، و.ر د/٢٠/٥، و.ر د/٢٠/١٤.

(٢) F.O. 371/52355. No. 151.

(٣) يوسف الحكيم: سوريا في العهد الفيصلي، ص ٨٢.

(٤) Middle eastern studies: Op. Cit pp 177-178.

(٥) جريدة الهدى: ع ١٠٧، ٢٤ تموز ١٩٤٧، ايضاً ع ٢٥٢/٥ك ١٩٤٧.

وفي شهر ت١/١٩٤٧ ادلى سلطان باشا بتصريحات، حدد فيها موقفه بشكل اكثر دقة من الملك عبدالله ومساعيه الوحدوية حيث قال: "نحن مع الملك عبدالله، ويجب الاستجابة لما يطلب. وماذا يضيرنا في موالاة ملك عربي كريم، عرف بالوفاء والعدل". كما قامت في هذه الفترة مظاهرات في جبل الدروز تهتف باسم الملك عبدالله. وهذا ما دفع الحكومة السورية الى القبض على حوالي مئة شخص ممن لهم علاقة بتنظيم المظاهرة[١].

وقد كانت الاتصالات تقوم بشكل مكثف، بين زعماء جبل الدروز وعمان بعد عام ١٩٤٦، حيث كان هؤلاء الزعماء يقومون بالاتصال بالملك عبدالله، وبتنسيق الجهود معه لبث الدعوة في سوريا، وترتيب امر إنضمام جبل الدروز الى الأردن[٢].

ومما يؤكد ذلك ما بينه المفوض العراقي بدمشق في تقرير له الى وزارة الخارجية العراقية في شهر ايلول ١٩٤٧ جاء فيه: "ان هناك إتصالاً جدياً بين سلطان باشا الاطرش وبعض الرجال المسؤولين في عمان، لتهيئة الوسائل الازمة لعقد اجتماع بين الطرفين لمناقشة موضوع سوريا الكبرى، كما بين التقرير بأن توفيق الاطرش وحسين الاطرش وهما من أبناء عمومة سلطان الاطرش. ومعهما أشخاص آخرون من جبل الدروز، قد وصلوا الى عمان مرتين عام ١٩٤٧. وتشرفوا بمقابلة الملك عبدالله في رئاسة الوزراء، حيث دار الحديث بين الطرفين حول قضية سوريا الكبرى[٣].

كما بينت وثائق وزارة الداخلية السورية، ان كلاً من الأمير متعب الاطرش، وصياح الاطرش وهايل الاطرش، وحسين ونايف الاطرش، وتوفيق الاطرش، كانوا يعملون على بث الدعاية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. كما كانوا ينتقلون

(١) جريدة الاصلاح: ع ١٢٠٦/ ٩ ت١ ١٩٤٧.

(٢) د.ك.و-بغداد: ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ٢١، ص ٢٩. انظر ايضاً
F.O. 371/52355. No. 151.

(٣) د.ك.و- بغداد: م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر. ٥، ص ٨٥-٨٦. انظر ايضاً جريدة الهدى، ع ١٠٥/٢٢/تموز ١٩٤٧.

باستمرار بين الأردن وسوريا سعياً وراء هذه الغاية[١].

ويذكر باترك سيل ان الأمير حسين الأطرش قد دعا الملك عبدالله عام ١٩٤٧ لدخول الجبل واحتلاله، وضمه الى شرق الأردن. ولكن الحكومة البريطانية قامت بمعارضة الملك عبدالله في ذلك[٢].

وقد بينت الوثائق البريطانية ان الدروز والعلويين، والاسماعيلية، والقبائل البدوية يدعمون دعوة سوريا الكبرى. وانّ هؤلاء غير راضين عن الحكومة المركزية السورية القائمة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السورية لتحييد سلطان الاطرش عن دعم المشروع الا انها لم تفلح في ذلك[٣].

وهذا ما اكدته رسالة الأميرحسن الأطرش الى الملك عبدالله في ٢٥/أيار/١٩٤٩ حيث اكد فيها على دعمه، وتأييده، وولائه للمساعي التي يقوم بها الملك عبدالله في هذا الصدد[٤].

اضافة الى التأييد الحزبي، والشعبي الذي حظي به مشروع سوريا الكبرى في سوريا، فقد وجدت شخصيات سورية ذات مكانة سياسية، عرفت بتأييدها للمشروع بشكل خاص. فقد كان آل الكيلاني -وعلى رأسهم سعيد الكيلاني- من أنشط زعماء الدعوة للحركة الملكية في سوريا. كما كان لهم نشاط وثيق مع عمان[٥] وكان سعيد الكيلاني يرى: "ان لورثاء الملك فيصل الاول حقوقاً واضحة، وشرعية في عرش سوريا، وليست سوريا هي التي قوضت ذلك العرش، بل الفرنسيون هم الذين قوضوه.

---

(١) م.و.ت- دمشق: م.ر ٤. مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية. و.ر د/٢٠/٢. ايضاً و.ر د/٢٠/١.

(٢) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) F.O. 371/52355. No. 151.

(٤) د.ك.و- الاردنية: و.ر م.هـ/٤٣/٢.

(٥) F.O. 371/52355. No 151.

ولما كان العرش أصلاً للهاشميين، لذلك يجب ان يعود اليهم، فعندما جاء فيصل الى الشام بايعه السوريون وبايعوا ورثاءه من بعده. ثم مات فيصل بعد ذلك ولكن المبايعة لا تزال قائمة. وليست هناك وثيقة تقول بتنازل ورثائه عن عرش الشام"، لذلك فإن الحق الهاشمي لا يزال قائماً والمطالبه به حق صريح وشرعي. ويعتبر هؤلاء الملكيون أنّ الجمهورية القائمة في سوريا، في ذلك الوقت، امر عارض فرضه الفرنسيون على سوريا بالقوة، دون رضى اهلها[١].

بالاضافة الى آل الكيلاني، فقد كان حسن الحكيم من اكبر الشخصيات التي تؤيد مشروع سوريا الكبرى، والملك عبدالله بن الحسين[٢]، فعلى أثر الضجة التي ثارت في سوريا بعد توقيع ميثاق الجامعة العربية في شهر اذار ٩٤٥، وما اعقبها من بيانات وتصريحات للملك عبدالله، تدعو الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وما ترتب على ذلك من ردة فعل لدى الحكومة السورية وبرلمانها، تمثلت باستنكار شديد لهذه الدعوة ومهاجمتها بمختلف الطرق والوسائل. أمام ذلك تقدم حسن الحكيم بمذكرة عنوانها (سوريا الكبرى) في ٢٥/أذار/١٩٤٦ الى رئيس وزراء سوريا .. وقد إشتملت هذه المذكرة على الدفاع عن المشروع من الوجهات القومية، والتاريخية، والعنصرية والجغرافية، والحقوق السياسية. كما طالب الحكومة بمناصرة المشروع وتنفيذه. وقد اكد الحكيم في هذه المذكرة على ما بينه الملك عبدالله من ضرورة تحقيق الوحدة السورية حيث قال: "لا جدال بان الوحدة العربية السياسية، هي الهدف الاسمى لكل عامل وطني مخلص، يعتز بوطنيته وقوميته، ويريد ان يكون لامته اثرها المحمود في عالم الحضارة، وصوتها المسموع بين الامم الحرة، ومساهمته الفعلية في خدمة السلم العام، ولكن إذا تعذر تحقيق هذه الامنية الغالية الآن، وكان طريق الوصول إليها لا يزال شاقاً وطويلاً يحتاج الى كثير من التمهيد، وكثير من الصبر، فلا أقل من أن يبدأ فيها بتشييد كل قطر بناءه تشيداً محكماً، بحيث يجمع شتات أجزائه ويؤسس كيانه على عناصر تفيض عليه الحياة، وتنفخ في جسمه الروح خصوصاً اذا كان كل جزء من هذه الاجزاء لا يستطيع ان يعيش بدون الآخر. وهذا ما يستدعي -قبل كل شيء- توحيد اجزاء بلاد الشام (سوريا وشرق الأردن وفلسطين

(١) الاصلاح: ع ١١٠٦، ١/ شباط/ ١٩٤٧.

(٢) بعد عودة حسن الحكيم من المنفى عام ١٩٣٧ لم ينتظم الى اي حزب وبقي يعمل مستقلاً في الحقل الوطني: انظر م.و.ت-دمشق: ملف رقم ٣٨، اوراق حسن الحكيم، وثيقة رقم ٢٨/٢٨.

ولبنان) وانشاء دولة سوريا الكبرى فيها، ضمن دائرة الجامعة العربية"، وقد أكد في هذه المذكرة على تأييد وسيره في صفوف الداعين الى تحقيق وحدة سوريا الكبرى .. كما بين الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة من الناحية الجغرافية، إضافة الى روابط اللغة والجنس والدين، والعادات، والتقاليد، والارادة الشعبية المشتركة، في الوحدة والاتحاد، والتي عبر عنها الشعب السوري في اكثر من مناسبة كما ذكرنا سابقا[١].

اما عن المشروع والصهيونية، فقد ذكر حسن الحكيم في مذكرته ما يلي: "واما المخاوف التي تساير النفوس من الصهيونية، فالعرب على حق بالطبع فيها إذ ان خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطين وحدها. بل سيمتد إن عاجلاً أو أجلاً الى سوريا، والعراق وشرق الأردن، ومصر وغيرها من الاقطار العربية، وهذا ما يقتضي بان تكون فلسطين وديعة في أيدي الامة العربية بجميع أقطارها، ويوجب على هذه الاقطار التعاون على درء الخطر الذي يهددها بجميع الطرق. مما يصون حقوق عرب فلسطين القومية، والسياسية في وطنهم الخاص الموروث عن الآباء والأجداد، ومن البديهي ان سوريا الكبرى تكون أقوى، وأقدر في المساهمة مع الدول العربية في دفع هذا الخطر عن سوريا المجزأة.

وعليه أرجو من دولتكم بذل المساعي الجدية التي يمليها الواجب الوطني في سبيل تحقيق هذه الامنية"[٢].

وقد بين حسن الحكيم موقفه بكل وضوح تجاه الملك عبدالله وسياسته الوحدوية على أثر الموقف العدائي، الذي اتخذته الحكومة السورية تجاه الأردن عام ١٩٤٦ بسبب دعوة الأردن الوحدوية، ورفض الحكومة السورية الاستجابه لدعوة الحكومة الأردنية للمشاركة باحتفالات أعياد الاستقلال، وقيامها بوضع العراقيل في وجه الشخصيات السورية التي رغبت في القدوم الى الأردن للمشاركة في هذه الاحتفالات. امام ذلك رفع حسن الحكيم مذكرة الى رئيس الجمهورية السورية في شهر أيار عام ١٩٤٦، إنتقد فيها سياسة الحكومة السورية تجاه الأردن. ومما جاء في هذه المذكرة.

(١) د.ك.و- الاردنية: و.ر م.هـ/٤٢/٧.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر ٣٨. ملف الاعلام. اوراق حسن الحكيم، و.ر ٨٢/٨٣. وانظر ايضاً جريدة الجزيرة: ع ١٠٧٢/٥ تموز/١٩٤٥. وانظر ايضاً، يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ٣١-١٣٤. ايضاً الجزيرة: ع ١٠٨٦/ ٩ ت١/ ١٩٤٥.

"دعيت لحضور الاحتفال، باعلان وإستقلال الأردن والبيعة بالملك لسيد البلاد وعميد البيت الهاشمي، وربيث النهضة العربية، عبدالله بن الحسين، وكنت أظن أن الحكومة السورية ستبتهج بهذا العيد القومي، وتوفد من يمثلها فيه رسمياً، اسوة بالحكومات العربية الاخرى ومقابلة لمشاركة هذا القطر الشقيق لنا أفراحنا في مهرجان الجلاء عندنا. ولكن كم كانت دهشتي عظيمة عندما علمت بان الحكومة لم تكتف بعدم الاشتراك. بل راحت تحول -عن طريق الامن العام- دون سفر كل من يؤيد حضور هذا الاحتفال. كما أنها أوفدت لي من يبلغني بان لا يحق لي ان استعمل في شخوص الى عمان، جواز سفري الخاص المعطى إلي من وزارة الخارجية السورية، إذا أردت الاشتراك بالاحتفال المذكور".

كما قام بانتقاد سياسة الحكومة السورية العدائية تجاه الأردن والملك عبدالله، حيث قال في هذا الصدد:- "أنا اعلم يا فخامة الرئيس، أن الحكومة السورية أظهرت في عدة مناسبات كثيراً من الجفاء نحو البيت الهاشمي الرفيع العماد، وناسية أياديه البيضاء على هذه البلاد بانقاذها من براثن جمال باشا السفاح، وتحريرها من الحكم التركي. ومتناسية تضحياته في الثورة العربية الكبرى، التي أعلنها وقادها من أجل وحدة العرب وإستقلالهم، ومتجاهلة ايضاً فضل امارة شرق الأردن نفسهاعلى مجاهدي الثورة السورية، الذين كانت تغمرهم بعطفها، وتحوطهم برعايتها. ولكن لم يدر في خلدي ان هذا الجفاء يتجاوز حدود ما يسمى بالعرف والسياسة مجاملة ولباقة ... خصوصاً وان ميثاق جامعة الدول العربية، يقضي بتثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين هذه الدول ... حقاً إنها تدابير غير صائبة، وأعمال تنقصها الفطنة". وأختتم الحكيم رسالته بتحذير الرئيس السوري من هذه السياسة العدائية الاقليمية، التي يتبعها تجاه الأردن[١].

وقد أكد حسن الحكيم موقفه بشكل واضح من فكرة الوحدة السورية، في الاجتماع الصحفي الذي عقده في شهر شباط عام ١٩٥١ وذلك في رده على السؤال الذي وجه اليه من أحد الصحفيين. والذي يدور حول أنجح الطرق التي يجب ان تسلكها سوريا تجاه خطر حرب عمومية أو تجاه خطر يهودي: - ومما قاله في هذا المجال:-

(١) م.و.ت-دمشق: م.ر ٣٨، اوراق حسن الحكيم. و.ر ٥٠/٥٠.

١- ان على الدول العربية ان تسارع الى إتحاد جماعي فيما بينها. فإذا تعذر هذا الاتحاد، بسبب المشاكل والصعوبات التي تعترض كل قطر عربي على حدة، فإنه ينبغي الخروج بوحدة تضم سوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق... هذا الاتحاد الجزئي يمكن من خلاله مجابهة الطوارىء، وذلك لأن هذه الاقطار هي المعرضه للخطر أكثر من غيرها، كما ويبقى الباب مفتوحاً لمن يود الاشتراك من الدول العربية الاخرى.

٢- إقامة تفاهم بين سوريا الموحدة وتركيا، وعقد معاهدة دفاع مشترك، أو معاهدة صداقة وحسن جوار على الاقل بين الطرفين، ما دامت تركيا تقف في الخط الاول في الدفاع عن الشرق الاوسط، والعرب في الخط الثاني.

٣- الانضمام الى الكتلة الغربية من أجل الحصول على السلاح والمعونة، والتي لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق هذه الدول التي ترتبط معظم الدول العربية معها بمعاهدات سياسية. كما ان على هذه الاقطار ان تنحاز طوعاً وإختياراً، بدلا من ان يفرض عليها وقد بين ان هذا الانحياز الاختياري سيضمن سلامة العرب، وحريتهم كما سيعمل على حل قضاياهم المعلقة، وخصوصاً قضية فلسطين اذا ما إستطاع العرب أن يسلكوا في المفاوضات الطريق القويم.

٤- وقال: -"ان الحياد ضرب من الخيال، ما دمنا ضعفاء، وما دام القوي لا يحترم حياد الضعفاء. فاذا قضت ضرورات الحرب بأجتياح بلاد الحيادين، فلن يترددوا في ذلك، وإذا كان هذا الحياد شراً فإنه شر لا بد منه، إذ إن الحياد معناه الصحيح -في مثل تلك الظروف- عداء لهذه الدول العظمى، ثم قال: "إذا لم نكن أقوياء فلا أقل ان نكون حكماء[١]".

اما عن شكل الحكم في سوريا، فقد بين الحكيم انه امر ثانوي بالنسبة للوحدة التي هي مطلب أساسي، وإن هذا الامر سيترك أولاً واخيراً للشعب السوري، يقرره بالشكل الذي يرضاه وهذه النظرة من قبل حسن الحكيم الوحدة السورية تتفق الى أبعد الحدود مع نظرة الملك عبدالله[٢].

---

(١) م.و.ت-دمشق: م.ر ٣٨، و.ر ١٣/١٣. ايضاً و.ر ١٤/١٤.

(٢) م.و.ت-دمشق: م.ر ٣٨. و.ر ٨٢/٨٢ انظر ايضاً، الجزيرة، ع ١٠٧٢، ٥ تموز ١٩٤٥.

الفصل الخامس

موقف بقية الدول العربية من مشروع سوريا الكبرى

١- الموقف اللبناني
٢- الموقف العراقي
٣- الموقف السعودي
٤- الموقف المصري
٥- الموقف الفلسطيني

الموقف اللبناني من مشروع سوريا الكبرى:

لم تكن الحكومة السورية هي الحكومة الوحيدة التي عارضت مشروع سوريا الكبرى بل واجه المشروع معارضة من جميع الحكومات العربية، القائمة آنئذ. ففيما يتعلق بالموقف اللبناني فيمكن التعرف عليه من خلال الساحات التالية:

أولا: الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

ثانيا:الساحة البرلمانية

ثالثا:الساحة الحزبية

رابعا:الساحة الشعبية

أولا: الساحة الحكومية (الموقف الرسمي):

يمكن القول إن النزعة الاقليمية الانفصالية، كانت تعد حقيقة واقعية في لبنان. تقاوم النزعة الاتحادية العربية، التي تعتنقها معظم الهيئات السياسية، في الاقاليم السورية[١]. ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الطائفة المسيحية، على بقية السكان في لبنان وما كانت تحظى به هذه الطائفة، من مساندة وتأييد من فرنسا والدول الاوروبية الاخرى. وهذا ما كان يدفع الحكومة القائمة أن تسلك دائما مسلكا حذرا، في التعاون العربي بشكل لا يمس سيادة لبنان، إستقلالها وشخصيتها الاقليمية. كما أنه يمكن القول إن هذا العامل، هو الاساس الذي كان يدفع لبنان دائما إلى مقاومة مشروع سوريا الكبرى، الذي كان يدعو إليه الملك عبد الله. والاصرار على احتفاظ أعضاء الجامعة العربية بسيادتهم التامة. كما أوجب هذا العامل على لبنان أن يبقي الباب مفتوحا دائما للتفاهم مع الغرب، ونيل الضمانات، حتى لا ينغمس في محيطه المسلم[٢]، وذلك لأن كثيرا من المسيحيين في لبنان، كانوا يرون أن مبدأ الوحدة العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالوحدة الاسلامية. وعلى ذلك إذا تحققت الوحدة العربية فإن المسيحيين سيتحولون إلى أقلية صغيرة، في وسط المحيط الاسلامي[٣].

---

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ١٤. أنظر أيضا F.o.371/524455, No. 151.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق. ص٦٧،أنظر أيضا د.ك.و.بغداد: م.ر٣١١/٢٦٤٩.و.و٢٥،ص٥٢.

(٣) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ١٨٥-١٨٦.

والواقع إن القوى السياسية في لبنان، خلال هذه الفترة، كانت موزعة بين الزعماء الدينيين الذين كان أكثرهم نفوذا البطريرك الماروني وبين لاحزاب السياسة التي تتركز حول شخصيتين هما: بشارة الخوري، الذي شكل ما عرف بالكتلة الدستورية. وكان هدفها الدفاع عن الدستور، وكانت هذه الكتلة تحبذ تكوين علاقات أوثق مع البلاد العربية. والشخص الثاني هو إميل إدة الذي أنشأ حزبا باسم الكتلة الوطنية، التي كانت تصر على استقلال لبنان التام، وأعلن إدة أن الشعب اللبناني هو من ذلك العنصر الفنيقي القديم، الذي أسهم في الحضارة العالمية.

ولم يرحب أدة بالفكرة القائلة إن اللبنانيين عرب، إنما آمن إميل إدة وحزبه المسمى بالكتلة الوطنية بقومية لبنانية ذات كيان خاص، وطابع لبناني متميز، يخشى عليه من أي وحدة، أو إتحاد، أو مجرد تقارب عربي[١]. وهكذا نستطيع القول إن الاتجاه السياسي العام في لبنان، لم يكن يحبذ أي نوع من الوحدة العربية، سواء كانت جزئية أو شاملة ولم تزد رغبة لبنان بالوحدة في أحسن الظروف ولدى أكثر الاتجاهات إعتدالا عن التعاون الثقافي والاجتماعي، مع تمتع لبنان بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية، والمحافظة على سيادة وإستقلال لبنان، ضمن الحدود التي وضعتها إتفاقية سايكس بيكو. ولهذا فقد رفضت لبنان مشروع سوريا الكبرى جملة وتفصيلا.

والواقع أن الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية لم يختلف عن موقف الحكومة السورية في معارضة المشروع إلا أنه بدأ يأخذ معالمه الواضحة منذ عام ١٩٤٣، أي بعد أن حصلت كل من سوريا ولبنان على الاستقلال وما تبع ذلك من نشاط مكثف من قبل الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، معتقدا أن المجال أصبح مفتوحا أمامه، لتحقيق هذا الامل كما بينا سابقا[٢].

هذا النشاط الذي أظهره الملك عبد الله في هذه الفترة، كان له ردة فعل كبيرة لدى الدوائر السياسية اللبنانية؛ ففي شهر شباط عام ١٩٤٤ أدلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري بتصريح رسمي عن موقف حكومته من الوحدة السورية، جاء فيه، أن حكومة لبنان لا ترغب في الانضمام إلى سوريا أو أية وحدة، بل تؤثر الاحتفاظ

(١) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص٤٧، وانظر أيضا. أحمد طربين: مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول نشاط الملك عبد الله في هذه الفترة، الفصل الاول، ص٢٢-٣٠.

بولائها لباقي الاقطار العربية، والتعاون معها. وأضاف الرئيس اللبناني إن الحزب الدستوري يعمل على تحقيق خطته، وهي إقامة دولة لبنانية على أساس إقتصادي، وسياسي، وإنه لا يجهل وعورة الطريق، بالنظر إلى تعدد الطوائف في لبنان، ولكنه شديد الايمان بامكان تحقيق أمنيته. كما أضاف " بأن لبنان ترغب بالاستقلال الناجز ضمن حدوده الحاضرة وكيانه الحاضر ، وتعاونه الوثيق مع البلاد العربية[١]".

ومما زاد في حدة الموقف اللبناني المعادي لمشروع سوريا الكبرى، ما نشرته وكالة رويتر في شهر ٢/ت٢/١٩٤٥ من تصريحات نسبتها إلى الامير عبد الله، وتوسعت الصحف المصرية بنشرها.

وتتلخص هذه التصريحات بأن الامير عبد الله تلقى وعودا رسمية بعرش سوريا الكبرى، وأنه سيطرح على مجلس الجامعة العربية للنظر في مشروع وحدة، أو إتحاد يحقق أماني الاقاليم السورية ومصالحها المشتركة. ورغم أن هذه التصريحات لم تصدر عن الامير عبد الله، بل كانت خبرا مدسوسا. فإن مضمونها لم يكن مستنكرا لدى العاملين في القضية العربية ومن غير تثبت من حقيقة الامر بالطرق الدبلوماسية، أسرع وزير خارجية لبنان حميد بك فرنجية بعقد مؤتمر صحفي أدلى فيه بتصريح استنكر فيه فكرة الوحدة السورية، وأعتبرها منافية لميثاق جامعة الدول العربية، حيث بين أن هذه الجامعة، قامت على أساس احترام سيادة وإستقلال كل دولة، من الدول الداخلة في عضويتها. وأكد في حديثه على " أن لبنان دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله التام الناجز، بحدوده الحاضرة، وهو لن يرضى عن هذه السياسة بديلا وقد تعاونت الدول العربية معا، في جميع الامور المشتركة بينها بكل إخلاص . وأملي الوحيد أن لا تعود هذه النغمة إلى الظهور، لئلا تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه لخير الجميع "[٢]. وهذا ما أكده أيضا فليب تقلا في بيانه الذي ألقاه على أثر الضجة والاحتجاجات الشديدة التي أثارتها بعض الصحف اللبنانية، نتيجة للتصريحات التي ألقاها محمد الشريقي، وزير الخارجية الاردني،

---

(١) جريدة الهدى: ع١٩٨/٤/آذار/١٩٤٤. انظر أيضا، جريدة الاصلاح ٨/شباط/١٩٤٤.

(٢) F.o. 371/523355, No.309 Bowker to F.o. Dated 30/Nov/1946

أنظر ايضا: الكتاب الاردني الابيض: و.ر٨١، ص ٢٣٢.

وأنظر أيضا،الجزيرة: ع١٠٩١، ٧١/ك١/١٩٤٥.

في مجلس النواب الاردني حول وحدة سوريا الكبرى. وقد جاء في بيان وزير الخارجية اللبناني الذي أدلى به إلى وكالة الصحافة الفرنسية، يوم ٢٠/ت٢/١٩٤٦، أثناء وجوده بالقاهرة مايلي:" أن موقف لبنان كان دائما صريحا من هذه المسألة. فلا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه، ولا ينطبق موقفنا على مطامح الشعب اللبناني فقط، ولكن أيضا على التعهدات التي قطعتها على نفسها كل من البلدان العربية عند التوقيع على ميثاق القاهرة... وأن لبنان إشترك في الجامعة العربية على أساس استقلاله فقط، ضمن حدوده الحالية، وعلى أساس إستقلال كل من الدول الاخرى في حدودها الخاصة. فاني أعجب إذن أن أرى قضية سوريا الكبرى تثار كل مرة، في أجال معينة كما يظهر. ولا أعتقد أن الدول المقصودة توافق على رأى الشريقي، ... فقد نسي معاليه توقيع ممثل بلاده، ومصلحة العرب الحقيقية، وفي حظيرة الامم إن عدة أصوات أفضل قيمة من صوت واحد فمن المؤسف إذن، بعد أن دفنت المسألة من مدة طويلة بموافقة الشعوب العربية الاجماعية؛ أن تنبعث من جديد إلى حيز الوجود في الوقت الذي يجتمع فيه المندوبون العرب من أجل تنسيق جهودهم كي يتوصلوا إلى تحقيق أهداف الجامعة العربية ولا أرى في تصريحات الشريقي باشا إلا عقيدة شخصية ليس لها أية قيمة سياسية، والغرض منها خدمة لدعاية محلية بحتة"[١].

وقد تصاعد الموقف اللبناني المعادي لمشروع سوريا الكبرى على أثر البيان السالف الذكر الذي أذاعه الملك عبد الله في ٤/أب/١٩٤٧ وما أخذت تذيعه بعض الصحف السورية الموجهة من أن المشروع يهدد كيان لبنان وشخصيتها. هذا الامر أدى إلى زيادة الاتصال بين الحكومتين السورية واللبنانية بهدف مقاومة المشروع، وانتهى الامر إلى عقد إجتماع في ٢٧/أب/١٩٤٧ في قصر بيت الدين بلبنان تمخض عنه إستنكار كل من الحكومة السورية واللبنانية للمشروع كما ذكرنا سابقا[٢]. وقد

---

(١) الكتاب الادرني الابيض:و.ر٨١، ص٢٥٥. وأنظر أيضا، وثائق سوريا الكبرى: ص ٣١،جريدة فلسطين: ع٦٤٦٦-٢١١، ٢١/ت٢/١٩٤٦، وأنظر أيضا. يوسف الخوري: مصدر سابق ص ١١٥. وجريدة الهدى: ع٢١٥، ٤/ك٢/١٩٤٦، والبشير، ع٨٧٣٣/ ٢/شباط/١٩٤٧ ، وكلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى: ص ١١-١٢.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك ، الفصل الرابع ص ١٣٩-١٤٠.

بين وزير الخارجية اللبناني في حديثه للمفوض العراقي في بيروت في شهر أيلول/١٩٤٧ أن بيان الملك عبد الله يعتبر منافيا لميثاق الجامعة العربية، ومن شأنه: إحداث البلبلة والارتباك بين دول الجامعة العربية، في الوقت الذي فيه العرب باشد الحاجة إلى تظافر القوى، لمجابهة المشاكل الخارجية. كما طلب من المفوض العراقي بأن تقوم الحكومة العراقية بالضغط على الملك عبد الله لانهاء هذه القضية[1].

هذا عن موقف الحكومة اللبنانية الرسمي من مشروع سوريا الكبرى.

ثانيا: الساحة البرلمانية:

أما على الساحة البرلمانية، فقد برز الموقف اللبناني بشكل واضح تجاه مشروع سوريا الكبرى، على أثر خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبد الله في ١١/ت٢/١٩٤٦ وما تبع ذلك من تصريحات لوزير الخارجية الاردني حول الدعوة لتحقيق وحدة سوريا الكبرى. حيث قام عدد من أعضاء المجلس النيابي اللبناني بإثارة القضية في جلسة المجلس المنعقدة يوم ١٣/ت٢/١٩٤٦، وطلبوا من الحكومة بيان موقفها من التصريحات الاردنية.

وقد بين فليب تقلا وزير الخارجية اللبناني في رده على استفسارات النواب، موقف الحكومة على النحو التالي: "إن لبنان دخل جامعة الدول العربية على أساس استقلاله بحدوده الحاضرة وإستقلال كل من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لاخر تحت إسم سوريا الكبرى، لا يمكن أن تكون موضوع بحث. فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبلها على أي وجه من الوجوه".

كما بين أن مشروع سوريا الكبرى، يخالف ميثاق الجامعة نصا وروحا وخاصة المادة الثامنة التي تنص على وجوب احترام كل دولة من دول الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى[2].

(١) د.ك.و.بغداد.م.ر٢٦٤٩/٣١١.و.ر٢٦،ص٥٢.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و.ر٨١،ص٢٥. أنظر أيضا وثائق سوريا الكبرى: ص٢٥، وجريدة الدفاع: ع٢٥١٢، ٥/ت١/١٩٤٦، والبشير: ع٢٦٨٥، ٢٨/ت٢/١٩٤٦، فلسطين: ع٢١٧-٦٤٧٢، ٢٨/ت٢/١٩٤٦، الهدى: ع٢٠٢: ١٩/ك١/١٩٤٦.

ولم يكتف المجلس النيابي اللبناني بذلك، بل خصص جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٦/ت٢/١٩٤٦ لمناقشة الموضوع حيث تكلم عدد من النواب أعربوا عن إستنكارهم للمشروع، وطلبوا من الحكومة مقاومته بكافة الوسائل الممكنة.

والواقع أن أراء النواب في هذه الجلسة، حول الموضوع، لم تخرج عما جاء في بيان فليب تقلا في جلسة المجلس المنعقدة في ١٣/ت٢/١٩٤٦[1].

وبعد أن انتهى النواب من الادلاء بارائهم حول المشروع، تحدث وزير الخارجية اللبناني بالوكالة، بحديث بين موقف الحكومة من المشروع، بشكل لم يخرج عن البيان الذي أدلى به في ١٣/ت٢/١٩٤٦، وفي نهاية الجلسة، أصدر المجلس بيانا نص على ما يلي:" بعد أن تناقش المجلس بخصوص التصريحات التي أدلى بها وزير خارجية شرق الاردن بمناسبة اجتماع الجامعة في القاهرة. يستنكر المجلس ما في تلك التصريحات من تلميح إلى حدود لبنان وسلامتها ويؤيد كل التأييد ما أعلنته الحكومة مرارا من أن لبنان حرا ومستقلا استقلالا تاما وناجزا في حدوده الحاضرة، وأنه لا يقبل بديلا عن ذلك مهما كلف الامر[2]".

وعلى الرغم من صدور هذا القرار عن مجلس النواب اللبناني إلا أن النقاش في الموضوع لم ينته بعد ذلك ، من قبل أعضاء المجلس، كما أنه لم يخرج عن الشكل الذي بيناه[3].

ولكن يبقى السؤال الذي يدور بالذهن ؛ وهو هل كان هذا المجلس ممثلا بالفعل تمثيلا حقيقيا للشعب اللبناني؟ وأن ما صدر عنه من قرارات تعبر عن رغبة الشعب وإرادته.

---

(١) وثائق سوريا الكبرى: ص٢٥. جريدة البشير: ع ٢٦٨٥، ٨/ت٢/١٩٤٦، الهدى، ع٢٠٢، ١٩/ك٢/١٩٤٦، الهدى: ع٢٥١، ٤/ك٢/١٩٤٦. يوسف الخوري: مصدر سابق ص ١٢٠-١٢٣. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ص١٩٢، ٢٧٦.

(٢) يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١٢٣.

(٣) أنظر حول ذلك جريدة الهدى: ع١٣٥٤، ٥/ك١/١٩٤٦، أيضا ع٢٣٩، ١٣/شباط/١٩٤٧. فلسطين: ع٢٦١-١٥٣٢، ١١/شباط/١٩٤٧، أيضا ع٢٨٤٤/ ٥/ك١/١٩٤٦. الاصلاح : ع١٠٩٥٤، ٢٤/ك١/١٩٤٦.

في الواقع إن المجلس النيابي اللبناني لم يكن يختلف عن المجلس النيابي السوري، فلم يكن أعضاؤه منتخبين من قبل الشعب بمحض حريته وأختياره، بل كانوا من مرشحي القوى الاجنبية، والقوى الاقطاعية، ذات المصالح الشخصية وصاحبة النفوذ الفعلي في لبنان. لهذا قامت الانتخابات على أساس الاكراه، والتزوير، والضغط، من قبل الحكومة وأنصارها من أصحاب المصالح الشخصية[١]

وهذا ما أكده كتاب المطران مبارك إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، والوثائق المختلفة، التي نشرت عن حقيقة الانتخابات النيابية اللبنانية في هذه الفترة. حيث أكدت جميعها على أن الانتخابات، قامت على أساس الضغط، والارهاب، والتزوير، وشراء الضمائر. تحت مسمع من الحكومة وبتوجيه منها. كما أن غالبية الفائزين كانوا من مرشحي الحكومة[٢]. ومن أصحاب المصالح الشخصية، والتي تقف موقفا عدائيا من القضايا الوطنية العامة وبالتالي فإننا نستطيع القول : إن ما صدر عن هذا المجلس، من قرارات، وخاصة ما يتعلق بموضوع سوريا الكبرى والوحدة السورية، لا يعد قرارا ممثلا لارادة الشعب اللبناني.

والواقع أن هذه الضجة التي أثارتها الحكومة اللبنانية حول مشروع سوريا الكبرى، لم تكن سوى ضجة مفتعلة، فجميع البيانات والتصريحات الصادرة عن الملك عبد الله، والحكومة الاردنية بشأن سوريا الكبرى، كانت تنص على احترام استقلال لبنان، وتمتعه بامتيازاته الخاصة التي كان يتمتع بها منذ العهد العثماني، وإن قضية انضمامه في وحدة أو إتحاد مع سوريا، ستترك لرغبة الشعب اللبناني ليقررها بالشكل الذي يرغب فيه[٣]، كما أن الاردن كانت قد اعترفت باستقلال لبنان كما جاء في البند الخاص بذلك من ميثاق جامعة الدول العربية، ولكن في الحقيقة أن ما

---

(١) مايلز كوبلاند: مصدر سابق، ص٢٢.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات عن التزوير في الانتخابات النيابية اللبنانيةفي ٢٥/أيار/١٩٤٧. حزب الكتلة الوطنية: جريمة ٢٥/أيار (كيف جرت الانتخابات في جبل لبنان، من مقررات الكتلة الوطنية اللبنانية في اجتماع ٧/أيار/١٩٤٧.

(٣) F.o. 141/1034 lord Killcran to Cairo Dated 26/Dec/19045

أنظر أيضا يوسف الخوري: مصدر سابق ، ص١١٢. الجزيرة: ع ١١٥٣، ٢٥/ت١/١٩٤٧/ الاصلاح:٩٩٥٤، ٣/نيسان/١٩٤٦.

أثارته الحكومة اللبنانية، ومجلس نوابها، لم يكن دفاعا عن استقلال لبنان وسيادته إنما كان يهدف إلى خدمة الاغراض الاجنبية، التي تبث سمومها في نفوس أعداء الوحدة الذين لم يكتفوا بالمطالبة بالاستقلال فقط، بل طالبوا بالحماية الاجنبية لصيانة هذا الاستقلال، من الدول العربية المجاورة، وخاصة التي تسعى إلى توحيد المنطقة السورية.

ولتحقيق أغراضهم راحوا يبثون الدعاية ضد مشروع سوريا الكبرى، لتخويف الشعب اللبناني وإقناعه بأن هذا المشروع يهدف إلى القضاء على سيادتهم، وشخصيتهم ولضمان ذلك طالبوا بالحماية الاجنبية[١].

ثالثا : الساحة الحزبية:

أما فيما يتعلق بالساحة الحزبية ، فقد وجد في لبنان مجموعة من الاحزاب كان لها موقف واضح من مشروع سوريا الكبرى، وهذه الاحزاب هي:
الحزب السوري القومي، وعصبة العمل القومي والحزب العربي، وجماعة الاحرار، وهي أحزاب سورية لبنانية، وقد بحثنا موقفها من الوحدة السورية في الفصل السابق. أما الاحزاب التي انفرد وجودها في لبنان فقط فهي، حزب الكتائب والنجادة.

أ- حزب الكتائب:

إن هذا الحزب عبارة عن منظمة لبنانية تمثل الانعزالية الضيقة والطائفية المتزمتة، وشعارها: " الله، الوطن، الاسرة" وسياستها قائمة على الاعتقاد بأن لبنان حقيقة جغرافية وتاريخية وطبيعية، وأنه يجب أن يبقى كذلك.

ويهدف هذا الحزب من وراء ذلك : إلى خلق وعي لبناني بين جيل الناشئين ليرفض أي تهديد لاستقلال لبنان، سواء كان ذلك عن طريق الوحدة أو الاتحاد، أو حتي التضامن والحلف[٢].

---

(١) الجزيرة: ع:٧/ك١/١٩٤٥.

(٢) أحمد طربين: مرجع سابق ، ص٦٣.

وقد برز موقف هذا الحزب بشكل واضح من المشروع- على أثر التصريحات التي أدلى بها محمد الشريقي عام ١٩٤٦، حول مشروع سوريا الكبرى- حيث قام الحزب بعقد إجتماع طرح فيه التصريحات الاردنية السالفة الذكر على بساط البحث، وبعد مناقشة طويلة قرر توجيه برقية احتجاج إلى جامعة الدول العربية نصت على ما يلي:

" إن تصريحات وزير الخارجية الاردني للصحافة المصرية، تمس باستقلال لبنان، ومنافية لمبدأ قبول الدخول في الجامعة، وباسم الكتائب اللبنانية، نحتج عليها مناشدين ايضاحها، معلنين تمسك لبنان باستقلاله الناجز المطلق، بعيدا عن الوحدة أو الاتحاد". كما قام زعيم الحزب بيار الجميل بزيارة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية – في خلال هذه الفترة – لتنسيق الجهود ووضع الخطط اللازمة للمحافظة على استقلال لبنان، ومقاومة المشاريع الاتحادية.[١] وقد ثارت ثائرة هذا الحزب على أثر الخطاب الذي أعلنه إنطون سعادة- رئيس الحزب القومي السوري- في عمان يوم ٢/أذار/١٩٤٧، الذي أيد فيه فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية ومساعي الملك عبد الله الهادفة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بشكل خاص. فقد أصدر بيار الجميل بياناً أوضح فيه موقف حزبه من ذلك، حيث هاجم إنطوان سعادة وحزبه هجوما عنيفا، ورأى في تأييده لمشروع سوريا الكبرى ومساعي عبد الله بن الحسين الوحدوية، مخالفة لمبادىء الحزب القومي السوري، وإرادة الشعب اللبناني في الاستقلال التام[٢].

حزب النجادة:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٣٧، ويدين بالفكرة العربية، ويقاوم النزعة المحلية الانعزالية، ويقبل العمل من أجل إتحاد البلدان العربية، على أن يقوم كل بلد عربي بتصريف شؤونه الداخلية بنفسه[٣]، أما عن موقف هذا الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن الاستدلال عليه من خلال ما جاء في الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب

---

(١) الهدى: ع٢٥١، ٤/ك٢/١٩٤٦.

(٢) جريدة الهدى: ع١٩، ٢٠/أذار/١٩٤٧/

(٣) أحمد طربين: مرجع سابق ، ص٦٢.

في رده على خطاب انطون سعادة الذي ألقاه في عمان يوم ٢/ أذار/١٩٤٧، حيث قال:" إننا لم نتفق يوما مع الحزب القومي السوري، ولا مع رئيسه، ولا ننكر على الاستاذ سعادة نفوذه بين أتباعه، كما أن حزبه أول حزب سياسي تأسس في البلاد، واضطهد في عهد الانتداب، ولكننا لم نتبين حقيقته ومراميه، وحقيقة الجهات التي تمده بالمساعدة.

أما مشروع سوريا الكبرى، فلسنا من خصومه فحسب، بل إننا نعلن عليه حربا لا هوادة فيها؛ لانه مشروع أجنبي، رغم مختلف التكذيبات؛ ونحن نؤيد استقلال لبنان بحدوده الحاضرة مع جميع الاقطار العربية"[1].

وعلى الرغم من هذه النظرة العدائية من قبل حزبي النجادة، والكتائب، لقضية الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى- التي تميزت عن نظرة بقية الاحزاب في الاقاليم السورية، التي رأت في الدعوة لتوحيد سوريا الطبيعية دعوة حق كما بينا سابقا- إلا أنها كانت قليلة الشأن في التأثير على الدعوة لتحقيق المشروع؛ وذلك لانها محدودة الانتشار بين الاوساط الشعبية الشامية بالمقارنة مع الاحزاب الاخرى، إضافة إلى أنها لا تمثل سوى الطائفة المسيحية في لبنان فقط.

رابعا: الساحة الشعبية:

أما فيما يتعلق بالموقف الشعبي اللبناني تجاه مشروع سوريا الكبرى، فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

القسم الاول: ويضم المسلمين من أهل السنة والشيعة والدروز، وهؤلاء يؤلفون ما يزيد عن نصف سكان لبنان، وقد كان شعورهم بالعروبة قويا، ويصرون باستمرار على إتحاد لبنان مع سوريا، ودليل ذلك في مطالبتهم المستمرة في الوحدة السورية، وعدم إعترافهم بلبنان الكبير، ويصعب على الباحث أن يحصي عدد العرائض والمطالبات التي قدمها مسلمو لبنان للمراجع المختلفة، والتي تبدو فيها صراحة نزعتهم العربية في الاتحاد مع سوريا، وربط مصيرهم بمصيرها. كما كان الوضع قبل إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ورفض المسلمين في لبنان أن يعتبروا أنفسهم لبنانيون. وملأت دعوتهم للوحدة أجواء المناطق التي ألحقت بلبنان أثناء الثورة

---

(١) جريدة الهدى: ع١٩، ٢٠/أذار/ ١٩٤٧.

السورية الكبرى. كما أكدوا على هذا المطلب عندما أقبل المجلس التمثيلي اللبناني على وضع الدستور عام ١٩٢٦[1].

ومما يؤكد على تمسك مسلمي لبنان بالوحدة السورية، ما قام به أهالي طرابلس وصور وبعلبك، وصيدا وبيروت من المسلمين بتقديم إحتجاج للحكومة الفرنسية على الحاقهم بلبنان الكبير، وقد جاء في الإحتجاج:" نحن المفوضون من الطائفة الاسلامية في ولاية بيروت نتقدم إلى المفوضية العليا برفع مطالب الاهلين، التي لا تنحصر فقط في الطائفية الاسلامية بل هي رغائب الاكثرية الساحقة من أهل الولاية، وتلك المطالب والرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان، وبقاء الولاية مستقلة ولالتحاق بالوحدة السورية على شرط اللامركزية "، وقد استندوا في هذا المطلب على الحقائق التالية:

١- إن إلحاق لواء بيروت وطرابلس في الساحل تم بدون رضى الاهالي، وبدون استفتاء شعبي مشروع.

٢- إن الوحدة السورية أجزل خيرا، وأعم نفعا، وجبل لبنان جزء من سوريا، والمنطق يقضي بعدم عزله عن سوريا.

٣- إن القول بأن الاقضية الاربعة، التي الحقت بجبل لبنان، تعد جزءا من حدوده الطبيعية مخالف للحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون والتي تنص على أن حدود الجبل تبدأ من الشمال من مكان فوق طرابلس الشام يدعى (قم الميزان) وتنتهي حدوده جنوبا في وادي نهر الشقيف" المسمي بالجرمق" وشرقا عند معلقة زحلة وغربا نهر بيروت وفرن الشباك[2].

وجاء تأكيد مسلمو لبنان على رغبتهم في الوحدة السورية، في مؤتمرات الساحل التي عقدت في ١٩٢٨/٦/٢٧، و ١٩٢٨/٦/١٦، و١٩٣٣/١١/١٦/ ، و١٩٣٦/٧/١ ونصت قرارات جميع هذه المؤتمرات على ما يلي:

١- يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي، ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماه العلويين والبلاد التي

---

(١) م.و.ت- دمشق: م.ر.٢٠ أوراق الوحدة السورية اللبنانية، و.ر١/٤٥٨، أحمد طربين ، الوحدة العربية، ص ٦٥.

(٢) يوسف الخوري: مشاريع مصدر سابق ، ص ٤٨-٥٠.

ضمت إلى لبنان القديم من سوريا. وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة ، هي دولة واحدة مستقلة ذات سيادة.

٢- تأييد كل الهيئات والاحزاب، وكل عامل على تحقيق هذا الميثاق.

٣- الوحدة السورية مطلب قومي وحيوي، ولا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الاشكال. وقد ضمت هذه المؤتمرات وفودا من بيروت وجبل عامل وصيدا واللاذقية وطرابلس والبقاع وبعلبك[١]. ولم يقتصر التأييد الشعبي في لبنان للوحدة السورية على مسلمي الساحل فقط، بل وجدت القضية التأييد، أيضا، من أهالي جبل الدروز الذين كانوا من أنشط الجماعات في سوريا ولبنان في الدعوة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، بزعامة الملك عبد الله بن الحسين. كما أوضحنا سابقا[٢].

القسم الثاني:

ويضم المسيحيين من الموارنة، والكاثوليك، والارثوذكس، والروم والارمن.

ورغم أن المسيحيين في لبنان يشكلون نسبة أقل من المسلمين، من حيث العدد إلا أنهم كانوا يسيطرون على المراكز السياسية في لبنان.

وبشكل عام فقد أظهر المسيحيون معارضتهم للاتحاد مع سوريا منذ القديم، حيث كانوا يعتقدون أن تحقيق الاتحاد السوري، سيؤدي إلى تغليب الطابع الاسلامي على هذه الوحدة ، وإن المسيحيين بالتالي سيتراجعون إلى أقلية ضئيلة ويعيشون في بلادهم كالغرباء.[٣] أما سبب هذا الخوف فيعود إلى سياسة المستعمرين من الاتراك والفرنسيين ؛ تلك السياسة التي استندت إلى التفريق بين المسلمين والمسيحيين. وكان من نتيجة تطبيق ذلك أن أصبحت الطوائف المسيحية تخشى من المسلمين، وتحذر جانبهم، وتحاول العيش مستقلة عنهم، ولو اقتضى ذلك أن يصبحوا تحت سيطرة دولة أجنبية إستعمارية[٤].

---

(١) أمين سعيد: مصدر سابق ، ج٣، ص ٥٤٥-٥٤٧. ويوسف الخوري: مصدر سابق ، ص٥٢-٦٠.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات عن موقف الدروز من مشروع سوريا الكبرى، الفصل الرابع، ص١٨٦-١٨٧.

(٣) F.o.371/52355, No 151.

(٤) F.o 371/52462, 129 Craffity Smith to F.o 13/ Mar/ 1946

وهكذا فإن وجود الطوائف المسيحية في لبنان، وخاصة الموارنة والكاثوليك، كان مما يعرقل سير الحركة العربية في لبنان، وخاصة بعد أن حصلت فرنسا منذ القرن السابع عشر على امتيازات تمنحها حق حماية الكاثوليك في الشرق وبشكل خاص في بلاد الشام. وما قامت به من إرسال البعثات التبشيرية الفرنسية والتي كانت تعلم في معاهدها تاريخ فرنسا، ولغتها، وتثبت أفكارها في نفوس من يقبل عليها من الموارنة والكاثوليك، وتنفيرهم من الفكرة العربية، وهذا ما أدى إلى جعل جمهرة المتعلمين في هذه المدارس أن يقوموا بمناهضة العرب والعروبة. ويدعوا إلى إيجاد كيان لبنان المستقل تحت حماية فرنسا.(١)

لذلك أبدى المسيحيون وخاصة الموارنة والكاثوليك، معارضتهم الشديدة لمشروع سوريا الكبرى وأعلنوا عن رغبتهم في التمسك باستقلال لبنان التام ضمن حدوده القائمة(٢) بل أكثر من ذلك فقد كان البعض يرى التخلي عن الاقضية الاربعة، التي ضمت إلى لبنان بعد عام ١٩٢٠ ليبقى لبنان مستقلا إستقلالا تاما. ومثال ذلك ما طالب به أحد الصحفيين الموارنة في باريس بوجوب فصل بعض المناطق التي ألحقت بلبنان وذلك لا زهدا منه بهذه المناطق التي تمسك بها كثير من الموارنة في الماضي. ولكن لادراكه أن معظم سكان هذه المناطق من المسلمين، وبفصلها يقل عدد المسلمين للبنانيين ويقل عدد نوابهم وبالتالي يصبح لبنان مسيحيا صرفا، يعيش بعزلة تامة عن سوريا وعن كل بلد عربي، وعندها يستطيع لبنان المسيحي إعلان استقلاله الناجز وطلب الحماية من فرنسا(٣).

وكان من جملة المساعي التي بذلها مسيحيو لبنان للحيلولة دون تحقيق مشروع سوريا الكبرى، تلك الوثيقة التي رفعها المطران مبارك ألى لجنة التحقيق الدولية التي زارت المنطقة عام ١٩٤٧ حيث دعا في هذه المذكرة لجعل لبنان وطنا

---

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) الجزيرة : ع ١٠٩٨/٨/شباط/١٩٤٦. الهدى ، ٧/شباط/١٩٤٧، و.ع ٢٧٢/٤/حزيران/١٩٤٧.

(٣) كامل القطان: كيف أفهم الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى والقضية الفلسطينية[(د.ن).(د.)] سنة ١٩٤٥- ص٤٦ وسارمز له ، كامل القطان: كيف أفهم الوحدة السورية.

قوميا للنصارى في الشرق الادنى، وجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود[١]، ولم يكتف أعداء المشروع ببذل هذه المساعي، بل ابتدع فريق منهم حيلة جديدة للتخلص من وحدة العرب. وهذه الحيلة هي التخلص من العروبة نفسها. فقد أصدر السيد شارل القوم مجلة شهرية، ظهر منها ستة أعداد تدعو إلى الفنيقية، وإلى التخلص من العرب والعروبة ووحدتهم واتحادهم. وقد أطلق علي هذه المجلة اسم العرب الاحياء[٢].

الموقف العراقي من المشروع:

إن فكرة قيام وحدة عربية بين أقطار الهلال الخصيب (العراق وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين) قد وجدت في ذهن الملك فيصل بن الحسين منذ قدومه إلى سوريا على رأس جيش الثورة عام ١٩١٦، وكان يؤيده في هذا المسعى، الكثير من الوطنيين في سوريا والعراق وخاصة الذين شاركوا في الثورة العربية الكبرى[٣].

وفي عام ١٩٣٢ تجدد أمل الملك فيصل في وحدة سوريا والعراق؛ وذلك نتيجة لمساعي أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في هذا الصدد فقد أوفدت اللجنة التنفيذية سكرتيرها أسعد داغر وسامي السراج إلى بغداد، حيث قدموا مذكرة للملك فيصل باسم اللجنة، تنص على الرغبة في العودة بالمسألة العربية إلى طورها الاول، الذي قامت لاجله الثورة العربية الكبرى، وهو استقلال الامة العربية كلها والبدء بوحدة أراضي الهلال الخصيب[٤]

أمام ذلك، قام الملك فيصل الاول بتاليف لجنة في ٢٩/نيسان/١٩٣٢، من كبار رجال العراق للعمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية على إستئناف السعي لوحدة الامة العربية، وإستقلالها على أن يكون البدء باتحاد العراق وسوريا الكبرى، بالاضافة إلى عقد مؤتمر عربي عام في بغداد لبحث الامور المتعلقة بالإتحاد العربي. وقدمت اللجنة التنفيذية مقترحات خاصة في هذا الامر، نصت على ما يلي:-

(١) أنظر نص المذكرة ملحق رقم (١١) من وثائق البلاط الملكي العراقي.

(٢) البشير: ع٩٠ ٧٦٢/١٨/ك١/١٩٤٦ ، الهدى: ع ١٣٤/٦/أيلول/١٩٤٦.

(٣) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، ص ٦.

(٤) شكيب ارسلان : السيد رشيد رضا: وأخاء أربعين سنة، ط١، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٧، ص ١٤٧-١٤٨ وسأرمز له ، شكيب أرسلان: السيد رشيد رضا.

١- بحث مسألة الوحدة العربية على قاعدة البدء بوحدة سوريا الطبيعية مع العراق.
٢- السعي لعقد حلف بين الحكومات العربية المستقلة.
٣- السعي لتوحيد نظام التربية والتعليم والثقافة العربية العامة.
٤- التعاون بين الاحزاب والجمعيات السياسية العربية.[١]

لقد كان العراق يجاري الاردن في سياسته الخارجية، لاسيما المتعلقة بقضية مشروع سوريا الكبرى. وهو وإن لم يعلن معارضته لجهود الملك عبد الله الرامية إلى تحقيق المشروع إلا أنه لم يبارك تلك المساعي. بل كان يعرقلها سرا.

وقد بدأ يتضح الموقف العراقي من المشروع بعد إعلان تصريح إيدن الاول عام ١٩٤١، وما تبعه ذلك من نشاط كبير من قبل الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية، لاقناعها بضرورة تحقيق المشروع لما فيه خير العرب وصالح بريطانيا كما بينا سابقا[٢]، وأمام ذلك أخذ نوري السعيد يقوم بنشاط مماثل لنشاط الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية، من أجل إقامة إتحاد فدرالي عربي، يشمل العراق وسوريا الطبيعية. ولتحقيق هذا الغرض قام السعيد في شهر ك١/١٩٤٢ بزيارة إلى القاهرة حيث التقى (برتشارد كيزي) وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط[٣] وأجرى معه مفاوضات حول مستقبل البلاد العربية، مستندا في ذلك إلى التصريحات التى أدلى بها (انتوني إيدن) في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٤١، وإلى أن بريطانيا هي التي كانت تنفرد بتصريف شؤون الشرق العربي من ناحية ثانية، وخاصة بعد سقوط فرنسا، ولذلك رأى نوري السعيد أن عبء تحقيق أماني البلاد العربية في الوحدة والاستقلال، كان يقع على عاتق بريطانيا بصفتها صديقة للعرب.

---

(١) شكيب أرسلان : نفس المصدر ، ص٢ ٦٥ - ٦٥٦.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول نشاط الملك عبد الله مع الحكومة البريطانية في هذه الفترة ص ٣٠-٣٩ من الفصل الاول.

(٣) على المحافظة : موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦١-١٦٥.

وقد طلب الوزير البريطاني من نوري السعيد، أن يضع أراءه ومقترحاته في مذكرة رسمية، بصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا وخبيرا في شؤون العالم العربي، وكان هذا بداية موقف العراق الواضح تجاه مشروع سوريا الكبرى[١].

وفور عودة نوري السعيد ، من زيارة القاهرة إلى بغداد، وضع مقترحاته في مذكرة رسمية وأرسلها إلى القاهرة، وهذه المذكرة تعرف باسم " الكتاب الازرق"[٢] ويتلخص المشروع الذي اقترحه نوري السعيد بالامور التالية:

١- أن يعاد توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة.

٢- أن يبت سكان هذه الدولة أنفسهم، في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة سواء أكانت ملكية أم جمهورية؛ وأيضا سواء أكانت وحدة أو إتحادا.

٣- أن تنشأ عصبة عربية ينضم إليها العراق وسوريا فورا، على أن يباح للدولة العربية الاخرى الانضمام إليها متى شاءت .

٤- أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ، ترشحه الدول العربية المنخرطة في سلك هذه العصبة؛ ويرأسه أحد رؤساء الدول بحيث يتم إختيار بطريقة تقبلها الدول ذات الشان .

٥- أن يكون مجلس العصبة العربية مسؤولا عن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الاقليات والتعليم.

٦- يمنح اليهود إدارة شبه ذاتية، في المنطقة التي يكونون فيها أكثرية، مع منحهم حق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية، ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات

(١) جلال يحي: مرجع سابق ، ص ١٧. والمحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٢.

(٢) يذكر سامي الصلح أن بريطانيا أوعزت إلى نوري السعيد بتقديم مشروعه وفقا لمخطط ارادته، وهذا ما يؤكده حديث الملك عبد الله لناصر الدين النشاشيبي حيث قال :" نوري لم يؤمن بفكرة الوحدة أو الاتحاد إلا عندما طلب منه الانجليز أن يؤمن بها، وكان ذلك بأمر مباشر من (انتوني أيدن) ووزيره في القاهرة (المستركيسي) وكان ذلك قبل أن تقوم دولة إسرائيل، وأما الان وبعد أن أصبحت الوحدة تهدد الوجود الاسرائيلي فلا الانجليز ولا أمريكيا ولا نوري باشا سيعملون لوحدة العرب ، وكان نوري يضع العراقيل ويخلق الصعاب ويتصور المستحيلات لكي يمنع تحقيق مثل هذا الاتحاد".

انظر حول ذلك. وناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق ، ص ١٠٦، وسامي الصلح: احتكم إلى التاريخ ، دار النهار بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٦٠ وسارمز له سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ.

الصحية والشرطة علي أن تكون هذه المؤسسات تابعة لاشراف الدولة السورية بوجه عام.

٧- تكون القدس مدينة يباح دخولها لجميع الاديان ، بقصد الزيارة والعبادة، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الاديان الثلاث السائدة لضمان ذلك .

٨- إن يمنح الموارنة في لبنان اذا شاءوا إدارة ممتازة ، على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الاخيرة في عهد الدولة العثمانية. وستسند هذه الادارة الخاصة أسوة بالادارة التي ستؤسس وفق أحكام الفقرة ٦ و ٧ السابقتين إلى ضمان دولي[١] وقد أكد نوري السعيد في هذه المذكرة، على الفوائد المتبادلة بين العرب وبريطانيا في حالة قيام هذه الوحدة، حيث بين أن إرضاء الحقوق والامال السياسية المشروعة للعرب، ستساعد علي عودة السلم وبشكل يؤدي إلي خدمات جليلة للحلفاء في فترة الحرب العصيبة، كما أشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة في المنطقة خاصة، وأن هذه الدول تسعى ألى تكوين إتحادات إقليمية حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، ورأى أن قيام الوحدة بين أقاليم العالم العربي ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى، بالقيام بمساهمة أكبر في خدماتهم الدفاعية، ولذلك فإن الاوضاع العالمية تملي على العرب وعلى حلفائهم ، ضرورة الانصراف عن فكرة الاحتفاظ بدول تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، وما دامت فرنسا قد وافقت في تصريحات عديدة على إستقلال سوريا ولبنان، كما أن بريطانيا لا تمانع في استقلال العرب ووحدتهم أو إتحادهم؛ فإن ذلك يسمح بالاعتراف بحق العرب الطبيعي في سوريا التاريخية، لكي يتعاونوا في إنشاء دولة إتحادية أو يجتمعوا في جامعة إقليمية. هذا علاوة على أن بلاد العرب تكون فعلا جماعة واحدة من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد[٢].

نلاحظ من خلال هذا المشروع الذي طرحه نوري السعيد لتوحيد أجزاء سوريا

---

(١) نوري السعيد: استقلال العرب ووحدتهم(مذكرة في القضية العربية) الكتاب الازرق. مطبعة الحكومة - بغداد، سنة ١٩٤٣، ص ٢٠-٢١ - وسأرمز له : نوري السعيد: الكتاب الازرق. أنظر أيضا F.o. 371/34955, No.25. The Letter Addressed To British Minister Of State Egypt By The Prime Minister Of Iraq Nurisaid With Which Was Enclosed "Note on the arab cause, with suggestions for the solution of its problems" Bagdad. Jan/14/1943.

(٢) نوري السعيد: نفس المصدر ص ٢٠-٢١انظر أيضاً F.o.371/34955,No.25.

الطبيعية أنه لا يختلف عن مشروع سوريا الكبرى، موضوع هذه الدراسة، من ناحية الخطوط العامة، ولكن الاختلاف يرد في معالجة تفصيلات هذه الوحدة. ففي الوقت الذي حدد فيه مشروع سوريا الكبرى نظام الحكم، وسيادة الدولة ووضع الاقليات اليهودية، والمارونية ضمن الوحدة السورية، وخطوات تحقيق هذه الوحدة. تركها مشروع نوري السعيد دون تحديد.

والواقع أن هدف نوري السعيد، من تقديم هذا المشروع، لم يكن رغبة منه في الوحدة السورية، وإنما كان هدفه عرقلة مساعي الامير عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، فبعد أن أعلن (المستر إيدن) تصريحه الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٢، في مجلس العموم البريطاني حول الوحدة العربية اعتقد الملك عبد الله، أن الوقت أصبح مناسبا، لتحقيق المشروع، وخاصة بعد أن حصلت كل من سوريا ولبنان على الاستقلال، لذلك قام في هذه الفترة، بجهود مكثفة مع الزعامات العربية والحكومة البريطانية، لتحقيق وحدة الاقاليم السورية. كما قام في نفس الوقت بالدعوة إلى عقد مؤتمر لممثلي الدول العربية في عمان، لبحث قضية الوحدة السورية. إلا أن تلك الدعوة لم تلق قبولا من الزعامات العربية(١).

أمام ذلك سارع نوري السعيد إلى الاتصال بالسفير البريطاني في القاهرة، وبحث معه تلك الدعوة مبديا شكوكه حول إمكانيات تحقيقها، وخاصة إذا تضمن جدول أعمال المؤتمر مستقبل سوريا السياسي، أما إذا كانت بريطانيا تؤيد عقد المؤتمر، فقد بين أنه من المفضل أن تدور أعمال المؤتمر حول القضايا العربية بشكل عام دون تحديد، كما نصح نوري السعيد السفير البريطاني، بعدم الموافقة على عقد هذا المؤتمر. مدعيا أن الامير عبد الله ليس بالشخص المؤهل والمرغوب به لرئاسته(٢).

---

(١) أنظر لمزيد من التفصيلات نوري السعيد: مصدر سابق .أنظر أيضا

F.O. 371/34955, No.25

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول نشاط الامير عبد الله في هذه الفترة الفصل الاول ص٢٤-٣٠.أنظر أيضا

F.O. 371/34955, No. 25

ونتيجة لشكوك الامير عبد الله حول موقف العراق الحقيقي من مشروع سوريا الكبرى، قام نوري السعيد بالاتصال بالامير عبد الله، لتبديد شكوكه وطمأنته بأن بريطانيا تدعم مشروع الاتحاد السوري[١].

كما بدأ نوري السعيد – في هذه الفترة – يقوم بنشاط مماثل لنشاط الامير عبد الله، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى؛ حيث قام بإيفاد رسله إلى زعماء الدول العربية، لاقناعهم بمقترحاته في محاولة لاخراجها إلى حيز الوجود. ولكن الخارجية البريطانية نصحته، بأن لا يقدم على مثل هذه الخطوة بدون علم إبن سعود والحكومة المصرية، لانهما يعتقدان أن الهدف من هذه المساعي هو ترشيح الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله لعرش سوريا، وقد ألتزم نوري السعيد بتوصيات الحكومة البريطانية بحيث أوصى مبعوثيه إلى البلدان العربية بعدم الدعوة لترشيح عبد الاله لعرش سوريا، كما أكد جميل المدفعي رئيس الوفد العراقي إلى البلدان العربية عام ١٩٤٣، في حديثه مع السفير البريطاني في بغداد بأنه لن يأتي عملا مخالفا لارشادات الحكومة البريطانية[٢].

وقد بذل نوري السعيد أخر محاولة لضمان مستقبل الحكم في بلاد الشام بما يتفق وخطوط مشروعه. في مشاورات الوحدة التي أكدت على إستقلال وسيادة الاقطار العربية، وفقا للحدود السياسية القائمة في ذلك الوقت[٣]، وكان في مقدمة الاسباب التي دفعت نوري السعيد إلى التخلي عن الدعوة للمشروع. بالاضافة إلى الضغط البريطاني السالف الذكر، مساعي الامير عبد الله المستمرة والمتوالية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى.

فبعد أن لمس نوري السعيد المعارضة الشديدة من قبل وفود الحكومات العربية في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣ لمشروع سوريا الكبرى، تراجع عن مشروعه خشية أن يتهم بالتعاون مع الامير عبد الله. ومما يؤكد ذلك ما حدث على أثر عودته إلى بغداد بعد أن أنهى محادثاته مع مصطفى النحاس، وقبل أن ينهي النحاس محادثاته الثنائية مع بقية الوفود العربية. حيث صرح في ٥/ك١/١٩٤٤ في المجلس النيابي

(١) F.O. 34955, No 252. SirKinhon Coronollis, Baghdad to F.O. 12/3/1943.

(٢) أنظر حول ذلك، الفصل الثالث، ص٩٨.

(٣) أنظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الثالث، ص ١٠٤-١٠٦.

العراقي قائلا: " ليس يخاف على الرأي العام في العراق وخارجه أنني من مؤيدي وحدة سوريا الكبرى.. ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد أن أجرى النحاس محادثاته مع الوفد اللبناني في ١٧/شباط/١٩٤٤ حيث قال :" إن العراق يحترم ويؤيد رغبات وأماني سكان جميع الاقطار العربية ويضمنها سوريا ولبنان مهما كانت. وعليه ليس لنا أن نتدخل في شؤونها"[١].

وقد أكد نوري السعيد ذلك في إجتماعات اللجنة التحضيرية في شهر أكتوبر١٩٤٤. حيث قال فيما يتعلق بموضوع سوريا الكبرى:" بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا باستقلال لبنان وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للاقسام الاخرى من سوريا الكبرى لان الظروف القائمة لا تمكننا من بحث هذا. ولا يمكن أن نبحث في هذا الشأن. إلى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الاقطار والمشاكل الدولية ومن ضمنها قضية فلسطين. أما إذا رغب أهل هذه الاقطار، في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية فهذا يكون من شانهم.[٢]

لقد أخذ الموقف العراقي، تجاه مشروع سوريا الكبرى بعد عام ١٩٤٦ يتصف بالتحفظ وأخذت بيانات الحكومة العراقية بعد هذه الفترة، تنكر أي صلة لها بأي مساعي تبذل لتحقيق المشروع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوقوف على الموقف العراقي من المشروع في هذه الفترة، فبعد أن حصلت الاردن على الاستقلال، قامت بنشاط مكثف لتحقيق الوحدة السورية، وكان نتيجة ذلك أن شنت السياسة السورية واللبنانية والمصرية هجوما عنيفا على الاردن بشكل عام، وعلى الملك عبد الله بشكل خاص. أمام ذلك سارعت السياسة العراقية إلى التنصل من التظاهر بمؤازرة الملك عبد الله في دعوته الوحدوية.

ففي تصريح أدلي به توفيق السويدي جاء فيه :" ليس للعراق دخل في مشروع سوريا الكبرى ولا شأن للعراق بسياسة الاردن، وأن العراق لا يزال شاعر بمسؤولياته وواجباته نحو البلاد العربية، وإن ما يقال عن دعم العراق للمشروع يجب أن تتلقاه الدول بحذر وعدم ثقة[٣].

---

(١) د.ك.و.بغداد:م.ر ٣١١/٤٨١٣.و.ر ٢٢، ص٤٥.

(٢) ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) ممدوح الروسان : مرجع سابق، ص ١٦١.

كما صرح نوري السعيد لجريدة العالم العربي في ١٩٤٦/١١/٢٩ بقوله : " أنا كعراقي لا دعوة لي في هذا الشأن، ولست بصاحب الفكرة، والشعب السوري يقرر ما يراه في مصلحته، وأكرر قولي إن مشروع سوريا الكبرى يخص الشعب السوري نفسه ويجب أن تحكمه رغبة الشعب لا رغبة الأفراد"(١).

كما أكد ذلك محمد فاضل الجمالي في تصريح له لمراسل جريدة الدفاع خلال شهر شباط عام ١٩٤٧ جاء فيه:

" إنه ليس للعراق أي ضلع في مشروع سوريا الكبرى وإن للسوريين وحدهم الحق في الاعراب عن رغبتهم في تنفيذ المشروع، وليس لاحد غيرهم أن يتدخل في شؤونهم"(٢).

وقد أكدت الحكومة العراقية ذلك في بيان أصدرته في ١١/ شباط/١٩٤٧، على أثر ما أشاعته بعض الصحف العربية من أن نوري السعيد، لا يريد أن يؤيد القضية المصرية إلا إذا أيدت مصر مشروع سوريا الكبرى، وقد نص البيان على ما يلي " منذ أكثر من سنتين يوالي فخامة نوري السعيد رئيس الوزراء تصريحات بشأن مشروع سوريا الكبرى مؤكدا بأن لاعلاقة له بهذا المشروع الذي يتعلق بالسوريين . ورغم كل هذه التصريحات نشرت جريدة أخبار اليوم المصرية في عددها الاخير، نبأ مفاده أن فخامة الرئيس، لا يريد أن يؤيد القضية المصرية، إلا إذا أيدت مصر مشروع سوريا الكبرى. وقد بينت الحكومة العراقية في بيانها أن هذا الخبر محض إختلاق من سماسرة الصهيونية الذين نشطوا في جميع أنحاء العالم، لبث الفساد بين الدول العربية في هذه الظروف الخطرة"(٣).

كما راحت الحكومة العراقية تنكر أية صلة لها ببعض السوريين المتعاونين مع الملك عبد الله كالشيخ رمضان شلاش والشيخ مشرف الدندل وولده دهام، الذين كانوا يتصلون باستمرار بالملك عبد الله عن طريق العراق، ومما يؤكد هذا الموقف

---

(١) جريدة الاصلاح: ع١٩٥، ١٤/ك١/١٩٤٧.

(٢) جريدة الدفاع: ع٣٩٠، ١٧/شباط/١٩٤٧.

(٣) جريدة فلسطين، ع٢٧٨- ٦٥٢٣، ٢٧/ شباط/١٩٤٧. أيضا ع. ٢٧٦-٦٥٢١، ٩/شباط/١٩٤٧، والاصلاح ٧/ت١/١٩٤٧.

العراقي، البرقية التي بعثتها وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٧/٧/١٠ إلى مفوضيتها في بيروت حول ما نشرته جريدة البيرق تحت عنوان " هل تآمروا مع العراق" وقد إتهمت البيرق في هذا المقال العراق، في التعاون مع هؤلاء الشخصيات، الذين إعتقلتهم السلطات السورية بحجة الترويج، والدعوة لمشروع سوريا الكبرى.

وقد طلبت الخارجية العراقية، في هذه البرقية من مفوضيتها ، مراجعة السلطات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة، للحيلولة دون تمادي الصحف في نشر مثل هذه الاراجيف . وقد ردت المفوضية في ١٩٤٧/٧/١٢، تقول:" قابل الوزير المفوض مدير الخارجية اللبنانية لبحث مزاعم البيرق، فأبدى الوزير اللبناني إعتذاره الشديد للحادث وقال إنها جريدة معارضة. ووعد باتخاذ الاجراءات اللازمة بحقها" وقد وصف (لونجرك) موقف الحكومة العراقية إتجاه مشروع سوريا الكبرى بقوله: " كان موقف العراق الرسمي يتسم بالحذر وعدم التورط"[١].

وقد أكد أيضا رئيس وزراء العراق موقف بلاده الحيادي من مشروع سوريا الكبرى، في شهر أيلول عام ١٩٤٧، حيث أخذت الشائعات تروج في هذه الفترة بأن العراق يدعم مساعي الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، مما أثار ضجة لدى الدوائر السياسية في سوريا ولبنان. وللتحقق من مدى صحة هذه الاشاعات أرسل رئيس الجمهورية السورية مبعوثا، وهو عفيف الصلح، إلى بغداد للوقوف على جلية الامر، ومعرفة الموقف العراقي تجاه هذه القضية. فكان رد رئيس الوزراء العراقي يتلخص في أن الملك عبد الله يحمل مبادىء الوحدة، وهو أحد أبطال الثورة العربية الكبرى الذي يجب إحلالهم المحل الارفع، وإن جلالته إذا كان يدعو إلى الوحدة فدعوته عن عقيدة وأيمان ويجب أن تقابل هذه الدعوة بالتقدير والاحترام. وإذا كانت الظروف غير ملائمة لذلك، فمن الواجب أن تسود العلاقات الطيبة بين الجهتين، وأن يتم التفاهم. إذ أنه لا خير لاحد في التقاطع والتنابذ، وأن العراق يقف دوما موقف الخدمة لاخوانه، وهو يتمسك بمبادىء الوحدة والاخوة، على أن يكون هذا في جو من التفاهم والصفاء منبعثا من رغبات الشعب ومتمشياً مع الرسالة القومية الكبرى التي قام من أجلها الشريف حسين بن علي وأولاده، كما أخبر رئيس الوزراء العراقي

(١) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص ٦٢.

عفيف الصلح، عدم إرتياح الحكومة العراقية من بعض التصريحات الاخيرة التي أدلى بها دولة جميل مردم، والتي من شأنها أن تزيد من تأزم الحالة بين البلدين[1].

كما أكد نوري السعيد ذلك، في بيان رسمي أعلنه في مؤتمر صحفي، في شهر آب عام ١٩٤٩ حيث نفى فيه نفيا تاما، ما كان يشاع من أن للعراق مطمعا في تحقيق مشروع سوريا الكبرى. ومما جاء في هذا البيان:

" أنني أبدي عجبي وإستنكاري لما يشاع من أن العراق يؤيد مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب وأوكد أن هدف العراق هو الوحدة الشاملة والتعاون التام، الذي يتحقق بوسائل مشروعة لا إكراه فيها، ولا إغراء. ولن يكون العراق سببا في إضعاف الكيان السياسي لاي بلد عربي يرغب في التعاون مع بلد عربي آخر بمعاهدات أو إتفاقات، ولست أرى فيها ضررا ما على مصالح البلاد العربية وقد عقدت معاهدات عديدة بين الدول العربية، لرعاية مصالحها، ولا ريب في أنها الحجر الاساسي، لبناء صرح تعاون تام وشامل بينها. وإنني أبذل الجهود لتوثيق عرى التعاون والاخوة بين الدول العربية"[2].

وهكذا يتضح مما تقدم أن الموقف العراقي العلني تجاه مشروع سوريا الكبرى لم يكن يتصف بالثبات في إتجاه معين فبعد أن أدركت العراق شدة المعارضة العربية للمشروع أخذت تتنصل من كل صلة لها بالمشروع بعد أن أيدته في البداية وبشكل خاص في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٣.

---

(١) ملحق رقم (١٨) من وثائق البلاط الملكي العراقي.

(٢) جريدة الاردن : ع١٤٢١، ٢٥/آب/١٩٤٩.

٣- الموقف السعودي من المشروع:

يمكن القول أن السعودية كانت من أكبر أعداء مشروع سوريا الكبرى، حيث كانت تعارض أي إتحاد بين قطرين أو أكثر في المشرق العربي تحت القيادة الهاشمية، بحجة أن مثل هذا الاتحاد، سوف يخل بميزان القوى في العالم العربي، ويضر بالمصالح السعودية(١).

والواقع أن دوافع السعودية في معارضة الاتحادات الجزئية في المشرق العربي بزعامة هاشمية وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى، يعود بشكل رئيسي الى تخوفهم من أن هذا المشروع سيؤدي إلى قيام دولة قوية، تحت حكم الملك عبد الله في شمال الجزيرة العربية يكون لها خطراً كبيراً على آل سعود، حيث كانوا يعتقدون أن تحقيق المشروع سيمنح الملك عبد الله القوة، وبالتالي سيندفع إلى استعادة الحجاز بعد أن استولى عليها آل سعود بالقوة، وأخرجوا الشريف حسين منها(٢).

ومن هذا المنطلق عارضت السعودية أي اتحاد في المشرق العربي، كما أنها رفضت الاشتراك في مثل هذا الاتحاد ولو اعترف لها بمركز بارز في هذه الوحدة، بحيث تكون على قدم المساواة مع الدول العربية الاخرى الداخلة في هذا الاتحاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إبن سعود كان يدرك أنه كرئيس لأقل الدول العربية تقدما في ذلك الوقت، سيكون دوره محددا وأن بلاده ستبتلع، بعد موته، من قبل جارتها الأكثر تقدما وخاصة العراق والاردن، ولذلك ظل يصر باستمرار على ضرورة أن تحصل كل دولة عربية على استقلالها وتحافظ عليه. وكان يرى أن أفضل صورة يجب أن تكون عليها الدول العربية هي مجموعة من الدول المستقلة إستقلالاً تاما يجمعها تحالف عام، يضمن لها ترتيبات أمنية جماعية وتحتل فيها بريطانيا دوراً مركزياً، ما دام لا يوجد زعيم عربي قوي في نظره أو حيادي يتولى قيادة الباقين، كما كان يرى ابن سعود أن بريطانيا تتمتع باحترام جميع العرب، وبامكانها أن تساهم في تسوية خلافاتهم، ودعم وحدتهم عن طريق حماية مصالح كل دولة في علاقاتها مع

---

(١) على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص١١٦. أنظر أيضا جريدة الهدى: ع٢٥٦/ ١١/ك٢/١٩٤٦ .

(٢) F.o. 371/52462, No. 129, Graffity smith ■ F.o. 13/Mar/1946.

.W.M.R.Roger. OP.Cit 350-352 Middle eastern studies , Op.Cit.PP 177

الدول الاخرى.[1] وقد أكد ابن سعود على هذا الموقف العدائي لمشروع سوريا الكبرى. في المباحثات التي دارت في جده بينه وبين السفير البريطاني في القاهرة يوم ٢٨/ك١/١٩٤٢. فقد أكد ابن سعود على أنه يؤيد فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية باشراف بريطانيا، ولكنه لا يؤيد فكرة التعاون السياسي، بحجة أنه لا توجد مصلحة لاية دولة أن تستبدل النفوذ البريطاني بالهيمنة المصرية أو العراقية؛ وأضاف إن الذين يدعون لوحدة العرب، إنما يسعون لتحقيق أطماعهم الشخصية. فالعراقيون والاردنيــون يؤيدون جــلاء حـكومة جــلالة الملك عـــن فلسطين من أجـل أنفسهم[2].

وقد بين الملك عبد العزيز آل سعود موقفه – بشكل واضح – من مشروع سوريا الكبرى، في الرسالة التي بعثها إلى نوري السعيد في ١٩٤٣/٧/٣٠ بواساطة المفوضية العراقية في القاهرة. ومما جاء في هذه الرسالة:

١- أن أهل سوريا أختاروا الحكم الجمهوري لبلادهم. ونحن نرى أن هذا الامر لهم، وهم أحق ببلادهم من أي شخص آخر، وإننا نؤيد الجمهورية في سوريا ويجب أن نعضد أهل سوريا عليها، ما داموا إختاروها لانفسهم ولا داعي لاثارة الملكية والجمهورية في سوريا بعد أن اختار السوريون النظام الجمهوري.

٢- إننا لا نرغب أن تحدث أية مشاكل في وجه الحلفاء، في الوقت الحاضر وهم في صراعهم؛ بل يجب أن ننتهز الفرصة المناسبة، التي لا تعرقل أعمالهم، لبيان الطرق التي تفيد العرب حتى تتفق معهم على الطرق المثلى لان كل مسعى لا يكون –بعد توفيق الله– بالاتفاق معهم مقضي عليه بالفشل.

---

(١) في رسالة بعث بها ابن سعود إلى السفير الفرنسي في جده جاء فيها، أنه لا يؤيد استقلال سوريا ووحدتها مع العراق. وأنه يفضل بقاء الاحتلال الفرنسي في هذه الاجزاء على أن تقوم وحدة بينها، كما أكد للسفير الفرنسي عن استعداده التام للتعاون مع الفرنسيين في سبيل تحقيق هذا الهدف. أنظر : م.و.ر– دمشق م.ر.٢٠. أوراق اتحاد سوريا والعراق وثيقة رقم ٢.

(٢) F.o. 371/35147. Tele. No.42. Ministry of state cairo to F.o. Dated 30/Dec/1942

وانظر أيضا على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص١٦٦.

٢- أما سياستنا التي نستهدفها في البلاد العربية، فهي أن تكون كل دولة عربية مستقلة ومحافظة علي منزلتها ولا يعتدي بعضها على بعض، والمحافظة على كيان كل بلد منها حفظاً للتوازن، ومنعا للشحناء والبغضاء بينها[١].

من خلال هذه الرسالة نستطيع أن ندرك مدى تمسك وتأييد ابن سعود بالنظام الجمهوري في سوريا، ورفضه للنظام الملكي. وكان هدفه من وراء ذلك هو قطع الطريق على الهاشمين في تولي عرش سوريا، على إعتبار أن سوريا أقرت النظام الجمهوري كما تظهر هذه الرسالة عداء أبن سعود للمشروعات الهاشمية فيما ذكره من ضرورة عدم إثارة المشاكل في وجه الحلفاء إبان الحرب وأن يترك العرب مطالبهم إلى الفرصة المناسبة، وأن أي مسعى عربي للتعاون دون تأييد بريطانيا سيكون مصيره الفشل إن ما دفع ابن سعود لوقوف هذا الموقف من الحلفاء والمطالب العربية، هو عرقلة مساعي الامير عبد الله الذي كان يقوم بها في هذه الفترة، للضغط على بريطانيا مستغلا دخولها الحرب لتحقيق أمال العرب بالوحدة والاستقلال. وتحذيرها – إن لم تستجيب لمطالب العرب– بأن النتيجة ستكون عكسية عليها، وذلك بانضمام العرب إلى جانب المحور.

كما أكد ابن السعود في هذه الرسالة، على عدم موافقته على أي نوع من مشاريع الوحدة، أو الاتحاد سواء كانت جزئية أو شاملة، وعلى ضرورة تمتع كل دولة عربية بحدودها القائمة وسيادتها التامة، وهذا يعني إقرار وتأكيد ابن السعود لتقسيمات سايكس بيكو.

ولم يكتف ابن السعود بمعارضة المشروع عن طريق البيانات والتصريحات، بل راح يدعم أعداء المشروع من أعضاء الكتلة الوطنية، وزعماء القبائل، في كل من سوريا ولبنان بالاموال من أجل مناهضة المشروع، والاستمرار في عدائهم لهم. كما كان يقوم بإرسال ممثلين عنه إلى سوريا لمجابهة التأثير الهاشمي[٢].

---

(١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٢،ط١.(د.ن) بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ١١٤٩–١١٥٠، وسارمز له : الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز.

(٢) F.o. 371/52355. N.o. 151

فعلى أثر انقلاب حسني الزعيم. رأى حزب الشعب الذي تشكل أصلا ليمثل مصلحة مدينة حلب والشمال السوري- أن في الاتحاد مع العراق والاردن خير ضمان للاستقرار والازدهار المقبلين. ويذكر باترل سيل أنه نتيجة لذلك كاد ابن سعود أن يصاب بكابوس وهو يرى الهاشميين أعداءه القدامى يحكمون سوريا وشرق الاردن والعراق، وبالتالي سيتمكنون من السيطرة على المنطقة التي تصل البحر الابيض المتوسط بالخليج العربي، لذلك فعندما بدأ حزب الشعب مع عدد من المستقلين في إقامة إتصالات مع العراق، في أواخر الاربعينات من هذا القرن، تدخل ابن سعود لكبح هذا الاتجاه. وأخذت الرشوات المالية تتدفق من السعودية إلى سوريا، كما وجه إبن السعود كل موارد السعودية لدق اسفين الخلاف ما بين العراق وسوريا والاردن.

وهكذا نجح إبن السعود بالتعاون مع الملك فاروق كما ذكرنا سابقا بابعاد حسني الزعيم عن السير في الاتجاه الوحدوي الذي كانت تسير فيه الاردن والعراق، وذلك عن طريق إغرائه بالاموال والدعم السياسي والعسكري. فلم يكد حسني الزعيم يستولي على مقاليد الحكم، حتى إستنكر مشروع سوريا الكبرى بعد أن كان يؤيده. وأعلن انضمامه إلى محور القاهرة الرياض دمشق المعادي للمشروع،[١] وهذا ما قام به ابن السعود أيضا مع أديب الشيشكلي على أثر الانقلاب الذي قام به على سامي الحناوي في محاولة لكسبه إلى جانبه لعرقلة المساعي الهاشمية لتحقيق الوحدة السورية[٢].

ولم يكتف إبن السعود بذلك، بل راح يسعى الى إيجاد جبهة معادية داخل الجامعة العربية بالتعاون مع الملك فاروق وشكري القوتلي، لمحاصرة هاشمي الاردن والعراق وإفشال مساعيهم الوحدوية[٣].

وقد سعى إبن السعود منذ البداية، إلى الوقوف بشكل واضح على موقف الحكومة البريطانية من المشروع. ففي شهر شباط عام ١٩٤٣ أبلغ المستر(وكلي) الممثل البريطاني في جدة أن قيام ملكا هاشميا على حكم سوريا يعتبر تهديدا

(١) باترك سيل: مرجع سابق ، ص ٧٢. أنظر أيضا: مذكرات خالد العظم ، ج٢ ، ص ٥٠١.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق ، ص ٨٧.

(٣) F.o. 371/52355, F.o. to B.M.E.O. Dated 14/2/1946, F.o. 371/52355, No 129.Dated 3/4/1964

للعربية السعودية، وسوف يكون مسرورا إذا أوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية، وأن تكون وجهة نظرها متفقة مع وجهة نظره، وبين ابن السعود في حديثه للمستر (وكلي) أنه ليس من مصلحة بريطانيا قيام إتحاد بين الدول العربية، كما بين أنه في حالة عدم تدخل بريطانيا في منع تحقيق مشروع سوريا الكبرى فإنه سيكون حر التصرف في إتخاذ ما يلزم لحماية مصالحه(١).

وجاء رد الخارجية البريطانية في ٣/ آذار/ ١٩٤٣ بمعارضتها لاي نوع من هذه المشاريع سواء أكانت سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب(٢).

ورغم هذه التأكيدات، من الحكومة البريطانية، فلم يقتنع ابن السعود بمعارضة بريطانيا للمشروع. ففي شهر أيلول عام ١٩٤٦، أبلغ المفوض البريطاني في جده، بأن حكام شرق الاردن والعراق يبذلون كل ما في وسعهم لتشكيل كتلة شمالية تضم سوريا والعراق والاردن، وأن خروج مثل هذا المشروع إلى حيز التنفيذ يشكل تهديدا له، وأضاف أن مصدر قلقه، هو سلوك بعض الموظفين البريطانين الذين يساندون هذه الحركة بانفاق الاموال، وجعل الناس يعتقدون أن الحكومة البريطانية تساند المشروع، وقد طالب ابن السعود من الحكومة البريطانية أن تثبت عدم علاقتها بالمشروع على الوجه التالي:

١- إيضاح موقفها شخصيا.
٢- إتخاذ الخطوات اللازمة لكي تثبت عدم صلتها بهذه الحركة.
٣- منع كل من لهم صلة بها من التدخل بهذا الشأن.

وكان رد الحكومة البريطانية ينص على " إن هذه الاشاعات التي تذهب إلى أن موظفين بريطانين يواصلون التآمر لانجاح حركة سوريا الكبرى لا أساس لها من الصحة على الاطلاق". وبينت الحكومة البريطانية، بأنه قد وصلها شكاوي مختلفة حول هذا الموضوع، وثبت بعد التحري أنها لا تستند إلى أي أساس، ومن ذلك أن ابن سعود ذاته كان قد سبق له أن أشار إلى إشاعات مفادها أن (البريجاديرجلوب) قائد الجيش الاردني، يواصل تآمره مع الدروز. وأنه كذب هذه الاشاعات، وحين شكا

(١) F.o. 371/34955, Tele. No 78. Mr, Wekily. Djadah. To F.o. Dated 26/2/1946

أنظر أيضا ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) الروسان :نفس المرجع ، ص ١٥٩.

الرئيس السوري من الدعاية الموالية لعبد الله، ومن أن بعض الضباط الانجليز يعملون على سريانها، قامت المفوضية البريطانية باستجلاء الامر، وتبين لها أن هذه الاشاعات لا أساس لها ، وقد بينت الخارجية البريطانية أنه بعد البحث تبين أن هذه الاشاعات مـردها إلى الرئيس السوري شكـري القـوتلي، الـذي أوحى بهـا إلى إبـــن السعود[1].

وعلى أثر النشاط المكثف الذي قامت به الاردن لتحقيق الوحدة السورية بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦، قامت السعودية باثارة عدد من القضايا مع الاردن، لعرقلة مساعي الملك عبد الله الوحدوية، ففي أواخر ك١٩٤٦/٢ أثارت السعودية قضية الحدود بينها وبين الاردن، وأعلنت أنها لم تسقط مطالبتها بالعقبة ومعان، وقام إبن السعود في شهر آذار عام ١٩٤٦ بلفت نظر الحكومة البريطانية إلى تصريحات الملك عبد الله لتوحيد سوريا، وما ينطوي عليه هذا الامر من خطورة على السعودية، وطلب الملك السعودي من الحكومة البريطانية المطالب التالية:

١- أن تتعهد بريطانيا بأن تسلك الاردن مسلكا حسنا.
٢- ضم العقبة ومعان إلى السعودية.
٣- حماية حقوق السعودية في المرور الحر إلى سوريا عبر الاراضي الاردنية.

نتيجة لذلك أوعزت الخارجية البريطانية إلى سفيرها في جدة، بأن يخبر إبن سعود بأن المعاهدة الاردنية البريطانية لا تلحق بالسعودية الاذى بأي شكل من الاشكال، وأنه يمكن أن تبحث قضية الحدود مع شرق الاردن مباشرة، كما أن إتفاقية (حدا) تضمنت حرية مرور الرعايا السعوديين إلى سوريا[2] كما بين السفير البريطاني لابن سعود أن تحديد حدود شرق الاردن قد قوبل بالترحيب من قبل الامم المتحدة، وقد حصل المشروع على ثقة المجلس. وبما أن غالبية الاعضاء في الامم المتحدة آمنوا بأن الاستقلال سيكون الحصيلة الطبيعية. فقد تقبلوا العرض بإنهاء الوجود البريطاني

---

(١) F.o. 371/52355, Secretory of state (Sire Sergant) To Baghdad . 18/Sep/1946

أنظر أيضا د.ك.و-بغداد:م.ر. ٢٦٤٩ ،٥٠، ص ٨٥-٨٦.

(٢) W.M.Rogar : OP.Cit 352

أنظر أيضا : نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية، ص ٢٥. والموسى: إمارة شرق الاردن: ص ٢٥.

في الاردن.

وأختتمت الخارجية البريطانية برقيتها بالقول:" نحن لم نوافق سابقا على مطالبات إبن السعود بالعقبة ومعان ولا نريد مبررا لهذه المطالبة الحالية"(١)

وأمام ذلك إستدعى الملك عبد العزيز آل سعود السفير البريطاني وقال له :" لولاكم لحصلت على العقبة ومعان قبل ٢٥ سنة، وها أنتم تقولون الان أن الوضع الحالي للعقبة ومعان وضع نهائي، وأكدت الخارجية البريطانية على موقفها وأنها غير مستعدة للاستجابة لطلبات السعودية وترى أن تلك المطالب لا مبرر لها.

وجاء رد إبن سعود على برقية الخارجية البريطانية في ٢٢/نيسان/١٩٤٦ على النحو التالي:" فيما يتعلق بالعقبة ومعان سيترك الموضوع علي حاله مادامت هذه رغبة بريطانيا، ولكن إذا طرأ تبدلات فلا نستطيع ترك الموقعين لانها أصلا من الحجاز" ، ومع ذلك فإن الامور لم تقف عند هذا الحد فعلى أثر عودة الملك عبد الله عام ١٩٤٦ من بريطانيا وإدلاءه بتصريحات – أكد فيها على ضرورة تحقيق الوحدة السورية قام ابن سعود بابلاغ السفير البريطاني في جده يوم ١٦/أيار/١٩٤٦، بأن تلك التصريحات تنقص من إستقلال سوريا وتناقض ميثاق الجامعة، الذي ينص على إحترام كل دولة استقلال وسيادة الدول العربية الاخرى(٢).

ونتيجة لتخوف السعودية من السياسة البريطانية وإعتقادها أن المشروع يحظى بدعم وتأييد بريطاني أخذت تعمل على إيجاد حليف قوي يساعدها على إفشال مساعي الهاشميين ومشروعاتهم الوحدوية. ومن هنا بدأ الاتصال بين العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية.

ففي ١٣/ك٢/١٩٤٧ قام الامير سعود ولي عهد العربية السعودية، بزيارة الولايات المتحدة الامريكية، وفي الاجتماع الذي تم بينه وبين الرئيس الامريكي(ترومان) ووزير خارجيته (بيرنز) أعلن الامير السعودي عن عدم رضاه عن السياسة البريطانية، بسبب دعمها للمشروعات الهاشمية حسب إعتقاده، وقد طلب الامير السعودي في هذا الاجتماع، من الحكومة الامريكية أن تحدد موقفها تجاه

(١) W.M. Rogar.: Op.Cit . PP 352.

(٢) سليمان الموسى: إمارة شرق الاردن ، ص ٢٨٢.

مشروع سوريا الكبرى، وهل من الممكن أن تعتمد السعودية علي التأيد الامريكي في حالة قيام إتحاد بزعامة هاشمية يهددها من الشمال.

وقد قوبل المطلب السعودي بالايجاب من الولايات المتحدة الامريكية، فقد أخبرت الخارجية الامريكية الوفد السعودي، عن تأييد الحكومة الامريكية الكامل للاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للسعودية، كما أن باستطاعة الملك ابن سعود أن يعتمد على الدعم الكامل من أمريكيا في الامم المتحدة في حال قيام قوى خارجية تهدد بلاده، وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أيضا استقلال سوريا ولبنان للحيلولة دون قيام مشروع سوريا الكبرى[1].

وفي ٩/شباط/١٩٤٧ أرسل الملك عبد العزيز خطابا إلى السفير الامريكي في جدة أشار فيه إلى مخاوفه من دعم بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى، وبين الملك السعودي في خطابه أن تحقيق ذلك يعد مخالفة لمبادىء الامم المتحدة، وجاء رد السفير الامريكي بأنه لا توجد أية معلومات من المصادر الامريكية الرسمية عن أن المشروع وشيك الحدوث، ذلك خلافا لما يعتقد ابن سعود. واستمرت التخوفات السعودية وتكرر الطلب من الولايات المتحدة بالتدخل، ففي الاجتماع الذي عقد في ١٧/حزيران/١٩٤٧ بين ابن سعود والسفير الامريكي في جدة، أكد الملك السعودي على المخاطر التي سوف تلحق ببلاده في حالة تحقيق مشروع سوريا الكبرى، لذلك اقترح على الحكومة الامريكية بأن تباشر في إتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الموقف بين السعودية وجيرانها ، وإثارة موضوع سوريا الكبرى مع الحكومة البريطانية بهدف التوصل إلى إتفاق توقع عليه أمريكيا وبريطانيا والدول العربية بشكل يضمن عدم إثارة المشروع مرة أخرى[2]

ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الموقف السعودي المعادي للمشروع برز بشكل واضح بعد أن أعلن الملك عبد الله البيان الملكي السامي في ٤/آب/١٩٤٧، الذي أكد فيه على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، وما تبع ذلك من مساعي قام بها شكري

(١) علي الدين هلال: أمريكيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة، سنة ١٩٨٩، ص ٨٩ وسارمز له ، على الدين هلال: أمريكيا والوحدة العربية.

(٢) على الدين هلال: نفس المرجع ، ص ٩٠-٩١.

القوتلي مع العواصم العربية لاستجداء العطف والتأييد ضد الدعوة الاردنية كما ذكرنا سابقا.

أمام هذا الوضع لم تقف الحكومة السعودية مكتوفة الايدي، فقد أعلنت في ٣٠/أب/١٩٤٧ ، بيانا عن طريق مفوضياتها في جميع العواصم العربية استنكرت فيه مشروع سوريا الكبرى ومساعي الملك عبد الله الوحدوية، واعتبرتها منافية للقوانين الدولية، وميثاق الجامعة العربية كما اعتبرتها إعتداءا على سيادة سوريا ونظام الحكم القائم فيها[١].

وقد أكد ذلك أيضا الامير فيصل بن السعود وزير الخارجية السعودية في الحديث الذي أدلى به في مؤتمر صحفي عقد في القاهرة في شهر أيلول عام ١٩٤٧[٢].

وقد أوضح الملك عبد العزيز ابن سعود موقفه المعادي للمشروع في تصريحه الذي أدلى به لاحدى الصحف الامريكية في ١٢/ أيلول/١٩٤٧ ردا على بيان الملك عبد الله في ٤/أب/ حيث قال:" أن مشروع سوريا الكبرى لا يستند على منطق أو على تاريخ، وهذه القضية ما هي إلا حلم رجل يطمع إلى توسيع ملكه، فشرق الاردن تاريخيا كانت جزءا من سوريا وربما كان من الواجب أن تعاد ألى الاصل، وهذا من حق السوريين إذا أرادوا المطالبة بها ولا شأن للدخيل فيه، وعبد الله ليس سوريا وإن هو إلا موظف صغير في السلطنة العثمانية القديمة، تمكن من أن يوصل نفسه إلى العرش، وإن ما يذيعه من دعوة لتحقيق وحدة سوريا تكمن وراءها المطامع الصهيونية"[٣].

وهذا ما أكده فؤاد حمزة المفوض السعودي في بيروت لجريدة (التلغراف) حيث قال أن موقف العربية السعودية واضح وصريح جدا، لانه يستند على الواقع من جهة، ولأن البلاد السعودية كشقيقاتها الاخرى مرتبطة بميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي- أولا وقبل كل شيء- باحترام إستقلال كل قطر عربي، وإحترام الاوضاع

---

(١) أنظر البلاغ السعودي ملحق رقم: (١٢) من وثائق البلاط الملكي العراقي.

(٢) كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى: ص ٦٦-٦٧.

(٣) W.M. Roger : OP.C.t PP 352

وانظر أيضا : جريدة الهدى: ع ١٤١/١١/أيلول/١٩٤٧.

الراهنة يوم توقيع الميثاق. ولذلك فإن كل محاولة لتغير هذه الاوضاع تعتبرها الحكومة السعودية مناقضة للعهد ومضرة بمصلحة البلدان العربية، كما إن إثارة مثل هذه المواضيع سيكون له آثار خطيرة على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وقد ينتج عنها حالة من الاضطراب يكون لها أثر سيئ على هذه العلاقات، وأضاف الوزير السعودي أن سوريا اختارت في الانتخابات النيابية الجمهورية نظاما للحكم، ولذلك فإن أي محاولة- من أي جهة كانت- تعتبر تحديا للرأي العام السوري ونقضا لميثاق الجامعة العربية، وضغطا موجها إلى صميم الجامعة العربية، التي تهدف قبل كل شيء إلى تعاون العرب، وإلى ضمانة إستقلالهم، والاحتفاظ بالوضع الراهن في الاقطار العربية[١].

وكان نتيجة هذه التصريحات السعودية تجاه الاردن أن أرسل رئيس الوزراء الاردني سمير الرفاعي برقية إلى الحكومة السعودية أعلن فيها عن استياء الحكومة الاردنية لمثل هذه التصريحات، وتدخلها في قضية تخص أبناء سوريا وحدهم دون سواهم، فجاء رد الخارجية السعودية على النحو التالي:" إن ما أذاعته الاردن من بيانات حول قضية سوريا الكبرى له مساس بالكرامة والدين، وإذا وافقت الحكومة الاردنية على تكذيب ما نشر من هذا القبيل فإن الحكومة السعودية على أتم إستعداد لتكذيب ما صرح به فؤاد حمزة[٢].

كما قامت الحكومة السعودية نتيجة هذا البيان بإجراء إتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة الامريكية لمعرفة موقفها بشكل واضح تجاه دعوة الملك عبد الله الوحدوية؛ ففي ٢٤/آب/١٩٤٧ أرسل ابن سعود رسالة إلى الحكومة الامريكية تساءل فيها عن نوع المساعدة التي تستطيع السعودية أن تعتمد عليها من الولايات المتحدة، أزاء هذه التحركات الجديدة من قبل الملك عبد الله .

وجاء الرد الامريكي مؤكدا على أن مخاوف ابن سعود مبالغ فيها، وأن تحقيق المشروع في ذلك الوقت أمر غير ممكن[٣].

(١) د.ك.و.بغداد: م.ر.٢٦٤٩/٣١١.و.ر١٧، ص ٣٥-٣٦- و.ر٢٥، ص ٥٢-و.ر٢٧، ص٥٥-٥٨، و.ر٤٩،ص٨٣-٨٤. أنظر أيضا جريدة الهدى: ع١٣٥. ١٣/ أيلول/١٩٤٧.

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر ٢٦٤٩/٣١١، و.ر٢٨، ص ٥٨.

(٣) أنظر لمزيد من التفصيلات عن الموقف الامريكي: الفصل السادس ٢٧٠-٢٧٣.

إلا أن هذه الاجابة لم تلق القبول التام من قبل ابن سعود، وبقيت مخاوفه قائمة؛ ففي ١٣/أيلول/١٩٤٧ بعث بالشيخ يوسف ياسين إلى المفوض الامريكي في جدة لكي يخبره بأن ابن سعود فوجيء بهذه الاجابة غير المشجعة، وأنه يصر على تحديد الموقف الامريكي تجاه مساعي الملك عبد الله بشكل واضح، وبشكل خاص إذا حاول الملك عبد الله القيام بعمل عسكري في سبيل تحقيق طموحاته. وقد ردت الحكومة الامريكية على ذلك في ١٨/أيلول/١٩٤٧ بأنه إذا حدث مثل هذا الامر فإنه ينبغي اللجوء إلى الامم المتحدة وفقا لمبادئ هذه المنظمة[١].

الموقف المصري من المشروع:

كانت مصر متأخرة في إيمانها بقضية الوحدة العربية، فالافكار القومية لم يصبح لها تأثير هام في تفكيرها ونهجها السياسي إلا في أواخر الثلاثينات، وبداية الاربعينات من هذا القرن. أما خلال العقود الاولى فقد كانت متخلفة، في حركة القومية العربية عن آسيا العربية والتي أخذت تظهر بشكل أساسي بعد عام ١٩٠٨ كرد على القومية التركية، ثم تحولت إلى حركة ثورية توجت بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦[٢]، وكان نتيجة لجهل مصر بالقضية العربية وبالمشاكل القائمة في الولايات العربية في هذه الفترة أن اعتبرت الثورة العربية الكبرى وليدة مطامع شخصية، قامت نتيجة لدسائس الانجليز. وتحت هذا الوهم استنكرت مصر هذه الثورة ومقتتها وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها[٣].

وهكذا فبينما كان العرب القوميون - في الحجاز وسوريا والعراق - يعملون في السنوات الاولى من هذا القرن على التخلص من الهيمنة التركية وتحرير أنفسهم منها كان الوطنيون المصريون يميلون بالمقابل إلى البقاء في تبعية الدولة العثمانية، والمحافظة على صلاتهم الإسمية معها[٤]، وأكثر من ذلك فقد كان يعتقد رجال مصر الرسميون وزعماؤها الشعبيون أن النزاع القائم بين العرب واليهود في فلسطين، نزاع ديني طائفي؛ حيث كان يقول البعض منهم إنه يحسن على دعاة

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) باترك سيل: مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٣) ساطع الحصري: محاضرات في الفكرة القومية، ص ٢٥٦.

(٤) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٣٣.

القضية الفلسطينية أن يحلوا نزاعهم مع اليهود على النمط الذي حل به المصريون مشكلة الصراع بين المسلمين والاقباط. ويذكر عزت دروزة " أنه بلغ أمر عزله المصريين أن كثير من رجالهم وسياسيهم ومتنوريهم وصحافيهم كانوا لا يفرقون أولا يريدون أن يفرقوا بين مدلول الشعوب الشرقية والاسلامية والعربية، وأنهم يخلطون بينها عن عمد أو غفلة ويضيف دروزة إنه بلغ تخوفهم من التورط في مشاكل البلاد العربية وقضاياها حدا شبهه بعض زعمائهم البارزين بالميت ليس من وراء حمله إلا التعب، وهكذا قامت في أذهان فئات مصرية كثيرة فكرة إقليمية إنعزالية للعروبة والاندماج فيها [(١)].

ولكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت مصر تدخل ميدان السياسة العربية لا بدافع قناعتها إنما بدافع العداء الشخصي المستحكم بين الملك فاروق ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، ورغم إن هذا الوضع فرضته الاحداث على مصر، إلا أنه سرعان ما وضعته السياسة المصرية موضع الاستغلال في الصراع المحلي القائم بين القصر والوفد من أجل السلطة[(٢)] .

(١) محمد عزت دروزة: الوحدة العربية، ط١، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٧، ص ٣٢٥، وسأرمز له دروزة: الوحد العربية.

(٢) يرجع النزاع بين الملك فاروق ومصطفى النحاس إلى معاملة النحاس الفظة للملك فاروق عام ١٩٣٦-١٩٣٧، حيث غمرت الصحافة المصرية مصطفى النحاس زعيم الوفد بالمديح ورفع المطلب الوفدي المتكرر بأن يكون النحاس الممثل الوحيد للامة، وهو مطلب حمل تهديدا مبطنا لسلطة الملك فاروق ثم وصل الخلاف إلى ذروته في شهر شباط عام ١٩٤٢، حيث أحاط الانجليز في حدث مشهور قصر الملك فاروق بدباباتهم وفرضوا عليه بالقوة مصطفى النحاس رئيسا للوزراء، وذلك لانهم يستطيعوا التعاون معه، وقد بدأ النحاس في ذلك الوقت أن التأييد المطلق للقضية العربية ومحاولة الوصول إلى لقب زعيم العرب من الوسائل التي تدعم مركزه في وجه الملك فاروق، فبدأ سلسلة من المحادثات حول الوحدة العربية، بين شهر تموز عام ١٩٤٣- نجم عنها برتكول الاسكندرية في شهر ت١/١٩٤٤، ثم ميثاق الجامعة العربية في آذار/١٩٤٥، ولكن فاروق طرد النحاس نهائيا في اليوم الذي تلى توقيع برتكول الاسكندرية، وشرع هو بنفسه عن طريق الخطب والرحلات الخارجية والحملات الصحفية. ليصبح بطلا معترف به لمصر والوحدة العربية، وهكذا نستطيع أن ندرك إن كل من القصر والوفد إعتنق قضية القومية العربية ونشد زعامتها بغية الشهرة الواسعة. وهذا ما أكده نجيب الارمنازي أحد أعضاء الوفد السوري في مشاورات الوحد حيث قال:" لقد لاحضنا باهتمام ودهشة الصراع ما بين فاروق والنحاس، وقد ادركنا أن همهما الوحيد من إنشاء الجامعة كان من أجل وضعهم داخل مصر وليس من أجل العرب، ولكننا أغمضنا عيوننا على ما رأينا" فقد كنا سعداء بأن مصر تعتبر نفسها من العالم العربي. : أنظر باترك سيل: مرجع سابق، ص ٤٠.

ورغم ما أبدته مصر في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٣-١٩٤٤ من الحياد إتجاه مشروع سوريا الكبرى. وحاولت أن تظهر في دور الموفق بين الاراء المتضاربة في المشاورات. إلا أنها في الحقيقة كانت ضد أية محاولة تهدف إلى الخروج بنوع من الوحدة بين أقطار المشرق العربي[١] . فقد كانت سياسة مصر في الشرق الاوسط، تدور حول فكرة أنها أكثر البلاد العربية تقدما، وأوسعها ثروة. وقد لعب ساستها دورا رئيسا في تشكيل جامعة الدول العربية التي وقع ميثاقها في الاسكندرية عام ١٩٤٥ وأصبح عبد الرحمن عزام أمينا عاما لها. وحرصا على مركزها المرموق بين الدول العربية فقد عملت منذ البداية على معارضة مشروع سوريا الكبرى[٢]، حيث كانت تعتقد أن تحقيق المشروع سيؤدي إلى خلق دولة قوية في الشرق العربي تحت زعامة الهاشميين، وبالتالي سيؤدي هذا إلى عزل مصر عن مكانتها المرموقة بين الدول العربية، بالنظر إلى كثرة سكانها ووفرة مواردها بالنسبة إلى الدول العربية الاخرى[٣]في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يتطلع إلى زعامة العرب وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية. ولهذا كان يرى في تحقيق المشروع خطرا على طموحاته وعلى زعامة بلاده للوطن العربي[٤].

ولتحقيق هذا الهدف رأت مصر أن مصلحتها تكمن في محاصرة الهاشميين ومنع ظهور أي قوة قادرة على تحديها في المشرق العربي. والمحافظة على الوضع القائم بشكل دول صغيرة ومستقلة تابعة لها. لذلك رأت إبعاد سوريا أولا وقبل كل شيء عن الاستجابة للدعوات الوحدوية الصادرة عن عمان أو بغداد[٥]كما قام الملك فاروق عام ١٩٤٦ لتحقيق أهدافه بتوثيق علاقته السياسية، مع زعماء الدول العربية المعادية لمشروع سوريا الكبرى. وخاصة إبن السعود وشكري القوتلي، واستطاع أن يشكل معهم داخل الجامعة جبهة مناوئة للتوجهات الهاشمية الوحدوية،[٦] وصارت

(١) أنظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك . الفصل الثالث، ص ١٢٢-١٢٥.

(٢) جورج لنشوفسكي: الشرق الاوسط ، ص ٢٢٦.

(٣) F.O. 371/52426 NO.158 Campbell. Cairo to F.o. 22/4/1946.

(٤) F.o. 371/52426. No. Campbell to F.o 2/2/1947. F.o. 371/52462 No. 129. Graffaty Smith to F.o. 13/Mar/1946.

(٥) باترك سيل: الصراع على سوريا، ص ٤٢، أنظر أيضا ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٦) F.o.371/52426. F.o. to B.M.E.O . Dated 14/2/1946

وأنظر أيضا : جورج لنشوفسكي: الشرق الاوسط، ص ٢٢٦.

الجامعة العربية تسخر لخدمة المصالح المصرية لا المصالح العربية العامة، وهذا ما دفع الاردن والعراق عام ١٩٤٦ إلى الاصرار على الانسحاب من الجامعة[١].

ولم يختلف موقف مصر المعارض لمشروع سوريا الكبرى، عن موقف الدول العربية السالفة الذكر، فعلى أثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في ١٤/آب/١٩٤٧ أصدر وكيل رئيس وزراء مصر في ١٤/أيلول/١٩٤٧، بعد اجتماع رسمي مع أعضاء الوزارة بيانا استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى. حيث نص على ما يلي: "بمناسبة ما أثير أخيرا بشأن مسألة سوريا الكبرى، وما صدر منه بيانات مختلفة في موضوعها، ترى حكومة جلالة الملك أن الخير كله في احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها الذي إرتضاه الجميع، والذي قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منضمة إليه.

وقد سبق أن أصدر مجلس الجامعة في ٣٠/نوفمبر/١٩٤٦ قرارا أيد فيه قرار وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ٢٨منه، باعتبار مشروع سوريا الكبرى مسألة منتهية، وأكد بصورة إجماعية تعهد الجميع باحترام الميثاق، والعمل على تنفيذه نصا وروحا. وتعلن حكومة جلالة الملك استمساكها بعهد الجامعة والقرار المشار إليه وقد لمس العرب بجامعة الدول العربية بفضل تضامنها ما في ذلك من أثر جدي في صيانة مصالحها وضمانة سلامتها، وبهذه الطريقة وحدها تحفظ الحقوق وتصان. وتسد على الطامعين فرصة الوصول إلى مآربهم في تفريق كلمة العرب، وصدع البناء الذي طالما جاهدوا في سبيل تشييده"[٢].

---

(١) F.o.371/52426. No. 131 Bired to F.o. 1/2/1946

وأنظر أيضا

F.o.371/52426, No 17. OP Cit , F.o. 371/52426. No. 15, OP. Cit

أنظر عن موقف مصر تجاه مشروع سوريا الكبرى ملحق رقم (١٣) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) د.ك.و-بغداد:م.ر ٣١١/٢٦٤٩.و.ر٢٩، ص ٥٩. وأنظر أيضا كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى: ص ٦٢-٦٣، والهدى: ع ١٤٣، ١٥/أيلول/١٩٤٧. والاصلاح: ع ١٢٠٥، ٧/ت١/١٩٤٧. البلاد السعودية: ع ٦٧٠، ٧/أيلول/ ١٩٤٧.

كما راحت الدوائر السياسية المصرية تشيع أن مشروع سوريا الكبرى، عامل من عوامل الضغط السياسي على مصر وله صلة بانقطاع المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وأن الملك عبد الله يسعى للحصول على تأييد بريطانيا له من أجل اعتلاء عرش سوريا الكبرى، كما بينت هذه الدوائر أن بريطانيا تتمنى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، حتى يقل عدد الاصوات المرتفعة بتأييد مصر ضد بريطانيا عندما تعرض القضية المصرية على الامم المتحدة أو مجلس الامن أو محكمة العدل الدولية؛ لان الموقف الحالي الذي تتمتع به سوريا بمقعد في مجلس الامن مربك للانجليز[١].

وقد برز الموقف المصري المعادي للمشروع بشكل أكثر وضوحا، على أثر إنقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، فقد كان هذا الانقلاب محط أمل الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، خاصة وأن الزعيم كان من أكبر أنصار المشروع. ولكن لم تمض أيام على الانقلاب حتى أعرض الزعيم عن عمان ودار بوجهه إلى الرياض والقاهرة. وكما ذكرنا سابقا أن السبب في هذا التحول يرجع إلى النشاط المكثف من قبل الحكومة المصرية والسعودية مع الزعيم لابعاده عن الاردن والعراق[٢].

ومما يؤكد ذلك التحركات السياسية المصرية على الساحة السورية في هذه الفترة، فبعد قيام الانقلاب إتصل عبد الرحمن عزام على الفور بإبراهيم عبد الهادي، رئيس وزراء مصر في ذلك الحين، لدراسة الاحوال الجديدة في سوريا، وانتهى الرأي بينهم على ضرورة إرسال وفد إلى دمشق لانقاذ حياة شكري القوتلي. كما أجرى عزام مباحثات مكثفة مع المسؤولين المصريين في القاهرة، ومع بعض المسؤولين السوريين الذين كانوا موجودين فيها مثل جميل مردم، وأجتمع أيضا بالشيخ إبراهيم السليمان رئيس ديوان الملك عبد العزيز ابن السعود، الذي قدم إلى القاهرة لبحث الامر مع عزام، بغية تنسيق العمل السياسى بين القاهرة والرياض تجاه هذه القضية. كما أوفد عبد الرحمن عزام الدكتور محمد عزمي إلى دمشق لدراسة الاحوال فيها عن كثب. وقد مكث فيها أسبوعا وفور عودته إجتمع بعزام وأفضى إليه بأسباب الانقلاب وهي لا تخرج عما كان يعرفه عزام[٣].

---

(١) فلسطين : ع٢٧٩-٦٠٣٤، ١٣/شباط/١٩٤٧. وانظر أيضا الهدى. ع ٢٦/٣١/آذار/١٩٤٧.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الرابع، ص ١٥١-١٥٢.

(٣) وحيد الدالي: مرجع سابق ، ص ١٧٠.

وأمام هذا الانقلاب كرست الحكومة المصرية جهودها لكسب سوريا إلى جانبها وإبعادها عن الاردن والعراق، ففي خلال تلك العواصف وصل وفد سوري في ١٦/نيسان/١٩٤٩ إلى القاهرة بزعامة نزيه فنصة سكرتير حسني الزعيم الخاص، وأجرى مباحثات مع عبد الرحمن عزام حول أهداف الانقلاب، ومدى تقبل الشعب السوري له.

وبعد أن أنهى عزام مباحثاته مع الوفد السوري، أجرى مباحثات مع رجال حكومته كما أجرى اتصالات أخرى مع الملك عبد العزيز آل سعود، وقد تقرر بعد هذه المباحثات إرسال وفد إلى سوريا بزعامته، لدراسة الاوضاع فيها دراسة مستفيضة، وقد قام هذا الوفد بزيارة سوريا بالفعل. وأنتهى من مهمته وعاد إلى القاهرة في ٢٢/نيسان/١٩٤٩.

وبعد عودة عزام من دمشق أجتمع من جديد مع الوفد السوري بصفته ممثلا لملك مصر والسعودية، وقد بين عزام في حديثه للوفد السوري؛ أن تعاون سوريا مع مصر أجدى وأنفع لها من التعاون مع العراق والاردن، نظرا لهيبتها ومكانتهاالدولية. وكان هدف عزام من وراء ذلك، هو قطع الطريق على أي محاولة هاشمية من الاردن والعراق لتحقيق وحدة سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وخلص عزام في حديثه للوفد السوري إلى أن إتحاد سوريا مع العراق أو الاردن لن يكون له أدنى فائدة، وستكون نتيجته الدمار والخراب لسوريا. كما بين أن الملك عبد الله يسعى لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بوحي من السياسة البريطانية[1].

وهكذا لم تمض ثلاثة أسابيع علي إنقلاب حسني الزعيم، حتى تنكر لما أعلنه في البداية من تأييد مبدأ الوحدة السورية، ويرجع السبب في ذلك كما ذكرنا سابقا إلى مساعي مصر والسعودية لابعاد سوريا عن الاردن والعراق، بسبب خوفها الشديد من أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مشروع سوريا الكبرى الذي يهدد مصالحها الشخصية. وهذا الامر دفعها إلى الاسراع في التفاهم مع الرئيس السوري الجديد حسني الزعيم، وإغرائه بالاموال والدعم السياسي والعسكري إذا قبل الانضمام إلى محور القاهرة الرياض المعادي لمشروع سوريا الكبرى. وكانت النتيجة أن إلتزم حسني الزعيم جانب مصر والسعودية، وكان ذلك بمثابة ضربة قاصمة لامال الملك عبد الله الوحدوية،

(١) وحيد الدالي: نفس المرجع، ص ١٧٢.

وقد تكررت هذه السياسة المصرية السعودية المعادية لمشروع سوريا الكبرى، مع أديب الشيشكلي أيضا علي أثر الانقلاب الذي قام به على سامي الحناوي عام ١٩٤٩[١].

لقد وقفت الحكومة المصرية في كل مناسبة موقفا معاديا تجاه المساعي الاردنية الوحدوية، فعلى أثر انعقاد مؤتمر أريحا في عام ١٩٤٨ الذي نادى بوحدة ضفتي الاردن، ثارت ضجة عنيفة لدي الدوائر المصرية احتجاجا على السياسة الاردنية القومية.

ففي بداية شهر شباط عام ١٩٤٨ وجه رئيس وزراء مصر رسالة إلى رئيس وزراء الاردن، احتج فيها على أن تتبع أي دولة عربية سياسة مستقلة وأكد على ضرورة ظهور الدول العربية أمام العالم بمظهر الجبهة المتحدة، كما راح الوزير المصري في رسالته يشكك في مقررات مؤتمر أريحا حيث قال:" وإن القرارات التي اتخذها مؤتمر أريحا لا تعبرإلا عن رأى أقلية من الفلسطينين، وليس قرارات شعب فلسطين، لان من إتخذوها لم يستطيعوا أن يعبروا عن أرائهم بحرية" ومضت الرسالة تقول "أنه لما كانت الدول العربية تتبنى حقوق الاغلبية العربية ضد الاقلية، فإن قضيتها المعروضة على الضمير الانساني سيصيبها الضرر نتيجة لذلك الاجراء- إذا كيف يمكن للدول العربية أن تكمل رسالتها في الوقت الذي يجري فيه تجاهل آرائها" كما أشارت الرسالة إلى أن قرارات مؤتمر أريحا ستؤدي إلى نتائج خطيرة، إذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح، وإن الملك فاروق قد إتصل برؤساء الدول العربية على أمل أن يؤدي التعاون إلى تنبيه الملك عبد الله إلى خطورة الموقف الذي يعرض الوحدة للانهيار[٢].

---

(١) أنظر عن المساعي المصرية لابعاد حسني الزعيم عن التعاون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. الفصل الرابع ص١٥٧-١٥٨.

(٢) F.o. 191/1247. No. 1716. Campbell to F.o. Dated 11/12/1948

F.o. 816/142. No.949. Amman to F.o. Dated 13/2/1946.

كما راحت الحكومة المصرية تبث التهم المختلفة ضد الملك عبد الله، للتقليل من قيمة مساعيه القومية، فقد أصدر القصر الملكي في مصر التعليمات للصحافة المصرية لكي تقوم بالهجوم على الملك عبد الله باعتباره خائنا للقضية العربية[1].

وراحت الصحافة المصرية أمام هذا التشجيع، تستنكر المؤتمر استنكارا شديدا تساندها البيانات والتصريحات التي أدلى بها الحاج أمين الحسيني، كما راحت هذه الصحف تكيل التهم والادعاءات الباطلة ضد الحكومة الاردنية بشكل عام، والملك عبد الله بشكل خاص، متهمة أياه بالتحالف مع اليهود، والعمل لمصلحة بريطانيا[2].

وقد خلق هذا الموقف المصري الرافض لقرارات مؤتمر أريحا مضايقة في صفوف الفلسطنين الذين أخذوا يتساءلون إلى متى يجب عليهم أن يقاسوا بسبب الاحقاد القائمة بين الدول العربية؟ ولماذا لا يسمح لهم بالإتحاد مع شرق الاردن اذا ما رغبوا في ذلك؟ وأي شيء يعطي مصر حق التدخل في مثل هذه القضية؟! وقد بين مراقبون سياسيون من بريطانيا وأمريكيا زاروا الخليل ونابلس بأن فكرة الوحدة بين ضفتي الاردن. كانت تحظى بموافقة وتأييد من قبل معظم أهالي فلسطين[3].

وهكذا نستطيع القول إن مصر، كانت من أكثر الدول العربية التي عارضت مشروع سوريا الكبرى في كل مناسبة، وباستخدام جميع الوسائل والامكانيات الرسمية وغير الرسمية.

ويمكن بعد هذا العرض للموقف المصري المعادي للمشروع أن نجمل الاسباب التي دفعت مصر إلى إتخاذ هذا الموقف على النحو التالي:

١- كانت مصر تعتقد أنه إذا تمت الوحدة السورية الكبرى، فسيكون عدد سكانها ما يقارب ثلاثة عشر مليون نسمة في ذلك الوقت. وبما أن أراضي هذه البلاد من أخصب أراضي حوض البحر الابيض المتوسط. وأخصب بلاد الشرق، فإن هذه الدولة ستكون محط أنظار العالم الخارجي والهدف الاول لذوي رؤوس الاموال.

---

(١) F.o. 141/1247. No. 1717. Cumpbell to F.o.11/12/1948

أنظر أيضا: عبد الرزاق الحسيني: مصدر سابق، ج٨ص٣٤. ١٦٩.

(٢) د.ك.و.-بغداد:م.ر ٣١١/٢٦٨، تقارير المفوضية العراقية بمصر.و.ر٥، ص ٧-١١.و.ر٢٧ص٦٤-٦٧.

(٣) F.o. 816/142. No. 952. Frome Amman to F.o. 14/Dec/1948.

٢- إن وجود دولة قوية، مثل دولة سوريا الكبرى في الشرق الاوسط سيضعف مركز مصر من الناحية الدولية من جهة، وسيضعف مركزها بالنسبة للدول العربية من جهة أخرى، وبالتالي فان من المحتم أن تنتقل زعامة العرب من مصر إلى دولة سوريا المتحدة.

٣- في حالة قيام دولة سوريا المتحدة ستنتعش البلاد إقتصاديا وثقافيا وسياسيا... ألخ. وبما أن مصر تعتمد في كثير من مواردها على أسواق هذه البلاد فإن هذه الوحدة ستقلل من الدخل الذي يعود على مصر بالفائدة.

الموقف الفلسطيني من المشروع:

في الواقع إن الاتجاه الوحدوي العام في فلسطين، لم يكن يختلف عن بقية الاقاليم السورية فالفلسطينيون لم يكونوا في يوم من الايام يرون أن فلسطين جزء مستقل عن بقية الاقطار الشامية، فقد أكدوا في جميع المناسبات على أن الديار الشامية كل واحد لا تقبل التجزئة بأي شكل من الاشكال، وأن فلسطين جزء منها، سواء كان ذلك أمام لجنة الاستفتاء الامريكية عام ١٩١٩ أو في قرار ٨/أذار/١٩٢٠[١] أو في مقررات المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عقد في دمشق خلال شهر شباط ١٩٢٠[٢]، أو في مساعي اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني عام ١٩٣٢ مع الملك فيصل والحكومة العراقية لاعادة السعي لتوحيد سوريا الطبيعية والعراق[٣].

وعلى الرغم من تمسك الشعب الفلسطيني بضرورة تحقيق الوحدة السورية إلا أنه عندما طرح الملك عبد الله بن الحسين مشروع سوريا الكبرى، إنقسمت الزعامات الفلسطينية إلى قسمين:

الاول: مؤيد للمشروع وسياسة الملك عبد الله الوحدوية. ويتزعمه عائلة النشاشيبي. أما الثاني فهو معارض ويتزعمه آل الحسيني وعلى رأسهم المفتي الحاج أمين الحسيني.

---

(١) أنظر أكرم زعيتر: مصدر سابق ، ص ١٩-٢١.

(٢) أكرم زعيتر: نفس المصدر، ص ٢٢-٣٠.

(٣) أكرم زعيتر: نفس المصدر ص ٣٥.

وكان نتيجة هذا الانقسام داخل الزعامات الفلسطينية أن أصبح من الصعب خلق تماسك وتضامن إجتماعي داخل فلسطين، حتى حين كان يوجد خطر مشترك يهدد وجود فلسطين.

فعائلة النشاشيبي كانت ترى أن مصلحة العرب في فلسطين تقتضي كسب بريطانياإلى جانبهم لا إثارة عدائها، في حين كان يرى آل الحسيني أن بريطانيا هي المسؤولة عن وجود اليهود في فلسطين، على إعتبار أن اليهود كانوا يعتمدون كليا على المساعدات البريطانية[1].

وقد كان لهذا الوضع تأثير كبير على التأييد الفلسطيني لمشروع سوريا الكبرى، حيث كان آل النشاشيبي وأنصارهم يؤيدون المشروع وسياسة عبد الله بن الحسين الوحدوية.

ونستطيع أن ندرك الموقف الفلسطيني المؤيد من خلال ما ذكره أحمد حلمي خليل القائم بأعمال الحاكم الاداري في فلسطين في شهر نيسان ١٩٤٩.

فقد رأى أحمد حلمي أن إنقاذ ما يتبقى من الاراضي الفلسطينية، ووضع حد للاطماع الصهيونية المستشرية لا يتم إلا بتوحيد الصف العربي، حيث قال في هذا الصدد ." وإذا لم توحد صفوف العرب في هذه الاونة الحرجة فإن خسارتنا لا تقف عند حد، بل سنخسر قسما أكبر من فلسطين"، كما أكد علي تمسك الشعب الفلسطيني بالملك عبد الله، ومساعيه الوحدوية . حيث قال" أن الحل الصالح لقضية فلسطين أصبح في حكم المقرر. وذلك لأن أكثر بل لان معظم أهالي فلسطين قد أعربوا عن مبايعتهم لجلالة الملك عبد الله بن الحسين، لا لأن جلالته ملك الأردن بل لإعتقادهم الراسخ بسياسته وحكمته. ولاغرو في ذلك ، فقد أوجد جلالته من الاردن مملكة متعددة النواحي والمسؤوليات، وقامت بنجاح أزاء هذه المسؤوليات وكذلك يمكن أن يخرجهم من هذه الكارثة وهو المخرج الوحيد لهم، لهذا فكلهم أنظار متعلقة بجلالته، ومنتظرة الخير على يده".

---

(١) مجيد خدوري: عرب ومعاصرون (أدوار القادة في السياسة)، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٦١ وسأرمز له ، مجيد خدوري- عرب ومعاصرون.

بالاضافة إلى ذلك، فقد أبدى معارضته الشديدة لتجاهل السياسة السورية لقضية الوحدة السورية التي تعد مطلبا قوميا أصبح من الواجب تحقيقه في ذلك الوقت حيث قال:" وأنني أتمنى من الله أن توفق سوريا لايجاد حكومة رشيدة تكون مثالا أعلى لبقية الحكومات العربية، وأن تعمل تلك الحكومة على إيجاد دولة عربية موحدة، إننا كنا نطالب بإزالة الحدود التي أوجدها الاستعمار، فلماذا نرفض ذلك الان؟ حينما أصبح ذلك بمتناول ايدينا. أن سوريا الكبرى هي حلم كل شاب وبايجادها يمكننا أن ندرأ الخطر عنا[1]"، وهذا ما أكدته أيضا البرقية التي رفعها رؤساء بلديات نابلس وطولكرم وجنين، وكبار التجار ورؤساء الغرف التجارية والوجهاء والاعيان في فلسطين إلى رئيس الجامعة العربية في شهر ت١/١٩٤٩.[2]

أما القسم الثاني الذي كان بزعامة آل الحسيني وعلى رأسهم الحاج أمين فقد عارض المشروع ومساعي الملك عبد الله الوحدوية بشدة، وذلك لرغبته في الاستقلال التام بفلسطين تحت قيادته بل أكثر من ذلك فقد كان الحاج أمين الحسيني يسعى إلى أن يكون صاحب الزعامة على العرب، ولتحقيق ذلك فقد سعى بشكل مكثف مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على دعمها في تحقيق أهدافه[3].

وقد بين الحسيني موقفه بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى، في التصريح الصحفي الذي أعلنه في ١١/أيلول/١٩٤٧ علي أثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في ٧/آب/١٩٤٧ لتحقيق الوحدة السورية، حيث استنكر الحسيني الدعوة الاردنية بشكل لم يختلف عن مواقف الزعامات العربية المعادية للمشروع، ومما جاء في هذا التصريح:

١- إن إثارة مشروع سوريا الكبرى. في تلك الظروف التي تنظر فيه قضية مصر في مجلس الامن، وقضية فلسطين في هيئة الامم المتحدة، لا يعود على الامة العربية إلا بالضرر ويؤدي إلى فصم عرى الجامعة العربية.

(١) الاردن: ع٤٧١/١٧/نيسان/١٩٤٩. أنظر أيضا بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧-١٩٤٨،ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٨١، ص ٣٥، وسأرمز له . بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين.

(٢) الاردن: ع٤٧١/٢٥/ت١/١٩٤٧.

(٣) مجيد خدوري: عرب ومعاصرون ص ١٦٥-١٦٠- أنظر أيضا- W.M. Roger : OP.Cit

٢- يعتبر المشروع مخالفا لميثاق الجامعة العربية الذي قام على أساس المحافظة على حقوق الدول المنظمة إليه. وخاصة المادة الثامنة التي نصت على وجوب إحترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى، كما أنه مخالف لقرارات وزراء الخارجية العرب في ٣٠/نوفمبر/١٩٤٦ الذي أعتبر مسألة سوريا الكبرى مسألة منتهية[1].

ومن خلال هذا الاستعراض للموقف العربي، إزاء مشروع سوريا الكبرى، نلاحظ أن المشروع جوبه بمعارضة شديدة من قبل جميع الزعامات السياسية الحاكمة في الدول العربية السالفة الذكر، وكان الدافع الاساسي وراء هذه المعارضة، كما اتضح معنا، يكمن في المطامع الشخصية لهذه الزعامات، وتغليب مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة.

---

(١) كلمة السوريين و العرب في مشروع سوريا الكبرى: ص ٦٤.

الفصل السادس

الموقف الدولي من مشروع سوريا الكبرى

١- الموقف البريطاني

٢- الموقف الفرنسي

٣- الموقف الامريكي والصهيوني

١-موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى

لقد ساد الإعتقاد في المشرق العربي أن مشروع سوريا الكبرى كان يحظى بمساندة بريطانيا وإن الملك عبدالله حليف قوي لها كما راحت الاشاعات تلوح بان تحقيق المشروع سيمكن بريطانيا من فرض سيادتها على جميع الاقطار السورية.

وسنعرض في هذا المجال الموقف البريطانني تجاه قضية سوريا الكبرى بصورة موضوعية لمعرفة علاقتها بهذا المشروع، ومدى توافقه مع مصالحها في المنطقة.

لقد بدأ الموقف البريطاني تجاه مشروع سوريا الكبرى يبرز بشكل أساسي، بعد عام ١٩٤٠. فنتيجة للتصريحات التي اصدرتها إذاعة باري الايطالية- والتي نصت على إن من أهداف دول المحور السعي لأستقلال الدول الواقعة تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا وتحقيق الوحدة السورية. - رأى اهالي البلاد الشامية ان في هذه التصريحات ما يحقق حلمهم في العودة الى الوحدة التي عاشوا في ظلالها قرونا طويلة[1].

وبعد صدور هذا الاعلان عن دول المحور، ارسل الامير عبدالله الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين رسالة في ١٩٤٠/٧/١، تضمنت ضرورة اصدار تصريح من الجانب البريطاني، يؤيد مبدأ الوحدة السورية رداً على دعاية المحور[2]. وجاء رد المندوب السامي البريطاني على هذه المذكرة بتقديم النصيحة للامير بان يكون صبوراً، والا يتدخل في شؤون سوريا، وان يمتنع عن تشجيع، ودعم الزعماء السوريين الراغبين في الوحدة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "أتوسل لسموكم غاية التوسل ان لا تسمحوا بوقوع اي عمل متسرع قد يعرقل خطط جلالته، وينقلب بالتالي الى الحاق الأذى بالامبراطورية البريطانية وأصدقائها ومعاضديها على السواء" ولم يكتف بذلك، بل حاول في هذه الرسالة، اقناع الامير بعدم صدق نوايا المحور تجاه العرب وإن الهدف من وراء هذه الدعايات هو إثارة سوء الظن والغيرة، بين العرب في جميع اقطار الشرق الادنى. لذلك طلب من الامير بألا يخدع بمثل هذه الدعايات. ثم قال مشككا في دوافع السوريين الذين اتصلوا بالامير عبدالله لتحقيق الوحدة السورية:- "إنّ في سوريا وغيرها كثيراً من الافراد، والاحزاب

(١) احمد الشقيري:- الجامعة العربية، ص.٢.

(٢) انظر نص رسالة الملك عبد الله. الفصل الاول ص.٣-٣١.

الذين يجدون لأنفسهم في هذا الموقف ... فرصاً وسوانح للقيام بعمل ما قد ينتهي بالنفع الشخصي لهم، ... لذلك يجب ان لا توضع ثقة كبرى، في تاكيدات هؤلاء الناس، ولا في تقديراتهم للموقف كما هوعليه، وكما قد يكون من الافضل ان تتخذ نظراً بعيداً، وان تنظر الى الحوادث حسب تطورها، مسترشدين- في أعمالنا في كل مرحلة -بارشادات حكومة جلالته"[١].

يتضح من خلال هذا الرد، ان بريطانيا، كانت تنظر الى تأييد دول المحور لوحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية على انه عمل عدائي ضد بريطانيا. ويضر باهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان هذه الرسالة كانت تحمل خيبة الأمل بين طياتها للامير عبدالله، وتنم في الوقت نفسه عن خشية الانجليز من ان يندفع الامير عبدالله وانصاره في سوريا الى تحقيق الوحدة السورية (سوريا الكبرى)، رغم ان ذلك ، كان بعيد المنال في ذلك الوقت لاسباب كثيرة في مقدمتها معارضة بريطانيا نفسها على تلك الوحدة. حيث كانت ترى ان تحقيق الوحدة السورية يشكل عملاً عدائياً ضد مصالحها[٢].

ورغم هذا الرد البريطاني، لم يتراجع الامير عبدالله في الإلحاح، والضغط على بريطانيا لدعم تحقيق مشروع سوريا الكبرى، ففي ١٩/تموز/١٩٤٠بعث سموه برسالة الى وزير المستعمرات البريطانية (لويد جورج) لفت نظره فيها الى وجوب مشاركة العرب من أبناء البلاد السورية، في تحرير بلادهم على أساس شعورهم بكيانهم وشخصيتهم. ووجهة نظر الامير من وراء ذلك واضحة كل الوضوح، حيث كان يرغب في ان تضع بريطانيا يدها في يد العرب في ميادين القتال، بحيث يقدم العرب القوة البشرية، بينما تقدم بريطانيا السلاح، والخبرة الفنية. وبالتالي يتمكنوا عن طريق ذلك من إثبات أنهم موجودون، ويستطيعون الدفاع عن أنفسهم وحمل المسؤولية، وتقتنع بريطانيا بعد ذلك بمنح العرب الاستقلال[٣].

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٢، ص١٢-٣١.

(٢) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع٢٥، ص١٢.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٣ ص ٢٢.

ولكن الحكومة البريطانية لم تعر رسائل الأمير عبدالله إهتماماً، ولم تقبل بمشاركة العرب الى جانبها إلاّ بعد إنقلاب رشيد عالي الكيلاني في نيسان/١٩٤١[١]. حيث لعب الجيش العربي الاردني الدور الكبير في القضاء على الانقلاب، وإعادة الوصي على العرش الى بغداد، وما تبع ذلك من مشاركة فعلية في القضاء على قوات فيشي في سوريا، وكان نتيجة لهذا الدور الفعلي، الذي لعبه الاردن في الحرب العالمية الثانية، ان القى (أيدن) في ٢٩/أيار/١٩٤١ خطاباً في بلدية لندن أكد فيه على دعم بريطانيا وعطفها على آمال العرب[٢] وقد نص هذا التصريح على مايلي : "ان لهذه البلاد (بريطانيا) صداقة تقليدية عريقة مع العرب، اكدتها الاعمال والاقوال. ولنا بين العرب عدد لا يحصى من الاصدقاء كما ان لهم اصدقاء عديدين بيننا، فمنذ أيام قلت في مجلس العموم :إن حكومة صاحب الجلاله تعطف كثيراً على اماني سوريا بالاستقلال، وأود ان اكرر ذلك الان. ولكنني أريد ان اذهب الى ابعد من ذلك. فقد سار العالم العربي خطوات عظيمة، منذ نهاية الحرب الاخيرة. ويرجو كثير من المفكرين العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكثر مما هم عليها الان. وان العرب يتطلعون الى الحصول على تأييدنا في مساعيهم للوصول الى هذا الهدف، ويبدوا لي ان من الطبيعي بل من الحق توثيق الروابط الثقافية، والاقتصادية، وحتى السياسية بين البلاد العربية، وستقدم حكومة صاحب الجلالة، دعمها المطلق لأي مشروع في هذا الصدد ينال موافقة الجميع[٣].

لقد كان هدف بريطانيا من وراء إصدار هذا التصريح، هو تدعيم موقفها في المنطقة العربية ضد المصالح الالمانية، وليس تحقيق مصلحة العرب، ويتضح ذلك من خلال هذا الخطاب الذي يحمل بين طياته الحيلة والخداع البريطاني، فيما نص عليه من وعد بدعم المشاريع العربية الوحدوية التي تنال موافقة جميع الدول العربية، وهذا ما يفتح المجال واسعاً امام المناورات السياسية، ويعطي بريطانيا حرية التصرف في هذا الموضوع[٤].

---

(١) علي المحافظة: مجلة كلية الاداب، ع١، ص٥.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الاول، ص ٣١.

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٥، ص٢٢، وانظر علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص١١٨ واحمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٣٠-٣١. احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٣٥-٢٣٨.

(٤) علي المحافظة: مرجع سابق، ص١١٨. وانظر ايضاً جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٥٤.

والواقع أن بريطانيا لم يكن هدفها من وراء هذا التصريح في ذلك الوقت إقامة أي شكل من أشكال التعاون السياسي بين الدول العربية، إنما كان هدفها تسهيل التعاون الاقتصادي، وإزالة الحواجز الاقتصادية بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن وهذا ما أكده وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، في شهر ايلول عام ١٩٤١ حيث قال:- "ان ما يهم الحكومة البريطانية في الشرق الاوسط، هو تمهيد الطريق أمام تقارب الدول العربية، وإئتلافها فيما يشبه الحلف او تضامن يسهل على بريطانيا التعامل معها، ويخفف عنها كثير من الجهود التي يقتضيها الاتصال بكل دولة من الدول العربية على حده، وتقوم وزارة الشرق الاوسط البريطانية عندئذ، بدورها في الاتصال مع هذه الكتلة العربية، وبذلك تتفرغ بريطانيا للحرب وهي مطمئنة الى ارتباط هذه الكتلة بها والى ولائها"[١]. هذا عن الهدف الاول من وراء إصدار تصريح (إيدن) الاول. اما الهدف الثاني: فهو سد الطريق على الدعاية المحورية التي كانت تخاطب أماني العرب في الوحدة والحرية، والاستقلال، في الوقت الذي كانت بريطانيا تدرك فيه جيداً ان جميع عناصر الوحدة العربية، والعمل العربي المشترك مهيأة ومعبأة شعبياً. كما انه لم يكن من السهل التحكم في التيار الشعبي المندفع نحو الوحدة، فيما لو انتهت الحرب العالمية الثانية دون التوصل الى نوع من الاجماع العربي، على صورة من الصور. وقد كانت بريطانيا مدركة لذلك. فرأت ان تأخذ بيدها زمام المبادرة -وهي ادرى من غيرها بما بين الحكومات العربية من خلاف- ومن هذا المنطلق أعلن (إيدن) تصريحه في ٢٩/أيار/١٩٤١ في نفس اليوم الذي اخفقت فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني[٢].

كما كانت بريطانيا تهدف من وراء هذا التصريح الى استخلاص سوريا، ولبنان من السيطرة الفرنسية المنهارة يومذاك، وذلك عن طريق ضمانة بريطانيا لاستقلال البلدين أولاً، ثم إدماج البلدين بالحلف، أو التضامن أو الاتحاد العربي الذي أعلن عنه (إيدن) في تصريحه. وتصبح بذلك المجموعة العربية في الشرق العربي مرتبطة بالسياسة البريطانية[٣].

---

(١) ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص ٨٤. انظر ايضاً احمد الشقيري: الجامعة العربية، ص ٣٢.

(٢) ممدوح الروسان: نفس المرجع، ص٨٤. انظر ايضاً: سيد نوفل: مرجع سابق، ج١، ص ٤٧.

(٣) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٣٨.

ومما يؤكد ذلك المفاوضات التي دارت بين (الجنرال كاترو)، قائد قوات فرنسا الحره في الشرق الأوسط،(وأنتوني أيدن) في بداية ت١/١٩٤١ حول مستقبل سوريا ولبنان وقد توصل الطرفان في هذه المفاوضات الى وضع بيان مشترك حول إستقلال سوريا ولبنان. وقد اقترح (المستر إيدن) في هذه المباحثات، ان يتضمن البيان الفرنسي -الخاص باعلان إستقلال كل من سوريا ولبنان -ضمانة بريطانيا للوعد الفرنسي- وكان هدف بريطانيا من وراء ذلك كما بين (الجنرال ديجول) رئيس لجنة فرنسا الحره في رسالة الى (كاترو) قال فيها: "يلاحظ بوضوح ان شركاءنا يريدون ان يعطوا انطباعاً بأنه إذا نال اللبنانيون والسوريون إستقلالهم، فذلك بفضل بريطانيا ويرغبون في تنصيب أنفسهم حكماً بيننا وبين هاتين الدولتين. فما كان من (كاترو) إلا ان اصدر على انفراد بياناً في ٨/حزيران/١٩٤١ أكد فيه على إلغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وإعلان استقلالهما. وكان نتيجة لذلك ان قام السفير البريطاني في القاهرة (السير مايلز لامبسون) في نفس اليوم باصدار تصريح اكد فيه على ما جاء في بيان (كاترو). حيث قال:- "لقد فوضت من قبل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة، بان اعلن تأييدها لضمانات الاستقلال الممنوحة من قبل (الجنرال كاترو)، ونيابة عن (الجنرال ديجول) لكل من سوريا ولبنان، ومشاركتها في هذه الضمانات. كما فوضت ايضاً بأن أضمن لكم اذ ما أيدتم الحلفاء وأنضويتم تحت لوائهم ان تمنحكم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة جميع الامتيازات التي تتمتع بها الدول الحرة الحليفة. وسوف يرفع عنكم الحصار الاقتصادي وتدخلون فوراً في كتلة الاسترليني[1]".

لقد إتسم الموقف العربي ازاء هذه التصريحات البريطانية بالتباين. ففي الوقت الذي نظرت فيه الحكومة السعودية الى تصريح ايدن الاول نظرة الشك والحذر، قابلته العراق وسوريا ولبنان بالفتور، في حين رحبت به الاردن[2]، فقد رأى الامير عبدالله بتصريح (ايدن) وبيان (كاترو) ان الفرصة اصبحت مواتية لتحقيق الوحدة السورية، لذلك ساهم بقواته بحماس في تحرير سوريا من قوات (فيشي)

---

(١) مجلة كلية الاداب الجامعة الاردنية، المجلد الثالث، ع١، ١٩٧٢. علي المحافظة: مقال بعنوان نظره جديدة في موقف بريطانية من مشروع سوريا الكبرى، ص٥١، وسارمز له علي المحافظة: مجلة كلية الاداب ع١.

(٢) ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص ٨٤.

الموالية للمحور. وبعد ان تم تحرير دمشق من قوات (فيشي)، ارسل سموه الى (المستر تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا في ٢٢/حزيران/١٩٤١ برقية مذكراً اياه بالوعود التي سبق ان قطعتها بريطانيا للعرب قبل قيامهم بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وبالوعود التي سبق ان قطعها (تشرشل) على نفسه على أثر اجتماعه بالامير عبدالله عام ١٩٢٠ اضافة الى تصريحات (ايدن والجنرال كاترو ومايلز لامبسون)[١].

كما قام مجلس الوزراء الاردني في ١٤/تموز/١٩٤١، باصدار تصريح أعلن فيه عن إغتباطه بتصريحات (ايدن والجنرال كاترو) حول القضية السورية. وطلبوا من الامير الاتصال بالحكومة السورية واللبنانية والزعامات الفلسطينية لتحقيق الوحدة السورية[٢]، كما رفع نسخة من القرار الى المعتمد البريطاني في عمان وجاء رد الحكومة البريطانية في ١٤/تموز/١٩٤١. على النحو التالي: "إن المثل الأعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالته التام، على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب أنفسهم، عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو في الوقت الحاضر، اما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر، فإن حكومة جلالته تلزم رأيها التاكيدي في ان كل تقرب من الحكومة السورية، او من أية حكومة اخرى من الحكومات التي تضعها حكومة شرق الاردن نصب عينها، ينبغي إرجاؤه ريثما تغدو الحالة اكثر استقراراً"[٣].

وقد أكدت الحكومة البريطانية على هذا الموقف الرافض للمشروع في المباحثات التي دارت مع (اليفر لتلتون) الوزير البريطاني لشؤون الشرق الاوسط الذي زار عمان بناء على دعوة الامير عبدالله له في ١٣/أيلول/١٩٤١ وكان رده على مطالب الامير لتحقيق المشروع بما يلي:- "ترى حكومة جلالة الملك انه من المستحسن التريث في هذا الامر الى ان يصبح الموقف اكثر إستقراراً"[٤].

---

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر ٨، ص ٢٩-٣٠.

(٢) نفس المصدر: و.ر ١٠، ص ٣٢-٣٥.

(٣) نفس المصدر: و.ر ١١، ص ٣٦.

(٤) نفس المصدر: و.ر ١٨، ص ٤٨-٥٣.

ورغم هذا الغمـوض الذي اتصف به الموقف البريطاني تجاه مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبدالله. والهلال الخصيب الذي قدمه نوري السعيد الى وزير الدولة البريطانية بالقاهرة في بداية عام ١٩٤٢ الا انه يمكن القول أنها لم تكن تؤيد هذين المشروعين. بل كانت تعارضهما بشدة، ولكن بطريقة غير مباشرة، وأخذ ذلك يظهر بشكل واضح بعد عام ١٩٤٣.

فبعد ان اخذت الحرب العالمية الثانية تميل الى جانب الحلفاء أثيرت قضية الوحدة العربية في مجلس العموم البريطاني في ١٩٤٣/٢/٢٤، حيث وجه أحد أعضاء المجلس سؤالاً الى المستر (انتوني ايدن) عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي وسياسي اكبر بين الدول العربية في الشرق الاوسط، تمهيداً لأنشاء إتحاد عربي في النهاية. فأجاب المستر أيدن: "إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والثقافية او السياسية بينهم، ولكن من الجلي ان الخطوة الاولى لتحقيق اي مشروع يجب ان تأتي من جانب العرب. والذي أعرف انه لم يوضع حتى الان مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً"[1].

ويتضح من ذلك ان الحكومة البريطانية كانت ترى ان مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب لم ينالا استحسان العرب، ومن هنا رأت ان من مصلحتها عدم تأييد هذين المشروعين[2].

إن ما دفع بريطانيا الى اصدار مثل هذا التصريح، يرجع الى ان موقفها العسكري وخاصة في الشمال الافريقي لم يكن يسمح لها بالتفرغ لمعالجة السياسة الداخلية في العالم العربي. لذلك لم يكد يزل خطر المحور عنها في الشمال الأفريقي، حتى رأوا الاستجابة ولو مظهرياً لبعض أمال الشعب العربي، وخاصة بعد أن خيبوا أمالهم كثيراً ولمسوا مواقفه العدائية أثناء أزمتهم في الشمال الافريقي[3].

---

(١) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١١٢. سيد نوفل: مرجع سابق، ص ٥٨. سامي الحكيم: مرجع سابق، ص ١٧-١٨. عبد الرزاق الحسيني: مرجع سابق، ج٦، ص ١٣٩، احمد الشقيري: مرجع سابق، ص٤١.

(٢) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع٢٥، ص٤٩.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج٢، ص٥٨.

إضافة الى ذلك فقد كانت بريطانيا تدرك -في هذه الفترة- نمو الحركات الوطنية في البلاد العربية، ومطالبها المستمرة بالوحدة والاستقلال، ومحاولتها التعامل مع الالمان للحصول على مساعدتهم وتأييدهم في التخلص من السيطرة الاستعمارية. وتحقيق وحدة بلادهم القومية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما اتصلت الكتلة الوطنية في العراق بالالمان. وتوج هذا العمل بثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. كما نشطت الحركة الوطنية في هذه الفترة في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن[١].

ومن الأسباب التي دفعت بريطانيا ايضا الى اصدار هذا التصريح انها كانت تدرك ان الوحدة التي دعت اليها في تصريح ايدن الاول عام ١٩٤١، قد أحدثت انقساماً عميقاً بين الحكومات العربية كما رأت ان مصلحتها لا تتحقق بمشروع سوريا الكبرى، خاصة بعد ان رأوا ردة الفعل الشديدة تجاه المشروع لدى جميع الزعامات العربية.وأدركوا ان السير مع الاردن والعراق سيلحق اشد الضرر بالسياسة البريطانية في المنطقة. وانطلاقا من هذا الاستنتاج رأت الحكومة البريطانية انه اصبح لا بد من التذكير من جديد بموضوع الوحدة العربية في إطار جماعي، وليس في إطار إقليمي يتجسد في سوريا الكبرى، او الهلال الخصيب، وجاء التحرك البريطاني في هذه المرة بالوقت المناسب، حيث كانت الحرب العالمية الثانية تميل الى جانب الحلفاء[٢].

لقد كانت الاوساط البريطانية جادة فعلاً في ايجاد نوع من التضامن العربي العام إلا انها لم تكن مخلصه في ذلك إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها في جمع كلمة الدول العربية في اي هيئة او منظمة او جامعة[٣].

لذلك فكر المسؤولون البريطانيون في طريقة تجنب المنطقة العربية الانفجار القومي المعادي لها. لذلك بدأت بالترويج لقيام تنظيم إقليمي، يجمع شمل الدول العربية في منظمة اقليمية واحدة ومن هنا ظهرت فكرة الجامعة العربية، لتكون مكاناً للمناقشات والمجادلات ليس إلا.

---

(١) جميل جبوري: مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

(٣) بيان نويهض الحوت: مرجع سابق، ص ٤٤١.

فالهدف منها استنفاذ مجهودات الدول العربية في مجادلات عقيمة من ناحية، وشغل العناصر الوطنية العربية بهذه المنظمة الاقليمية، وصرفها عن هدفها الحقيقي في الوحدة العربية الشاملة من ناحية ثانية[١].

وهذا يعني انها لم تكن تؤيد الوحدة بالشكل الذي دعا اليها الامير عبدالله في مشروع سوريا الكبرى، انما كانت ترغب بايجاد نوع من التعاون على شكل تنظيم اقليمي لجميع الحكومات العربية، تتمكن بريطانيا من خلاله فرض سيطرتها على جميع تلك الدول[٢].

وهكذا يمكن القول ان تصريح (ايدن) الثاني جاء لينهي فكرة مشروع سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، ويقضي على امكانية تحقيقهما، وذلك باعطاء اشارة البدء لقيام الجامعة العربية، وإحلال الدول الاقليمية محل المشاريع الوحدوية[٣]. كما يتضح من خلال ذلك ان بريطانيا كانت قد رسمت الطريق لحكام العرب، وما عليهم إلا ان يتفقوا فيما بينهم على خطة لينالوا التأييد البريطاني لخطواتهم المقبلة، وهكذا كان التحرك البريطاني ضمن خطة وهدف، قد وقتا بصورة وثيقة مع التحرك العربي الوحدوي، الذي جاء على صورة مشاريع وحدوية قدمت لبريطانيا، ابرزها مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب. وقد اكد ذلك (لنشوفسكي) حيث قال: "كان عمل بريطانيا منذ عام ١٩٤١ فصاعداً عملاً يدل على خطة وهدف. وقد وقت على أحسن وجه مع العمل الذي كان يقوم به العرب أنفسهم".

وكان يخدم المصالح البريطانية، خدمة صالحة في هذا العمل، فريق قوي من المتخصصين بالشؤون العربية مثل، السير (كينهان كورنوليس) السفير البريطاني في بغداد، (والسير ولتون سمارت) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية بالقاهرة، و(المستر كلايتون)، و(اللورد موين) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، و(الجنرال ادوارد سبيرز) رئيس البعثة البريطانية في بلاد الشرق"[٤].

---

(١) جميل جبوري: مرجع سابق، ع ٢٥، ص ٢٢.

(٢) جميل جبوري: نفس المرجع، ع٢٥، ص ٣٠.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق: ج٢، ص٥٨.

(٤) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٢٥.

ويذكر (باترك سيل) بأن بريطانيا لم تكن في إعلانها عن تعاطفها مع الوحدة العربية كما جاء في خطاب (إيدن) -جادة بل كانت تسبح مع التيار، محاولة في ذلك استرضاء الرأي العام العربي في تلك الفترة الحرجة من الحرب، فهي لم تخلق حركة الوحدة العربية، ولكنها حاولت باعتبارها اكبر قوة في المنطقة توجيهها نحو دروب لا تتعارض ومصالحها[1].

فالعرب بشتى اقطارهم كانوا يرغبون بالوحدة والاستقلال، وهذه الرغبة موجودة قبل أي تشجيع او حافز أجنبي، وكل ما فعلته بريطانيا انها مهدت للدول العربية سبيل التعاون فيما بينهم تمشياً مع المصلحة السياسية والاستراتيجية لها، وتظاهرت بانها ترغب في تأييد العرب الذين تستهويهم فكرة الوحدة العربية[2].

والحقيقة ان هدف بريطانيا من وراء ذلك، هو تقويض فكرة الوحدة العربية الحقيقية وذلك عن طريق إقامة تنظيم إقليمي، يكون عقبة في طريق إقامة وحدة عربية حقيقية، لذلك نرى بريطانيا لا تعطف على مشروع سوريا الكبرى، كما انها لا تؤيد مشروع الهلال الخصيب، انما سعت في هذه الفترة الى إدخال عناصر جديدة في إطار الحركة العربية، ونعني بهذه العناصر حكومتي مصر والسعودية، وكانت بريطانيا ترمي من وراء ذلك الى تحقيق هدفين اساسين هما:-

١- إذكاء الروح الانفصالية التي تتمثل في استمرار الدولة الاقليمية المستقلة ذات السيادة.

٢- مقاومة فكرة الوحدة العربية الحقيقية، والإبقاء على سيطرتها ونفوذها في المنطقة العربية[3].

وهكذا نلاحظ أن الحكومة البريطانية قامت بتغيير سياستها التقليدية التي ترمي الى ايجاد التفرقة بين الدول العربية الى تكتيل هذه الدول في هيئة تجمعها، وذلك تحت ضغط الظروف الدولية من منطلق حماية المصالح البريطانية، وليس من قبيل الحرص على دفع فكرة القوميةالعربية الى الأمام، وهذا ما أكدته برقية اللورد

---

(١) باترك سيل: مرجع سابق، ص٤١.

(٢) محمد عزت دروزه: حول الحركة العربية الحديثه، ص١٠-١١.

(٣) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(كيلران) الى المستر(إيدن) في ٢٣/آذار/١٩٤٣ حيث قال: "أما الآن، وقد تمكن العرب من أنفسهم وبمبادرة منهم أن يؤسسوا جامعة عربية، فمن الواضح ان سياسة الحكومة البريطانية يجب ان تكون إدامة موقفها المتسم بالعطف ومحاولة توجيه فعاليات الجامعة بطريقة تحول دون سيرها ضد المصالح البريطانية". ثم قال: "ويجب مواصلة الدعم والتضامن الحقيقي بين الدول العربية، وتشجيعها على طلب المساعدة والتوجيه من بريطانيا"(١).

ويمكن القول بصفه اساسيه ان هذا التغير في السياسة البريطانية، إنما جاء كرد فعل لمنع دول المحور اثناء الحرب العالمية الثانية من كسب تأييد العرب. فلو حدث ذلك لكان له تأثير على ميزان القوى بين الجانبين المتحاربين.

ومن هنا نستطيع ان ندرك كيف أثرت السياسة البريطانيةفي بلورة فكرة الجامعة العربية، وليس هذا فحسب بل ندرك أيضاً العوامل الخفية التي دفعت بريطانيا كي تعطف على هذه الفكرة، فالسياسة البريطانية لم تسع في يوم من الايام الى تحقيق اماني الامة العربية بالوحدة والاستقلال. إنما كانت تسعى الى التعامل مع الدول العربية بشكل فردي، عن طريق منظمة اقليمية(٢).

وبعد هذا العرض يمكن إجمال الأهداف التي سعت بريطانيا الى تحقيقها من وراء قيام الجامعة العربية بما يلي:-

١- خدمة وضمان مصالحها المختلفة في المنطقة العربية.

٢- التنصل من القضية الفلسطينية، وتحميل الدول العربية مجتمعة مسؤولية حل هذه القضية لتريح بذلك نفسها من مسؤولية هذه المشكلة المعقدة، وتورط الدول العربية مجتمعة في تبني الحل، والعمل على تنفيذ الامر الذي يحول دون المزايدات التي يمكن ان تقوم بها احدى الدول العربية، منفردة بشكل قد يؤدي الى دخول بريطانيا في تسوية لا تخدم مصلحتها.

---

(١) F.O. 37/45237, No. 80. Lord Killeran to Mr eden. F.O. dated 23-Mar 1943

وثيقة منشورة في مجلة الباحث العربي، ع٢٦، تموز ١٩٨٨.

(٢) محمد عزت دورزه: مصدر سابق، ص ١٠-١١.

٣- ان تكون الجامعة العربية بمثابة الوعاء الذي تفرغ فيه شحنات الوطنية التي بدأت الظواهر تشير الى وصولها الى درجة خطيرة وبهذا تتجنب بريطانيا امكانية قيام ثورات عربية تهدد مصالحها، تماماً كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الاولى، فهي والحالة هذه بمثابة صمام أمان لضغط الآمال، والأماني الوطنية العربية التي عملت بريطانيا على إحباطها سنوات طويلة.

٤- ان تكون الجامعة -بالصورة التي ظهرت فيها- أداة لأحباط أي عمل عربي موحد، يخدم المصالح العربية من ناحية، ويهدد المصالح البريطانية من ناحية ثانية[١].

وهكذا فان تأسيس الجامعة العربية لم يخدم طموحات الجماهير العربية وتطلعاتها نحو الوحدة العربية، ولكنها كانت خدمة لبريطانيا ومصالحها في المنطقة العربية، وأفراغ المفهوم الوحدوي من محتواه الحقيقي. في إتحاد شكلي يكون أداه لاحباط أي عمل عربي وحدوي حقيقي يخدم المصالح العربية، وينهي الاطماع الاستعمارية في المنطقة[٢].

لقد أخذ الموقف البريطاني المعادي للمشروع يبرز بشكل واضح بعد عام ١٩٤٣، فبعد ان أعلن (إيدن) تصريحه الثاني إعتقد الامير عبدالله ان المجال أصبح مهيئاً اكثر من ذي قبل لتحقيق الوحدة السورية ، لذلك قام سموه بنشاط كبير في هذه الفترة لتحقيق أماله حيث دعا الى مؤتمر وطني في عمان عقد بين ٥ و ٦ أذار. وقد إنتهى المؤتمر الى الاتفاق على مشروعين لوحدة سوريا الكبرى وإتحادها. وقدم الامير عبدالله هذان المشروعان في ٣١/أذار/١٩٤٣ الى (المستر كيزى) مع مذكرة طلب فيها ان تمارس الحكومة البريطانية الضغوط على فرنسا، للموافقة على الوحدة المنشودة، كما قام الامير في ٤/١٠/١٩٤٣ برفع مذكرة أخرى للحكومة البريطانية، أكد فيها على ضرورة إهتمام بريطانيا بمطالب الاردن، سواء بما كان يخصها مباشرة او ما يخص البلاد السورية، هذه المطالب التي اوضحتها في مناسبات متعدده سواء كان ذلك في مذكرة الحكومة الاردنية في ١/٧/١٩٤٣ والمبلغة للحكومة البريطانية، او بالمذكرة

(١) ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص١٠١. علي محافظة: موقف فرنسا والمانيا وريطاليا من الوحدة العربية، ص ١٧٨.

(٢) سيد نوفل مرجع سابق، ص٧٣.

التي ارسلها رئيس الوزراء الأردني في ١٩٤٣/١/٦، او بالقرار الذي صدر في ١٩٤٣/٣/٣١ وبلغ للحكومة البريطانية في حينه.

إلا ان هذه المذكرات لم تكن أسعد حظاً من مساعي الامير عبدالله السابقة، لان بريطانيا كانت قد قررت، وأعطت الاشارة -في تصريح (إيدن) الثاني -بانشاء جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية لتعطيل فكرة الوحدة العربية الحقيقية، وتكريس روح الاقليمة لتغذي فيها روح الدولة الاقليمية المعتزة باستقلالها، وسيادتها ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب الاولى[١].

ومما يؤكد سياسة بريطانيا المعادية للمشروع، ما قامت به من منع توزيع البلاغ الذي اصدره الامير عبدالله في ٨/نيسان/١٩٤٣ في كل من فلسطين ومصر، وكان الأمير عبدالله قد دعا في هذا البلاغ اهل الحل والعقد الى عقد مؤتمر سوري خاص في عمان، لبحث مشروع سوريا الكبرى، كما صودر هذا البلاغ ومنع نشره من قبل السلطات الفرنسية في كل من سوريا ولبنان .

وقد كان هذا المنع دليلاً كافياً على ان بريطانيا وفرنسا لا تؤيدان المشروع[٢]، كما ان التصريحات والوعود الغامضة التي صدرت عن كبار المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية حول الوحدة العربية، كانت تهدف الى تثبيت زعامة بريطانيا، وتأكيد قيادتها للعالم العربي، وقد اتخذت موقفاً سلبياً من جهود الامير عبدالله الرامية الى كسب تأييد الزعماء السوريين واللبنانين من جهة، وموافقة رجال السياسة في مصر والعراق والسعودية من جهة اخرى على معارضة مشروع سوريا الكبرى، وكان دافع بريطانيا من وراء ذلك -اضافة الى الاسباب التي ذكرنا سابقاً- هو تجنب أي صدام مع حلفائها الفرنسيين او اصدقائهم الصهاينة. أثناء الحرب الثانية، بالاضافة الى عدم إثارة كل من مصر والسعودية والمحافظة على صداقتها مع بريطانيا[٣].

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن مساعي الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية، الفصل الاول ص ٣٠-٣٩.

(٢) بيان نويهض الحوت: مرجع سابق، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٣) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٦.

وهكذا يمكن القول بكل تاكيد ان ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان مشروع سوريا الكبرى كان مشروعاً بريطانياً قول غير صحيح. لان المشروع كان سابقاً لتصريح (ايدن) وان صح ما قيل ان بريطانيا اظهرت تشجيعها لهذه المساعي في البداية، فقد كان الهدف من وراء ذلك، هو ابراز المعارضة العربية للمشروع، وبالتالي الضغط على الدول العربية للقبول بخطتها الجديدة، التي راحت تدعو اليها وهي الجامعة العربية، وكما ذكرنا سابقاً ان مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب كانا يحظيان بمعارضة شديدة من قبل مصر والسعودية. وكانت بريطانيا تدرك هذه المعارضة، لذلك جاء تصريح إيدن يخاطب الدول العربية قائلاً امامكم ثلاثة مشاريع: الهلال الخصيب، وسوريا الكبرى، والجامعة العربية اختاروا أيها شئتم.

وقد عملت بريطانيا جاهدة على حمل زعماء سوريا على التسليم بزعامة مصر للمنطقة[1]، لقد ظهر مشروع سوريا الكبرى على انه يمثل إغراء كبير لبريطانيا التي سترى به اجتماع خمس دول عربية بمعونتها لأنشاء اتحاد إقليمي، أو جامعة عربية في مفترق الطرق العالمية. وبدأ المشروع أنه هام في أوقات الحرب العالمية الثانية، من النواحي الاستراتيجية مثل الأهمية الاقتصادية الواضحة، كما انه فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي، كما كان يعني امتداد النفوذ البريطاني في كل من سوريا ولبنان استكمالاً لجهودات بريطانيا ضد سلطات حكومة فيشي في هذين الاقليمين، ولكن يجب ان نذكر من ناحية ثانية ان المشروع لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الأقطار العربية خاصة وأنه ترك مصر والسعودية خارج نطاقه كما كانت بريطاني ترى أن تحقيق المشروع سيؤدي الى ارتماء الموارنه في احضان فرنسا، بالاضافة الى اثارة كل من الحكومة المصرية والسعودية، والعناصر الموالية للجمهورية في سوريا ولبنان[2].

وهكذا استطاعت بريطانيا بقيام الجامعة العربية تحقيق أهدافها التي رسمتها للعرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. هذه السياسة التي كانت تتمثل في التعامل مع الدول العربية بشكل فردي، وتوجيه ضربة قاضية لمشروع سوريا الكبرى بطريقة غير مباشرة.

---

(١) الروسان: مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٧٢.

وعندما تجددت دعوة الملك عبدالله لتحقيق المشروع، بعد ان حصلت الاردن على الاستقلال عام ١٩٤٦ وما شهدته هذه الفترة من حملات إعلامية وسياسية قامت بها الدوائر العربية المعادية للمشروع[1] استدعى هذا الوضع الجديد من أن لحكومة البريطانية تحدد موقفها إزاء ذلك. لذلك تظاهرت بالحياد التام إزاء هذه القضية.

لقد ساد الاعتقاد لدى الدول العربية في هذه الفترة أن المشروع يحظى بمساندة بريطانيا، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك. فقد كان (أرنست بيفن) – وزير الخارجية البريطانية الذي كانت مشروعات الدفاع البريطانية في الشرق الاوسط تشغل ذهنه– متحرقاً لأقامة تحالفات مع دول الجامعة العربية. وبخاصة مصر، والعراق، وشرق الاردن والسعودية، بهدف ربط المنطقة بدفاع مشترك ضد الاتحاد السسوفيتي ويرى أن على العرب ان ينهوا خلافاتهم دون تدخل من جانب بريطانيا التي أثرت اصطناع سياسة الحياد، إزاء الخلافات العربية، حرصاً منها على استكمال مشروعات أحلافها، وقد أعتقد (بيفن) أن قيام مملكة سوريا الكبرى، لن يؤدي الى إستقرار المنطقة العربية، وأن ما يثير الارتباك ان يسود الاعتقاد بان المشروع يحظى بالمساندة المستترة من جانب بريطانيا التي ذهبت الى ان المشروع لا يعنيها في شيء، بقدر ما يشكل مسألة عربية صرفة[2]، ولهذا نجد (بيفن) يصدر تعليمات، الى كل ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط. بان يلتزموا الحياد التام، إزاء الجدل الذي أثاره المشروع[3].

ومما يؤكد هذا الموقف البريطاني الرافض لمشروع سوريا الكبرى، المذكرة التي قدمها المندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٤/اكتوبر/١٩٤٦ الى وزارة الخارجية البريطانية حيث قال: "ان قلق ابن سعود يزداد من التقارير التي تصل اليه عن المشروع، بالاضافة الى قلقه من أن بريطانيا تدعم مشروع سوريا الكبرى، كما ان تقارير مماثلة ضد الدوائر الانجليزية وصلت اليه من الرئيس السوري شكري القوتلي، ومن مصادر عربية اخرى. ثم قال: "أنا لا أعتقد ان هناك أساساً لهذه

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك. صفحات سابقة من هذا الفصل.

(٢) F.O. 371/52355. No 70. F.O. to shane. 25/9/1946

(٣) F.O. 371/52355. From clayton to F.O. dated 20/11/1946- F.O 141/1084, No. 754. From F.O to Baxtor. Cairo. dated 24/10/1946.

الإدعاءات وفي الوقت نفسه أعتقد أنه من المهم جداً بان الدوائر الرسمية الانجليزية في الشرق الاوسط يجب ان تولي عناية خاصة، لتجنب أي تمهيدات تعطي الانطباع بان حكومة جلالته، تدعم وتشجع طموحات الملك عبدالله لعرش سوريا الكبرى، كما أنه من الواجب ان يكون موقف الحكومة البريطانية تجاه الشكل المستقبلي للحكومة في سوريا، وعلاقاتها المستقبلية مع العراق وشرق الاردن في تحيز تام" وأضاف بان السياسيين البريطانيين يجب ان يكونوا حذرين عندما تطرح مثل هذه القضايا معهم، من قبل الاطراف المهتمة، وان الخط السليم لهم هو عدم التدخل بشكل رئيسي في شؤون سوريا، والدول العربية المجاورة، وأختتم مذكرته بقوله: "وسوف أكون سعيد إذا أعطيت التعليمات لكل الدوائر الرسمية الانجليزية تحت سلطتكم بالحياد التام[١]".

وقد اكد هذا الامر ايضاً، السفير البريطاني في بغداد في تقرير له، مرسل الى وزارة الخارجية البريطاني في ١٩٤٦/٩/٣. جاء فيه:- "ان نجاح المشروع دون وجود قادة مسؤولين بين دعاته سيؤدي الى انتشار الفوضى في سوريا، والى توجيه الاتهامات الى بريطانيا وذلك فيما لو ساندته من جانب الولايات المتحدة والروس والفرنسيين. بانها تثير المتاعب وتجري وراء مشروعات امبريالية ترتبط باتساع مسؤلياتها في الشرق الاوسط[٢]".

وهذا ما أكده أيضاً السفير البريطاني في جدة في تقرير له مرسل الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٣ جاء فيه :- "إن ما يسود المشرق العربي من إعتقاد بان مشروع سوريا الكبرى، يحظى بتأييد من قبل بريطانيا، اعتقاد غير واقعي. وقد اقترح (سميث) على الحكومة البريطانية في هذا التقرير، ان تعدل من لهجتها، وتجعل مباركتها للاتحاد المقترح (سوريا الكبري) مشروطاً بمباركة الدول العربية الاخرى (أي مجلس الجامعة العربية). وان تحث الهاشمين على أن لا يواجهوا الجامعة العربية بأمر واقع، واقترح (سميث) ان يكون تشجيع الاتحاد المقترح، مشروطاً بشمول الدول العربية[٣]. وقد نبه جرافيتي سميث-في تقرير آخر له بعث به الى

---

(١) انظر ملحق رقم (١٦) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) F.O. 371/52355 No. 151.

(٣) F.O. 371/52426. No 129. Graffety smith to. F.O. dated 31/3 1946.

انظر ايضاً: جريدة الهدى، ع٢٠٣، ٢٠ ك١ ١٩٤٦، فلسطين، ع٢٧-٦٢٨٣/ ٣١ اذار/١٩٤٧.

وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٤٦/٩/٧- الى ان خروج المشروع الى حيز التنفيذ، من شأنه ان يقوي مركز الملك عبدالله امام الملك ابن سعود، ويسيء الى الرئيس شكري القوتلي الذي ارتبطت أسرته فترة طويلة بآل سعود بصلات تقوم على الثقة والصداقة. وقد بين (سميث) ان العالم العربي يرى أن الملك عبدالله العوبة في يد السياسة البريطانية. وأضاف سميث ان مجرد ذكر اسم الملك عبدالله في مصر او السعودية، كان مدعاة للاحتقار، وكان (سميث) يخشى ان يعتبر استيلاء الملك عبدالله على السلطة في سوريا مرتبطاً بالسياسة البريطانية، خاصة وانه كان يرى ان تحقيق هذا الامر، سوف لا يحظى بالترحيب من قبل الحكومات العربية، كما كان يرى ان أي إشاعة تتصل بمساعدة بريطانيا ودعمها لمساعي الملك عبدالله الوحدوية، كفيلة بان توفر للفرنسيين كل الدلائل، التي كانوا يتلمسونها لتأكيد شكواهم المتكررة، القائلة بان بريطانيا قد اخرجتهم من سوريا، ولبنان، لكي تحل محلهم وأن الامر لم يكن بحاجة في الواقع الى دلائل واضحة على نشاط بريطانيا لاثارة ردة الفعل العدائية من جانب فرنسا. إذ أن اعتماد عبدالله على حسن نية بريطانيا كان كفيلاً باقناع أي عربي او فرنسي بمسؤولية بريطانيا عن أعماله[١].

وكان نتيجة لذلك، ان قامت الحكومة البريطانية بتخويل مفوضياتها في العواصم العربية باصدار تصريح في ١٧/ك١/١٩٤٦، رداً على ما أثارته بعض الصحف العربية من أن مشروع سوريا الكبرى، يحظى بدعم بريطانيا. وقد نص التصريح على ما يلي:-

"ان ما ورد في الصحف من اقوال مفادها ان الاوساط البريطانية السياسية تنظر بعين العطف الى مشروع سوريا الكبرى، لا أساس له من الصحة -وان وجهة النظر الرسمية البريطانية هي ان المشروع قضية خاصة بالاقطار السورية وحدها دون سواها"[٢].

كما قامت وزارة الخارجية البريطانية في ٣/شباط/١٩٤٧، بارسال التعليمات الى مفوضياتها في العواصم العربية، أكدت فيها على أنّ مشروع سوريا الكبرى، لن يجد أي دعم من الحكومة البريطانية. ونفت نفياً تاماً ما أذاعته بعض الصحف من أن

---

(١) F.O. 141/1024. No 117 Graffety smith to F.O 7/9/1946.

(٢) F.O. 371/52355, No 816 From F.O. to Beriut. 12/Dec/1964.

انظر ايضاً: وثائق سوريا الكبرى: ص ٩٤. انظر ملحق رقم (١٩) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

بريطانيا تشجع الملك عبدالله على إقتحام سوريا بالقوة، وإحتلال أراضيها، وإعلان قيام دولة سوريا الكبرى. كما اكدت أيضاً في تعليمتها أن مسألة سوريا الكبرى، هي مسألة خاصة بالسوريين ولا شأن لها بها. وأنها لا ترغب بالاشتراك في أي حركة ترمي إلى هذا الاتجاه[1].

وأمام حملات التنديد، والاتهامات التي اثارتها الدول العربية المعادية للمشروع، ضد الملك عبدالله ومساعيه الوحدوية، وخاصة بعد اعلان البيان الملكي الاردني في ٤/آب/ ١٩٤٧ أعلن وزير الدولة البريطاني (ماكنيل) في مجلس العموم البريطاني رداً على سؤال وجه اليه عن موقف الحكومة البريطانية من ذلك: «إن حكومة جلالته تعتبر هذا الموضوع، من إختصاص سوريا والدول العربية الاخرى، وإن لدى الموظفين البريطانيين لدى بلدان الشرق الاوسط تعليمات واضحة، بأن يكون موقف حكومة صاحب الجلالة من هذا الموضوع هو الحياد التام، وهمّ حكومة جلالته الوحيد، هو المحافظة على الاستقرار، والهدوء في الشرق الاوسط[2].

وهذا ما أكدته أيضاً الحكومة البريطانية للسفارة السورية في لندن، عندما اتصلت بها لمعرفة رأيها في بيان الملك عبدالله الخاص بالوحدة السورية الصادر في ٤/اب/٤٧. حيث جاء رد الحكومة البريطانية على النحو التالي: «ان الحكومة البريطانية اصدرت في لندن بياناً رسمياً أكدت فيه ان لا علاقة لها مطلقاً بما يقال عن مشروع سوريا الكبرى، وأنها لا تعلم شيئاً عنه ولا تؤيده ولا تفكر به»[3].

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن مساعي الملك عبدالله الوحدوية، أدت إلى تعكير العلاقات بين الدول العربية. فقد أشار (كلايتون) الوزير البريطاني لشؤون الشرق الاوسط في القاهرة إلى أن مساعي الملك عبدالله كانت مثاراً لتعكير العلاقات بين الدول العربية. وأنه على الرغم من التاكيدات البريطانية بعدم تأييد مشروع سوريا الكبرى. فإن خصوم الملك عبدالله يعتقدون انه ما كان بامكانه المضي في هذا

(١) F.O. 371/52355. No. 816. Op. Cit.
انظر ايضاً فلسطين: ع ٧١٤-٥٤٦٢، ٦ شباط ١٩٤٧. البشير: ع ٧٧١٤، ١٨ شباط ١٩٤٧.

(٢) علي المحافظة: مجلة كلية الاداب: ع١، ص ٦١، والروسان: مرجع سابق، ص٦٥، البشر. ع ٧٧٤١/٨ شابط، ١٩٤٧.

(٣) د.ك.و. بغداد. م.ر ٣١١/٢٦٤٩. و.ر ١٥، ص٢٢. و.ر ٢٥، ص٥١. أنظر أيضاً
F.O. 371/52355. Gruffety smith to F.O. 18/Sep/1947.

السبيل، لولا إعتقاده -على أقل تقدير- بانه يحظى بعطف الحكومة البريطانية في الوقت الذي كان فيه الموظفون البريطانيون المتصلون به يشعرون بأن نصائحهم له بالتخلي عن فكرة المشروع تثير غضبه[١] ولما كانت بريطانيا تحرص على إيجاد تفاهم بين الدول العربية، في ظل الجامعة العربية بشكل يخدم مصالحها، فقد أخذت تعمل في هذه الفترة على تهدئه الموقف، وإجراء مصالحة عربية عامة. فقد إقترح الوزير البريطاني في القاهرة على رئيس الديوان الملكي احمد حسنين خشبه ضرورة قيام الملك فاروق بمبادرة أزاء الامير عبد الاله الوصي علي عرش العراق. وكان رد احمد حسين أن ملك مصر يفكر باتخاذ إجراء يهدف إلى مصالحة ابن سعود مع عبدالاله والملك عبدالله. كما أزمع الملك فاروق-بايحاء من الدوائر البريطانية في القاهرة باجراء التنسيق مع ابن السعود بقصد ابداء الود للملك عبدالله للمحافظة على كيان الجامعة العربية، كما اقترح السفير البريطاني في بغداد أن يقوم الملك فاروق بمصالحة الملك عبدالله، ولكن الدوائر المصرية خشيت ان يؤدي ذلك إلى تنامي قوة الهاشمين داخل الجامعة، وبين احمد حسنين أن أساس المشكلة، يكمن في سعي العراق إلى تزعم الجامعة العربية، وأن زعامة العراق للجامعة كفيل بانسحاب عبدالعزيز ال سعود منها خاصة وانه لم يشترك في الجامعة العربية، إلا نتيجة للجهود التي بذلها الملك فاروق، ولما أبدته مصر من مساندة له في معارضة المشاريع الوحدوية الهاشمية. وأضاف احمد حسنين ان إرضاء ابن السعود لدى الحكومة المصرية اكثر اهمية من مصالحة الامير عبدالله[٢].

وهكذا نلاحظ ان بريطانيا إستنكرت مشروع سوريا الكبرى. وعارضت مساعي الملك عبدالله الوحدوية. وفي نفس الوقت كانت تسعى الى أن يبقى التفاهم قائماً بين جميع الدول العربية في ظل الجامعة.

ونتيجة لموقف مصر المعادي والمهاجم للأردن عام ١٩٤٨، بسبب قرار مجلس الوزراء الاردني بوحدة الضفتين، رأت الدوائر البريطانية ضرورة العمل على إجراء مصالحة مصرية أردنية، حرصاً على المصالح البريطانية في الشرق الاوسط، حتى ولو إستدعى الامر اعطاء مصر جزءاً مما تبقى من فلسطين، كما رأت العمل على حث الملك

(١) F.O. 371/52355. Clayton to f.O dated 20/11/1946.

(٢) F.O. 371/5242, No. 621. Campbell to F.O. 3/7/1948. F.O. 816/112 No. 76 From F.O & Amman dated. 8/2/1948. F.O 371/6893, No 427. From B.M. E O Cairo to F.O. dated 29/October/1948

عبدالله على التريث الذي يتيح له التوصل إلى تفاهم مع مصر وأعضاء اخرين في الجامعة العربية. وبذلك يمكن أن يتجنب القطيعة مع بقية الدول العربية[١].

لذلك، لم تشجع بريطانيا القرار الاردني بتوحيد الضفتين. فلو شجعت ذلك لأدى إلى احتمال تعرض مصالحها لمخاطر جسيمة. وقد تتعثر أيضاً في تحسين علاقاتها مع مصر، وتجد نفسها قد تورطت في مزيد من الالتزامات مع الاردن.

ومما يؤكد ذلك، التقرير الذي بعث به المعتمد البريطاني في القاهرة يوم ١٩٤٨/١٢/٢١، الى المفوض البريطاني في عمان. وقد نص هذا التقرير على مايلي: «إنه يبدو لي أنه إذا حاولنا تطبيق أنفسنا بطريقة تامة مع سياسة الملك عبدالله وطموحاته، وشجعناه ليستمر في تجاهله لكل الدول العربية، يمكن أن يجازف مجازفة خطيرة، وأن أمنياتنا الحالية، هي الحصول على علاقات أحسن مع مصر، ومع كل الذي يتعلق بمركزنا الاستراتيجي في الشرق الاوسط، وإننا يمكن ان نجد انفسنا مشغولين، في التزامات كبيرة في شرق الاردن، من غير أن نتوقع ذلك متى ثقل ما تتطلبه شرق الاردن من الاحتياجات المالية، والمادية. وأنا اعترف بكل احترام بانه قبل أن نرفع اعلامنا للملك عبدالله، ونشجعه، يجب ان لا نتجاهل كل أراء العرب، ويجب جعله هو والمصريين مع بعضهم البعض[٢].

وهكذا فإن بريطانيا لم تؤيد قرار وحدة الضفتين. لأن ذلك سيؤدي الى اثارة اكبر اعداء الملك عبدالله، وهي الحكومة المصرية. في الوقت الذي كانت تتمسك بريطانيا بالمحافظة على سير التفاهم بين الدول العربية لخدمة مصالحها[٣].

كما أن الحكومة البريطانية كانت تبدي معارضتها لقرار وحدة الضفتين لما يترتب عليه من اخطار على المصالح اليهودية في فلسطين ورأت أن لا تقوم الاردن

---

(١) F.O.816/142. No. 199. Bevin to Kirkbrid. Dated 1/1/1948. F.O 371/68644. No 1750 From campbell to F.O dated. 18/12/1948

انظر ملحق رقم (١٧) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) F.O 816/142, No. 15 B.M.E.O. to Him Minster Amman. dated 21/12/1948.

(٣) F.O. 816/142, No. 166. From F.O to Minster Amman. dated. 24/12/1948.

بذلك، إلا بعد موافقة اليهود[١]، وهذا ما بينته وزارة الخارجية البريطانية في المذكرة التي بعثت بها إلى دائرة الاعتماد البريطانية في عمان. حيث أكدت على ضرورة جعل المباحثات مفتوحة بين الحكومة الاردنية، ولجنة تمثيل اليهود، على أمل التأكد من نوايا اليهود، وتهيئة السبيل -إذا أمكن- لوضع التسوية النهائية.

كما أكدت الحكومة البريطانية انه على الملك عبدالله أن يعرف بأن مشاركة بعثة التوفيق في المناقشات بين الطرفين، يمكن أن تقوي مركز الاردن. كما أنه يجب على الاردن أن يعمل بالاتفاق مع المصريين، وان كان تحقيق ذلك على درجة من الصعوبة بسبب عدم ارتياح الدوائر السياسية المصرية للملك عبدالله[٢].

وقد أكدت بريطانيا على هذا الموقف، عندما طلب منها الملك عبدالله أن تحدد موقفها إذا ما تدخل في فلسطين. وما إذا كانت ستقف إلى جانبه في الامم المتحدة، باستخدام حق "الفيتو" لصالحه اذا ما عرضت القضية على مجلس الامن. فجاء رد (بيفن) على النحو التالي:-

١- حصر المشكلة الفلسطينية وإنهاؤها في اقرب وقت ممكن.
٢- انها لا ترغب في حدوث موقف، قد يستدعي تدخل مجلس الامن، بالصورة التي تجعلها عاجزة عن استعمال حقها في استخدام (الفيتو)، لحماية المعتدي العربي.
٣- إنها تفضل أن لا يقوم الملك عبدالله بأجراء قد يؤدي إلى عزلة عن الدول العربية الاخرى، وإحتمال إتحاد بقية العالم العربي ضده. وكان بيفن يقدر أن الظروف القائمة انذاك كفيلة بتحقيق الاحتمالين الاول والثاني إذا ما احتل الملك عبدالله القسم العربي من فلسطين. وأمتنع عن ارسال قواته إلى المناطق المخصصة لليهود، وان يكن ذلك لا يؤدي إلى تحقيق الاحتمال الاخير. وانتهى الى إنه لا يمكن التوصل إلى تحقيق اهدافه الثلاثة في ظل الظروف القائمة[٣].

---

(١) F.O. 816/142 - Glubb to piricordon dated 24/3/1948.

(٢) F.O. 816/142. No 1153. From F.O. to Amman dated 16/Dec/1948. dated 28/Nov/1948 F.O. 141/1246 No. 212 13 Beriut to cairo dated 11/Sep/1948.

انظر عند موقف بريطانيا تجاه وحدة الضفتين ملحق رقم (١٤) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٣) انظر ملحق رقم (١٠) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

وهكذا يمكن القول -بعد هذا الاستعراض- أن الحكومة البريطانية، وإن تظاهرت بالحياد احياناً ازاء مساعي الملك عبدالله الوحدوية، ومشروع سوريا الكبرى، إلا أنها كانت في حقيقة الامر تعاديها، وتضع العراقيل في طريقها بصورة خفية(١).

فقد ذكر ناصر الدين النشاشيبي. « أن مشاريع الملك عبدالله، كانت مشاريع وطنية صادقة ولم تكن مشاريع انجليزية كما يقول بعض المروجين والمفترين، لقد كانت تلك المشاريع هي بالذات سبب الخلاف والتصادم، بينه وبين الانجليز. كما أن عبدالله بن الحسين كان وفياً لرسالة الحسين بن علي في توحيد العرب، كما كان وفياً لعروبته، وإسلامه. وأن الانجليز تآمروا على طموحاته التي كانت اكبر بكثير من امكانياته. وأنهم أفسدوا خططه وسمموا الآبار في وجهه، وفعلوا كل شيء لتشويه صورته في أذهان مواطنيه وأبناء شعبه(٢).

وقد اكد ذلك الملك عبدالله في حديثه لناصر الدين النشاشيبي حيث قال: «لقد راح وزير الدولة البريطاني في يوليو عام ١٩٤٧ يؤكد في مجلس العموم البريطاني، أن بريطانيا تلتزم الحياد التام تجاه المشاريع الاتحادية المختلفة في الشرق الاوسط، وما أشد كذب هذا الوزير. انه لم يقل أن بريطانيا تقاوم بشدة، وضراوة كل الوان الوحدة أو الاتحاد، بين الاردن وسوريا او بين سوريا والعراق إرضاء منها لفرنسا ومصر، وبعض دول المنطقة ايضا(٣).

وقد بين النشاشيبي، أن المعتمد البريطاني في عمان اليك كيركبرايد، كان يقوم بزيارات متواصلة الى فلسطين، ويجتمع برؤساء وأعضاء اللجان البلدية في المدن الفلسطينية المختلفة، ويقول لهم إن عليهم ان يعارضوا أي مشاريع وحدوية يقدمها الملك عبدالله، لان هذا ينطوي على خطر عليهم وذلك لان اسرائيل لن تقبل بها، وقد تنتقم أسرائيل لذلك باحتلال الضفة الغربية. كما أن مثل هذه المشاريع الوحدوية، ليس هدفها مصلحة الشعب العامة، إنما هدفها تحقيق مصالح شخصية(٤).

(١) F.O. 371/45237. No 80. Lord Killeran-Cairo. to F.O. dated 23/Mar/1948

انظر هذه الوثيقة منشورة في مجلة الباحث العربي ع. ٢٦، تموز ١٩٨٨.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص٨.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٦١.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي: نفس المصدر، ص ١٠٤.

ومما يؤكد ايضاً الموقف البريطاني المعادي للمشروع، ما ذكره نوري السعيد في حديثه لناصر الدين النشاشيبي حيث قال: «ما من مره أجتمع فيها مع مسؤول بريطاني في لندن الا وشكى من الحاح الملك عبدالله، وتهوره، وملاحقته لتنفيذ مشاريعه الوحدوية». وخاصة انه اخذ يحارب عامل الزمن لخشيته ان يموت، دون ان يحقق أماله وهذا ما دفع بريطانيا إلى العمل على التشكيك في قيمة الملك عبدالله، ومشاريعه الوحدوية، وبث الدعاية بانها مدفوعة بعوامل استعمارية، وعندما تمكنوا من تنفيذ هذه المؤامرة-وامتلأ الجو بجراثيم الفتنة وتعرض الاسم المقصود للتلوث-راح الحلفاء يصارحون بأنهم يعتقدون بضعف شعبيته، وضعف موارده وضعف شخصيته، وانهم عاجزون عن مواجهة النقمة الشعبية بسببه. كما أنه لا يلقى الدعم والتأييد من الزعامات العربية الاخرى»[١].

اما (اليك كركبرايد) فقد قال: «بأن الحكومة البريطانية في لندن، غير مرتاحة لتصريحات وأقوال الملك عبدالله حول الوحدة السورية. كما أنها لن تبدي أي تأييد لتنفيذ فكرة الوحدة السورية»[٢].

ولم يكن الملك عبدالله يجهل حقيقة الموقف البريطاني تجاهه، ومما يؤكد ذلك حديثه لاحدى الصحف الامريكية عام ١٩٥٠ حيث قال: «ولكن الانجليز الذين خذلوا أبي وعائلتي بعد الحرب الاولى، قد عادوا وخذلوني بعد الحرب العالمية الثانية كما خذلوا اهلي وشعبي فأعطوا فلسطين لليهود، وقاوموا كل مشاريعي لاقامة مشروع سوريا الكبرى، وأفسدوا بيني وبين أهلي في العراق، وأيدوا مشروع الهلال الخصيب علناً، لكي يقاوموه سراً، وشجعوا التهجم المصري ضدي، وجعلوا من صنيعتهم الجامعة العربية نقطة تآمر على حياتي، ولولا جيشي الذي حارب في اسوار القدس القديمة، لاستولى اليهود على مقدساتنا ورفعوا اعلامهم على المسجد الاقصى»[٣].

وقد أغلقت بريطانيا الابواب في وجه مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب، بصدور البيان الثلاثي في ٢٥/ايار/١٩٥٠ على أثر اجتماع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية في مدينة لندن. وقد نص هذا البيان

(١) النشاشيبي: نفس المصدر، ص٩٥.

(٢) اليك كير كبرايد: مصدر سابق، ص ٣٩.

(٣) النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٦٤.

على مايلي: «إذا وجدت الحكومات الثلاث ان أية دولة من هذه الدول(في الشرق الاوسط) تستعد لخرق الحدود وخطوط الهدنة، فلن تتردد في العمل في نطاق الامم المتحدة، او خارج نطاقها للحيلولة دون ذلك".

وقد استقبل هذا البيان بشيء من القلق والإمتعاض، في كل من بغداد وعمان. بينما أعرب خالد العظم رئيس الحكومة السورية في ٣١/آذار/١٩٥٠ عن ارتياح حكومته لصدور هذا البيان. أما في لبنان فقد كان الموقف مماثلاً للموقف السوري[١].

وهكذا فقد وقفت الحكومة البريطانية موقفاً معادياً من مشروع سوريا الكبرى نتيجة للاسباب التالية:

١- عدم رغبتها اثناء الحرب العالمية -في الاساءة إلى حليفتها فرنسا الحرة، التي كانت تعارض قيام أي وحدة عربية تسقط من حسابها نفوذ ومصالح فرنسا في سوريا ولبنان.

٢- إن قيام أي اتحاد تدخل فيه فلسطين، من شانه أن يثير الصهيونية ضدها ولذا حاولت عدم تشجيع الامير عبدالله في هذا الصدد.

٣- ان اي إتحاد تدخل فيه فلسطين وشرق الاردن من شأنه ان يخفف من قبضة بريطانيا على هذين البلدين، وبالتالي التحرر من قيود الانتداب المفروض عليها وقيود المعاهدة الاردنية البريطانية.

٤- عدم رغبتها في تعقيد علاقاتها مع الحكومتين المصرية، والسعودية، اللتين كانتا تعارضان قيام هذا الاتحاد.

٥- كان هم بريطانيا -بعد الحرب العالمية الثانية- منصباً على المحافظة على زعامتها، وعلى إقامة احلاف عسكرية تضمن الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وإذا كانت قد مهدت لقيام جامعة الدول العربية فقد ارادتها تحالفاً بين الدول العربية مكملاً لخط الدفاع البريطاني في منطقة الشرق الاوسط باسرها. ولما فشلت الجامعة العربية في تحقيق هذا الهدف ضربت بها بريطانيا عرض الحائط، وأخذت تسعى مع شريكتها الجديدة في المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع خطط مشتركة، للدفاع عن المنطقة، والمحافظة على مصالحها فيها[٢].

(١) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٩.

(٢) علي محافظة: مرجع سابق، ص ١٢٩. ومجلة كلية الاداب، ع١، ص٦٢.

٢-الموقف الفرنسي

بدأ الموقف الفرنسي المعادي لمشروع سوريا الكبرى يظهر بشكل واضح على أثر إعلان (انتوني ايدن) تصريحه الاول يوم ٢٩/ايار/١٩٤١ في مجلس العموم البريطاني حول الوحدة العربية[1]، وبعد مرور عشرة أيام من اعلان هذا التصريح، أتفقت فرنسا وبريطانيا- بعد مفاوضات دارت بين الطرفين- على وضع بيان مشترك حول إستقلال سوريا ولبنان وفي أثناء هذه المباحثات التي دارت بين (انتوني ايدن) و (الجنرال كاترو) حول مستقبل سوريا ولبنان أقترح (إيدن) أن يتضمن البيان الفرنسي الخاص باعلان استقلال سوريا ولبنان ضمانة بريطانيا للوعد الفرنسي. إلا أن (الجنرال ديجول) رئيس لجنة فرنسا الحرة، رفض إقتراح (ايدن) وكتب إلى (كاترو) يقول: «يلاحظ بوضوح أن شركاءنا يريدون أن يعطوا إنطباعاً بانه إذا نال اللبنانيون والسوريون استقلالاً، فذلك بفضل بريطانيا، ويرغبون في تنصيب أنفسهم حكماً بيننا وبين هاتين الدولتين[2]، فما كان من (كاترو) إلا أنه أصدر بياناً في ٨/حزيران/١٩٤١ أكد فيه الغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وإعلان استقلالهما[3].

ان ما دفع فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف بعد إعلان تصريح (إيدن) الاول هو خشيتها من أطماع بريطانيا في كل من سوريا ولبنان[4]، ومن هنا قامت سياستها في هذه الفترة على معارضة كل مشروع يرمي إلى دمج سوريا ولبنان في اتحاد عربي لا يأخذ بعين الاعتبار النفوذ الفرنسي، والمصالح الفرنسية في هذين القطرين. وهذا ما أكده الجنرال (كاترو) في خطابه الذي أعلنه في دار الحكومة بدمشق يوم ٢٧/ايلول/١٩٤٧، حيث قال:

---

(١) انظر تصريح ايدن الاول، ص٢٣٨ من هذا الفصل.

(٢) علي المحافظة: مجلة كلية الاداب، ع١، ص٥١.

(٣) علي المحافظة: نفس المرجع، ص ٥١. وتاريخ الاردن المعاصر، ص١١٣. واحمد الشقيري: الجامعة العربية، ص ٣٥.

(٤) جلال يحي: مرجع سابق الحديث، ص٥٩.

«إن فرنسا الحرة تعتبر الدولة السورية وحدة لا تتجزأ من الناحيتين السياسية والاقليمية وإنه يجب صيانة وحدة ترابها من كل تجزئة»[١].

ولما كانت بريطانيا حريصة في المحافظة على صداقتها مع فرنسا بسبب المجهودات التي كانت تقدمها إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة فيما يتعلق بالممتلكات والمستعمرات في الشمال الافريقي لذلك قامت الحكومة البريطانية بطمأنة الجنرال (كاترو) في هذا المجال لتبديد شكوكه حول الأطماع البريطانية في سوريا ولبنان[٢].

فقد جاء في رد (ونستون تشرشل) في ٢٣/اب/١٩٤٢ على برقية الاحتجاج التي قدمها (الجنرال ديجول) إلى الحكومة البريطانية بسبب النشاط البريطاني في سوريا ولبنان «اننا لا نسعى ابداً الى زعزعة الوضع الخاص لفرنسا في سوريا ولبنان بل نعترف إعترافاً تاماً بأن زمام الامور السياسية يجب أن يبقى في أيدي السلطات الفرنسية. كما نقر ايضاً بأن الانتداب لا يمكن انهاؤه الآن من الناحية الفنية.

وكان (ديجول) على قناعة تامة بأن الحركة الوطنية في سوريا ولبنان، وبأن مساعي الامير عبدالله بشأن وحدة سوريا الكبرى، والنشاط الرامي لأقامة وحدة أقطار الهلال الخصيب كانت جميعها من تدابير الانجليز، وقد أكد ذلك في مذكراته حيث قال: «لقد توقعت ذلك دوماً، فبين المطالب الوطنية التي تبرز في الصراع الدولي تندس مطامع البريطانيين لبسط هيمنتهم على الشرق. أما العرب فقد قاد العمل السياسي الخاطيء عدداً من قادتهم إلى الوقوع في أحابيل السياسة البريطانية[٣].

لقد أبدت فرنسا معارضتها الشديدة لمشروع سوريا الكبرى لخشيتها من اشتراك ابناء سوريا ولبنان مع بقية اخوانهم في العالم العربي بالعمل القومي، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعمل بكل إصرار على التمسك بسياسة التفرقة بين

---

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص١٢٧.

(٢) جلال يحي: مرجع سابق، ص٥٩.

(٣) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص١٢٧، ومجلة كلية الاداب، ص ٦٠.

ابناء سوريا ولبنان من ناحية، وبقية ابناء العالم العربي من ناحية ثانية، بل أكثر من ذلك فقد عملت فرنسا على إقامة التفرقة بين أبناء سوريا الشمالية أنفسهم وحتى داخل الحدود الادارية التي رسمتها، وأستندت في ذلك إلى عوامل دينية وعنصرية، وإقتصادية، لذلك فقد وقفت موقفاً معادياً من كافة المشاريع العربية الوحدوية. وذلك لأنها تتعارض مع سياستها ومصالحها في المنطقة كل التعارض(١).

وقد برز هذا الموقف الفرنسي المعادي للوحدة السورية بشكل واضح، على أثر تصريح (ايدن) الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٣، وما تبع ذلك من نشاط كبير، قام به الامير عبدالله في هذه الفترة لتحقيق الوحدة السورية تمثل بشكل اساسي، في دعوته لعقد مؤتمر وطني بين ٥و٦/اذار/١٩٤٣، وما تمخض عن هذا المؤتمر من الخروج بمشروعين لوحدة الديار الشامية(٢).

أمام ذلك، رأت فرنسا في التصريح البريطاني الذي أعلنه (ايدن) مقلباً جديداً من مقالب السياسة البريطانية، يهدف إلى جذب سوريا ولبنان إلى صف الدول العربية المتحالفة مع بريطانيا(٣).

كما أثارت المساعي التي قام بها الامير عبدالله في هذه الفترة، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، مخاوف السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان فقامت بمنع نشر تصريح إيدن الثاني الصادر في ٢٤/شباط/١٩٤٣، بشأن الوحدة العربية. وقد أوضحت فرنسا بصراحة خططها المعادية للوحدة العربية، في المذكرة التي بعث بها (الجنرال كاترو) بتاريخ ٦/اذار/١٩٤٣ إلى الجنرال (ديجول)، بشأن عقد معاهدة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان لمقاومة المساعي الهاشمية لقيام الاتحاد العربي. وقد اقترح المندوب الفرنسي في هذه الرسالة أن تستخدم فرنسا العامل العاطفي الذي يربط اللبنانيين بفرنسا، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يهضموا في دولة عربية كبيرة، والاستناد أيضاً الى النزعة اللبنانية المحلية من أجل تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين، على أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة ضمن حدودها القائمة، وأقترح كاترو ايضاً أن تبقى هذه الدولة موالية

(١) جلال يحيى: مرجع سابق، ص٩.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات الفصل الاول، ص ١٠-١٧.

(٣) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

لفرنسا، وكان هدفه من وراء ذلك ان تبقى لبنان مدخلاً لفرنسا إلى منطقة الشرق العربي[١].

أما بالنسبة لسوريا، فقد نصح (الجنرال كاترو) انه نتيجة للاخطار الخارجية التي تحيط بسوريا، وخاصة الخطر التركي في الشمال، والصهيوني في الجنوب، ومن أجل أن تبقى سوريا على علاقات حسنة مع فرنسا، وتنسى في هذا الوقت أن فرنسا قد اقتطعت منها لواء الاسكندرون وحمته الى تركيا، ووافقت على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ومن أجل ابعاد الشعب السوري عن التيار الذي يدفع بهم نحو البريطانيين أملاً في تحقيق الاتحاد العربي لكل ذلك فقد نصح (الجنرال كاترو) حكومته بأن لا تظهر عداءً لمثل هذا المشروع. ورأى ضرورة الموافقة عليه. والعمل على تدعيم اواصر اللغة والثقافة والاقتصاد بين البلدان العربية، ولكن (كاترو) اقترح بأن تحقيق هذا الاتحاد يجب أن تلعب سوريا فيه دور الموجه والقائد. وذلك لاسباب جغرافية، وتاريخية، وفكرية. مع التنبيه إلى أن دمشق يجب أن تكون مركز هذا الاتحاد. ثم قال: «ولأجل تأكيد هذا التفوق السوري -إتجاه البلدان العربية الموالية لبريطانيا- سأعلن بأن سوريا بحاجة إلى مساندة فرنسا وأنهى (كاترو) رسالته محدداً الاهداف التي يرمي إليها من وراء هذه الخطة بقوله:

«وإن جوهر الارتباط بفرنسا وفق معاهدة، لن يكون عقبة في وجه مشروع التجمع العربي لأن هذا النظام الاتحادي ينبغي ان يحترم بالضرورة إستقلال الدول المشتركة في هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن فرنسا وبريطانيا العظمى سوف تتشاوران بخصوص سياستها في الشرق الاوسط[٢].

وهكذا نستطيع ان نلاحظ من خلال ذلك سياسة فرنسا المعادية للمشروع بكل وضوح ففيما يتعلق بلبنان فقد رأت فرنسا أن الوسيلة الناجحة معه لعرقلة إنضمامه إلي الوحدة السورية هي إثارة قضية الطائفية فيها. والقاء الرعب في قلوب المسيحيين في لبنان من مشاريع الاتحاد العربي، وإقناعهم بانها سوف تؤدي

(١) علي المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحده العربية، ص ١٦٨. العلاقات الاردنية البريطانية ص١٢٤. تاريخ الاردن المعاصر، ص ١١٦-١١٧. وانظر ايضاً. جلال يحي مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٧. احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٣. جلال يحي: مرجع سابق ص ٧٩.

إلى القضاء على شخصيتهم. وهذا يدفعهم بالتالي إلى طلب الحماية من الفرنسيين.

أما في سوريا فقد رأت فرنسا، أنه لا يمكن تجاهل التيار الوحدوي القوي فيها، وأن اعتراضه سوف يكون له نتيجة عكسية عليهم. ومن هنا رأوا ان يسيروا مع التيار. بل أكثر من ذلك، فقد رأوا تأييد فكرة الوحدة، والعمل على تشجيعها بشكل ظاهري، وفي نفس الوقت إقناع السوريين بأنه يجب أن يكون لهم الدور البارز في زعامة هذه الوحدة، لما لهم من مكانة، تاريخية، وجغرافية، وثقافية. وكان هدف فرنسا من وراء ذلك ضرب القيادة الهاشمية في كل من الاردن والعراق بالقيادات الوطنية في سوريا.

وهكذا قامت السياسة الفرنسية تجاه الوحدة السورية، على اساس اخراج لبنان خارج نطاق هذه الوحدة. والسعي في نفس الوقت إذا اصبح امر تحقيق الوحدة السورية امراً محتماً-الى نقل مركز القيادة الى دمشق، مع الاحتفاظ بمعاهدة بين سوريا وفرنسا، من أجل المحافظة على نفوذها في المنطقة.

وقد برزت السياسة الفرنسية المعادية لمشروع سوريا الكبرى بشكل واضح بما قامت به من دعم الكتلة الوطنية في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧ من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في سوريا. وذلك لان هذه الكتلة كانت على علاقات وثيقة مع فرنسا. كما أن زعماؤها كانوا من ألد اعداء مشروع سوريا الكبرى، وبشكل خاص شكري القوتلي، وسعد الله الجابري[١].

وأكدت فرنسا على هذا الموقف المعادي، بمنع نشر البيان الذي أذاعه الملك عبدالله في ٨ اذار ١٩٤٧ إلى أهل الشام كافة والذي يدعوهم فيه إلى تحقيق الوحدة السورية. وكان هذا المنع اشارة كافية إلى أن فرنسا لا تؤيد مشروع سوريا الكبرى[٢].

وعلى اثر انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، دخلت فرنسا المعترك منذ الايام الاولى للإنقلاب. ورمت بكل ثقلها ضد إقامة أي نوع من الصلات بين حسني الزعيم والهاشميين، بهدف عرقلة مشروع سوريا الكبرى. ومما ساعدها على النجاح في

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٥٤. تاريخ الاردن المعاصر، ص ١١٦-١١٧.

(٢) انظر حول ذلك ص ٢٤٧ من هذا الفصل.

تحقيق مساعيها ما كانت تتمتع به من نفوذ قوي في الاوساط العسكرية السورية، وبخاصة لدى الضباط الذين تربوا في كنفها ومنهم حسني الزعيم[١]. لهذا سعت الحكومة الفرنسية الى توثيق علاقتها مع سوريا منذ أن تولى الزعيم السلطة. كما سعت إلى حث الدول الاخرى على الاعتراف بنظام حكمه، وكان الهدف من وراء ذلك إبعاده عن الاستجابة الى دعوات العراق والاردن الهادفة إلى توحيد أقطار سوريا الكبرى والهلال الخصيب[٢].

وكان لهذه السياسة الفرنسية اهمية كبرى، ليس فقط بالنسبة للقوى التي استطاعت فرنسا حشدها ضد إقامة الوحدة السورية، بل لأن بريطانيا استمرت بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بسيادة فرنسا، وتحترم رغباتها في سوريا ولبنان، وبقيت السياسة الفرنسية على شكها العميق بالسياسة البريطانية وعلى عدائها للقومية العربية، رغم تاكيدات بريطانيا المتكررة في أن لا غرض او مصلحة لها في سوريا.

وظلت فرنسا ترى أن أي ارتباط لسوريا بدولة عربية مجاورة، سيعني خروج سوريا من منطقة النفوذ الفرنسي والدخول في منطقة النفوذ البريطاني، لذا قاومت فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة ما بين سوريا والاردن والعراق بشكل خاص[٣].

٣-الموقف الامريكي والصهيوني من المشروع

في الواقع إن الولايات المتحدة الامريكية، لم تكن في معزل عن حركة الوحدة العربية في هذه الفترة، فقد كان الموقف الامريكي. تجاه الوحدة العربية، ينسجم إلى ابعد الحدود مع الموقف البريطاني ويؤيده، ومما يؤكد ذلك المذكرات الرسمية التي بعثت بها وزارة الخارجية الامريكية في شهر ت١/١٩٤٣، إلى الحكومات العربية خلال فترة مشاورات الوحدة العربية لتأسيس الجامعة العربية. وقد اعربت هذه المذكرات عن عطف الحكومة الامريكية على أماني العرب بالاستقلال، وتدعيم الروابط

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك ص ٢٤٧.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٣) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٧٨.

الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية، كما أيدت في هذه المذكرات عطف الحكومة الامريكية على قضية الوحدة العربية شرط ان تتفق مع مبادىء ميثاق الاطلنطي، وموافقة جميع الدول العربية. وقد جاءت هذه التصريحات الامريكية لدعم تصريح إيدن الثاني الصادر في ٢٤/شباط ١٩٤٣، وبقيت هذه المذكرات غير معلنة أمام الرأي العام العربي. لأن الدور العلني والحقيقي في المنطقة العربية، كان متروكاً لبريطانيا نظراً لخبراتها الواسعة في الشؤون العربية. وقد رأت الدول العربية في السياسة الانلجو امريكية إشارة واضحة للبدء في العمل، ورأت مصر بصورة خاصة ان الدور هو دورها، وأن عليها ان تأخذ زمام المبادرة[1].

ولكنه على الرغم من أن المفوضيات الامريكية في سوريا ولبنان والعواصم العربية الاخرى كانت تتظاهر بالمحافظة على الحياد التام تجاه القضايا العربية، إلا انها كانت في الحقيقة تعطي أفضلية تامة للعلاقات الودية بين الولايات المتحدة الامريكية والعربية السعودية، نظراً لوجود الاموال الامريكية الضخمة الموظفة في شركات النفط في هذه البلاد. ولما كان ابن سعود يقاوم مشروع سوريا الكبرى خوفاً من تعزيز قوة خصومه الهاشميين، الذين يشكلون خطراً عليه كما بينا سابقاً- رأت الحكومة الامريكية دعم هذا الموقف السعودي، حماية لحليفها المخلص ابن سعود[2].

وقد بدأت الولايات المتحدة التحرك في هذا المجال. بشكل واضح بعد عام ١٩٤٧، فعلى اثر الخطاب الذي أرسله ابن سعود الى السفارة الامريكية في جدة يوم ١٩/شباط/١٩٤٧، معبراً فيه عن مخاوفه من دعم بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى كما بينا سابقا[3] قامت وزارة الخارجية الامريكية بارسال التعليمات إلى جميع مفوضياتها في العواصم العربية لمتابعة الموضوع، كما قامت السفارة الامريكية في لندن، ببحث الموضوع مع الحكومة البريطانية لمعرفة موقفها بالتحديد أزاء ذلك عن طريق إصدار بيان رسمي، وقد اكدت الحكومة البريطانية للسفير الامريكي حيادها التام تجاه هذه القضية، كما بينت ايضاً أنه ليس من حقها اصدار بيان يؤيد او ينتقد

---

(١) احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات عن بداية اتصالات السعودية بالولايات المتحدة الفصل الخامس، ص ٢٢٠.

المشروع، بسبب موقفها الحيادي تجاه هذه القضية التي تخص الحكومات العربية بشكل اساسي.

إلا ان الولايات المتحدة لم تقتنع بهذا الايضاح، ففي بداية شهر اذار عام ١٩٤٧، ارسلت الخارجية الامريكية إلى الحكومة البريطانية مذكرة جاء فيها: «مع تقديرنا للتوضيح البريطاني، فإن التقارير مازالت ترد، حول التأييد البريطاني للوحدة السورية، تحت الحكم الهاشمي. وأن هذه الاشاعات تذهب الى حد أنّ هناك خططاً لاستخدام القوة، لتغير الحكومات في المنطقة لذلك فإن وزارة الخارجية الامريكية ترى أن استمرار مثل هذه الاشاعات له أثر مدمر في الوطن العربي، وغير مفيد لبريطانيا والولايات المتحدة» وناشدت الخارجية الامريكية الحكومة البريطانية في نهاية المذكرة بأن لا تقدم على دعم مثل هذه المشاريع، لما يترتب عليها من اثار سلبية في الشرق الادنى[1].

ونتيجة لتخوف الحكومة السعودية من مساعي الملك عبدالله الوحدوية، واستمرار ابن سعود في الالحاح على الحكومة الامريكية لتقوم باقناع الحكومة البريطانية باصدار بيان في البرلمان البريطاني يثبت عدم صلتها بالمشروع[2] قامت الحكومة الامريكية بالتعبير عن قلقها للحكومة البريطانية، من المساعي الوحدوية التي يقوم بها الملك عبدالله. وكان نتيجة لذلك ان قامت الحكومة البريطانية، في نهاية شهر حزيران ١٩٤٧ باصدار تصريح في مجلس العموم البريطاني، يؤكد على ان حكومة صاحب الجلالة، لا تؤيد حركة سوريا الكبرى. وأنها تعتبر هذا الموضوع من إختصاص شعوب ودول المنطقة، وأن موقفها يتسم بالحياد التام[3].

وقد ارسلت الولايات المتحدة في ٢٦/جزيران ١٩٤٧، برقية إلى ابن سعود، اخبرته فيها بتطور الموقف ايجابياً وطمأنته، من أجل إبعاد الشكوك من نفسه، اكدت له على عدم وجود دليل قاطع على نية الملك عبدالله باستخدام القوة لتحقيق اهدافه الوحدوية، كما أن الحكومة السورية صديقة للسعودية وتعارض المشروع. وأن التأييد الشعبي للمشروع محدود. كما اكدت له في نفس الوقت على عدائها الشديد

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٠-٩١.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات من حول ذلك، الفصل الخامس، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٣) انظر نص التصريح البريطاني في ٢٦ حزيران/١٩٤٧/ ص٢١١ من هذا الفصل.

للمشروع، ودعمها الكامل للسعودية وأنها ستتابع الموضوع بحرص واهتمام كبيرين اضافة الى العقبات الكبرى التي تقف في مواجهة هذا المشروع.

وعلى أثر البيان الملكي الذي اذاعه الملك عبدالله في ٤/اب/١٩٤٧، ثارت ثائرة ابن سعود، حيث قام بارسال مذكرة إلى الحكومة الامريكية، طلب فيها تحديد الموقف الامريكي ازاء ذلك بشكل واضح، ومرة اخرى جاءت تأكيدات الحكومة الامريكية، بان مخاوف ابن سعود مبالغ فيها، وان إمكانية تحقيق المشروع في ذلك الوقت امر مستبعد. كما رفض في نفس الوقت الوزير الامريكي المفوض في جده ما إقترحه الشيخ يوسف ياسين وزير الخارجية السعودية من عرض الموضوع على مجلس الامن معبراً عن ذلك بقوله: «بأن ذلك ردة فعل مبالغ فيها، وأن الجامعة العربية، هي المجال الملائم لمناقشة الموضوع»[1].

ويبدو ان هذا الرد لم يقنع ابن سعود، حيث قام الشيخ يوسف ياسين في ١٣/ايلول، باخبار المفوض الامريكي في جدة بان الملك ابن سعود فوجيء بهذه الاجابة غير المشجعة، وأنه يصر على بيان الموقف الامريكي بشكل واضح، في حالة قيام الجيش الاردني بالتدخل في سوريا، او في السعودية او في اية دولة اخرى في الشرق الاوسط.

وجاء الرد الأمريكي في ١٨/ايلول/١٩٤٧ بشكل لم يخرج عما بيّناه سابقاً. فقد بين ان كل التقارير التي تصل إلى وزارة الخارجية الامريكية من المنطقة العربية، تستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية بواسطة الملك عبدالله وانه في حالة حدوث مثل هذا الامر فانه ينبغي اللجوء إلى الامم المتحدة وفقاً لمبادىء هذه المنظمة[2].

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم، أن الموقف الأمريكي تجاه قضية سوريا الكبرى، كان مرتبطاً إلى ابعد الحدود بالموقف السعودي. فقد تحركت السياسة الامريكية في اكثر من مناسبة على الساحة الدولية، وبشكل خاص مع بريطانيا، للوقوف على حجم الخطر الذي يهدد الكيان السعودي كدولة مستقلة، وذات سيادة وكان هذا الاهتمام الامريكي بالسعودية ناتجاً عن اسباب اقتصادية تتعلق بالنفط، واخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة. وهذا

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) علي الدين هلال، نفس المرجع، ص ٩٤.

ما أكده المستر (ستنبلر) القائم باعمال المفوضية الامريكية في عمان، في حديثه ليوسف هيكل المفوض الاردني في واشنطن، يوم ٨/اذار/١٩٤٩ حيث قال: «ان الولايات المتحدة الامريكية لا توافق على مشروع سوريا الكبرى، إذ هي تريد أن ترى عوامل الاستقرار، متوفرة في الشرق الادنى ومشروع سوريا الكبرى في رأي الحكومة الامريكية عامل يعكر الاستقرار في الشرق الادنى[١].

وقد بين احد الصحفيين الامريكان موقف بلاده بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى في مقال نشرته جريدة الهدى، جاء فيه «ان امريكا تاجرة بضائع وليست تاجرة مبادىء، ويمكن اعتبارها من أشد المعارضين لمشروع سوريا الكبرى، لانه يفقدها سوقاً تجارياً هي الجمهورية السورية. فاذا تحقق مشروع سوريا الكبرى فإن هذا السوق ستنضم الى السوق البريطانية»[٢].

اما فيما يتعلق بالموقف الصهيوني تجاه مشروع سوريا الكبرى، فيمكن القول ان المشروع واجه معارضة صهيونية حادة، فقد كان اليهود يطمحون في ان تكون شرق الاردن واجزاء اخرى من البلدان العربية المجاورة لفلسطين، ضمن الوطن القومي اليهودي وليس فلسطين فحسب، لذلك رأى اليهود أن في مساعي الملك عبدالله الهادفة لتوحيد اجزاء سوريا الطبيعية، بما فيها فلسطين ما سوف يؤدي إلى قيام دولة عربية اسلامية قوية يصبحون فيها اقلية لا حول لهم فيها ولا قوة، ومن هذا المنطلق ابدوا معارضتهم الشديدة للمشروع[٣].

وقد اخذت المعارضة الصهيونية لمساعي الملك عبدالله تظهر بشكل واضح على اثر حصول الاردن على الاستقلال عام ١٩٤٦ حيث اعتبروا ذلك خطوة ستمكن الملك عبدالله من تحقيق اماله الوحدوية، لهذا عبر اليهود عن سخطهم من جراء منح بريطانيا الاستقلال لشرق الاردن[٤].

---

(١) يوسف هيكل مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) الهدى: ع٢٢، ١٣ شباط ١٩٤٧، ع ٢٨/٤٩/اب/١٩٤٧.

(٣) W.M. Roger: Op. Cit pp 351.

(٤) جريدة فلسطين: ع ٢٧٤-٦٢٢٤، ٢٢ك٢ ١٩٤٦.

ومما يؤكد ذلك رسالة الاحتجاج التي رفعتها الحركة الصهيونية في شهر ك١٩٤٦/٢ الى هيئة الامم المتحدة، أشارت فيها إلى أن فصل شرق الاردن عن فلسطين سيؤدي الى انتهاك روح رسالة الحكومة البريطانية الوصية على فلسطين، كما يتعارض ذلك مع المادة (٨٠) من ميثاق الامم المتحدة التي تحرم تبديل او تعديل حقوق أي دولة أو شعب. ويتناقض أيضاً مع الأسس الاساسية للميثاق، والتي تعمل على توطيد احترام التعهدات المنبثقة من المعاهدات، او أي مصدر اخر للقانون الدولي. كما ان ذلك يلغي الحقوق الدولية المعترف بها للشعب العبري في المناطق الداخلية من فلسطين، والتي رُسمت حدودها من قبل الدول الحليفة الاساسية. وعلى نحو إعتباطي فصلت ثلاثة ارباع مساحة فلسطين، وحرمت المنطقة من المصادر الرئيسية لتقدمها الاقتصادي المؤدي الى رفاه جميع المواطنين عرباً ويهوداً على حد سواء[١].

كما اثارت الصحف اليهودية هجوماً عنيفاً على بريطانيا، فقد ذكرت صحيفة (داڤار) في بداية شهر ك١٩٤٦/٢، أنه ليس من حق بريطانيا منح الاردن الاستقلال دون إستشارة اليهود وأن انكلترا لا تملك الحق في إعطاء شرق الاردن هدية لمن تشاء، وأضافت بأن عرب شرق الاردن لا يملكون هذه الاراضي، ولا حق لهم فيها، وأن هذه الاراضي هي جزء من المساحات التي تنتظر الهجرة اليهودية[٢].

كما تعرض استقلال الاردن الى هجوم عنيف، من قبل الصهيونية والمتعاطفين معها في الولايات المتحدة الامريكية، ففي مجلس الشيوخ الامريكي، هاجم نائب (نيويورك) مكتب الخارجية البريطاني واصفاً اياه بأنه متهور وغير مسؤول، وهاجم الملك عبدالله واصفاً اياه بأنه ليس اكثر من عامل للحكومة البريطانية. ثم قال: «ان هذه الميثالية الجديدة لبريطانيا، تعمل على دمار اليهود والعرب، معللاً ذلك بقولة : يوجد في شرق الاردن فقر مدقع وشديد، يقابله في فلسطين الصناعة والمستوى العالي للمعيشة من مؤسسات تعليمية ومستشفيات صحية. وبناء على ذلك فقد رأى ان الفصل بين شرق الاردن وفلسطين كان غير صحيح جغرافياً واقتصادياً، حيث أن فلسطين وشرق الاردن تعتبران وحدة جغرافية واقتصادية واحدة. وهذه الوحدة يجب ان تبقى. حيث أن في شرق الاردن ٣٠٠ الف نسمة يعانون من شبه مجاعة، وهم

(١) محمد محافظة: العلاقات الاردنية الفلسطينية، ص ١١٦.

(٢) فلسطين ع ٢٧٤-٦٢٢٤، ٢٢ ك٢ ١٩٤٦.

ينتظرون وضعاً افضل لهم، وبدون الاستفادة من الاستيطان اليهودي في شرق الاردن فان وضعهم سيزداد سوءاً وبالتالي يكون محكوماً عليهم بالموت».

اما نائب (فلوريدا) فقد قال: «الشعب العبري المبدع البطل، هو الذي سيكون الافضل كوصيين، وضامنين للسلام والحرية في الشرق العربي، والشرق الاوسط اكثر مما يستطيع هؤلاء البدو الرحل الاميون»(١).

وقد ذكر المحامي اليهودي العالمي (ارنست فرانكلين) في هذا الصدد: «إن اخراج شرق الاردن من نطاق الوطن القومي اليهودي الذي نصت عليه شروط الانتداب على فلسطين، كان إجراءاً مؤقتاً، لم يعد له ما يبرره. إذ بعبارة اخرى أن بريطانيا العظمى اضطرت بحكم تعهداتها ان تأخذ بيد شرق الاردن حتى تنتظم وتتهيأ لتدخل في نطاق الوطن القومي اليهودي، وليس من حقها ان تمنحه استقلالاً. لأن ذلك من شأنه ان يجعل تحقيق الوطن القومي اليهودي متعذراً، ولا سبيل له» (٢).

وهكذا نستطيع ان ندرك الدوافع التي تقف وراء معارضة اليهود لاستقلال الاردن. فقد كانو يرون ان تحرر الاردن من قيود الانتداب، سيسهل عليه العمل بحرية أكبر في بذل المساعي لتحقيق وحدة الديار الشامية، وأن نجاح الملك عبدالله بتحقيق مشروع سوريا الكبرى، سيكون من نتائجه الاساسية القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين والمناطق العربية المجاورة لها، وهذا ما يدفعنا إلى القول بكل تأكيد ان ما ذهب اليه دعاة القطيعة والانفصال-من أن مشروع سوريا الكبرى يعمل من أجل تحقيق مصالح الصهيونية- قول غير صحيح، وهذا ما أكده الدكتور منير العجلاني في الخطاب الذي القاه في دمشق في شهر أيار عام ١٩٤٥، حول مشروع سوريا الكبرى وما يشاع عنه من أن له علاقة بالصهيونية حيث قال: «فسوريا الكبرى موجودة، قبل أن تعرف الصهيونية. كما أنه لم يوجدها رجل من الرجال، ولا دوله من الدول، ولكن أوجدها الله سبحانه وتعالى. وجعل لها حدوداً واضحة لا يستطيع أحد ان ينكرها او يمحو معالمها ثم قال «أما وثيقة الوحدة فقد كتبها الله سبحانه وتعالى، ولم يختر لها حبراً يجف، ولم يختر لها حبراً يبلى. ولكن اختار لها هذه الارض الباقية، وجعل كلمتها اربعة رموز لا تزول ولا تحول. وهي جبال طوروس

(١) W.M. Roger Lauis: Op. Cit 320.

(٢) فلسطين: ع ٢٧٩-٦٢٢٩/٢٧ ك٢ ١٩٤٦. الاصلاح. ٨ ك٢ ١٩٤٦.

في الشمال، والصحراء في الجنوب، ونهر الفرات في الشرق، والبحر الابيض المتوسط في الغرب.

نحن نعتقد بوحدة سوريا لاننا نعتقد بالله، وإذا كانت الظروف تحول بيننا وبين امنياتنا اليوم، فإننا نثق بأن كلمة الحق ستعلو يوماً فيكون لنا ما نريد فليعمل كل مخلص معنا والله سبحانه وتعالى ينصرنا ويرعانا"[١].

وهكذا نلاحظ من خلال هذا الفصل، أنّ المشروع واجه معارضة بريطانية فرنسية، امريكية صهيونية. وتكمن الاسباب الرئيسية وراء هذه المعارضة كما اتضح معنا في ان المشروع يتعارض مع المطامع الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي هذا من ناحية، اما من ناحية ثانية فقد كانت الدول الكبرى تطمح، في ايجاد توازن سياسي في منطقة الشرق الاوسط، وفي قيام علاقات وديّة بين الحكومات العربية، بشكل يخدم مصالحها. ولما كانت تدرك ان مشروع سوريا الكبرى سوف يؤدي الى خلق دولة عربية قوية لها تأثير كبير في السياسة الدولية لصالح العرب، إضافة الى ما سوف يؤدي اليه هذا المشروع من اثارة الحكومات العربية الاخرى التي كانت تعادي المشروع، رأت الدول الكبرى معارضة هذا المشروع بكافة الوسائل والاساليب، حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية.

(١) البشير: ع. ٧٢٣٣/٣٠ ايار ١٩٤٥.

الخـــاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة لابد أن نقوم مشروع سوريا الكبرى من عدة زوايا اساسية، لوضعه في اطاره التاريخي الحقيقي من خلال الامور التالية:

١- بداية الفكرة: تبين المعطيات الواردة بين دفتي هذه الرسالة، أن مشروع سوريا الكبرى لم يظهر خلال فترة الحرب العالمية الثانية-كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات- إنما ترجع البداية الحقيقية للمشروع إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في شهر ك٢/١٩١٩. فبعد أن ادرك الامير فيصل ومن معه من رجال الحركة العربية-الذين شاركوا في المؤتمر- أن الصراع يدور بشكل اساسي حول مدلول سوريا بحدودها الطبيعية، وأن لا خطر يهدد العراق والحجاز في وحدتها، وفشل كل الجهود التي بذلت في المؤتمر لاقامة دولة عربية مشرقية تحقق اهداف الثورة العربية، بدأ الحوار حول تحقيق الوحدة السورية فقط كدولة مستقلة قائمة بذاتها، وقد تأكدت هذه الفكرة في قرار الجمعية التاسيسة الصادرة في ٨/اذار/١٩٢٠.

٢- دوافع الملك عبدالله لتحقيق المشروع: لقد كانت الدوافع الاساسية وراء مساعي الملك عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، مستمدة من المفهوم الوحدوي للثورة العربية الكبرى، ونابعة من تمسكه الشديد بالمواثيق الوطنية، وإيمانه الكامل بالارادة القومية العامة، والمثل العربية العليا، وأن الدعوة كانت منذ البداية استمراراً في حركة الجهاد العربي التي بدأتها الثورة العربية الكبرى.

فقد كان عبدالله بن الحسين باعتباره أحد قادة الثورة العربية الكبرى، المؤمن بمبادئها، والمتشرب بفكرها يرى ان الواجب يحتم عليه مواصلة السعي بكل جدية، لتحقيق اهداف الثورة العربية الرامية إلى وحدة العرب واستقلالهم وقد رأى جلالته أن الخطوة الاولى في طريق تحقيق ذلك هي وحدة الديار الشامية.

٣- الاهداف: ان حتمية الطبيعة، وحتمية التاريخ، والوعي لمصلحة الديار الشامية بشكل خاص، ثم مصلحة البلاد العربية بشكل عام، هي التي كانت تؤلف الايمان

عند الملك عبدالله بضرورة تحقيق الوحدة السورية. فقد قامت هذه الدعوة على الحاجة إلى تامين وحدة اجزاء سوريا الشمالية والجنوبية كحق طبيعي، وكخطوة أولى للوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب من ناحية، ومقاومة الاطماع الصهيونية في فلسطين والاراضي العربية المجاورة لها من ناحية ثانية. فقد كان جلالته يرى أن هذه البلاد لن تستطيع مقاومة اطماع اليهود وهي مجزأة، لهذا أراد وحدة سوريا الطبيعية، لتصبح دولة كبيرة وقوية نسبياً، تستطيع عندها رد اطماع اليهود، وإيقاف الخطر الصهيوني.

٤- شمولية المشروع: إن مشروع سوريا الكبرى ليس مشروعاً وحدوياً جزئيا -كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات- إنما كان يؤمن بتحقيق الوحدة العربية على مراحل. وهذا ما اكدته المادة الخامسة من ميثاق المشروع الاول، والبيانات والتصريحات التي اصدرها الملك عبدالله حول المشروع.

٥- علاقة المشروع بالمطامع الاستعمارية والشخصية: إن ما جاء في ميثاق المشروع، والبيانات المتوالية الصادرة عن الملك عبدالله والحكومة الاردنية، من إسناد أمر الوحدة إلى ارادة الحكومات السورية الاربع، بعد إجراء مزيداً من المباحثات والمفاوضات لوضع قواعد وأسس هذه الوحدة، بناء على موافقة الجميع، إضافة إلى مناقشة المشروع من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الأقليمية الاربع في هيئة مؤتمر، أو من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد ومنتخبه لهذه الغاية. هذه الامور مجتمعة تؤكد بصورة قاطعة نزاهة المشروع وبعده عن المطامع الاستعمارية والصهيونية، وتثبت ان الهدف الحقيقي هو تحقيق المصلحة العربية العامة.

بالإضافة إلى ذلك إن ما طالب به المشروع من تحقيق وحدة سوريا الطبيعية بنظام حكم ملكي تحت زعامة الملك عبدالله، كان تعبيراً عن إرادة الشعب السوري، وليس بتوجيه من قبل جلالته، الذي ترك هذه القضية اولاً واخيراً للشعب كي يبت فيها بالشكل الذي يرى فيه مصلحته. وهذا ما أكدته جميع الوثائق التي القت الاضواء على حقيقة المشروع. ،وهذه الحقيقة تخالف ما ذهب اليه كثير من الباحثين من ان المشروع محرك بدوافع بريطانية استعمارية ويسعى الملك عبدالله من وراءه إلى تحقيق مصالحه الشخصية.

٦- اسباب اخفاق المشروع: ترجع الاسباب الحقيقية لأخفاق المشروع إلى المعارضة التي واجهها على المستويين العربي والدولي.

فعلى المستوى العربي: تعرض المشروع لمعارضة شديدة من قبل الزعامات العربية الحاكمة، بدافع خوفها على مصالحها الشخصية، وتغليبها على المصلحة العربية العامة، وليس بسبب ما تذرعت به هذه الزعامات من ان المشروع محرك بدوافع استعمارية.

فقد كانت مصر تعتقد أن تحقيق المشروع سوف يؤدي إلى خلق دولة قوية في المشرق العربي تحت الزعامة الهاشمية، وبالتالي فإن هذا الأمر سوف يعزلها عن مكانتها المرموقة بين الدول العربية، في الوقت الذي كان يسعى فيه زعماؤها إلى فرض سيطرتهم على الوطن العربي.

كما رأت السعودية أن تحقيق المشروع سوف يؤدي إلى خلق دولة هاشمية قوية في شمال الجزيرة العربية تشكل خطر كبير على ال سعود..

اما الزعامات السورية، فقد كانت تدرك التأييد الذي يحظى به الهاشميون بشكل عام، والملك عبدالله بشكل خاص، في الاوساط الشعبية والحزبية السورية، ولذلك اعتقدت ان تحقيق المشروع سوف يكون من نتائجه الحتمية تولي عبدالله بن الحسين لزمام الامور في دولة سوريا الموحدة، وبالتالي فإن هذا الامر سيفقدهم مراكزهم السياسية التي كانوا يسخرونها لخدمة مصالحهم الشخصية.

في حين رأت الزعامات اللبنانية -والتي كان معظمها من المسيحيين- أن تحقيق الوحدة السورية سوف يؤدي إلى جعلهم أقلية لا سلطة لها ضمن دولة عربية إسلامية كبيرة.

أما العراق، فعلى الرغم من حيادها العلني تجاه المشروع، الا أنها كانت تعارضه سراً، ويرجع السبب في ذلك إلى رغبة نوري السعيد في ضم سوريا الطبيعية الى عرش العراق.

وعلى الرغم من معارضة معظم الزعامات العربية للمشروع، إلا أنه كان يحظى بتأييد كبير في الاوساط الشعبية والحزبية السورية. وكان هذا الموقف الحزبي والشعبي السوري المؤيد للمشروع، نابع من إيمانه بأن سوريا وحدة واحدة لا تقبل التجزئة بأي شكل من الاشكال، إضافة إلى تمسكه بالنظام الملكي،

والزعامة الهاشمية وكرهه لنظام الحكم الجمهوري في سوريا، والذي اعتبره من المستحدثات التي ادخلها الفرنسيون، وكرهه أيضاً للحكومة السورية القائمة بسبب ما تميزت به من الفساد.

أما اسباب معارضة الدول الكبرى، فترجع إلى مطامعها الاستعمارية في المنطقة العربية من ناحية، أما من ناحية ثانية، فقد كانت هذه الدول تسعى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى ايجاد توازن سياسي في منطقة الشرق الاوسط، وقيام علاقات ودية بين الحكومات العربية بالشكل الذي يخدم مصالحها. ولما كانت هذه الدول-وبشكل خاص بريطانيا- تدرك أن مشروع سوريا الكبرى سوف يؤدي الى خلق دولة عربية قوية، يكون لها تأثير كبير في السياسة الدولية لصالح العرب، إضافة إلى ما سوف يؤدي إليه هذا المشروع من اثارة الحكومات العربية المعارضة للمشروع، قامت الدول الكبرى بمقاومة المشروع بكافة الوسائل والاساليب، حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية.

٧- على الرغم من اخفاق مساعي الملك عبدالله بن الحسين في تحقيق وحدة الديار الشامية بصورة كاملة، إلا أنه تمكن عام ١٩٥٠، من تحقيق وحدة جزئين هامين من الديار الشامية هما: الاردن وفلسطين، وكانت هذه الوحدة (وحدة ضفتي الاردن) أول وحدة تخرج إلى حيز الوجود في تاريخ العرب المعاصر

المصادر والمراجع

الوثائق العربية المنشورة:-

١- الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية، (الكتاب الاردني الابيض)، المطبعة الوطنية، عمان، .

٢- سوريا الكبرى، والوحدة السورية الطبيعية، حقيقة قومية أزلية: المكتب الدائم للمؤتمر القومي الاردني، سنة -١٩٤.

٣- وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار احياء الكتب العربية [(د.م)، (د.ن)، (ب.ت)].

٤- وثائق المشاريع الوحدوية العربية، من سنة ١٩١٣-١٩٨٧، ط١، اعداد يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة ١٩٨٨.

٥- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، من ١٩١٨-١٩٣٩، من اوراق اكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤.

٦- مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته مشروحة بقلم انطون سعادة، [(د.م)، (د.ن)]، سنة ١٩٥٠.

٧- وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، منشورات دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠.

٨- الوثائق التاريخية المتعلقة بالعهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦، تقديم، حسن الحكيم، دار صادر بيروت ١٩٧٤.

٩- وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ط١، تقديم ظافر القاسمي، دار الكتب الجديدة، بيروت، ١٩٦٥.

١٠- وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣، ط١، تقديم وجيه كوثراني، دار الحداثةبيروت، (ب.ت).

١١- مذكرة في القضية العربية مع اشارة خاصة الى فلسطين، ومقترحات رامية الى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية بعنوان (استقلال العرب ووحدتهم) (تعرف بالكتاب الأزرق) وضعها نوري السعيد، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.

الوثائق العربية غير المنشورة:-

أ- الوثائق المودعة في دائرة الكتب والوثائق الاردنية

-وثيقة رقم:- م هـ ٩/٤٦، (ب.ت).

-وثيقة رقم:- م هـ ١٠/٢٩، ٢٥/ايار/١٩٤٦.

-وثيقة رقم:- م هـ ١/٢١، ١٩/ايلول/١٩٤٧.

-وثيقة رقم:- م هـ ٨/٤٦، ١٩١٩.

-وثيقة رقم:- م هـ ٩/أ/٢٢، ٢٩/ك١/١٩٨٤.

-وثيقة رقم:- م هـ ٢/٢٣، ٢٥/ايار/١٩٤٩.

-وثيقة رقم:- م هـ ٥/٤٣، (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ج ١/٢، (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ج/٣، (ب.ت).

ب- محاضر جلسات المجلس التشريعي الاردني.

-جلسة:- ١٥/٣/١٩٣٠.

-جلسة:- ٣٠/ك٢/١٩٣٦.

-جلسة:- ١٨/١١/١٩٤٣.

-جلسة:- ٦/١١/١٩٤٤.

-جلسة:- ٢/ت٢/١٩٤٦.

-جلسة:- ١٨/ت٢/١٩٤٦.

-جلسة:- ٢٦/ت٢/١٩٤٦.

-جلسة:- ٧/ك١/١٩٤٦.

-جلسة:- ١٢/ك٢/١٩٤٧.

-جلسة:- ١٤/ك٢/١٩٤٨.

-جلسة:- ٢/نيسان/١٩٥٠.

جـ- وثائق البلاط الملكي العراقي، المودعة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد.

١- ملف رقم: ٣١١/٢٦٤٩، بعنوان (مشروع سوريا الكبرى)

من وثيقة رقم ٢-٥٦.

٢- ملف رقم: ٣١١/٤٦٨٠/ج/٦، بعنوان:- مشاورات الوحدة العربية من سنة ١٩٤٣-١٩٤٤

وثيقة رقم:- ١٢١ ٣/ك٢/١٩٤٥.

وثيقة رقم:-١٤٣ ١٩٤٤.

وثيقة رقم:- ١٤٤ ٢٣/٨/١٩٤٤.

٣- ملف رقم :- ٣١١/٣٨١٤، مسودة مباحثات الوحدة بين الحكومة العراقية والحكومة السورية في ٢٧/٩/١٩٤٩.

٤- ملف رقم:- ٣١١/٤٧٨٥، مذكرات الاتحاد العربي بين مصطفى النحاس ونوري السعيد عام ١٩٤٣.

٥- ملف رقم:- ٣١١/٤٨١٣، تقارير المفوضية والملحقات العراقية في سوريا من سنة ١٩٢٦-١٩٤٨.

-وثيقة رقم:- د/٩١٤/٩١٤/٦٠٠، ٢٦/٥/١٩٤٦.

-وثيقة رقم:- ٢٥ ١٢/٧/١٩٤٦.

-وثيقة رقم:- ٢٢ ٢٣/١٢/١٩٤٧.

-وثيقة رقم:- ١٧ ١/٩/١٩٤٦.

٦- ملف رقم:- ٣١١/٤٦٦٨:- تقارير المفوضية العراقية بمصر

-وثيقة رقم:- ٢٥ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ٥٧ ٢٤/٩/١٩٤٩.

-وثيقة رقم:- ٧٢ ٢/٨/١٩٤٩.

-وثيقة رقم:- [redacted] ٢٩/٤/١٩٥٠.

-وثيقة رقم:- ٢٧ ٢٥/٣/١٩٤٩.

-وثيقة بدون رقم:- (ب.ت).

د- مجموعة الوثائق المودعة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق، وتشمل

١- محاضر مجلس النواب السوري:-

-جلسة:٢٢/ت٢/١٩٤٦.

-جلسة:٢٩/ ايلول ١٩٤٧.

٢- حافظ رقم ٤:- وثائق الدولة السورية، مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية/القسم مشروع سوريا الكبرى. من ١٩٤٧-١٩٥١.

-وثيقة رقم:- د ١/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٤/١٥.

-وثيقة رقم:- د ٢/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٥/٣.

-وثيقة رقم:- د ٣/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٨/٣١.

-وثيقة رقم:- د ٤/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٨/٢٦.

-وثيقة رقم:- د ٥/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٨/٢.

-وثيقة رقم:- د ٦/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٣.

-وثيقة رقم:- د ٧/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ٨/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ٩/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ١٠/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ١١/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ١٢/٢٠ ‏ ١٩٤٧/٩/٩.

-وثيقة رقم:- د ١٣/٢٠ ‏ ١٩٤٧/١٠/١٠.

-وثيقة رقم:- د ١٤/٢٠ ‏ ١٩٤٧/١٠/١٧.

٣- ملف رقم ١٠:-

أ- اوراق الاتحاد الوطني.

-وثيقة رقم:- ١ ‏ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ٩ ‏ ١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ١١ ‏ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ١٢ ‏ (ب.ت).

ب-اوراق المكتب العربي القومي.

-وثيقة رقم:- ٤٧/٤٨٩ ‏ ٨ حزيران/١٩٤٦.

-وثيقة رقم:- ٤٨/٤٩٠ ‏ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ٥٠ ‏ (ب.ت).

جـ- اوراق حركة اليقضة العربية.

-وثيقة رقم:-١/٣٢٢ ‏ (ب.ت).

٤- ملف رقم ٢٠:-

أ-اوراق اتحاد سوريا والعراق.

-وثيقة رقم:- ٣ ٢١/ك٢/١٩٣٣.

-وثيقة رقم:- ٤٤٨/١ (ب.ت).

ب- اوراق الوحدة السورية اللبنانية

-وثيقة رقم:- ٤٥٨/١ ٢٣/٥/١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ٤٤٦/١ ٢٥/٨/١٩٣٦.

٥- ملف رقم ٢٣:- ملف القضية العربية.

أ- اوراق الكتلة الوطنية.

-وثيقة رقم:-١١/١١ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ٢٨٣/٤ (ب.ت).

ب- اوراق الاتحاد الوطني.

-وثيقة رقم:- ١٦١/١٣ شباط/١٩٣٣.

-وثيقة رقم:- ١٧٥/٢٧ (ب.ت).

-وثيقة رقم:-١٥٣/٥ ٢٦/آب/١٩٣٥.

-وثيقة رقم:- ٥٦/٨ ت١ ١٩٣٥.

-وثيقة رقم:- ٩/٩ ٢٦/اذار/١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ١٧٨/٢٦ ٢٦/شباط/١٩٣٦.

جـ- اوراق حزب الشعب.

-وثيقة رقم:- ٤٨٤/٢ ٥/حزيران/١٩٢٥.

د-اوراق حزب الجبهة الوطنية.

-وثيقة رقم:- ١٤١/١ ٢/ت٢/١٩٤٥.

٦- ملف رقم ٢٤:- اوراق الحركة العربية.

من وثيقة رقم ٥٣- وثيقة رقم ٥٩.

٧- ملف رقم ٢٦:- الوثائق المتعلقة بالعهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي

-وثيقة رقم:- ٤/٧٠.

-وثيقة رقم:- ٣/٧٢.

-وثيقة رقم:- ٧٧/١١.

-وثيقة رقم:-٨٤/١٨.

-وثيقة رقم:-٩١/٢٥.

-وثيقة رقم:-٩٦/٣٠.

-وثيقة رقم:-١٠٥/٣٩.

٨- ملف رقم ٢٨:- ملف الاعلام

أ-اوراق محب الدين الخطيب

-وثيقة رقم:- ٢٢٤/١ (ب.ت).

ب- اوراق الملك عبد الله

-وثيقة رقم:- ١ ٦/ايلول/١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ٢ ٣٠/اذار/١٩٣٦.

٩- ملف رقم ٣٨:- اوراق حسن الحكيم

-وثيقة رقم:- ٨٢/٨٢ ٢٥/ اذار/١٩٤٥.

-وثيقة رقم:-٥٠/٥٠ ايار ١٩٤٦.

-وثيقة رقم:- ٨٦/٨٦ ١٠/٧/١٩٤٧.

-وثيقة رقم:-١٢/١٣ شباط/١٩٥١.

-وثيقة رقم:- ١٤/١٤ ٢٢/شباط/١٩٥١.

-وثيقة رقم:- ٢٨/٢٨ (ب.ت).

الوثائق البريطانية غير المنشورة المودعة في مكتبة الوثائق البريطانية في لندن:-

Public Record office-London.

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية

Foreign office

1- F.O., 371:

-52426, No. 129	3/4/1946.
-52426, No. 20	6/2/1946.
-52426	14/2/1946.
-52426	9/4/1946.
-52426, No. 131	1/2/1946.

ك

-52426, No. 17	26/1/1946.
-52426, No. 15	29/1/1946.
-52426, No.621	3/4/1946.
-52426, No. 278	9/4/1946.
-52426, No. 158	22/2/1946.
-52426	18/2/1946.
-25426, No. 113	2/1946.
-52355, No. 151	22/8/1946.
-52355, No. 70	22/9/1946.
-52355	14/12/1946.
-52355	18/12/1946.
-52355	20/4/1946.
-52355, No. 941	8/10/1947.
-52355, No. 129	13/3/1948.
-52355, No. 309	30/11/1948.
-52355, No. 816	12/Dec/1946.
-52355, No. 25	4/Jan/1946.
-52355	18/Sep/1946.
-52355	19/Sep/1946.
-4649, No. 127	16/4/1946.
-8649, No. 1750	18/12/1948.
-68643, No. 427	21/10/1948.
-86843, No. 578	29/10/1948.
-34955, No. 188	5/3/1945.
-34955, No. 25	14/Jan/1943.
-34955, No. 252	12/3/1943.
-34955, No. 78	26/2/1946.
-5010, No. 111	28/3/1943.

J

-5010, No. 195	5/6/1943.
-41327, No. 207	25/2/1943.
-34958, No. 258	12/3/1946.
-452737, No. 80	23/Nov/1943.
-34958, No. 63	29/Nov/1643.
-34960, No. 226	17/3/1943.
-34960, No. 145	25/7/1943.
-34960, No. 1750	26/7/1943.
-40300, No. 98	16/2/1943.
-35147, No. 42	30/Dec/1942
-68644, No. 1750	18/12/1946.
-68644, No. 1153	16/12/1946.

2- F.O., 141:

-1084	26/Dec/1945.
-1084, No. 10	5/1/1946.
-1084, No.17	1/2/1946.
-1084, No. 754	24/10/1946.
-1084	5/2/1946.
-1084, No. 117	7/9/1946.
-1084	1/4/1946.
-1084, No. 210	5/10/1946.
-127, No. 1716	11/12/1948.
-1247, No. 1717	11/12/1948.
-1248, No. 212	11/9/1948.
-1246, No. 93	17/10/1949.
-1334, No. 116	Nov/1946.
-1334, No. 231	8/10/1946.
-1226, No. 177	17/10/1949.

م

3- F.O., 816:

-142, No. 1153	16/Dec/1948.
-142, No. 953	14/12/1948.
-142, No. 166	22/12/1948.
-142	24/3/1948.
-142, No, 949	13/12/1948.
-142, No. 952	14/12/1948.
-142, No. 342	16/12/1948.
-142, No. 195	21/12/1948.
-142, No. 976	22/12/1948.
-142, No. 1089	28/Nov/1948.
-142, No. 199	1/1/1948.
-142, No. 15	21/12/1948.
-142, No. 159	20/Dec/1948.
-112, No. 11	10/1/1948.
-112, No. 78	7/2/1948.
-1247, No. 953	14/2/1948.
-1247	10/July/1946.

ب- مجموعة وثائق اكسفورد المودعة في مؤسسة آل البيت-عمان

١- ملف رقم ٢:-

-مرفق رقم:- ٣٢	١٥/أب/١٩٢٦.
-مرفق رقم:- ٣٨	١٧/ ايلول/١٩٤٦.
-مرفق رقم:- ٤٢	٢٢/ايلول/١٩٢٦.
-مرفق رقم:- ٤٤	٧/ت/١٩٢٦.

٢- ملف رقم ٧:-

-مرفق رقم:- ١	٢٤/ك١/١٩٤٥.
-مرفق رقم:- ٢٠	١/حزيران/١٩٤٦.
-مرفق رقم:- ٤٠	١/٦/١٩٤٦.

-مرفق رقم:- ٨٠   ١٩٤٨/٣/٢٧.

الصحف العربية:-

-الاصلاح: ١٩٤٥-١٩٤٧.

-الاردن: ١٩٥٩.

-البشير: ١٩٤١-١٩٤٧.

-البلاد السعودية: ١٩٤٥-١٩٥٠.

-الجزيرة : ١٩٤٤-١٩٥٠.

-الدفاع: ١٩٤٤-١٩٤٨.

-فلسطين: ١٩٤٥-١٩٤٨.

-الوحدة: ١٩٤٥-١٩٤٦.

- المفيد: ١٩١٩-١٩٢٠.

- القبلة: -١٣٣٤هـ-١٣٧هـ

- **الدوريات العربية**

- الباحث العربي

- ع ٨ ايلول/١٩٦٨.

ع ٢٤/ك٢/١٩٨٧.

ع ٢٦/تموز/١٩٨٨.

- مجلة الرائد: الاعداد من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦

- مجلة شؤون عربية: ع٢٥، مارس ١٩٤٣

- مجلة كلية الاداب الجامعية الاردنية: ع١، ك٢/ ١٩٧٢

- مجلة المستقبل العربي: ع٤، ١٩٨٧

- مجلة اليرموك، جامعة اليرموك: ع٨، ١٩٨٤

- **الدوريات الاجنبية:**

Middle Eastern Studies: Abdallah's Grater syria prigramme. Y. porathe, 1944.

المصادر العربية:

١- الأرمنازي (نجيب): عشرة سنوات في الدبلوماسية (في صميم الاحداث العربية والدولية)، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٣.

٢- ارسلان (الامير شكيب): السيد رشيد رضا وأخاء أربعين سنة، ط١، مطبعة ابن زيدون، دمشق، سنة ١٩٣٧.

٣- باشا (غلوب): جندي مع العرب، دار النشر للجامعيين، ط٢، (د.ت)، سنة ١٩٦٣.

٤- الجنرال اندريا: ثورة الدروز وتمرد دمشق، ترجمة وتعليق حافظ ابو مصلح، ط٢، المكتبة الحديثة، بيروت، ١٩٨٥.

٥- ابن الحسين (عبدالله): الاثار الكاملة (حقبة من تاريخ الاردن)، ط٢، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٨٥.

٦- الحكيم (سامي): ميثاق الجامعة والوحدة العربية، ط١، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، سنة ١٩٦٦.

٧- حزب الكتلة الوطنية: جريمة ٢٥ أيار (كيف جرت الانتخابات النيابية في جبل لبنان) (د.ت) سنة ١٩٤٧.

٨- الحصري (ساطع): يوم ميسلون (صفحة من تاريخ العرب الحديث)، طبعة جديدة، منشورات دار الاتحاد، بيروت، سنة -١٩٧.

- محاظرات في نشوء الفكرة القومية، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٥٩.

٩- الحسيني (عبدالرزاق): تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، مطبعة العرفان، صيدا، سنة ١٩٥٥، ١٠اجزاء.

١٠- الحكيم (يوسف): سوريا في العهد الفيصلي، ط٣، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٤٦.

١١- خدوري (مجيد): عرب معاصرون (ادوار القادة في السياسة)، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

- المسالة السورية، ط١، مطبعة الربيعين، الموصل، سنة ١٩٣٤.

١٢- الخوري (بشارة): حقائق لبنانية من ٢١/ايلول/١٩٤٣-٣١/ك١/١٩٤٦، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، سنة ١٩٩٠.

١٣- داغر (اسعد): مذكراتي على هامش القضية العربية، دارالقاهرة للطباعة، القاهرة، سنة ١٩.

١٤- دروزه (محمد عزت): مذكراتي حول الحركة العربية الحديثة، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٦٠، ٦ اجزاء.

١٥- الريحاني (امين): ملوك العرب، ط٢، مطابع دار صادرريحاني، بيروت، ١٩٥١.

١٦- ابو راشد (حنا): جبل الدروز، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٥.

١٧- الزركلي (خير الدين): عامان في عمان ١٩٢٧-١٩٢٥، المطبعة العربية، القاهرة، سنة ١٩٢٥.

- شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبدالعزيز، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٠، ٣ اجزاء.

١٨- السيراليك سيث كيركبرايد: خشخشة الاشواك، (مذكرات المعتمد البريطاني في شرق الاردن ١٩١٧-١٩٥١)، ترجمة احمد عويدي العبادي، ط١، دار الفدين للنشر والتوزيع، المفرق، الاردن، ١٩٨٧.

١٩- سعيد (امين): الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، (ب. ت).

٢٠- الشقيري (احمد): الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، سنة ١٩٧٩.

٢١- الشهبندر (عبدالرحمن): مذكرات عبدلرحمن الشهبندر، ط١، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٦٧.

٢٢- الصلح (سامي): احتكم الى التاريخ، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠.

٢٣- ظبيان (تيسير): الملك عبدالله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، سنة ١٩٦٧.

٢٤- العظم (خالد): مذكرات خلد العظم، ط٢، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٣.

٢٥- قاسمية (خيرية)، عوني عبدالهادي، اوراق خاصة، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤.

٢٦- قدري (احمد): مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦.

٢٧- كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، اصدره فريق من شباب العرب المثقف، ط١، [(د.ت)، (ب.ت)] سنة ١٩٤٧.

٢٨- ابو مصلح (عباس): تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والانماء، (ب.ت).

٢٩- محمد كرد علي: مذكرات محمد كرد علي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٨.

٣٠- مايلز كوبلاند: لعبة الامم، تعريب مروان خير، ط١، مكتبة الزيتونه، بيروت، ١٩٧٠.

٣١- النشاشيبي (ناصر الدين): من قتل الملك عبدالله، منشورات دار الكويت للطباعة والنشر، لندن، (ب.ت).

٣٢- هيكل (يوسف): جلسات في رغدان، ط١، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية عمان، سنة ١٩٨٨.

٣٣- هذه هي سوريا الكبري: (وقائع ووثائق سجلتها الصحف العربية وأقلام الكتاب العرب) منشورات مجلة الدنيا، دمشق، سنة ١٩٤٧.

ص

المراجع العربية:

١- حجازي (عرفان محمود): سوريا الكبرى، ط١، مطبعة دير مارمرقس، [(د.م)، (ب.ت)].

٢- الحوت (بيان نويهض): القيادات المؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

٣- خالد قادر: الملك عبدالله وإتحاد الاقاليم السورية، [(د.م)، (د.ت)]، سنة -١٩.

٤- الدالي (وحيد): اسرار الجامعة العربية وعبدالرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، بيروت، ١٩٨٢.

٥- الدوري (عبدالعزيز): التكوين التاريخ للامة العربية (دراسة في الهوية القومية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٦- الروسان (ممدوح): العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

٧- الريماوي (سهيلة): التجربة الفيصلية في بلاد الشام، مطبعة التوفيق، عمان، سنة١٩٨٨.

- جمعية العربية الفتاة السرية (دراسة وثائقية ١٩٠٩-١٩١٨)، ط١، دار مجدلاوي، عمان، سنة ١٩٨٨.

٨- سيد (نوفل): العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، سنة ١٩٦٨.

٩- سيل (باترك): الصراع على سوريا (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب من ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٤.

١٠- الشريقي (ابراهيم): الثورة العربية الكبرى(دوافعها، حصادها، والاحداث التي مر بها المشرق العربي، ط١، مؤسسة العرب، لندن، سنة ١٩٨٤.

١١- طربين (احمد): الوحدة العربية بين ١٩١٦-١٩٤٥، منشورات، معهد الدراسات العربية العالمية، الجامعة اعربية، المطبعة الكمالية، القاهرة، سنة ١٩٧٥.

١٢- الطوبجي (فتحي): حركات الوحدة في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهورة، سنة -١٩.

١٣- العقاد (صلاح): الشرق العربي المعاصر، ١٩٤٥-١٩٥٨، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٦٧.

١٤- العدول (جاسم وأخرون): تاريخ الوطن العربي المعاصر، مديرة دارالكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.

١٥- العياشي (غالب): تاريخ سوريا السياسي من الانتداب إلى الانقلاب ١٩١٨-١٩٥٤، مطابع اشقر اخوان، بيروت، سنة ١٩٥٠.

١٦- الفرحاني (محمد): فارس الخوري، (د.ت)، بيروت، سنة ١٩٦٤.

١٧- قاسمية (خيرية): الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (د.م) سنة ١٩٨٢.

١٨- القطان (رفيق كامل): كيف أفهم الوحدة العربية ومشروع سوريا الكبرى والقضية الفلسطينية، [(د.ت)، (د.م)]، سنة ١٩٤٥.

١٩- قرقوط (ذوقان): تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٠، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥.

٢٠- لنشوفسكي (جورج): الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة محمد امين، مكتبة دار المثنى، بغداد، سنة ١٩٦٥.

٢١- م.ن. سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠-١٩٤٨، ترجمة ~~احمد عويدي العبادي~~، مراجعة احمد عزت عبدالكريم، دار العلوم، مصر (ب.ت).

٢٢- المحافظة (علي):

- العلاقات الاردنية البريطانية (من تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥.

- تاريخ الاردن المعاصر (عهد الامارة ١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، الجامعة الاردنية، عمان، سنة ١٩٧٣.

- موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢٣- المحافظة (محمد): العلاقات الاردنية الفلسطينية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ١٩٣٩-١٩٥١)، ط١، دار الفرقان ودار عمار، عمان، سنة ١٩٨٣.

٢٤- الموسى (سليمان): تاسيس الامارة الاردنية، ١٩٢١-١٩٢٥ (دراسة وثائقية، ط١، عمان، سنة ١٩٧١.

- امارة شرق الاردن (نشاتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٥)، منشورات لجنة تاريخ الاردن، ط١، عمان، ١٩٩٠.
- الحركة العربية ١٩١٨-١٩٢٤، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠.
- ايام لا تنسى، الاردن في حرب ١٩٤٨، ط١، مطابع القوات المسلحة الاردنية، عمان، ١٩٨٢.
٢٥- الموسى (سليمان): والماضي (منيب): تاريخ الاردن في القرن العشرين (د.ن)، عمان، سنة ١٩٥٩.
٢٦- مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية، ميثاقها انجازها، معهد البحوث والدراسات القومية، القاهرة، سنة ١٩٧٨.
٢٧- هلال (علي الدين): امريكيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربي، القاهرة، سنة ١٩٨٩.
٢٨- يحيى (جلال): العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، سنة ١٩٦٦.

البحوث والدراسات:

١- بحوث ودراسات مهداة إلى الدكتور عبد الكريم غرايبة بمناسبة بلوغه الخامسة والستون، أحمد عبد الرحيم مصطفى، بحث بعنوان صفحة من تاريخ العلاقات السعودية البريطانية ومشروع إتفاقية الدفاع المشترك، عمان ١٩٨٨.
٢- د.سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا من ١٩٢٠-١٩٤٥، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٨.
٣- مديرية التوجيه المعنوي: الثورة العربية الكبرى في سبيل الحرية والوحدة، منشورات القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٦٩.

المراجع الاجنبية:

1 - Abidi, A.H: Jordan A Political Study 1948-1957. New Delhi, Indian School of International Studies, 1965.
2 - Beter, Cubser: Jordan Crossroads of Middle Eastern Events, 1979.

ش

3 - Faddah, Mohammed Ibrahim, The Middle East in Transition, A Study of Jordan Foreign Policy, London, Asia Published House, 1971.

4 - Orthar, R. DAY: East Bank West Bank, Rand Mand The prospect for peus. No. dat.

5 - Lains, W.M Roger: The British Empire in the Middle East, Olerndcn Press, Oxford,1980

ABSTRACT

This study is about the programme of The Great Syria. This programme alms at unifying Jordan, northern Syria, Palestine and Lebanon into one country. This programme was adopted and was attempted to be actulized by King Abdullah Bin Al-Hussein Since his arrival to East Jordan in 1921 and until he was martyred in 1951.

This study consists of introduction, prelude and six chapters and an ending. In the prelude, I discussed the concept of Syria between the years 1908-1921. This study is originated from three states according to the changes which happened concerning the concept of Syria in each stage in a way which characterized it from other stages. In the first stage, I talked about the concept of Syria within the limit of the Ottoman state from (1908-1914).

In the second stage, I discussed the concept of Syria within the oriental Arabic state which the Great Arabian Revolution broke out for, whereas in the third stage I talked about the same concept in the Arabian doom of Faisal which retreated to Syria with its natural borders as an independent state from the other Arabian countries. Then the concept ended to mean the Northern Syria only this came after Britain and France had applied Saix-Beakou Agreement.

In the first chapter I talked about king Abdullah Bin Al-Hussein and the programme of the Great Syria. I discussed it within the concept of Syria according to the view of King Abdullah which includes unity, and within the motivations and aims to achieve the Syrian unity and the principles which the programme was based on, from the aspect of rule and the supremacy of the united Syrian state, and the pusition of communities like Christians and Jews in this unity and the endeavours which his majesty had made on both the Arabian and the international scale to achieve the programme. I, also, discussed Palestine problem according to the view of King Abdullah concerning unity.

The second chapter It talks about, in the first section, the endeavours made by abdullah Bin Al-Hussein on the interior Jordanian arena which is represented from the beginning by granting Jordan An Arabian phase to become comperhensive so that it might be a start point for a great Arabian state which actualize the goals of the Great Arabian Revolution, but in the second unit I illustrated the reaction of Jordanian people for this call to unity from three political aspects appeared on the parlemental, party and public arena.

The third chapter talks about the programme and Arab league. I illustrated in it the contradicted politica views of Arabs concerning the consultations for the unity of Arabs which was concluded at Alexandria between 1943-1944 about Arab unity in general, and about the programme of Great Syria particularly. I illustrated the end of efforts to establish a regional league which was an obstacle for a real Arab unity and it was heavy struck against the unifying programmes on the floor in that period, especially the programme of the Great Syria.

I, particularly, focused, in the fourth chapter, on the issue of the Syrian response to the programme of Great Syria. I discussed this response from four aspects characterized on the formal, parlamental, party and public area. Concerning the first and the second arenas which are characterized with their severe enmity for the programme, I illustrated the condensive endeavours made by the Syrian government trying to hinder the programme and to fail It. In third arena and the fourth which are charcterized with the attitude of maintaining for the programme. My study for them came through the idea of the syrian unity in general and the programme the Great Syria particularly.

In the fifth chapter, I discussed the response of the rest of Arab countries concerning the programme, these countries are: Egypt, Saudi Arabia, Iraq, Lebanon and Palestinians.

Concerning the Lebanese response, I discussed it in the same way as the Syrian response. I also illustrated the influence of fanatic group

factor on the Lebanese response towards the programme. The reaction of the rest of the Arab countries was exclusive on the formal response because there was no clear party or public response concerning Great Syria.

Finally, I discussed in the sixth chapter and the last one the international response concerning this programme. This is mainly characterized by Britain, France, U.S.A. and Zionism. That I illustrated in this unit the extent of coherance and agreement and interests of great powers in the Arabian region and the endeavours of these powers or countries to hinder the programme and to fail it by means of coordinating efforts with the Arab countries which opposed the programme.

I attempted in the end of this thesis, to show the most important consequences we have attained through evaluating the facts and events included in the units of this thesis.

My Ultimate goal is to be successful in conveying the facts and to achieve my mission in a useful way so that this study may be useful in a new scientific study for history.

God helps us for success.

ملحق رقم ((١١))

– ٢٣ –

مذكرة سياسية

في حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام

اجتمع عدد من المجاهدين القدماء في ٥ و ٦ آذار سنة ١٩٤٣ بعمان وتبادلوا المشورة في موقف فرنسا الحرة من سوريا ولبنان وما يبدو من تنكولها عن تنفيذ الوعد العلني باستقلال البلاد مع استئثار الافرنسيين بالسلطة واستبقاء الدستور معطلا والادعاء باستمرار الانتداب فاجمع الرأي على وجوب الاحتفال بذكرى ٨ آذار احتفالا شعبياً حافلا مع المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك في الوحدة والاستقلال التام وقد عهدوا الى لجنة منهم بوضع مشروعين عمليين يحققان مرامي الميثاق القومي وقيام الاتحاد السوري او الدولة السورية الكبرى في نطاق الاتحاد العربي العام وقد احتفل فعلا يوم ٨ آذار بهذه الذكرى القومية العظيمة في عمان احتفالا كبيراً القيت فيه خطب حماسية رائعة ثم وضع تصميم مشروعي الوحدة والاتحاد وردا في مذكرة سياسية الى جلالة الملك (عبد الله بن الحسين) (سمو الامير يومئذ) رجاء توحيد الجبهة الوطنية وبذل الجهود الرسمية لانقاذ البلاد من السيطرة الافرنسية وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاستقلال التام.

وفيما يلي نص المشروعين المذكورين ثم كتاب جلالة الملك (سمو الامير يومئذ) الى مستر كيزي وزير الدولة البريطاني يومئذ في القاهرة:

الموضوع – الوحدة السورية والاتحاد العربي

بناء على وعود بريطانيا العظمى للعرب سابقا ولاحقاً، ونظراً لعجز الحكومة الافرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها الموقتة عن جمعية الامم في سوريا وزوال تلك الوكالة حكما بسقوط اهليتها القانونية ونظرا لتمتع سوريا باستقلال ودستور شرعيين، وبالاشارة الى ما صرح به وزير الخارجية البريطانية المستر انطوني ايدن اخيرا بشأن الوحدة العربية.

نرى من مقتضيات ذلك بل من مقتضيات تسهيل مهمة الديمقراطيات في الشرق الادنى واعادة توثيق الصداقة العربية – البريطانية التقليدية وضمان الثقة والاستقرار المنبثق في البلاد العربية المحررة منذ الحرب الماضية ان يصار حالا الى تنفيذ احد المشروعين الآتيين:

المشروع الاول

آ – مشروع الوحدة السوريه (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي.

١ – اعلان الحلفاء تأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية واعتبار وحدتها القومية والجغرافية اساسا لنظام الحكم فيها.

٢ – يكون هذا الاعلان تأييداً في لواقع لمصلحة البلاد ولرغبة الشعب السوري التي ابداها عقب الحرب العامة الماضية وفي جميع المناسبات وسجلتها لجنة الاستفتاء الاميركية (لجنة المستر كراين) في حينه كما ان المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق ممثلا سوريا المحررة بجميع اقاليمها اي (سوريا الشمالية – لبنان، شرقي الاردن، فلسطين) قد اعلن ذلك في قرار ٨ آذار – ١٩٢٠ المبلغ الى الدول وجامعة الامم في حينه معبرا في قراره التاريخي هذا عن ارادة الشعب السوري الحقيقية ذلك القرار الذي ما زال هو الميثاق القومي لجميع السوريين والحكومة السورية الحاضرة ما زالت تعتبر يوم اعلانه عيداً رسميا كما ان العلم الرسمي الذي انشأه لسوريا ما زال هو العلم الذي يظلل حكومة شرقي الاردن.

٣ – ان مشروع الدولة السورية الموحدة يتضمن:

آ – الاعتراف بدولة سورية مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكيا دمقراطيا.

ب – تضم الدولة السورية الموحدة (سوريا الشمالية وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان)

ج – يكون لكل من فلسطين في بعض مناطقها ولبنان التمتع بادارة خاصة تقتضي

الدستور يلاحظ في الاولى منها حفظ حقوق الاقلية اليهودية ومركز الاماكن المقدسة الخاص وفي الثانية صيانة اماني اللبنانيين الوطنية .

د ـ يلغى وعد بلفور لعدم موافقة العرب عليه وهم اصحاب البلاد الشرعيون او يفسر تفسيراً لا يؤذي ولا يخالف العالمين العربي والاسلامي فيكتفى بالوضع الراهن وهو نسبة الثلث الى الثلثين وتمنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً .

٤ ـ رئاسة الدولة السورية

يدعى سمو الامير عبد الله بن الحسين لرئاسة الدولة السورية بالاستناد الى الاعتبارات المشروعة الآتية :

آ ـ حقوقه الشرعية الثابتة في الامارة الاردنية وهي جزء مهم من اجزاء سوريا الكبرى .

ب ـ مساهمته سابقاً ولاحقاً بمعونة الحلفاء معونة فعلية وقد اشتملت هذه المعونة على الساحة السورية في الحرب الحاضرة .

ج ـ كونه الوريث الاول لحقوق والده المغفور له جلالة الملك حسين في رعاية الحقوق السورية بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام .

د ـ وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدولة السورية بلسان رئيس وزرائها الحالي المستر تشرشل منذ عام ١٩٢١ وزوال موانع تنفيذ ذلك الوعد بعد انهيار الدولة الافرنسية وسقوط وكالتها القانونية عن جمعية الامم وبعد ان اصبحت بريطانيا العظمى تملك حرية العمل في الاراضي السورية على اختلاف اقاليمها .

هـ ـ رغبة السوريين بالحكم الملكي الدستوري في حالة تحقيق وحدة البلاد العامة او اتحادها المركزي .

٥ ـ الاتحاد العربي

حال اعلان تأسيس الدولة السورية الموحدة يصار الى تأسيس اتحاد عربي تعاهدي

مؤلف من الدولتين السورية والعراقية (الهلال الخصيب) ينتظم التنسيق السياسي والدفاع والثقافة العامة والاقتصاد الوطني وليس ثمة ما يمنع انضمام الدول العربية الاخرى الى هذا الاتحاد على ان تكون رئاسة مجلس الاتحاد العربي دورية او ان تعطى عند الاقتضاء عهدياً الى اوسع الدول العربية ثروة ونفوذاً ونفوساً .

المشروع الثاني

ب ـ مشروع عملي في تأسيس دولة سورية اتحادية وقيام اتحاد عربي تعاهدي .

في حالة عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة حالاً فانه لا يكون متعذراً ان يصار الى تأسيس اتحاد سوري مركزي (اى دولة سورية اتحادية) ضمن القواعد الاتية الموضوعة في ضوء المصلحة الحقيقية للبلاد السورية مع تقدير اوضاعها الراهنة بالاضافة الى مصلحة الحلفاء الحقيقية بالنسبة الى اكتساب الثقة العامة وتسهيل مهمة الدفاع في الشرق الادنى .

١ ـ تقوم في الاراضي السورية بحدودها الطبيعية دولة سورية اتحادية مركزية تنتظم حكومات شرقي الاردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين عاصمتها دمشق .

٢ ـ ينتظم الاتحاد السوري المركزي شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الاربع باستثناء ما يصبح من اختصاص حكومة الاتحاد السوري العامة .

٣ ـ يكون للاتحاد السوري (مجلس اشتراعي عام منتخب) ممثل للاقاليم المتحدة تمثيلاً مركزياً ومنه يكون انتخاب رئيس وزراء الاتحاد واختيار اعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية وفق احكام الدستور .

٤ ـ يتم الاتحاد السوري بنتيجة مفاوضات واتفاق بين الحكومات الاربع الاقليمية

وتكون الخطوة الاولى في تحقيقه مفاوضات واتفاق حكومتي شرقي الاردن وسوريا الشمالية .

٥ - تصاغ قواعد واسس الاتحاد في مشروع دستور اتحادي تضعه لجنة مختصة تمثل الاقاليم المشتركة فيه يتفق على عددها وصلاحيتها .

٦ - يسمى سمو الامير عبد الله بن الحسين رئيساً للدولة السورية الاتحادية لبين الاسباب والاعتبارات المبينة في البند (٤) من المشروع السابق ويعهد بادارة شرقي الاردن الخاصة الى نائب عن سموه .

٧ - يناقش ويصدق مشروع دستور الاتحاد السوري من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية في هيئة مؤتمر او من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد تنتخب لهذه الغاية .

٨ - يعلن دستور الاتحاد رسمياً ويعمل به من تاريخ اليوم المعين للتنفيذ وفق المراسم التي تقرر .

٩ - في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان او فلسطين الى الاتحاد السوري متأخراً او على اساس تعاهدي فقط يصار الى تصديق شروط وحدود ذلك الانضمام من قبل مجلس الاتحاد الاشتراعي ومجلس نواب الحكومة المنضمة الاقليمي كلا على حدة ثم يعلن تنفيذ ذلك .

١٠ - اذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام الى الاتحاد السوري المركزي لاسباب خاصة بها يجب ان تعاد الاراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة من السكان بالاستفتاء الحر الى سوريا .

١١ - يشترط في انضمام فلسطين الى الاتحاد السوري وبالنتيجة الى الاتحاد العربي العام تحقق الامور الآتية :

آ - تقوم حكومة وطنية دستورية في فلسطين بحدودها الحاضرة .

ب - يبقى العمل بالكتاب الابيض ، وقتاً على ان يحل محله تفسير رسمي نهائي لوعد بلفور من الجانب البريطاني خلال مدة معينة وهذا التفسير يشترط فيه ازالة مخاوف العالمين العربي والاسلامي بتأكيد حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاص الموروث عن الآباء والاجداد بحيث يظل من كرم القومي مضموناً في فلسطين لا يصار الى انتقاصه عن طريق اية هجرة يهودية او اية اجراءات اخرى مع وقف الهجرة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الراهنة اي بما انتهت اليه نسبة السكان الحاضرة وهي نسبة ثلث من اليهود الى ثلثين من العرب . تلك النسبة التي اوجدتها منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن هجرة اجنبية متواصلة لم يعترف بشروعيتها العرب قط .

ان مثل هذه النسبة اليهودية الطارئة على فلسطين دون موافقة سكان العرب يجب ان تعتبر كافية في نظر الحكومة البريطانية لتبرير الادعاء بأنها قد انجزت ما وعدت به اليهود لا سيما وهي مرتبطة في ذات الوقت بالتزامات مقطوعة للعرب تتعارض مع وعد بلفور يضاف الى ذلك ما للعرب من حقوق قومية شرعية ثابتة في وطنهم الموروث .

ج - يراعى في ادارة فلسطين الوطنية المركز الخاص للاماكن المقدسة .

د - تعطى المناطق ذات الاكثرية اليهودية ادارة لا مركزية توكيدا لحفظ حقوق الاقلية اليهودية .

هـ - يبادل الاتحاد العربي العام المواطنين الفلسطينيين من اليهود تجارة اقتصاديا نافعا .

و - يشترط لاقرار العرب هذه المزايا للاقلية اليهودية في فلسطين اعلان الهيئة اليهودية المسؤولة موافقة اليهود نهائيا على هذا الحل باشعار الحكومة البريطانية ذلك .

١٢ - في حالة عدم حل المشكلة الفلسطينية على هذا الاساس من الجانب البريطاني تظل فلسطين خارج نطاق الاتحاد السوري كما يظل العرب كأمة ذات ميثاق قومي وحقوق وطنية مشروعة غير معترفين بشرعية الوضع الراهن لفلسطين ومثابرين على المطالبة بالغاء وعد بلفور مع العلم ان المشكلة الفلسطينية هي المصدر الرئيسي لتسميم العلاقات البريطانية مع العالمين العربي والاسلامي ومع العلم ان فلسطين ليست هي المكان الذي يتسع لحل المشكلة اليهودية العالمية . وانه في صالح الجميع في رأي اصدقاء بريطانيا العظمى ان تحل المسألة الفلسطينية كما اوضحنا وهو اوفى ما يمكن ان يرضى به العرب ويكفي انه في مصلحة السلام والاستقرار والعدل الدولي حاضراً ومستقبلا كما انه يقطع دابر الفتنة والشكوك والدعاية المادية للديمقراطيات في الشرق الاردني .

١٣ - حال قيام الدولة السورية الاتحادية وفق الاسس المبينة في البنود السابقة يصار الى تأسيس الاتحاد العربي التعاهدي وفق ما ذكر في البند (٥) من المشروع الاول .

- ٣٤ -

قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٦٧١ تاريخ ٣١-٣-١٩٤٣

في تأكيد احتجاجه على إخلاف الفرنسيين بوعودهم لسوريا ولبنان

بمناسبة الاحداث الاخيرة الجارية في القسم الموضوع بيد السلطات الافرنسية من البلاد السورية ، بحث مجلس وزراء شرق الاردن الموقف السياسي ورأى ان يفوض رئيسه بابلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية ملحوظاته وآراءه المبينة فيما يلي ، بالنظر لما له من ثقة في حكومة جلالته واعتماداً على نواياها وتصريحاتها ، ولان الاوضاع الحاضرة تستدعي اهتماما اكيداً واجراءات عملية عاجلة تزيل المخاوف وتعيد الطمأنينة الى النفوس في هذه البلاد الصديقة .

لبنان وسوريا وان الوطن السوري ينتظر بخالص النية والعدالة والوفاء من بريطانيا فيما قدمته ، واني لآمل ان هذه المطالب تنال النباهة والرعاية والجواب السلوتريا .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي .

٢٦ ربيع الاول ١٣٦٢

١-٤-١٩٤٣

- ٢٦ -

نداء جلالة الملك «عبد الله بن الحسين» «سمو الامير بومنذ»

الى الشعب السوري والعالم العربي

هذا بلاغ للناس

الدولة السورية الكبرى

والاتحاد العربي

يا أهل الشام : حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات

لقد علم الناس جميعاً ان العرب لم يكونوا في نهضتهم الاولى وثورتهم الكبرى دعاة فتنة او طلاب ... دعاة حق وحرية وسيادة قومية آمنوا بحقهم في الحياة الحرة فامتشقوا الحسام ذياداً عن منهج العروبة والاسلام وجعل أولو الرأي منهم مخطط بلادهم من جزيرة العرب الى اقصى بلاد الشام والعراق هدف الثورة التحريرية ومطالب الاماني القومية مؤمنين بامجادهم وميراث آبائهم واجدادهم وبما وعدهم به الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا

تابع ملحق رقم (٢)

العظمى من تأييد حقهم واحترام ارادتهم ودعم استقلالهم وقد انتهت الحرب السابقة والعرب حق جلي كتب بدم الشهداء تحت اعلام البطولة والوفاء .

ولقد اكبر ساسة الحلفاء وقوادهم أثر الثورة في نتائج الحرب فأثنوا على قيادتها اثناء المستطاب وكان من نتائج هذا ان استقلت المملكة العراقية واستقل الحجاز الشريف ونجد وكذلك اليمن ولم يبق الا وضع ممزق وشمل مفرق سوى الديار الشامية تنتظر بجمع شملها ورأب صدعها وتحقيق مثلها وتحرر ابداً أنها - بحدودها الطبيعية - وطن واحد تجمعه الوحدة القومية والجغرافية والتاريخية ورويه الفرات والعاصي والاردن شراباً سائغاً لذة لابنائه ونزلائه . وانه اذا كان تباين المصالح الخارجية قد افضى الى تجزئتها وتمزيق وحدتها فان مبادىء العدل الدولي وحق الحياة الطبيعي وما وعد به السوريون خاصة والعرب عامة ليحول دون تجزئة البيت الواحد والارض الواحدة والاسرة الواحدة .

يا أهل الشام : حاضرة وباديه ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات

أما والدعوة الى اتحاد الاقطار العربية هي اليوم قول فصل فأنى من صلب هذه الدعوة المباركة ان نجهر بوجوب اتحاد الاقاليم السورية وان يرد الامر في ذلك الى ارادة الامة الملتة منذ الحرب الماضية والى مصالحها الحيوية وحقوقها الطبيعية والشرعية .

ها نحن أولاء نذود بالطرق السياسية ولما يبدو من بوارق الرجاء في وعود الحلفاء بحكم جهادنا الماضي وقيامنا الحاضر على أمر سوريا الجنوبية عن ارادتكم المعلنة في قرار المؤتمر السوري العام يوم ٨ آذار عام ١٩٢٠ وعما حق هذا القرار التاريخي ورسائل مكافحون بيتنا الماثي من امانة .

لا جرم ان ميثاق الأمة العربية السورية هو منذ البدء ميثاقنا ودعوتها الى اتحاد شامل هي منذ البدء دعوتنا واذا آلت بنا الظروف المعارضة الى التريث في جزء من

اجزاء سوريا الكبرى فانا لنأملون اليوم في ضوء ميثاق الديمقراطية الجديد معززاً بالوعود السابقة واللاحقة على تنفيذ الارادة القومية في امر اتحادنا مع الاجزاء السورية الاخرى مؤمنين بحق بلادنا وتأييد قومنا مترسمين في كل ذلك أثر تاريخنا وجهادنا وأضواء دموعنا ودمائنا عبر ناسين صداقة حلفائنا وما لبريطانيا العظمى من أثر بارز في تأييد القضية العربية مقدرين مع الشكر ما اعلنه مندوب الافرنسيين الاحرار عام اول عملا بالتقاليد الافرنسية الجيدة من انتهاء الانتداب من سوريا ولبنان واعلان استقلالها وسيادتها بضمانة الحكومة البريطانية واعتراف دول اخرى .

يا أهل الشام : حاضرة وبادية ومن خليج العقبه الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات

لقد لبت مصر الشقيقة نداء المبادىء التي اعلنتها الثورة العربية الكبرى داعية بلسان رفعة رئيس وزرائها الى عقد مؤتمر عربي رسمي يذلل الصعاب ويهيء الاقتراب فشكراً لمصر الشقيقة شكراً وان العراق الشقيق لبادر وهو محيط بوجهة نظرنا الخاصة الى المشاركة في هذه الدعوة الرسمية وهي الدعوة التي نحبذها ونتوسم ان تؤيد ميثاق اتحاد بلاد الشام لتتمكن سوريا الكبرى من وقوف امثل الى جانب اتحاد عربي عام .

الا وانا نداعون في الوقت نفسه جلة اهل الحل والعقد في بلاد الشام الى مشروع وحدة او اتحاد سوري شامل ووطن كامل يناقشون امره في مؤتمر سوري خاص نرحب بعقده في عاصمة بلادنا عندما يختارون وقته وزمانه او يؤيدونه بعد امعان النظر في مراميه هيئات وفئات - زعماء وعلماء .

الا ان الحق ابلج وان الامر لجد وان المستقبل لمترتب الى همم الناطقين بالضاد في استعادة الامجاد وتحقيق الاتحاد وان لله عباداً اذا ارادوا اراد وعليه الاعتماد . وصلى الله على سيد العرب والعجم وآله وصحبه وسلم .

عمان في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٦٢ الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٤٣

ملحق رقم (٣)

— ٢٠ —

اقام دولة رئيس الوزارة في سوريا حفلة تكريمية لفخامة رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي التي فخامته خلالها خطاباً تعرض فيه الى دعوة الاردن بلهجة غير مألوفة تناقض التقاليد القومية والديلوماسية وهذا نصه :

اشكر لرئيس مجلس الوزراء نبيل عاطفته التي اوحت اليه اقامة هذه الحفلة التكريمية بمناسبة مرور اربع سنوات على ما اولتني الامة من شرف عظيم بانتخابي لرئاسة الجمهورية .

والحق اني اعتبر هذه الحفاوة موجهة الى شخصي في العهد الذي كتب لي الشرف بان امثله و كان من حسن حظي ان اكون خادم الامة الاول فيه .

لا اعتقد انه مر على الامة في تاريخها الطويل الذي تناوبته النعمى والبؤس فترة اقصر مدة وابعد في الآن نفسه مدى وابلغ اثراً في حياة الامة من برهة الاعوام الاربعة التي سلختها منذ آب ٩٤٣ الى يومنا هذا .

مئات من السنين مضت على هذه الامة وهي ساجية في سبات عميق مستسلمة للحدثان قد عفت صروف الدهر على قوميتها فصارت تسير في مواكب القسر

يدون الزمان في بلادها تاريخ الغرباء حتى أذن الله لها ان تستيقظ قبيل الحرب العالمية الاولى فشقت طريقها نحو النور على جماجم اضاحي كريمة من نخبة اخيار كان منهم في العهد العثماني شهداء اطهار وتبعهم في الثورة العربية اخوان ابرار

وما كادت تنقضي الحرب وتبرق بوارق الامل حتى عبث لها الغير من جديد فاستأنفت النضال وظلت تجاهد في ميادين الثورة والكفاح السياسي ثلاثة وعشرين عاما قدمت فيها الالوف من زكي ضحاياها وتحملت تبديد مالا يحصى من صفوة اموالها

ولكنها لم تهن ولم تهاود ولم يعرف اليأس الى نفسها سبيلا الى ان كان مطلع هذا العهد الوطني حيث استطاعت ان تفرض حرمة حقها وتقيم حكما مشروعا يستند الى دستور جمهوري ونظام حر ديمقراطي . واستمرت تعمل جاهدة في الميدان السلمي الذي لم تكن عقباته دون الميدان الثوري صعوبة والذي كان يستلزم من قوة الايمان وصدق العزيمة والحزم والبأس ما ليس بادنى مما يتطلب في حقل النضال المسلح مستهدفة في كل ذلك تحقيق ما تصبو اليه من السيادة في نطاق الغاية القومية العليا التي هي جمع كلمة العرب وايجاد رابطة وثيقة بينهم اذ ما زالت فكرة العروبة مقترنة لديها بامنية الاستقلال

وقد شاء الله تعالى ان يجعل التوفيق حليف العاملين في هذا العهد فكان النجاح بكفل مسامم في درك الغايات القومية

فاروا تشد الامة من ازرهم يستجمعون شتات الصلاحيات التي كانت مجتزأة من سلطان الامة ويستردون مختلف المصالح والمرافق العائدة للبلاد والتي ظلت تستعمل لغير نفع ابنائها دون علمهم طوال ربع قرن كامل وعملوا

مدفوعين بشعور الامة الصميم مع حكومات الاقطار العربية الشقيقة لايجاد منظمة تكون النواة الاولى لتحقيق حلم الاجيال العربية المتتابعة

فكان ميثاق الاسكندرية وتلاه ميثاق جامعة الدول العربية الذي تم فيه انشاء هذه المنظمة القومية التي تجمع الشمل وتوحد الكلمة وتنسق الخطط والجهود بين الدول العربية وتعمل لخدمة العرب ونصرتهم في سائر اقطارهم وامصارهم

وقد بذل رجال العهد جهوداً جبارة وعملوا دون كلل ولا ملل للاستفادة من ظروف الحرب حتى اصابوا بفضل تأييد الامة فوزاً عظيما بدخول سوريا هيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة فكان ذلك اقراراً علنيـاً لاستقلالها وتثبيتا لوضعها في العالم الدولي مما زاد في قوتها وضاعف في مضائها للخلاص من بعض الشوائب التي كانت تنتقص من سيادتها

وشاء الله تعالى ان يمن على هذه الامة ويبلغها ثمرة تضحياتها وجهودها فأتم عليها نعمة السيادة القومية بتحقيق الجلاء فكان اليوم السابع عشر من نيسان غرة في تاريخ الامة واصبحت البلاد تتمتع بكامل السلطان وحق لهذا الجيل ان يباهي الاجيال السالفة منذ عهد صلاح الدين ويفاخر امام الاجيال القابلة اذ يدون لهاصك حياة العزة وعيش الكرامة وشق لها السبل الى المجد والسؤدد

لقد قام كل من رجال هذا العهد الذين القت اليهم الامة بزمام امرها بقسطه من العمل الوطني خير قيام ونهضت الحكومات المتتابعة بالمسؤوليات الجسام الملقاة على كاهلها بوطنية وقوة وحزم خرجت معها ظافرة بمعركة الاستقلال وانتقلت ناشطة الى ميدان الانشاء والعمران وكانت في كل مواقفها الحاسمة تلقى العون والتأييد من مجلس النواب الذي مثل الامة خير تمثيل وكان بحق مجلس الاستقلال والسيادة

فاذا كنت اهلا لبعض الثناء الذي وجهه الى رئيس الحكومة واذا قمت بما عهد عليه رئيس جمهورية من اعمال فانما استحقيت ذلك واستطعت النهوض بهذا بفضل مؤآزرة الحكومات الوطنية وتأييد مجلس النواب ومظاهرة قادة الرأي من الصحافة وارباب الفكر ومرد كل ما تم من عمل مجيد هو مجموع الشعب في هذه الامة الذي قلما عرف تاريخ نهضات الامم مثيلا له في وطنيته واقدامه على البذل والتضحية في سبيل العز والكرامة

لقد قطعت البلاد في هذه السنين الاربع اوسع ما يتأتى لدولة ناشئة ان تقطعه من مدى في التقدم في الحقلين الداخلي والخارجي

ففي الحقل الداخلي سارت البلاد والحمد لله شوطاً بعيداً في الرقي بمختلف النواحي وشتى المرافق من علمية واجتماعية واقتصادية وعمرانية مما لا يتسع المجال لوصفه .

ولا ادل على ذلك من زيادة عدد المدارس وروادها من طلاب وتلامذة ومن عدد البعوث العلمية المتكاثر في مختلف الفروع والاختصاصات يضاف الى ذلك نمو الثراء العام الماثل في عشرات الشركات الاقتصادية المنشأة واتساع الحركة العمرانية العامة والخاصة اتساعا يثير اعجاب كل قادم وسائح

وقد نعمت البلاد في حواضرها وبواديها بامن وطمأنينة لم تعهدهما منذ مئات السنين.

وكان وعي الامة خير معوان للحكومات وعمالها المسؤولين على هذا الامن الشامل والطمأنينة السائدة .

واذ دعيت الامة منذ شهرين الى اختيار ممثليها من جديد بعد انقضاء نيابة المجلس الماضي رأيت من واجبي ان اطوف في ارجاء البلاد وادعو الى الرفق

تابع ملحق رقم (٣)

في التنافس والتسابق والى الهدوء والسكينة لضمانة حياد الانتخاب واحث الناخبين على ممارسة حقهم المدني باقصى ما يستطاع من حرية في ظل القانون والنظام واهبت بعمال الدولة وموظفيها داعياً ومنذراً أن يؤدوا واجبهم القومي والقانوني من تأمين حرية الناخب بتجرد وحياد.

واني احمد الله على ان الشعب الكريم لبى داعي ضميره الحي اذ استجاب لندائي فأثبت كفاءته لاصول الحكم الديمقراطي الحديثة كما كان قائم الدليل على جدارته للحرية والاستقلال فانطوت مرحلة الانتخاب دون ان يعكر صفو البلاد حادث يستحق الذكر وتظامن من له ظلامة وشكوى الى حكم المجلس الذي لا نشك في انه سيحكم بما ينتظر منه من عدل وتجرد.

ولا بد لي من الاشارة الى ما قام في محافظة جبل الدروز تلك البقعة من الوطن العزيزة على انفسنا من خلاف في صدد الانتخابات ارتدى طابعا طبقياً. كما جد حربعض على ان يسوي بين ابناء العشيرة الواحدة في بدايته ولكن استمراره حمل الحكومة على التريث بالبت في نتيجة الانتخاب ريثما تهدأ ثائرة وتذهب السخيمة وكانت تنهج في معالجتها هذه القضية الحرص على تأليف القلوب واحلال الوئام محل الضغينة والخصام فكانت تبذل النصح للطرفين مناشدة احدهما ان يتفهم كنه التطور والنظم الديمقراطية الحرة التي اخذت بها البلاد والتي من شأنها ان لا يفرق بين ما يسمى خطأ بوضيع اورفيع اذ الناس سواسيه كأسنان المشط وان اكرمكم عند الله اتقاكم ومهيبة بالفريق الاخر ان يلزم التؤدة والاعتدال ويسير تدرجا في الارتقاء لا طفرة ووثوبا وناصحة الجميع بان يراعوا مصلحة الوطن قبل كل شيء ويضعوها فوق كل اعتبار.

فالامة عرفت لهم ـ ومازالت تعرف ـ حسن بلائهم وصدق جهادهم ولا اخفي ان الألم كان يساورنى تمسي الخلاف الذي ذر قرنه بين الاخوان الاشاوس وانا الذي خبرت وطنيتهم وعرفت عن كثب بطولتهم في الجهاد وعظيم ما قدموا من تضحيات غير اني شديد الامل ان يعودوا اخوانا في السراء كما كانوا اخوانا في الضراء.

اما الحقل الخارجي فقد بدل الله الاحتلال بالجلاء والتباعد بين الاقطار العربية بالتقارب والتساند في ظل الجامعة العربية والعزلة والانقطاع السياسي الدولي بتبادل التمثيل السياسي مع الدول الصديقة عدا الدول الشقيقة والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تسير بما تنبأ اليها من مكان اصبح محطا للانظار ومحببا على الفخار.

هذا فضلا عن العلائق الاقتصادية التي اصبحت قائمة بيننا وبين البلاد على اساس حرية السيادة والتي كان من شأنها وسيكون في المستقبل ان شاء الله الخير والازدهار.

وقد نهجت الحكومات المؤيدة بثقة المجلس منهجا في صلاتها الخارجية قائما على توثيق اواصر الاخاء مع البلاد العربية الشقيقة مستوحى من روح ميثاق الجامعة الذي يرمي الى تعزيز استقلال دول الجامعة ونصرة سائر الشعوب العربية وتأييدها لتحقيق امانيها القومية واقامة افضل علائق المودة مع الدول الديمقراطية والساهرة في توطيد السلام العالمي وخدمة مبادىء الحق والعدل.

ولقد سرنا بسياستنا هذه في جو يسوده الاخلاص والصفاء، ولكن الاطماع ابت الا ان يعكر صفاء هذا الجو فاثارتها الحرب مشرذمة اوربا الكبرى. ومن غريب المصادفات ان هذه النغمة كانت تطلع علينا كل مرة كانت

بلادنا او احد الاقطار العربية بجاز العقبة او بمعاني الصعوبة فكان باعث هذا اللحن كان بتعميد الإعنات والإحراج والإشغال فضلاً عن النزوع الى تحقيق مطمح يفتح على البلاد ثغرة تختفي وراءها الويل والهول.

ولقد كنت أوثر ان اغفل ذكر هذه الدعوة وان اتجاهل بحث موضوعها مكتفياً بالاشارة الى عبارتي المقتضبة في خطابي امام مجلس النواب في ٢٦ شباط ١٩٤٥ عقب اثارة هذه القضية بغية ايجاد البلبلة والقلق الذي يجتاز بنا غمرة من غمرات كفاحنا في سبيل الجلاء، ولكن الدعوة الى هذا المشروع اتخذت هذه الآونة شكلاً لم يعد يجوز السكوت عنه بحاوزت حد التصريحات وتقمصت في بيان صادر عن رئيس دولة منتمية الى جامعة الدول العربية اذيع على الناس يحمل في اعلاه شعاراً ونابياً ثم تجاوز حدود الاعراف والتقاليد الدولية والدبلوماسية وند عن المنطق السائد بظهوره في رسالة موجهة الى رئيس دولة اقل ما يطلب فيها منه ان يحنث باليمين التي اقسمها بالاخلاص الى دستور الامة واقل ما يبغي من وراء القصد الذي هو العرش والصولجان يطوقون عنق الامة بقيود تزلت في بلد عزيز ربيبا ما تنسنا ان نرزح تحت كابوسها بعد ان بلغنا نعمة الحرية الكاملة وتمام السلطان.

ومن العجب ان تعمد دولة منقوصة الحرية منقوصة السيادة الى نعيت جمهوريتين مستقلتين ذاتي سيادة كاملة معترف بها من لدن دول العالم وداخلتين في هيئة الامم المتحدة بحكومات اقليمية يجب ان يضمها الى مصيره تحت ستار عنوه من وحدة واتحاد.

فما هو الحق الذي يستند اليه ؟ أهو ذلك تاريخ الحكم الاستبدادي والتي كان الاسلام منذ عهد الصحابة الاولين اول مناهض لها

الى أمام الحكم على الشورى وابتكر ان تكون الحكومة كسروية او قيصرية ام هو النزول على حكم الامة والعمل على مشيئتها والامة في بلادنا قالت كلمتها الراجحة واعلنت ارادتها الصريحة بطرق الاستفتاء الشرعية القانونية فقد اختارت سوريا الجمهورية نظام حكم لها في اول فرصة استطاعت ان تعرب فيها عن ارادتها.

وذلك عن طريق مجلسها التأسيسي عام ١٩٢٨ وما زالت في كل مرة تدعى فيها للافصاح عن رأيها تعزز حكم دستورها وتثبت اختيارها وقد تم هذا حصل في سنتي ١٩٣٦ و١٩٤٣ والمرة الرابعة في شهر تموز من عامنا هذا دعي الشعب السوري للانتخاب وهو يتمتع باوسع ما يتمتعون من حرية ويتمتع بأقصى ما يمكن من سلطان فاجاب من جديد على هذه الدعوة بانتخابه نواباً اجمعوا على تمسكهم بالمبدأ الجمهوري.

وكان مجلس الامة السابق اعلن في جلسة عقدها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ عقب اثارة مسألة سوريا الكبرى شجبه بالاجماع هذا المشروع اثر بيان القاه وزير خارجيتنا واعلن فيه سياسة الحكومة المنبثقة من ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية امام المجلس عام ١٩٤٥ والقائمة على التمسك بالنظام الجمهوري ودفع كل ما يمكن ان يحمل بين طياته من طغيان صهيوني.

فاذا كان الاستفتاء الذي يلوح به فالاستفتاء قد حصل مرات اربع في هذه البلاد ولم يبق الا ان يستفتى الجزء الاردني الذي انفصل عن الوطن الام اثر نكبة الاحتلال والقيمومة وضع انتدابي تخيم في ظله عرش اميري لا يستند الى دستور ولا قانون.

تابع ملحق رقم (٣)

وإذا كان لا بد من استفتاء فإنما ينبغي ان يجري الآن في هذا الجزء من الوطن العزيز .

وإذا كان مبرر هذه الدعوة هو زعم الوحدة والاتحاد العربي فالوحدة لا تتم الا بانضمام الفرع إلى الاصل والجزء إلى الكل بعد أن يحرر الاول من قيوده حتى لا يجر الطفيل العدوى إلى السليم

ونحن نرى أنه لا مجال للشركة والاشتراك بين طليق ومقيد فما دامت هذه القيود موضوعة لا مجال إذن لهذه الوحدة المنشودة .

اما الحرص على اتحاد العرب فحسب أنه لا يكون بانتهاك ميثاق جامعتها والتدخل في شؤون دولة مستقلة وشقيقة ومحاولة خلق الاضطراب في بلادها بغية تحقيق اطماع خاصة والتآمر على نظام الحكم القائم فيها ، واشغال البلاد العربية في موضوع مصطنع في وقت هي احوج ما تكون الى جمع كلمتها وتوحيد جهودها لمعالجة قضاياها الحيوية الكبرى . فيما يحدق بفلسطين خطر عظيم ويبدو منها شبح التقسيم ويهدد طغيان الصهيونية مستقبل العرب جميعا تطالب صواريخ سوريا الكبرى وجذورها كامنة بين المطامع ومشاريع التقسيم .

لقد هتك البيان المؤرخ في السابع عشر من رمضان والرابع من آب حرمة ميثاق جامعة الدول العربية بما تضمنه من تدخل في شؤوننا ونحن من دول الجامعة العربية ، وتخط لحدود العرف السائد في علاقات الدول بعضها دون بعض ومخالفة لميثاق الامم المتحدة التي تفاخر سوريا ان تكون عضواً من اعضائها وتجاوز على مبادىء القانون الدولي .

فكان من الحق علينا ان نتولى كلمة الامة وان نقف منه الموقف الذي يفرضه علينا واجب الاخلاص لاستقلال البلاد ودستورها .

فاعلنا بالاشتراك مع لبنان العزيز الذي لم يسلم من تعرض المنشور الاردني لكيانه الاستنكار والاحتجاج في بيان بيت الدين في السابع والعشرين من آب ، وظاهرنا في موقفنا بيان حكومة جلالة ملك المملكة العربية السعودية الصريح القاطع وايدت وجهة نظرنا بيان حكومة جلالة ملك مصر وسار على غراره في التأييد ناطقاً باسم فلسطين بيان الهيئة العربية العليا كما اعرب العراق عن عدم ارتياحه لتشبث عمان .

وقد بادر نواب الامة قبل اجتماع المجلس وجميع الهيئات في البلاد حواضرها وبواديها واصحاب الشأن والفكر والرأي والصحافة الى استنكار هذا البيان وشجبه باعتباره مشروعا صهيونيا استعماريا واعلنوا تأييدهم المطلق لكل ما ترى الحكومة اتخاذه من تدبير لصيانة استقلال البلاد وسيادتها والمحافظة على نظامها الجمهوري .

فلم يعد بد من استعمال الكلم الصريحة المباشرة جوابا على الافتئات والتحديات .

انني بلسان هؤلاء النواب بل بلسان الامة التي انتخبتهم والتي اولتني شرف رئاستها اتقدم بالشكر الى البلاد العربية الشقيقة التي سارعت في تأييدنا واعلن بكل صراحة وجلاء اننا مع تمسكنا الوثيق بعهد جامعة الدول العربية وحرصنا الشديد على ميثاقها بروحه وحرفه ، وايماننا الراسخ بان تعززها تعزيز لاستقلال البلاد العربية نعتقد جازمين بان مصلحة اتحاد العرب وسلامة جامعتهم هي الاعضاء في الهدم على المحاولات التي ترمي الى تحقيق هذا المشروع الذي يهدد ديار الشام حالا وجميع بلاد العرب مآلا بما ينطوي عليه من نوايا وخطط صهيونية .

وقد عزمنا ازاء التصدي النبيل من جمهوريتنا ان نرجع نحن ايضا الى الاصل في امرنا فنعلن ان للمواطنين في شرق الاردن ان يطالبوا بحق بلادهم في الانضمام الى

الوطن الام والانضواء تحت لواء الجمهورية المستندة في حكمها إلى سلطان الامة والقائمة على مباديء الشورى والانتخاب الضامنة لحريات الفرد وحقوق المواطن والانسان .

نحن نؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الاخر ونعلم ان الحياة لا تدوم لشاب او كهل او شيخ ونعرف ان الحكم بمقتضى دستورنا الجمهوري مستمد من الامة التي هي صاحبة الشأن والادارة والسلطان وان الولاية باسمها آيلة الى الزوال ولا تقبل الوراثة ولا الانتقال لذلك نقول قول من لا يستهدف الا النفع العام ومصلحة المجموع ولا ينطق عن غرض او هوى ولا يتحرى الا الحقيقة والحق . وهو ان شعب هذه البلاد يبني الوحدة التي تبعد الفرع لاصله على ان تكون سليمة العاقبة لا تحمل بين جوانبها ذلا ولا غلا ولا تمس بنظام الجمهورية الذي ارتضته الامة حكما لها وهو النظام الذي يلائم طبائعها ويوائم ما تأصل في نفوس ابنائها من عصامية وديمقراطية ويوافق اقامة اوثق صلات المودة واواصر الاخاء مع سائر البلاد العربية الشقيقة .

وبعد فان سوريا ليست ملكا لبيت ولا ارثا لاحد بل هي ملك ابنائها وارث شهدائها وعلى جماجم ضحاياها وجهود وجهاد رجالها وآلام اطفالها ونسائها قامت صروح استقلالها ودعائم سيادتها .

وان الامة جاهدت طوال ربع قرن كامل وانتزعت حقها في الاستقلال والسيادة بعد ان مهرتها الذكي من دمائها لتعرف كيف تذود عن جمهوريتها التي اصبحت جزءاً لا يتجزأ من وضعها الاستقلالي القائم وان تقف سدا حائلا دون الاطماع التي تتستر طورا بسوريا الكبرى وتلبس الدعوة الى الوحدة او الاتحاد .

ان علينا بجانب صيانة سيادتنا والمحافظة على جمهوريتنا والاعلاء من شأن بلادنا رسالة قومية عربية جماعها نصرة كل بلد عربي لتحقيق امانيه في الحرية والاستقلال ،

ومن اعز الاقطار العربية على انفسنا فلسطين تلك البقعة المقدسة التي يبحث مصيرها في وقت قريب في هيئة الامم المتحدة .

وليس بوسعي ان اخفي ما يساور سوريا من شعور القلق والاستياء ازاء ما اذيع من توصيات لجنة التحقيق التي تنزع الى التقسيم وايجاد دولة يهودية في قلب البلاد العربية افتئاتا على حقوق العرب وامتهانا لمبادىء العدل .

ان سوريا تشعر شعوراً عميقا بان صيانة عروبة فلسطين هي عهد وامانة في عنق العرب جميعاً وواجب قومي لا يفرضه التضامن والتعاطف فحسب بل تحتمه ايضاً سلامة كل قطر عربي وسلامة القومية العربية التي يتهددها الطغيان الصهيوني .

ويقيني ان هذا الشعور العام يجتاح الان جميع الاقطار العربية لذلك تجتمع على مقربة منا في لبنان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حيث يتداول اعضاؤها وزراء الخارجية العرب في هذه القضية الحيوية الكبرى ليوحدوا خططهم لمقاومة مشروع التقسيم .

وان سوريا عازمة على ان تبذل كل ما تملك من وسائل في هذا السبيل موقنة بان النصر سيكون في النهاية حليف القضية الفلسطينية لانها قضية حقة وعادلة .

تلك هي شرعتنا السياسية القومية العامة ولن تجد لها تبديلا لانها وحي ارادة الامة الصميم وسيابت المجلس المنبثق من هذه الارادة انه اهل لاتمام الرسالة التي نهض بها المجلس السابق ورجال الحكم المتمين اليه فيسير صعداً في طريق العز والكرامة عاملا على السير بلاده نحو المجد وتحقيق امانيها في اعلاء شأن العروبة وخدمة الانسانية .

◎

ملحق رقم (٤)

العراق
وزارة الخارجية
الدائرة العربية

الرقم ع/٢٤٠٠/٢٤٠٠/٣٧
١٣٥٢٢
صادق ١/ ايلول ١٩٤٧

سري

رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الموضوع – مشروع سورية الكبرى

وردتنا برقية من مفوضيتنا في بيروت فحواها ان السيد فؤاد حمزة قد ادلى بالاجوبة التالية على الاسئلة التي وجهها اليه مندوب جريدة التلغراف البيروتية :–

س – هل اطلعت على البيان الذي اذاعه جلالة الملك عبد الله ؟

ج – لم اطلع حتى الآن على نص البيان ولكني قرأت في الصحف خلاصة مقتضبة منه . اما عن الموقف الذي سيتخذه جلالة الملك عبد العزيز وحكومته من بيان الملك عبد الله فانني حتى الآن لا اعرف عنه شيئا لأن الموضوع لم يثر الا في هذه الآونة الاخيرة ولكنني استطيع ان اقول ان الموقف الذي نشأ عن البيان الملكي الاردني هو موقف دقيق جدا يهم الحكومات العربية جميعها وان يعالج بالحكمة والروية وفقا لما تقتضيه مصلحة البلدان العربية جميعها وبنوع خاص البلاد التي يعنيها الامر بالدرجة الاولى وهي سوريا ولبنان .

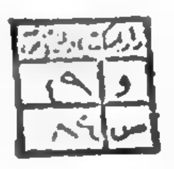
س – ما هو الموقف الذي ينتظر ان تقفه المملكة السعودية ؟ .

ج – ان موقف المملكة العربية السعودية واضح وصريح جدا لانه يستند على الواقع من جهة ولان المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الاخرى مرتبطة بميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي قبل كل شيء باحترام استقلال كل قطر عربي واحترام الاوضاع الراهنة القائمة يوم توقيع ميثاق الجامعة العربية فكل محاولة بتغيير هذه الاوضاع تعتبرها الحكومة السعودية مناقضة للعهد ومضرة بمصلحة البلاد العربية كما انها تعتبر اثارة مثل هذه المواضيع تحدث اثرا خطيرا في علاقات الدول العربية بعضها ببعض وقد ينتج عنها حالة من الاضطراب في علاقاتها مما يحدث بالمستقبل ان تلافوا هذه المشكلة . ولا شك لي ان سوريا قد قالت كلمتها بدون لبس ولا ابهام في موضوع نوع الحكم الذي تريده في بلادها . خاصة وان اربع ملايين من السوريين قد خاضوا غمار الانتخابات في الشهر الماضي واعربوا عن رأيهم في قبول الحكم الجمهوري في بلادهم ولذلك فان اية محاولة من جانب اي كان بتغيير الحكم في سورية يعتبر تحديا للرأي العام السوري وخرقا لميثاق الجامعة العربية وضغطا موجها الى صميم الجامعة العربية التي تهدف قبل كل شيء تعاون العرب والى صون استقلالهم والاحتفاظ بالوضع الراهن في كل قطر من الاقطار العربية . ويحق لي ان اقول ان الذين يصفون انفسهم دعاة للوحدة السورية هم بالذات ابر اهدافهم لانهم في الحقيقة والواقع العقبة الحقيقية في سبيل تحقيق هذا المشروع .

س – ماذا تحدثنا عن اجتماع شرشل والشريف عبد الله في القدس ؟ .

ج – بحث تاريخي يتناول مسألة العقبة ومعان تحتلان من الحجاز منذ ١٩٢٥ ولا تزال

[illegible]



-٢-

وان المتحدث يرى ان المهمة الاساسية التي جاء الشريف عبد الله من اجلها الى شرق الاردن قد انتهت وانه من الاولى والاجدر اجراء استفتاء حر في المقاطعات الاردنية لكي يعرب سكانها بحرية تامة وبدون ضغط او اكراه عما اذا كانوا يريدون الانضمام الى الاصل وهي سورية ام لا .

س - وهب ان جيش شرق الاردن زحف على سورية فماذا يكون موقف المملكة العربية السعودية عند ذاك ؟ .

ج - لا اعتقد انه يقدم على مثل هذا العمل لانه يخالف كل عهد وميثاق سابق هذا فضلا عن كوني لا اعتقد الجيش العربي الاردني التابع للقيادة البريطانية يأتمر باوامر لم تصدر اليه من الحكومة الانكليزية ومع ذلك فان هذا من الافتراضات ولا يجب ان احكم على الافتراضات .

ن . وزير الخارجية

م/م/١

ملحق رقم (٥)

حول مشروع سوريا الكبرى

بيـــان للرأي العربي العـام

من حزب النهضة العربية

عقد مجلس ادارة حزب النهضة العربية جلسة خاصة في مركزه بعمان مساء الجمعة ٢٩ آب سنة ١٩٤٧ ليبدي رأيه في التصريحات التي القاها دولة السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية حول بيان جلالة الملك المعظم عن مشروع وحدة الاقاليم السورية وليعلن كلمته للرأي العربي العام في مشروع سوريا الكبرى .

وبعد البحث وتبادل الآراء تقرر اصدار البيان التالي باسم حزب النهضة العربية الذي يمثل الشعب الاردني ويعبر عن رأيه :

اولا — يعلن حزب النهضة العربية أسفه الشديد واستنكاره المعظم لما ورد في تصريح دولة السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية من اختلاق وتضليل حول موقف الشعب الاردني من مشروع وحدة الاقاليم السورية . فالاردنيون جميعاً يعتبرون مشروع سوريا الكبرى ميثاقهم القومي وهدفهم الوطني الاول المستمد من قرار المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق ٨ آذار سنة ١٩٢٠ والمؤيد بقرارات المجلس التشريعي الاردني في مختلف دوراته ، وبالاجماع الشعبي العام في المؤتمر الاردني الخامس المنعقد في ٦ حزيران سنة ١٩٣٣ .

ثانياً — يستغرب حزب النهضة العربية تقدم دولة رئيس الوزارة السورية للرد على بيان جلالة الملك المعظم بينما البيان تشكي موجه من جلالته بصفته وارث النهضة العربية الى الشعب اذ عدا عما في هذا التصرف من تجاوز على حقوق الهيئات القومية واعتداء على حريات الاحزاب السياسية ، فانه لا يمكن ان يعتبر مبرراً للنكول عن تنفيذ ميثاق قومي أقره ممثلو الاقاليم السورية عام ١٩٢٠ ، ولا يزال الشعب السوري في جميع بقاع سوريا الطبيعية يعتبره قائماً ويدعو هيئاته السياسية الى السعي لتحقيقه بقوة واستمرار .

ثالثاً — يستنكر حزب النهضة العربية اشد استنكار محاولة الحكومة السورية اشراك الحكومات غير السورية في قضية سورية محضة تخص السوريين وحدهم ولا يجوز ان يتدخل فيها احد غيرهم او يقبل رأي غير رأيهم .

رابعاً — ولعل اشد ما يبعث على الأسى والأسف معا ان يصب دولة السيد جميل مردم بك تصريحه في لهجة يبدو فيها التحامل واضحاً على مشروع وطني عظيم ، وان يصيغه في عبارات حاقدة محشوة باتهامات خطرة اتخذت قصداً ضد قضية قوميه تحتل من قلوب السوريين جميعا موضع القداسة والاحترام ، لأن فيها وحدها تتمثل رغبتهم الحية في جمع شملهم ، وتنظيم صفوفهم ، وتعزيز نفوذهم .

وبعد : — فان حزب النهضة العربية يوجه بيانه هذا الى الرأي العام في الاقطار العربية والى النواب السوريين وجميع الاحزاب السياسية والهيئات القومية في سوريا مذكراً بالميثاق القومي المشترك الذي وقعه مندوبونا جميعا بدمشق في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ومنبها الى الاخطـــار التي يتعرض لها استقلال الوطن السوري الاكبر من جراء استمرار تجزئة وطننا ، وقيام حالة الفرقة والقطيعة بيننا . داعياً الجميع الى التعاون بصدق واخلاص في سبيل العمل لتحقيق وحدتنا المنشودة وصيانة استقلالنا للتعدي وحماية حرية سوريا العزيزة ، وتوطيد مكانتها العالمية .

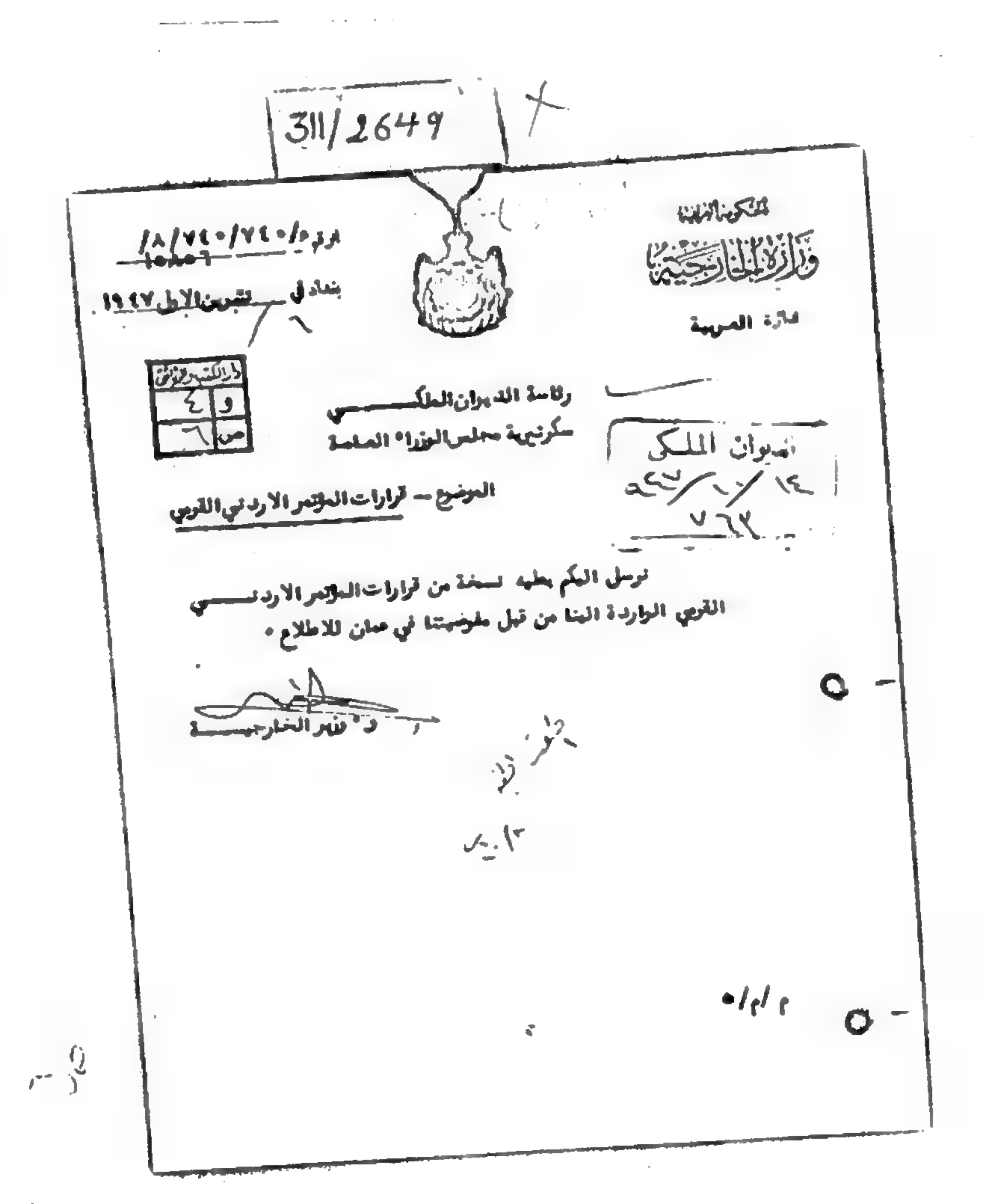
وعلى الله التوفيق

عمان | ١٠ شوال سنة ١٣٦٦
| ٣١ آب سنة ١٩٤٧

رئيس حزب النهضة العربية

راشم خير

ملحق رقم (٦)



311/2649

المملكة العراقية
وزارة الخارجية
الدائرة العربية

الرقم ٥/٢٤٠/٢٤٠/٨/
١٥٨٥٦
بغداد في تشرين الاول ١٩٤٧

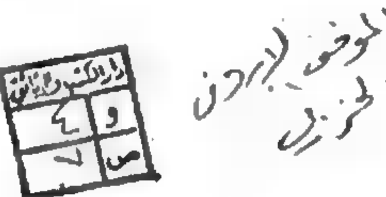
رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الديوان الملكي
١٤/١٠/٩٤٧
٧٦٢

الموضوع — قرارات المؤتمر الاردني القومي

نرسل اليكم بطيه نسخة من قرارات المؤتمر الاردني القومي الواردة الينا من قبل مفوضيتنا في عمان للاطلاع .

وزير الخارجية



المؤتمر الاردني القومي

انعقد المؤتمر القومي الاردني الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في ١٢ أيلول سنة ١٩٤٧ في قاعة سينما البتراء بعمان بناء على دعوة حزب النهضة العربية وقد شهده — معالي محمد باشا الشريقي رئيس الديوان الملكي مندوبا من قبل جلالة الملك المعظم وحضره الاعضاء الاردنيون في المؤتمر السوري المنعقد بدمشق عام ١٩٢٠ ، وأعضاء المجلس التشريعي ورؤساء البلديات وزعماء المقاطعات ، وشيوخ العشائر واعضاء منظمات الشباب ، ووفود مختلف الهيئات الشعبية والمؤسسات الاهلية ، الذين بلغ عددهم بضعة آلاف شخص .

وقد افتتح المؤتمر بتلاوة آي الذكر الحكيم ، ثم وقف الحضور لحظات تحية لارواح شهداء ثورة التحرير القومي الكبرى ثم القى معالي الشريقي باشا الكلمة الملكية السامية التالية :—

ايها الملأ الصالح

أمرت ان اقرئكم سلام صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم وان اعرب عن اغتباط جلالته باجتماعكم وانتداركم بصفتكم خيار الامة وصفوة القوم ، كما امرت ان ابلغكم بان جلالته يفاخر بشعبه ويعتز . فان الحكمة التي سارت عليها هذه البلاد الكريمة المؤمنة القائمة على مروآتها وكراماتها وتقاليدها العربية الخالصة قد اكتملت وبدت ، فاصبحت بحق وصدق صاحبة الدعوة الى الوحدة الكافلة لجميع الحقوق تحمل رسالتها المباركة وتلاقي في سبيلها ما تلاقي من اذى دعاة الفرقة والمصالح الخاصة ومن تألبهم على انكار هذا الحق يطمعون بامر الله به ان يوصل .

وان جلالته يشعر بالخطر الناجم من الفرقة ، وبالخطر الذى سيأتي من استكبار اولي الأمر من النزول على ارادة الأمة وما تختار لنفسها في مجالسها الحر ، وان جلالته لنازل على ارادة — الامة وحكمها .

ولتحي المملكة الاردنية الهاشمية

ولتحي سورية وطنا حرا كامــــلا

وبعد ذلك وقف المحامي الاستاذ صبحي زيد الكيلاني سكرتير حزب النهضة العربية فالقى كلمة حيا بها الوفود باسم الحزب وشكر لهم تلبيتهم دعوته لعقد المؤتمر وبسط الاسباب التي دعت الى عقده .

ثم بوشر بانتخاب هيئة مكتب المؤتمر ففاز السادة التالية اسماؤهم بالاجماع

معالي هاشم باشا خير	رئيسا
سعادة سليمان باشا السودي	نائب رئيس
سعادة حامد باشا الشراري	نائب رئيس
سعادة فرحان باشا العمالي	نائب رئيس
سعادة عبد الرحمن بك رشيدات	سكرتيرا
سعادة عبد الحليم بك النمر	سكرتيرا

ثم القى فضيلة الاستاذ الشيخ نديم الملاح كلمة قيمة عن " المسلمين والوحدة السورية " فكلمة من فضيلة الشيخ محمد الزا... " ... فكلمة عن الوحدة السورية سياسيا ...

...

جزء لاينفصل من سوريا الطبيعية • وبما ان تجزئة سوريا الطبيعية الى دويلات سنة ١٩٢١ [illegible] بتأثير القوة الاجنبية لمصلحة الاستعمار والغزو الصهيوني وحدهما ! وبما ان القوة الاجنبية قد زالت! فقد اصبح الواجب الوطني والضرورة القومية والمستقبل المشترك والمصلحة العامة تدعونا كلها ان نعود الى وحدتنا الطبيعية •

والمؤتمر يقرر تأييده المطلق لميثاق الشعب السوري المعلن في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ بدمشق والموقع من ممثلي جميع الاقاليم السورية ! ذلك الميثاق المدعم باستفتاء الشعب السوري دوليا من قبل لجنة كراين كما ان المؤتمر يؤكد ما سبق ان قرره المجلس التشريعي الاردني في ٧/١٢/١٩٤٦ من ان ميثاق وحدة الوطن السوري الاكبر هو مبدأ قومي مستمد من ارادة الشعب السوري وليس لأي اقليم سوري حق نقضه بالانفراد •

والمؤتمر يذكر الشعب السوري في الجزء الشمالي من الوطن العزيز بما تضمنته المادة الثانية من الدستور السوري الذي وضعته الجمعية التأسيسية في دمشق عام ١٩٢٨ وحذفها الفرنسيون بالاكراه وهذا نصها (البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة) •

ثانيا — يرفع المؤتمر شكر الشعب العميق وولاءه المطلق لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم للجهود المشكورة التي دأب جلالته على بذلها في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها على الوجه الذي يكفل جميع الحقوق القومية •

ثالثا — يوجه المؤتمر تحيات الاردن الى الشعب السوري في الوطن السوري الاكبر ويناشد المؤتمر الهيئات السياسية والمنظمات القومية في جميع البلاد السورية ان توحد جهودها الوطنية وان تعمل في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها طبقا للمبادئ القومية دون اي اهتمام بما يرسل من دعايات مغرضة عنها •

رابعا — يستنكر المؤتمر الاساليب التي تتبعها الدوائر الرسمية في دمشق لارغام الشعب على التنكر لمشروع قومي سبق ان ابدى ممثلوه ونوابه واحزابه بصورة رسمية كما يستنكر الحملات المحلية التي تتهجم على المشروع بالفاظ نابية وعبارات جارحة •

خامسا — يناشد المؤتمر الدول غير العربية ان تلتزم الحياد الدقيق في هذه الدعوة القومية وان لا تتدخل في شؤون تتعلق بالشعب السوري وحده • كما يلفت المؤتمر انظار الدوائر الرسمية في بعض العواصم العربية الى ان هذه الدعوة القومية الحرة لا تناقض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية لا نصا ولا روحا•

سادسا — يرى المؤتمر ان حالة عرب فلسطين اصبحت من الحراجة والخطورة بحيث لا تحتمل اي تسويف او تأجيل او ارسال لجان وهو يدعو الشعوب العربية ! الى عدم الاعتماد على ما تسمع من التصريحات المطمئنة التي يصدرها احيانا بعض الشخصيات الرسمية العربية او تنشرها بعض الصحف الكبرى ! فالحالة في فلسطين وصلت الى حد بعيد من الخطورة ! والواجب يحتم على الشعوب العربية ان تبادر الى وضع خطة عملية حازمة لانقاذ عرب فلسطين من الخطر الصهيوني وتحقيق امانيهم القومية والمؤتمر يصرح بان الشعب الاردني على اتم استعداد للأشتراك في اية خطة تجمع الشعوب العربية على انقاذها لدفع الخطر الصهيوني عن عرب فلسطين وتحقيق استقلالهم مهما كلفهم ذلك من التضحيات ومهما كبده من جهود •

سابعا — يعرب المؤتمر عن عطفه الشديد على حركة الاحرار الحجازيين الذين يطالبون بتأسيس حكومة ديمقراطية في [illegible] [illegible] والاسلامي الى ان النظر [illegible]

الاجنبي قد استفحل شره في جزيرة العرب وان خطره قد دنا بصورة واضحة من الاماكن الاسلامية المقدسة .

ثامنا – يؤيد المؤتمر القومي الاردني القضايا العربية في مصر وشمال افريقيا تأييدا تاما ويرسل تحياته الى الهيئات الوطنية العاملة في مصر وشمالي افريقيا .

تاسعا – ان المؤتمر القومي الاردني يعتبر هذه المقررات الميثاق القومي والمنهاج السياسي العام للشعب الاردني ويطالب كل حكومة اردنية تضطلع باعباء الحكم ان تمضي جاهدة في قوة واخلاص لتحقيق ماتتضمن بنوده من اهداف قومية واماني وطنية ويحملها كل مسؤولية وطنية تنشأ بسبب تخلفها عن تأدية هذه الرسالة القومية العظمى .

....

م/م/٧

ملحق رقم (٧)

ملحق رقم ٧ ٥

مذكرة الحزب القومي السوري

وقد لفت جلالته في الكتاب الآتي نظر الحكومة البريطانية الى مضمون مذكرة قدمها لجلالته الحزب القومي السوري مؤيدا ما ورد في هذه المذكرة ومبديا رغبته في تنجيز المطالب القومية :

حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي الافخم

ابعث اليكم بالطلب الموجه الي من الحزب السوري القومي بخصوص القضية السورية في مجموعها الكاملة . واني قد راجعني هذا الحزب قبلا ، فرأيت حينذاك عدم مساعدة الظروف للتكلم ، اما الآن وقد يحرم علي السكوت قومية وديانة عن منافع

قومي فقد رأيت لزوم ارسال هذا الطلب الى فخامتكم حالا، وبالاخص فترون انه احسن طلب واعدله في الوضع السوري الذي يوجد اليوم بكامله في يد بريطانية.

وكذلك ابعث اليكم بالكلام التالي الدال على وجهة النظر السوري نحو بريطانيا وما يروق فيه من وجهات نظر متعددة، وقد ترى غريبة ولكنها حقيقة لا تنكر.

فهذا كل هذا اليكم راجياً تأمله ورفعه الى حكومة جلالته والى وزير الدولة بمصر الذي تأخرت زيارته كثيراً، منتظراً الرد عن آراء السلطات البريطانية في تحيد بطء عائقة على الولاء العربي الذي اخذ يتحسن اخيراً نحو بريطانيا العظمى بجهود المخلصين الشعبيين.

وتفضلوا بقبول مزيد اشواقي.

عمان في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٦١ و ٢ تموز سنة ١٩٤٢

فيا عدا الفكرة المترجمة بالاعمال والوقائع من الجانب البريطاني.. (الاعمال والوقائع التي تشير الى الاعتبار البريطاني لجانب السوري، ولجانب العالم العربي، والجانب الشرقي. بأنها لا تشكل شيئاً في محاكم القيم في حياة العالم البريطاني، او جانب الحلفاء. هذه الاعمال والوقائع التي تشير الى الاعمال البريطاني، كما يدور الكلمات والقيم الاخرى...)

فيا عدا هذه الفكرة التي نامت على قبول توجه الرأي العام المعاكس قبولا يلمس منه التسليم بالواقع. فيا عدا هذه الفكرة. اي اذا كان هذا الاستنتاج خطأ، وكانت الوقائع ارتجالا بريطانيا غير مقصود. فهناك اذن اعمال عجيب خرجت به بريطانيا على تقاليدها خروجا لا يمكن ان يفسر الا بأنها باتت ضعيفة الايمان بعدالة المثالية الراهنة.

ومن المؤسف حقا ان تنفرد بريطانيا باخذ كل ادوار المسرحية من هذا الجانب وان ترمي لنفسها من شكوكها الكثيرة ومخاوفها بأنها تعيش من هذا الشرق في عدو مستفد، مقهورة بالمعاليات. انها شاعرة وموقنة بصداقة الشرق من جهة، ومضمرة من جهة اخرى الى خوالج الحذر والتوقع.

ان التصرف البريطاني المشار اليه يبدو جليا في الصمود والهبوط المنظور والملاحظين في زئبق الميزان بين حين وآخر مما يدل على ان الدبلوماسية وحدها هي ذلك الجزء البريطاني الوحيد المتماس مع الشرق والذي يحاول ان يقوم منفردا بكامل المهمة البريطانية. كان الامر بالنسبة للشرق والعداء المضال لا يتطلب اكثر من مسكن او نوبة من تفاؤل موهوم. وربما تكون الظروف الراهنة خصبة بالتوقع والحذر في الفكر البريطاني.

وربما هو طريف حقا، الناحية الاكثر اعوجاجا بريطانيا نفسها، تلك التي بالرغم من انها عبارة عن انحراف محض بحقها، فانها هي تصنعها بنفسها من نفسها وعلى حساب سمعتها بسلبية منقطعة النظير، فبريطانيا التي تتفق يوما ارقامنا عالية تقيدها في قائمة العدو من خلال المطرود الى السمعة البريطانية وتخضعها الى قوائم محطات النصر، ترفض ان ترفع ارقاما هائلة ابعد مدى في كل قوائم موارد النصر، وترفض ان ترفع هذه الارقام بالرغم من انها بدون مقابل تقريبا. وهكذا تكون قد حكمت على نفسها وعلى الضمير (الاشخاص الثائرين) مجرما احدا مجرما وبدون محاكمة، وعدا عن الخصوم والمتمرجين الذين بالامكان ويحسم بان هنالك اصدقاء لبريطانيا (ضد الثورة التقدمية) وهنالك تماسك ومبادىء وتيار كان على بريطانيا، كبديهة لا جدال فيها، ان تهجم على الافق، اذا لم تقر ان تكتشف صداقتهم وتعرفها وتقدرها.

ان من الغريب حقا ان تشتت بريطانيا نصف المعسكر الديكتاتوري وجوهر من نصف المعسكر العام في الشرق بين السجون والمعتقلات والقوائم السوداء في الاعداء والسياسة القائمة.

وفي الواقع، ما شبه بريطانيا في الشرق كله بمن تستغني عن كل شيء متعرية

واحد هو زعمه بأنه يجهل وليس لديه الوقت ان يتعرف مزاعم اصدقائه . وهذا نفس ما تفعله بريطانيا عندما تكل الشرق الى ديبلوماسية معهودة ...

يكاد هذا يسوق الى يقين آخر ، هو ان ما ترعاه بريطانيا تخسره سوء ظنها . والى يقين ثالث هو ان الاستعلامات البريطانية في حاجة الى عصير او اكسير منعش من التفاؤل وحسن الظن والثقة ببريطانيا نفسها .

لقد كانت مجموعة تصرفات بريطانيا منذ بداية الحرب حتى هذه الساعة تشير الى انها ذلك الجندي الذي ، هو في الخندق ، يحارب شواجسه ، اكثر مما يحارب عدوه وسواء في هذا كل ما صنعته بريطانيا في الهند ومصر والعراق وفلسطين وسوريا . حتى وايرلاندا . اليس الحس البريطاني نساناً من عادته ان لا يقع الا على الشبهات ؟ . . فماذا اذن حسن الظن . ولماذا اذن اي شيء من بريطانيا خلا ديبلوماسيتها . بل لعل الورود هاليفاكس واضرابه قد القوا اقلامهم في اعتبار الديبلوماسية او كأنهم تركوا الجنسية البريطانية وذهبت مع الريح الخلاصات المبدعة التي استخرجوها باخلاص بريطاني لا مزيد عليه .

* * *

ما لنا وللماضي ، مهما اقترب ، فان في الحاضر ما هو ادعى منه الى الاصغاء ومتى كان العالم والموقف الحربي ما فاه ازمة الى الروح الديبلوماسية . في الحق ان الاستناد الى روح اعمق . هو الاستناد الصحيح . فالموقف كله لا يربح بالروح الديبلوماسية و تلك الرأي العام اينما كان . في اقسامه المادية والمتفرجة ...ولكن عملاً واحداً مخلصاً يكسب ارباحاً هائلة . بل رصيداً مؤكداً في قوائم النصر .

ان بامكان بريطانيا ان تستند الى فلسفة موجودة فعلاً ، بدلاً من الاستناد الى ديبلوماسية لم يفرغ من اختبارها ما دام في طرق الوعي ان يستدعي ابدا حقائق مستجدة ومتبرعة تظهر ...

انه ابلغ من نصيحة ان يقال ان كثيرين من مخلصي الشرق - بالرغم من اخلاصهم للادم الموازي لاخلاصهم للقضية العالمية - كية مهملة في الاعتبار البريطاني لغير ما سبب، او لسبب خاطىء تزعمه الديبلوماسية البريطانية .

وانه مما لا شك فيه . ان بريطانيا كانت تعبث باروع المقدرات البريطانية سنين طويلة قبل هذه الحرب . عن طريق العبث بالمع عدد من اصدقائها في الشرق ، ذلك العبث الذي يشير بجلاء الى ان بريطانيا لم يدر بخلدها اي هاجس او نبوءة عن هذه الحرب من قبل ، في الوقت الذي كان واضحاً في الشعور الواعي لهؤلاء الاصدقاء ، ان بريطانيا اصبحت محرجة في الزمن احراجا لا يسمح لمجلس العموم بشيء من السلطة التقليدية التي باتت آنذاك من حق ديكتاتورية بريطانية تستطيع ان تستلحق قبل فوات الوقت ما كان يلزم لمواجهة حقائق قاسية وعنيفة ...

لقد كانت بريطانيا تعبث باصدقائها في الشرق ، ولقد ظهر العبث البريطاني في عدة مناسبات سجلت على الديبلوماسية البريطانية لوناً مسيئاً الى الشعور الشرقي المرهف، مما دل على ان بريطانيا اما انها تتناسى ان تفقه خصائص الروح الشرقي ، او انها فعلا ليست مولعة على الاطلاق ببحث المستقبل .

ان اعداء بريطانيا لم يتح لهم مطلقا ان يشتموا بسوى احترامها العميق ، بينما كانت السخرية الديبلوماسية المبيتة تكمن وراء التعامل البريطاني مع الاصدقاء...وكان التلويح هو كل ما تستطيع بريطانيا ان تغدقه على هؤلاء الاصدقاء الذين خسروا كل شيء من اجل خيال الصداقة البريطانية ، وكادوا يخسرون ارواحهم ايضا .. والبعض منهم خسرها فعلا ...

ان الماضي القريب والماضي البعيد ، والحاضر الراهن ، والمستقبل القريب الوشيك، والمستقبل البعيد... كل هذا الزمان الطويل في الشرق ينسجم في حزمة صوتية موسيقية، قائلا : ان بريطانيا عندما تعرض نفسها تعرض الشرقيين معها الى ظلام ليل شديد السواد ، وذلك

لمجرد انها لحد الان ، لا تستطيع ان تقر الروح الشرقية ، ولانها لحد الآن ، لا تزال تظن ان التلويح الى الاصدقاء بالمطامع هو اساس الصداقة الشرقية- البريطانية . ولقد انطبق هذا على السلوك البريطاني في الشرق كله .

وفي الحقيقة ان المضطهدين ومكبوحي النفوس في الشرق والمكابدين اعنف الزلازل النفسية هم عيما من الفريق المؤمن بان مصالح الشرق ومقدراته منسجمة مع الصداقة البريطانية .

في الحق اما ان بريطانيا تجهل الامكانيات الشرقية او انها تريد ان تشتريها لحسابها في صفقة ليست في مصلحة احد .

وفي الحق ان المنطق قد سد المنافذ والابواب ، في الهند ومصر وسوريا والعراق على اي منفذ بريطاني.. واخيرا فما على عظمة بريطانيا الا ان تنسي كل الفوارق لتشعر بحقيقة الصداقة ووجودها بين الامم اكثر من وجودها بين الافراد ، ولتشعر انه قد آن لها ان تملق على التسامي الشرقي ابلغ الآمال المعقودة على المستقبل قبل ان تعتريه الخيبة لانه من الحق ان رجال المبادىء من الشرقيين باتوا يتوجعون من الهم والجهاد النفسي اللذين قيدهم بهما الشعور القوي بالمبدأ القائل : بضرورة الصداقة البريطانية .

- ٢٢ -

قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٢٠٦ تاريخ ٦-١-١٩٤٢

استعرض مجلس الوزراء لحكومة شرق الاردن الوضع السياسي الحاضر بالنسبة للبلاد السورية والعربية على ضوء القرار الذي كان اتخذ بتاريخ ١/٧/١٩٤١ متضمنا وجهة نظره في هذا الموضوع الهام والذي علمت به حكومة جلالته البريطانية في حينه وردت عليه رداً تضمن ثلاثة امور اساسية هي :

- ٣٢ -

موقف (الاردن) من فوز الوطنيين السوريين

في الانتخابات العامة وتسلمهم السلطات الدستورية

الرسائل الودية المتبادلة والدعوة الى (سوريا الكبرى)

من (عبد الله بن الحسين) الى (شكري القوتلي)

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية شكري بك القوتلي الافخم

يعلم الله انني سررت ببرقيتكم الجوابية على تهنئتي السالفة التي احببت ان اشفعها بهذا الكتاب، وهو يحتوي ما يتمناه القلب الاخوي. ان تمنيت لكم التوفيق فلأني اعلم معنى العبء الذي انحط على ذلك العاتق في هذا الوقت العصيب وفي هذا الزمن الذي تعلو فيه امم وتنحط فيه امم.

وللعرب كما تعلمون قضية مبعثها الشام ومحل انفجارها الحجاز، هي قضية واحدة لامة واحدة يرضي مثلي ان يرى شخصيتكم واخوانكم تعملون لعزها وتأملون النجاح والوصول الى غاياتها ومراميها.

انني منذ العهد الذي انقضى بدخول الجنرال غورو الى بلادكم العزيزة وانا في هذا القسم من البلاد احوطها وارعاها غير ملتفت الى شخصيتي، بل كل ما ارى وجوب التذكير بالواجب الاقدس وهو الاعتصام بالله والاتكال عليه والسير مع الرجال الشرفاء الامناء وانتم منهم بحوله وقوته، فانه لا وجود للعرب ما دامت سوريا الكبرى ممزقة مقسمة، ومتى اتحدت فالعرب متحدون.

وعلى كل حال فمتى كان امثالكم هم الذين يقومون باعباء المسؤوليات فلا خوف انشاء الله على الحقيقة عزيزي.

٢٧ شعبان ١٣٦٢ و ٢٨ - ٨ - ١٩٤٣

ملحق رقم (٩)

British Legation,

BEIRUT.

No. 151.

22nd August 1946.

154/48/46

E 8478

28 AUG 1946

Sir,

There is so much evidence that the "Greater Syria" movement is becoming an increasingly important factor in Middle East politics that I venture to submit the following analysis of the problem, and to draw certain tentative conclusions from it.

2. First, as to the meaning of the term, "Greater Syria" has been generally applied in the past to the whole of geographical Syria, i.e. roughly the area comprised with the present boundaries of Syria, the Lebanon, Palestine and Transjordan. At present, however, the Lebanon and Palestine seem to have been excluded, and the adherents of the "Greater Syria" movement are believed now to be working, at any rate as a first step, for the union of Syria and Transjordan in a monarchy under the present ruler of the latter, King Abdullah. There have of course been Syrian monarchists who favoured the establishment of a monarchy in Syria, irrespective of whether its present boundaries should at the same time be enlarged, or under a different ruler such as the Emir Abdul Illah, (now Regent of Iraq), the Emir Abdul Mejid Haidar (now Trans-Jordan Minister in London), or even under a non-member of the Hashemite family such as a prince of the Egyptian or Saudi Arabian Royal House. Little, however, is heard of any of these candidates nowadays. On the other hand, the term "Greater Syria" has also been used with a republican significance, as when the President of Syria declared to the Chamber on the 26th February, 1945, that he would welcome "Greater Syria" provided the regime were republican, Damascus remained the capital, Zionist infiltration were obviated, the entity and independence of the Lebanon were respected, and the change were brought about by the free choice of the population. It can, however, be assumed that the present movement, which goes by the name of "Greater Syria" aims at the overthrow of the present republican clique in Damascus, and that the latter, apart from individuals who may be ready to change sides in an attempt to further their own personal interests, are accordingly firmly opposed to it.

3. It must be appreciated at the outset that a "Greater Syrian" monarchy would be in harmony with the natural tendencies of the country and the people. Like all Arabs, the Syrians - and to a much lesser extent, the Lebanese - are monarchists at heart. King Faisal is still

/thought

The Right Honourable Ernest Bevin, P.C., M.P.,
FOREIGN OFFICE,
London, S.W.1.

thought of as the founder of Syrian independence, and the less educated inhabitants of Syria are familiar with the conception of a monarchy but scarcely know the meaning of the words "President of the Republic". The republican constitution in both Syria and the Lebanon was in fact a foreign innovation introduced by the French to suit their own purposes. Apart from this, the provincial Syrian Arab has a hearty detestation for the present National Bloc - based on Damascene merchants - and hankers after the prestige, tradition and trappings of a monarchy. Further, nearly every Syrian feels convinced that no Syrian President can really be immune from the influence of Syrian party politics. Similarly "Greater Syria" is an area which has formed one unit, politically, economically, and to a large extent culturally, for over a thousand years, and which was cut up after the First World War into divisions corresponding to no natural lines of cleavage. It can therefore be maintained that a "Greater Syrian" monarchy, at least in the limited area now envisaged, is but a reversion to the natural order of things now that certain outside influences have been removed.

4. The outstanding political development which has latterly brought the "Greater Syria" idea to the fore is the withdrawal from Syria of foreign troops. It was French forces who overthrew the infant Arab kingdom in 1920, and as long as they remained in Syria their presence was sufficient to prevent the growth of a movement which, though in conformity with the instincts of the people, had no chance of success against French all-out opposition. The Hashemites have cherished Syrian ambitions for 25 years, and it is a foregone conclusion that they will exploit the new situation to the full.

5. As regards the present strength of the movement in Syria, an estimate can only be tentative, particularly as those working for "Greater Syria" are apt to exaggerate the measure of their success. The most active Royalist is Akram Kailani, brother of the notorious Saadi Kailani (the Shami Pir) who was until recently in Germany and has now returned to Syria. He is in constant touch with Amman and also with the supporters of the movement both in the towns and the provinces. In Damascus itself it is known that there are at least four parties working for the realisation of the scheme: (1) Hisb Arabi (Arab Party (2) Jamaat el Ahrar (Liberal Association) (3) Usbat el Arab el Qaumi (League of Arab Action) and (4) Baath el Qaumi (National Renaissance). Efforts have been made to coordinate the activities of these parties, and Hassan el Hakim (a former Syrian Prime Minister) has been active in this sense. The first two parties have considerable strength and are supported by prominent members of the professional classes (lawyers, doctors, newspaper men etc.)

/They

They recently succeeded in jointly forming a political club which was, however, closed by the Syrian Government and the Secretary-General arrested. Considerable agitation ensued, both in the Chamber and in the press, and the Secretary-General was released. These parties have no representation in the Syrian Chamber, but it is probable that the opposition to the Government, the so-called Parliamentary Liberty Party (of which Rushdi Kehkia, Nazim Kudsi (Syrian Minister in Washington), Dr. Kayali of Aleppo, and Raif Melki and Ahram Haurani of Homs, are the most prominent members) covertly support the movement, although they are believed to entertain some suspicion of its being tainted with British imperialism. It should also be noted that the movement enjoys the general support of an influential section of the Damascus press, and that such leading newspapers as the "Alef Ba", the "Ahrar", the "Ayyam" and the "Nidal", are considered sympathetic. Reports have also been received that the movement has many adherents in the Syrian Army - a figure of even 50% has been frequently mentioned.

E 2577/2571/89

6. In the Syrian provinces it is well known that the Druzes, the Alawites, the Ismailis and the desert tribes, support the movement. In the Jebel Druze dissatisfaction with the Central Government has been marked ever since the events of May, 1945, and as Mr. Shone reported in his despatch No. 49 of the 18th March last, there was much talk of the secession of the Jebel Druze following the return of King Abdullah from London. The considerable efforts made by the Syrian President and Government to placate Sultan Pasha Atrash have not so far met with success. In North Syria the "Greater Syria" movement has been steadily gaining ground during the last few months and in this connexion I have the honour to transmit a copy of an interesting memorandum by His Majesty's Consul at Aleppo. Mr. Vaughan-Russell attributes this growth on the one hand to the enhanced prestige of the ruler of Trans-Jordan following the declaration of the independence of his country and his elevation to kingly rank, and on the other hand to the inability of the Syrian Government to deal with the many problems which face it. The "Greater Syria" scheme, it appears, is also viewed with favour by very many Christians in Aleppo (who used to oppose it as likely to increase the Moslem element in the country), and reports have been received of the formation there of a Liberal-Royalist Party which has many supporters in the Ulema class who are used for the dissemination of underground propaganda. The Nagib e' Ashraf in Aleppo is known to be in favour of the movement.

7. There are a variety of ways in which "Greater Syria" might materialise. The greatest chance of success might lie in a military coup d'état by the Syrian Army; but for this ample funds would be needed and the

/TransJordan

TransJordan Consul at Beirut has assured a member of His Majesty's Legation that King Abdullah has no intention of obtaining his ends by force./ Alternatively, it is conceivable that the Royalists would endeavour to secure Parliamentary representation and seek to bring about a change of régime by constitutional means. In view of the control that the present Government has of the electoral machinery, it is probable that the chances of success by these means would be slender, as the Royalists themselves fully realise. On the whole, the King's most likely course of action would be to take advantage of a period of confusion to appear suddenly on the scene as a deus ex machina,# Owing to the unpreparedness of the Syrian Armed Forces, the inadequacy of the security services and the prevailing dissatisfaction of many elements, not to mention the general weakness of the administrative machine, it cannot be denied that such a state of affairs may occur at any time in the future, just as it has very nearly occurred on more than one occasion in the recent past. It would almost certainly ensue in the event of the implementation in Palestine of arrangements unsatisfactory to the Arabs, and if Syria became the centre of an Arab revolt. It might result from the shock of a strong forward movement by the U.S.S.R. against Turkey or Iraq, or of a collapse of the Saudi-Arabian kingdom following the death of Ibn Saud. But it could, I think, also develop in a less spectacular way as a consequence of political pressure all along the present frontiers of Syria leading to her complete diplomatic isolation, and there are signs that it is this policy which is now being followed in Bagdad and Amman in the hope of bringing the present rulers of Syria to their knees. Syria is already hemmed in on the south and the east by Hashemite States. On the north, Turkey, whose relations with Syria are in any case clouded as a result of the Hatay dispute, has recently concluded a treaty of alliance with Iraq. And in the west the Lebanon, by her rapprochement with TransJordan following successful efforts by King Abdullah to allay her fears of the "Greater Syria" movement, and by the President's visit to Turkey last June, has - probably in all innocence - gone some way to complete the circle. It remains for a visit by King Abdullah to Ankara, rumours of which keep on cropping up, to draw the noose tight.

8. The principal weakness of the movement is the present dearth of an obvious leader inside Syria, although, as already stated, there are a number of republican politicians who might jump into the role of kingmaker if they saw personal advantage in such an act. There is also evidence that the movement is lacking in funds and that King Abdullah is either unable or unwilling to produce the necessary subsidies. It is, on the other hand, a well-established fact that King Ibn Saud, who is seriously concerned by the progress made by the supporters of the movement, is now subsidizing certain Druze and tribal leaders. Sheikh Yusef Yassin recently spent six expensive weeks in Syria in an effort to counter Hashemite influence. Finally, the caution shown by the Druze

/leaders

restore order and pull the country together.

leaders is handicapping the more impulsive of the movement's supporters. The Oriental Secretary, who recently visited the Jebel Druze and was received by the Mohafez (Emir Hassan el Atrash), formed the impression that there was no imminent danger of the secession of the Jebel Druze, although if there was a monarchist rising in some other part of Syria, the Atrash family would probably arrange to come in on the winning side.

9. There is little doubt that it is widely believed that the movement is secretly supported by His Majesty's Government, and that this belief, which the royalists naturally do all in their power to encourage, is a source of considerable strength to it. It therefore follows that a definite indication, even if only slight, /of British official support or, still more, if disapproval, would have a quite disproportionate effect on its prospects. This brings [redacted] to the question whether the success of the "Greater Syria" movement would be generally advantageous to British interests. In the first place, it is doubtful whether a "Greater Syrian" monarchy would be more or less friendly to His Majesty's Government than the present Syrian set-up; although the record of the existing Syrian Government has one or two blots, notably their almost certain connivance over the arrival of the Mufti, their equally presumed implication in the escape of Rashid Ali Kailani to Saudi Arabia, and the rather disturbing appointment of Nebih Azmeh to Cabinet rank for a time against the expressed wish of His Majesty's Legation, they have on the whole shown themselves properly appreciative of the services we have rendered them in the past. As regards Palestine, the President - if not his Prime Minister - has been as helpful as can be expected. It is also doubtful whether a more capable administrative team could be found to run the country. On balance, therefore, there does not appear to be any prima facie case for desiring a change of régime. On the other hand, it is arguable that a "Greater Syria" bloc under a friendly and allied monarchy would prove a source of strength to His Majesty's Government. It would increase our ability to influence the policy of the Arab League and should also provide protection against Communist and Russian infiltration. As regards internal affairs, a "Greater Syrian" monarchy should be able to diminish the separatist tendencies towards which the Druzes, the Alawites and the tribes, are in present conditions naturally disposed, if only because the Arab Legion is a highly organised instrument for maintaining order. It would therefore greatly increase stability in the area.

10. There is a further consideration that the establishment of a "Greater Syria" under King Abdullah might contribute materially under certain circumstances to the

/solution

solution of the problem of Palestine. There is considerable evidence that the monarchists favour the partition of Palestine as the least objectionable solution from the Arab point of view, and contemplate the addition of the Arab part of Palestine to TransJordan, and eventually to Greater Syria. Both Sir Harold Macmichael and the late Lord Moyne, when they advocated this solution to the Palestine problem, envisaged it against the background of the reintegration of Palestine and TransJordan in the larger unit of which throughout history they have formed part.

11. As regards the Lebanon, it is indubitable that the prospect of the formation of a "Greater Syria", even if the accepted guarantees of Lebanese independence and sovereignty were furnished, ~~give rise~~ (would) to the liveliest controversy and would be opposed to the bitter end by the Christian and pro-French elements. The repercussions on other Arab countries I am not, of course, competent to estimate. It seems, however, fairly certain that the increase in Hashemite power would seriously displease King Ibn Saud and that King Farouk would regard it as a grave threat to Egyptian hegemony in the Arab League. King Ibn Saud might perhaps be appeased by concessions - which King Abdullah might then be able to afford - regarding Aqaba and Maan. The strain thrown on the Arab League, however, would be likely to be very considerable.

12. To sum up, the realisation of the "Greater Syria" idea is now more within the scope of practical politics than it has been for 25 years. The movement is gaining ground in Syria and there is increased pressure from the outside, pressure which the present Syrian Government may be unable to resist. Although its success cannot be said to be probable, let alone imminent, it cannot be excluded, even without encouragement from His Majesty's Government. In general, it seems possible that its realisation might help the implementation of British policy in the Middle East. Should you agree that this possibility is suffiently substantial to be worth pursuing, I have no doubt that even a slight, but perceptible, diminution in our present neutral attitude would result in a very great increase in its chances. This is, however, a matter of high policy on which I shall be grateful to receive your instructions in due course.

13 I am sending copies of this despatch to His Majesty's Ambassadors at Paris, Washington, Cairo and Bagdad, to His Majesty's Ministers at Jedda and Amman and to the High Commissioner for Palestine.

I have the honour to be,
With the highest respect, Sir,
Your most obedient, humble Servant,

M.J.R.Talbot

for Chargé d'Affaires.

ملحق رقم (١٠)

SECRET.

British Co

ALEP

No. 25 4th June 194

5/3/15/862

MEMORANDUM

The Campaign in favour of a "Greater Syria".

The "Greater Syria" Movement has been steadily gaining [redacted]nd in North Syria during the past few months although it has hi[redacted]o proved impossible to ascertain exact information regarding the num-[redacted] of its adherents and what influence the latter possessed. The signing of the Anglo-Transjordanian Treaty a few weeks ago, followed by King Abdullah's Coronation, has given the movement a fillip and the general public - hitherto silent or non-committal - has during the past fortnight shown [redacted] close interest in this matter which is of fundamental importance to all Arabs. Interest was further heightened by the arrival in Aleppo a fortnight [redacted] of two emissaries from Amman who distributed pamphlets in the town urging the Arabs here to rally around their "true Chief". The local Police made no arrests as the bills were distributed by night but the local Authorities were seriously perturbed at this [redacted] development foreshadowing [redacted] possible strengthening of the Monarchical cause.

2. The Jabri family and the influential group of supporters of the "Bloc", together with their hangers-on, stress the unimportance and smallness of the party which is seeking to overthrow the present Republican regime and seek to show the unworthiness of King Abdullah to assume the leadership of the Arabs of Syria, his unpopularity, his mediocrity from every point of view and, above all, his subservience to the foreigner. These "anti-monarchists" naturally accused King Abdullah of betraying the Arab cause and undermining the independence and security of the Arab world (and especially of Syria) by allowing British troops which evacuated Syria to remain in Transjordan.

3. By appealing to the Syrian Arabs' patriotism and their xenophobic instincts and by seeking to show that King Abdullah is playing Britain's imperialistic game which threatens all Arabs' independence, the opponents of the Greater Syria project have hitherto managed to win the support of an influential number of supporters throughout the Country. The bloc-controlled press, suitably subsidised, has played an important part in influencing public opinion and [redacted] couraging the population here to regard their present rulers as patriots who have fought for Syria against the Imperialism of France and who are continuing the same struggle against British Imperialism.

4. On the other hand, it is clear that the number of people favouring a Monarchy rather than the present corrupt and inefficient republican regime has been steadily increasing during the past few months; so far, the supporters of the present Monarchical project for Greater Syria have remained fairly silent and passive - for obvious reasons. But the failure of the Nationalist "Bloc" and its supporters during the past year to have seriously attempted to set the country's affairs in order has utterly disgusted the majority of the population and fostered the growth of the Greater Syria -(Monarchical) movement here. The dilatoriness and weakness shown by the Government in its handling of the country's economic problems and in introducing reforms - electoral, fiscal and administrative - as a result of which inefficiency and corruption have become widespread, have driven a bewildered and bitterly disillusioned population to listen to the propaganda disseminated from Amman and to hope desparingly that a change of regime may bring about the many improvements which the present rulers of Syria have proved themselves quite incapable of carrying out.

ملحق رقم (١١)

311/2649



الدائرة العربية



سري

الرقم/ ~~١٣/٢٣٣٧/٢٥٤٣/~~
١٥٥٦٦
بغداد في ــــ أيلول ١٩٤٧
٨

دار الكتب والوثائق	
و	٦
ص	١١

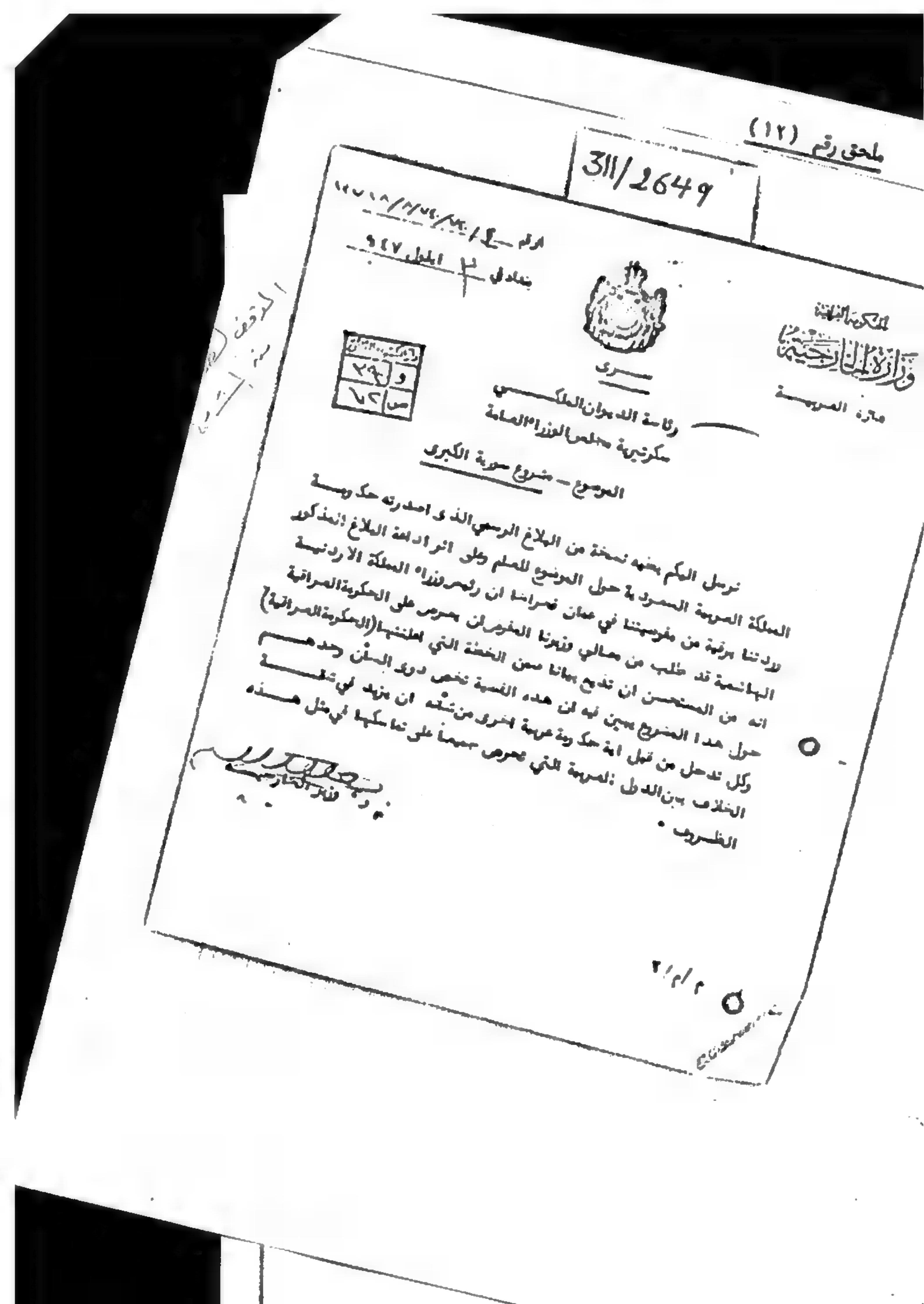
رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الموضوع – مذكرة المطران مبارك الى لجنة التحقيق

وردتنا برقية من مفوضيتنا في بيروت تفيد ان الصحف نشرت بتاريخ ٢٧/٩/١٩٤٧ مذكرة خطيرة موجهة من المطران مبارك الى لجنة التحقيق الدولية يطلب فيها جعل فلسطين دولة يهودية ولبنان دولة مسيحية قائلاً ان لجنة التحقيق لم تسمع في اجتماعاتها هناك صوت لبنان الحقيقي ذلك الصوت الذي خنق في ٢٥ أيار وقد استوضح القائم بأعمال مفوضيتنا في بيروت عن رأي مدير الخارجية العام في الأمر فأجابه ان المطران لا يمثل الا نفسه ويعتبر التصريح خيانة عظمى وقد باشرت الحكومة بالتحقيق واتصلت بالمطران فلم يكذب الخبر .

ن. وزير الخارجية

٢م/٢٨



ملحق رقم (١٢)

311/2649

المملكة العراقية
وزارة الخارجية
دائرة العربية

الرقم ...
بغداد في ... ٩٤٧

سري

رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الموضوع — مشروع سورية الكبرى

نرسل اليكم بطيه نسخة من البلاغ الرسمي الذي اصدرته حكومة المملكة العربية السعودية حول الموضوع للعلم وعلى اثر اذاعة البلاغ المذكور وردتنا برقية من مفوضيتنا في عمان تعرفنا ان رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية قد طلب من معالي وزيرنا المفوض ان يعرض على الحكومة العراقية انه من المستحسن ان تذيع بيانا ضمن الخطة التي اعلنتها (الحكومة العراقية) حول هذا المشروع يبين فيه ان هذه القضية تخص دول الشام وحدهم وكل تدخل من قبل اية حكومة عربية اخرى من شأنه ان يزيد في تشعب الخلاف بين الدول العربية التي يحرص جميعا على تماسكها في مثل هذه الظروف .

وزير الخارجية

ملحق رقم (١٣)

32/23/46

/JA O.T.P. TELEGRAM (8) COPY NO.........

FROM: BAGDAD DESP: 2005 hrs. 2.2.46.

TO: CAIRO DECY: 1150 hrs. 3.2.46.

NO: 17 DATE: 1.2.46.

Addressed Foreign Office telegram No.113 of February 1st, repeated Cairo, Jerusalem, Jedda and Saving Beirut.

Jedda telegram No.33. -/18

Before Ibn Saud's visit Regent often complained of scant attention paid him by King Farouk and I agree with His Majesty's Minister that [redacted] friendly gesture by His Majesty would be appropriate at this juncture. First approach could I think most usefully be made whilst the Regent is with his uncle in Amman between February 2nd and February 7th.

2. As regards paragraph 4 explanation would probably be that League is being used for furtherance of sectional interests rather than in the interests of Arab world [redacted] a whole. Azzam's statement was merely one more example of his failure to consult Iraq or study Iraq's wishes before speaking or talking in the name of the League states. As was reported at the time, Iraqi delegation strongly urged withdrawal [redacted] result of Azzam's attitude at last League meeting.

Foreign Office please pass to Jedda [redacted] my telegram No.11.

ملحق رقم (١٤)

(W/T)

FILE NO. S/1014/48. TELEGRAM.

(99)

Cypher M/OTP

~~Code~~

~~Clear~~

From:— S. OF S. F.O. LONDON. *To:*— H.M.Minister, AMMAN.

Despatched 25/11/48 (11.55) Received 25/11/48 (12.00)

No. 1089 of 23th November, 1948.

TOP SECRET.
Addressed to Amman telegram No.1089 of 23rd November.
Repeated for information to Cairo and B.M.E.O.

Your telegram No.900.

There is no truth in A). We have had no dealings whatever with the MUFTI on any subject.

2. As regards B) for your own information it would be strategically (located - Sic) for us if Transjordan could get the whole of the NEGEB (or colonize the part of it as ~~many~~ may finally be allotted to the Arabs) but we wish to be careful not to antagonise Egypt and we should not wish to be held responsible for any arrangement which ran too far to counter the legitimate Egyptian aspirations. Moreover if Transjordan obtained possession of the GAZA area this area would be largely dependent on communications with Egypt(1) so that it would be essential for settlement to be reached in agreement between Egypt and Transjordan.

3. We suggest that you should reply to the Transjordan Prime Minister on this point that His Majesty's Government feels that it would be fair and desirable for Transjordan to get all or a large part of the areas of Palestine to be allotted to the Arabs and to have an outlet to the Mediterranean but that they naturally wish also to take account of Egyptian interests and would not wish to be involved in any dispute between Egypt and Transjordan with regard to the allocation of the areas in which Egypt has an interest. The best thing would be if Egypt and Transjordan could reach agreement(1) on(1) the allocation of territory(1) in(1) such a way that each party felt that its vital interests were properly safeguarded. We do not want to get into the position(1) of mediating between

Egypt/...2

Wt. 45504. D8/91. 10m. 5/48.

S.1136/48

TELEGRAM.

(28)

Cypher M/OTP

~~Code~~

~~Clear~~

From :— Cairo (Campbell) To :— Amman.

Despatched 17th Dec.(2035 hrs.) Received 18th Dec. (0650 hrs.)

No. 342 of 16th December 1948.

IMPORTANT

Top Secret.

Addressed to Foreign Office telegram No.1745 of Dec.16th repeated for information Amman, Beirut, Bagdad, Jerusalem, Damascus, and Saving Ukdel New York, Jedda and Washington.

My immediately preceding telegram: King Abdullah and Palestine.

Following from CHAPMAN Andrews in the temporary absence of the Ambassador.

When I called on HASSAN YOUSSEF Bey on Dec. 12th to enquire about the newspaper stories (1) concerning the Egyptian attitude towards (1) the JERICHO resolution he told [redacted] quite definitely that there was no question of Egypt negotiating with the Jews except in furtherance of the resolution of November 4th following which Egypt had informed the Acting Mediator that she was agreeable to the negotiations through [redacted] truce commission regarding (1 the tactical military line in the Negeb. He hoped that this would enable the Egyptian garrison at FALLUJA to be relieved (1_) which he said "(1) must be done at all costs". Hassan Bey was rather vague about the future beyond saying that the Egyptian Government would not accept partition. The idea at the back of his mind which I had previously noted in recent talk with DESSOUKI ABAZA Pasha apparently was that the Arabs must have [redacted] breathing space and an armistice and must start reorganizing in order to prepare for the later renewal of the fighting.

2. When I called upon the Transjordan Minister on

/December

Wt.27078. D1749. 75m in 8 sorts. 10/47.

تابع ملحق رقم (١٤)

TELEGRAM.

Cypher
Code
Clear

- 2 -

From :— To :—

Despatched Received

No. of

Egypt and Transjordan but if there is anything we can do in a general way to promote agreement we should be very pleased to consider it.

4. You might suggest if you think it desirable that there may be some advantage to Transjordan in Egypt also becoming a BENEFICIARY in the division of the Arab areas as this would strengthen Transjordan's position in face of possible criticism from the other Arab States.

(JPS/DA/AL).

Copy to:- U/581/41.

W. 21564. Dd.y. 5/43.

ملحق رقم (١٥)

نص مذكرة الحكومة الاردنية

❖

ترى الحكومة الاردنية ان الدعوة الى اية وحدة او اتحاد قومي بالطرق السياسية او البيانات القومية المشروعة دون تجاوز على اي حق للغير لا تعتبر عملا خلافيا ، لان الاصل في كل قطر عربي وحدة اقاليمه او اتحادها فاذا توفرت اسباب الوحدة او الاتحاد وامكانياتها المشروعة من غير اي اجحاف بحق خاص او عام يكون من الخير للعرب زوال التجزئة لانها فرض قومي يتناقض مع خير البلاد وامانيها وآمالها . وليس في هذا اي تعارض في نظر المملكة الاردنية الهاشمية مع احترام استقلال اية دولة من دول الجامعة او نظام الحكم القائم في كل منها ما دام الامر في اية وحدة او اتحاد سيكون مردوداً الى ارادة الامة صاحبة الشأن بوصفها مصدر السلطات جميعاً ، والى الوجدان القومي العام والاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة .

انا مع تقديرنا التام لاهتمام لجنة وزراء خارجية الدول العربية بوضع حد للدعايات المغرضة ازاء مشروع سوريا الكبرى فيما تضمنه بيانها المشترك نقدم هذه المذكرة للاحتفاظ بوجهة نظر الحكومة الاردنية في تقدير مبدأ قومي تهتم به اهتماما خاصا لصلته الجوهرية بمصالحها الانقلابية وميثاقها الوطني .

وتفضلوا بقبول اجل الاحترام

رئيس الوفد الاردني

ووزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق رقم (١٦)

32/162/46

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

24th October, 1946.

No. 754.
(E.9960/2508/93)

CONFIDENTIAL.

32/159.

Sir,

You will have seen from my despatch No. 220 (E.9960/2508/93) of the 5th October to His Majesty's Chargé d'Affaires at Jedda, a copy of which has been sent to you, that Ibn Saud's anxiety regarding the reports of a projected "union" between Iraq and Transjordan has been heightened by stories which have reached him that certain British Officials had been encouraging the "Greater Syria" movement or the movement in favour of a Syrian monarchy. Similar allegations against British Officials have been received from time to time from the Syrian President and from other Arab sources.

2. I do not believe that there is any foundation for these allegations. At the same time, I think it important that all British Officials in the Middle East should take particular care to avoid giving any grounds for the impression that His Majesty's Government are supporting or encouraging King Abdullah's aspirations to the Syrian throne, or that His Majesty's Government's attitude towards the future form of Government in Syria or her future relations with Transjordan and Iraq could be other than one of complete impartiality. They should be warned that, when these questions are raised with them by interested parties, or even in ordinary conversation, the correct line for them to take is that such matters concern primarily the inhabitants of Syria and of the neighbouring Arab States, and that it is the definite policy of His Majesty's Government not in any way to intervene either for or against a particular solution which may be advocated or opposed by those more directly concerned.

3. I shall be glad if you will instruct accordingly all British Officials under your authority, and if you will also take such steps as you may consider practicable to explain His Majesty's Government's attitude of disinterested neutrality to any British subjects who, while not employed in any official capacity, may nevertheless be regarded locally, for some reason such as their former official employment, as being possibly connected with the implementation of British policy.

4. A similar despatch is being addressed to His Majesty's Representatives at Bagdad, Beirut and Amman.

I am, with great truth,
Sir,
Your obedient Servant,
(For the Secretary of State)

L. W. Baxter

ملحق رقم (١٧)

1/75/48

/LMB.

(7) Copy No.......1.......

CYPHER TELEGRAM OTP.

FROM : BEIRUT
TO : CAIRO
NO. : 212

DESPD: 1521 11/9
DECYD: 1230 13/9
DATED: 11th September, 1948.

TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram 670 September 11th repeated for information Cairo, B.M.E.O., Baghdad, Amman, Damascus, Jerusalem and Saving Jedda, Washington.

59. Your telegram 854 to Amman and B.M.E.O. telegram No.333 para. [redacted] to you.
63.

Transjordan - Palestine settlement.

In view of Arab suspicions of Abdullah's Palestine policy it [redacted] to me that a U.N. decision or recommendation in favour of incorporation in Transjordan of part of Arab Palestine might in spite of difficulties smooth Abdullah's path. I submit however that there are two important provisos.

(1) that Transjordan should not be singled out [redacted] sole beneficiary i.e. that at least Egypt should receive an accretion of Palestine territory.

(2) that there should be Hashemite - Egyptian or at least Transjordan Egypt agreement beforehand both on general principle and on exact division of territory (I am assuming Egypt would be satisfied with [redacted] part of Negeb). Given Hashemite - Egyptian agreement the Governments in Amman and Cairo could possibly afford to disregard the inevitable dissatisfaction in other Arab countries particularly Syria. Iraqis have perhaps realized this and it occurs to [redacted] that recent Iraqi attempt to secure [redacted] Iraqi - Egyptian rapprochement (Baghdad telegram 902 to you) should possibly be interpreted in this sense.

2. Of course if Syria could also be given [redacted] share albeit small in the spoils Abdullah's position would be stronger. But practical difficulties particularly strength of Jewish position in Houleh area would appear to exclude this possibility.

3. If this thesis is correct i.e. that some Hashemite - Egypt or at least Transjordan - Egypt understanding is desirable it is for consideration whether we should not encourage Egyptians to prepare the ground. They could perhaps be told that there was an obvious possibility that when the Mediator presented his proposals to U.N. he would make recommendations regarding disposal of Arab part of Palestine and that as opinion seemed to be growing that territory should be attributed to Transjordan and Egypt power of attorney being set up [redacted] "inviable" State it [redacted] in the interests of Egypt and Transjordan to come to some understanding on the matter.

Cairo please pass B.M.E.O. as my telegram 224.

CHARGE D'AFFAIRES.

Copy to: B.M.E.O. (1)

ملحق رقم (١٨)

١١/٢٦٤٩

العراق
وزارة الخارجية

الدائرة العربية

الرقم ع/٧٤٠/٧٤٠/١٨/٤
١٣٥٩٤
بغداد في ... ايلول ١٩٤٧

سري
... ٤

رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الموضوع — مشروع سوريا الكبرى

وافتنا برقية من مفوضيتنا في عمان فحواها انه شاع هناك ان رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية قد اتصل بهذه الوزارة بصدد موقف الحكومة العراقية حول مشروع سورية الكبرى وانها اجابت وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية بان العراق يؤيد ماترمي اليه حكومة المملكة المذكورة بصدد ذلك المشروع وقد راجع بعض الشخصيات الفلسطينية والاردنية معالي وزيرنا المفوض هناك للوقوف على مدى صحة الاشاعات المذكورة • فابرقنا لمعاليه ان المحادثة التلفونية التي جرت مع وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية كانت عن مجيء عليف الصلح السني بعد ان موفداً من قبل رئيس الجمهورية السورية لأطلاع هيئة النيابة المحترمة وفخامة رئيس الوزراء وهذه الوزارة على البيان الذي اصدره جلالة الملك عبد الله وعلى الكتاب الذي وجهه الى فخامة شكري القوتلي وان الموما اليه اوضح ان بيانات جلالته تأتي دوما في ظروف حرجة وانه بامكانه هذه يحمل الجمهورية نرجيح اقدامها في سورية فكان جواب فخامة رئيس الوزراء يتلخص في ان جلالته يحمل مبادئ الوحدة وهو احد ابطال الثورة الاول الذين يجب احلالهم المحل الارفع وان جلالته اذا كان يدعو الى الوحدة فدعوته عن عقيدة وايمان ويجب ان تقابل هذه الدعوة بالتقدير والاحترام واذا كانت الظروف غير ملائمة لذلك فمن الواجب ان تسود العلاقات الطيبة بين الجهتين وان يتم التفاهم اذ [redacted] لاخير لاحد في التقاطع والتنابذ وان العراق يقف دوما موقف الخدمة لاخوانه وهو متمسك بمبادئه الوحدة والاخوة على ان تكون هذه في جو من التفاهم والصفاء منبعثة عن رغبات الشعب ومتمشية مع الرسالة القومية الكبرى التي قام مرحلها جلالة المغفور له الملك حسين واولاده ! وقد ابلغ السيد عليف الصلح بعدم ارتياح الحكومة العراقية من بعض التصريحات الاخيرة التي ادلى بها دولة جميل مردم والتي من شأنها ان تؤدي في تأزم الحالة بين البلدين•

وعلى اثر ذلك تلقينا برقية ثانية من مفوضيتنا في عمان مآلها ان جلالة الملك عبد الله ووزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية قد اطلعا على مضمون برقيتنا وطلبا الى معالي وزيرنا المفوض هناك ان يعبر عن عواطفهما الصادقة نحو فخامة رئيس الوزراء لتمضيد الفكرة القومية التي يعتنقها جلالته وحكومته وبلاده وهما يتقدمان بالشكر الجزيل والامتنان على موقف الحكومة العراقية بالنظر لما يربط بين المملكتين من صلات القربى والمصلحة المشتركة •

(توقيع)
عن وزير الخارجية

ملحق رقم (١٩)

Registry No. 12055/8478/65

J.G.S.B.

Draft. C.A.
H. M. ~~Minister~~, Beirut.

Telegram.
No. 816.
Dated. Dec/12

Repeat to:
Cairo 2106
Amman 128
Bagdad 1065
Jerusalem
Jedda
Saving 669AU.

~~Sinclair~~ Sinclair
Departmental No. 1

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

12 December, 1946.

Despatched 7.35 p.M.

MOST IMMEDIATE

OUT FILE

My immediately preceding telegram [of 12th December: U.P. message about British views on "Greater Syria" movement].

Following is text of relevant passage in press article by KOLARZ. Begins.

As latest reports about King Abdullah's Greater Syria projects closely followed Nuri Pasha's new appointment to post of Iraqi Prime Minister, they found more credence this time than on previous occasions but sceptical Foreign Office reaction indicated that Greater Syria plan would find no British backing at present stage. It is believed here that Greater Syria question may assume more topical character if British succeed in getting Morrison plan for Palestine accepted or any other plan leading to partition of Palestine.

Britain/

H.S. Beirut
Dec. 12

Britain will have new able observer in Leventine States in its new Minister to Beirut Houston Boswall who, although violently attacked by extreme British Left, served with great distinction in Sofia as Political Representative.

Ends.

R.C.N.
17/12

[Copy sent to ME Secretariat]

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

ملحق رقم (٢٠)

(W/T) (S/909/47) TELEGRAM. (19)

Cypher (M/OTP)
Code
Clear

From :— S. of S. Foreign Office LONDON To :— H.M. Minister, AMMAN.

Despatched 12.1.1948 (12.30) Received 12.1.1948 (12.40)

No. 11 of 10th January, 1948.

Addressed to Amman telegram No.11 of 10th January repeated to Baghdad, Cairo, Jedda, Damascus, Beirut, B.M.E.O.

SECRET.

Your telegram No.392. (11)

2. I am inclined to think that our (mut. gr - mut. gr.) communication to King Abdullah should take the form of a personal message in reply to the King's two letters to me of July 28th and August 30th. My immediately following telegram contains the substance of what I should like you to say. Provided therefore that you do not think there is anything in it which goes too far and which would best be said to the Transjordan Prime Minister only, I shall be glad if you will deliver it to theKing orally. You may if you think it necessary give him an un-signed copy of the text but it would be better to avoid this if possible. You may speak in the same sense to the Prime Minister.

3. (gr. undec. ? as far as intended) Palestine is concerned we realise that what King Abdullah really wants to know is whether we think he should intervene in Palestine contrary to the decisions of the Arab League and whether we wouldprotect him at the United Nations by using the veto if the matter came before the Security Council. We do not feel we can give him any encouragement to act alone and rather ~~then~~ (5-grps. ~~undec. repetition asked for~~) are I am afraid the best we can do.

x Vague generalisations at the end of the message

4. For your own information you should know

that /

W49309. D1464. 35m to 3 sets. 6/47.

تابع ملحق رقم (٢٠)

TELEGRAM.

Cypher

From :— To :—

Despatched Received

No. of - Page 2 -

that we hope (a) to see the trouble in Palestine localised and over as soon as possible (b) that no situation will arise which might call for the Security Council's action on these lines where it is very unlikely we should feel able to use our veto to protect an Arab aggressor (c) that King Abdullah will take no action that might isolate him from the other Arab (states) and thus give rise to the accusation that we are using him to engineer our re-entry into Palestine and to the possibility that he (mut. gr. - might) (mut. gr. - unite) the rest of the Arab world against him.

5. So far as we can see at present it should be possible to satisfy (a) and (b) above, if King Abdullah occupied (gr. undec.) Arab areas of Palestine and refrained from sending the Arab Legion into the areas allotted to the Jewish state by the United Nations. This would however not satisfy (c) above and it is hardly possible at present to think of any course of action which would satisfy all three requirements.

Repetition gives no change

٤٠١٢٨٠

SECRETARY OF STATE.

W6909, D1464, 35m in 3 sorts, 4/47.

أ.ت/2649

العراق
وزارة الخارجية

الدائرة العربيــة

الرقم ع/٧٤٠٩/٧٤٠٠/بغ/ ١٣٥٩٥
بغداد في ١١ ايلول ٦٦٤٧

الديوان الملكي
١١/٩/٩٤٧
٦٦٤٧

رئاسة الديوان الملكــي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامــة

الموضوع — مشروع سورية الكبرى

ندون في ادناه صورة البرقية المرقمة ٢٣ والمؤرخة في ٣٠ آب ١٩٤٧ الــتي وردتنا من مفوضيتنا في القاهرة حول الموضوع للعلم .

ن. وزير الخارجية

صورة البرقية

الرقم ٢٣ اصدرت اليوم المفوضية السورية بمصر البيان التالي نقدمه للاطلاع نقطة يوم الاربعاء في السابع والعشرين من شهر آب (اغسطس) ١٩٤٧ اجتمع في بيت الدين حضرتا صاحبي الفخامة رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية ورافقهما اصحاب الدولة والمعالي رئيسا مجلس الوزراء السوري واللبناني ووزير الخارجية اللبنانيــة فتداول الجانبان في شتى الشؤون التي تهم الدولتين فكان متفقين تمام الاتفاق في كــل تناولته ابحاثهما ومنها بيان صاحب الجلالة الملك عبد الله الصادر في ١٤ آب (اغسطس) ٩٤٧ الذي كان موضع استغرابهما واستنكارهما لتدخله في شؤون جمهوريتي سورية ولبنان وتعرضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون الدولي وقد اتفق الفريقان على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضـــوع نقطـة انتهى

عراقيـــــة

٢/م/٢